



الدر المختار

تبرکات آقا
مستوفی
عبدالله

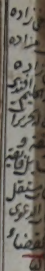
روى في شرحه من الروايات
التي هي في حقه من الكتب

٣٤٠

زبد فريد في يد كبرى عموك يدته و تحت تصرفه و تحت تصرفه
بينه ايدي الناس يدوب عروون في شتى دعوى اليه عروها
يدوب يدوبه في يد كبرى عموك يدته و تحت تصرفه و تحت تصرفه

المطابق لا يصح الا ان دعوى الناس
بشيء على غير في اليد من الشيخ لوزن الدور

بشيء على غير في اليد من الشيخ لوزن الدور
المطابق لا يصح الا ان دعوى الناس
بشيء على غير في اليد من الشيخ لوزن الدور



١٥٠ و بر ميني . ح الله الرحمن الرحيم .
 ص صدورنا با فوافع الهداية ساقنا . و خربت بصائرنا بتسوير الالباب
 ثنائيا اغشيت مشرقنا المظلمة بحار رايقا . و اعزّت لدينان تحار
 افايقا . و اتمت تفوق علنا حافسرت ابتداء تبص هذا الشرح
 سبع الشريعة و الدهر . و فصحة الجليلين ابي بكر و عمر بعد الاذن
 سلم و على الله و صحة الذين خادوا من مخفق كشف في فضلك
 بقول شيخ الاسلام و عروة الدائم محمد بن عبد الله بن الشيخ
 ابي عبد الله الحنفي با مبين في الادلاء خزان الاسرار . و بديع الافكار
 صائر و جامع الخصال . قدرة في فسر محلات كبار و فتن عناية
 سته . بالدر المختار . فشرح تنوير الانوار . الذي فاقك هذا
 تشعير و الاختصار . و لم يزل في هذا روضة هذا العلم به مفضلة
 الانوار . من عجابه غرات التحقيق . و من غرابيه دواير تدقيق
 نافع الاسلام . محمد بن عبد الله القزويني في هذا المتأخر من الاجا
 ات . محمد بن عبد الله الحنفي عن المصنف . عن ابن عجم المكي بسنده الى صاحب
 رضي الله تعالى عنه بسنده الى النبي صلى الله عليه و سلم المصطفى المختار
 واحد الفقهاء كاهن سوطي في اجازاتنا طبق عدليه عن المشايخ المتبحرين
 للدرر و العزير . لم اعزه الا ما نذكر . و ما زاد عن نقله عزونه لتقليده روما
 في من المناظر . عين ينظر عين الرضا و الاستبصار . و ان تلافى في تلافيه
 في ليضع من عالم الاسرار و الاضمار . و لم يزل في هذا العمل
 و لا عزوان النسيان من خصائص الاستبان و الخطا و الزلل شعار
 في الله مستعذله من حسد بسبب الانصاف . و بر عن جميل الاوصاف
 في نقله به هك . و كفي الحاسد دما آخر سورة الفلق . في اضطرابه
 محمد ما عدله . بذل صاحبه قتله .

المشاهرون

<

فكم من عايب قول صحيحا
واقفة من الغلام السقيم

[illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لولا أن
هدانا الله العزيز الغفار

المحقق وغيره عن محمد بن أبي يحيى الرجلان يعرفان بالسر والخبران أخرجهما إلى المسجد وتسلم
 الصلوات ولا يحاسبان لأن أخرجهما إلى المساحة الأرضية ولا يابتنهم لأن أخرجهما إلى
 التكرار والعقاص بما يكون علمه في الحلال والحرام وما لا بد من الأحكام كما قيل
 إذا ما اعتمدوا على علمهم في العلم الفقه أولي باعتزاز
 فكم طيب بفتح ولا كسل فكم طيب بفتح ولا كسل
 وقد مدحه الله تعالى بنسبه خير فقول من توت الحكمة فقد أوتي خيرا كثيرا
 وقد فرج الحكمة زمت أرباب التنقيب في العلم الفروع الذي هو العلم الكبير ومن هنا قيل
 وخير علوم علم فقه لانه يكون إلى كل العلوم قولا
 فان فقهها واحد متورعا على الفذي زهد بفضل وقللا
 وهما ما خوة ان مما قيل للمام محمد بن محمد الله تعالى
 فقهه فان الفقه افضل تأيد إلى البر والتقوى واعدل قاصد
 وكفى مستغبرا ليدوم زيادة من الفقه واسم في مجار الفوائد
 فان فقهها واحد متورعا استدعى الشيطان من الف عابد
 ومن كلام سيدنا علي رضي الله عنه
 ما الفضل الا لاهل العلم انه على الهدى من استهدى ادلاء
 ووزن كل امرئ ما كان بحسنة والجاهلون لاهل العلم اعداء
 ففهم يعلم ولا يتجمل به ابداء الناس يوتي واهل العلم احياء
 وقد قيل العلم وسيلة إلى كل فضيلة العلم يرفع الملوك إلى مجالس الملوك لولا العلم
 لهلك الأمراء وانما العلم ربابه ولا يتركها عز
 ان الامير هو الذي يضي امره عند عزله
 ان ذال سلطان الالهية كان في سلطان فضله
 واعلم ان نقل العلم يكون فرض عين وهو بدو بها يحتاج لديه وفرض كفاية وهو ما زاد
 عليه لنفع غيره ويندوبها وهو النفع في الفقه وعلم الفقه القلب وحراما وهو علم الفلسفة
 والتشعبة والتخم والرمل وعلوم الطباعين والسمو والكتامة ودخل في الفلسفة
 المنطق ومن هذا القسم علم الحرف والموسيقى ويكفيها وهو اشعار المتولين من القول
 والمطالعة ومباحا كما اشعارهم الى لا يستغنى فيها كذا في فوائدها من الاشياء والنظائر
 ثم نقل في مسئلة الرباعيات ومحطها ان الفقه هو فرع الحديث وليس فقه الفقه
 اقل من فقه الحديث وفيها كل انسان غير الانبياء عليهم السلام لا يعلم ما اراد الله تعالى
 له وبه لان الله تعالى غيب الالهيها فانهم علموا ارادة تعالى بهم بحديث الصادق
 المصدوق من برده الله به خيرا يفقهه في الدين وفيها كل شيء يسأل عنه العبد يوم القية
 الا العلم لا يطلب من نبيه ان يطلب الزيادة منه وتل رب زدني علما فكيف يسأل
 عنه وفيها اذا استلنا عن مذهبنا ومذهب مخالفنا قلنا وجوب مذهبنا صواب
 محتمل الخطأ ومذهب مخالفنا خطا محتمل الصواب واذ استلنا عن معتقدا ومعتقد
 خصمنا قلنا وجوب الحق ما نحن عليه والباطل ما عليه خصمنا وفيها العلوم ثلاث
 علم نظم وما احترف وهو علم الحرف والاصول وعلم لا يفهم ولا احترف وهو علم البيان والتبيين
 وعلم لا يفهم ولا احترف وهو علم الحديث والفقه وقد قالوا الفقه زرعه عباده بن محمود
 رضي الله تعالى عنه وسقاه علقته وحصده ابراهيم الغنوي وداهه حاد ومحمدا بن
 حنيفة رضي الله تعالى عنه ومحمدا بن يوسف وخبره سائر الناس ياكلون
 من خبزه وقيل نظر بعضهم فقال
 الفقه زرعه ابن سمور وعلقته حصاده ثم ابراهيم دواوى
 نعمان طاحته يعقوب عاجنه محمد خاين والاكل الناس

فلسفة
 فقهية
 تنقيح
 رسل
 كرام
 منقول

وقد علمت تصانيفه كالحامدين والمبسوط والزبادات والمواذرجي قبل ان تصنف
 في العلوم الدينية شعابة وسعة وتبعين كتابا ومن تلامذته الشافعي رضي الله
 تعالى عنه وتزود به يوم الشافعي وطعن المكتبة وما له نفسه صار الشافعي فقه
 ولقد انصف الشافعي حيث قال من اراد الفقه فليعلم ان الشافعي في حنيفة فانما المقام
 قد تيسر له واهه ما صرت فيها الا كتب محمد بن الحسن وقال ان جعل بن ابي رجا
 رايت حيا في المنام فقلت لوما فعل الله بك قال غفر لي ثم قال لو اردت ان
 اعد بك ما جعلت هذا العلم بك فقلت له فابن ابي يوسف قال في ثوب بدرجه
 قلت فابو حنيفة قال هيات ذاك في اعلا عين كفت وقصلي لغير يوسف الصيا
 اربعين سنة وجهها وخمس حجة وراي ربه في المنام ما بينه وبينه ولما قصته مشهور
 وفي حنيفة الاخير استاذنا حنيفة الكعبة بالدخول ليلافقام بين العودين على رجل العبي
 ووضع اليسرى على ظهرها حتى ختم نصف الزان في ركبته وسجد ثم قام على رجله اليسرى
 ووضع اليمنى على ظهرها حتى ختم النصف الثاني في ركبته وبقي ربه ذلك لغير ما جعل هذا
 العبد الضعيف حق عبادتك كمن عرفك حق معرفتك تهب نقصان خدمته لكل
 معرفته تهب هاتفت من جانب البيت يا ابا حنيفة قد عرفنا حق المعرفة وخشنا
 فاحسن الخدمه وقد غفرنا لك ولكي اتبك عن كان على مذهبه الى يوم القية
 وقيل لابي حنيفة رضي الله تعالى عنه لم بلغت ما بلغت قال ما نلت بالافادة
 وما استكتفت عن الاستفاده وقال مسافر بن كدام من جعل ابا حنيفة بينه وبين
 الله تعالى رجوت ان لا يخاف وقال فيه
 حسي من الخيرات ما عودته يوم القية في رضي الرحمن
 دين النبي محمد خير الوري ثم اعتقادي مذهب النعمان
 رضي الله عنه وسلم ان ادم افخر بي وانا افخر برجل من امتي اسمه نوح
 وكنته ابراهيمة هو سراج امتي وعنه عليه الصلاة والسلام ان سارا لابي
 يوم القية ينفخ وني وانا افخر باني حنيفة من احبه فقد احبني ومن اغضبه
 فقد اغضاني كذا في المقدمة ثم رجع مقدمه ابي اليك قلت في النصا
 المعنوي وقول ابن الجوزي من صنف قائم نقصه لانه روي بطرق مختلفة وروي
 الجرجاني في مناقبه سنه لسهل بن عبد الله بن السننري ان قال لو كان في امتي
 وعيسى مثل ابي حنيفة لما نهودوا ولما نصرنا ومناقبه اكثر من ان تحصى
 وصنف فيها سبط ابن الجوزي يجلد كبريت وسماها الانتصار الامام ابي الاميار
 وصنف غيره اكثر من ذلك **واختصار** ان ابا حنيفة النعمان من اعظم معجزات
 المصطفى صلى الله عليه وسلم بعد القرآن وحسب من مناقبه اشهرها ومذهبها ما قاله في
 الاخذ بها من الامة الاعلام وقد جعل الله تعالى الحكم لاصحابه واتباعه من زعمته
 الى هذه الايام الى ان حكم مذهب عيسى عليه السلام وهو كالصديق رضي الله تعالى عنه
 له احره واجرمين دون الفقه والفقه ووقع الحكم على اصوله النظام الى يوم
 الحشر والنظام وهذا يدل على اعظم اختص به من بين سائر العلماء اعظام كلف
 لا وقد تبعه كثير من الاولياء الكرام من انصف بيات المجاهد وكنى في ميدان
 المشاهدة كابرهم من ادم وشوق الجني ومعرف الكرخي وابي يزيد السطاطي
 وفضل بن عياض وداود الطائي وابي حامد السعدي وخلف بن ايوب وعبد الله
 ابن المبارك ووليع بن الجراح وابي بكر الوراق وغيرهم من لا يحصى اهل علم
 يستقيم فلو جدوا فيه شبهة ما اتبعوه ولا اقتدوا به ولا وافقوه وقد قال
 الاستاذ ابو القاسم القشيري في رسالته مع صلاحته في مذهبه ونقله في هذه
 الطريقة سمعت الاستاذ ابا علي الدقاق يقول ان اخذت هذه الطريقة من ابي

رواه الامام الشافعي رحمه الله تعالى
 على ان ابا حنيفة رحمه الله تعالى
 في الطبقة الكبرى للشعوب

رواه ابو حنيفة رحمه الله تعالى
 كذا لا اصل له شرح النعمان
 اتفق البخاري في الامم والبرور في النعمان
 ان النعمان رضي الله عنه قال كذا في الامم
 الزيادة في الامم والبرور في النعمان
 قال كذا في الامم والبرور في النعمان
 عليه السلام في حقه ومن افقه
 النعمان له الحمد والبرور في النعمان
 سجد وخبر في حديث جابر بن عبد الله
 النعمان في حقه
 وكذا يصح في الامم والبرور في النعمان
 ما روي عن النعمان في الامم والبرور في النعمان
 شرع في حقه في الامم والبرور في النعمان
 ومن ثم قال كذا في الامم والبرور في النعمان
 في حقه في الامم والبرور في النعمان
 في حقه في الامم والبرور في النعمان

القاسم المصرا بآذی وقال ابو القاسم انا اخذتها من الشبلي وهو اخذها من السري
السفلي وهو اخذها من معروف الكرخي وهو اخذها من داود الطائي وهو اخذها من
الطبري من ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه وكان منهم اني عليه واقر بفضل فضي
لك يا ابي الم يكن له اسوة حسنة في هولا السادة الكرام كانوا هم في هذا الامر
والافتخار وفي امة هذه الطريقة دار باب الشريعة والحكمة ومن بعدهم في
هذا الامر فلهم تنعم وكما خالف ما اعتقدوه مردودا مستدع وبالحكمة فليس ابو
حنيفة في زهد وورعه وعبادته وعلمه وفهمه بمثلك وما قال فينا من المبارك
لقد زان البلاد ومن عليها امام المسلمين ابو حنيفة
باحكام وانما روفنته كايات الربوبية في حقيقته
فاني المشركين لم نظل ولا في المعربين ولا يكونه
بييت منبر اسم الليالي وصام بمهارة لله خيفة
لمن كان حنيفة في علاه امام الخليفة والخليفة
رايت العاينين لم سفاها خلاف اخي مع جح ضعفه
وكيف كان يورث نفسه لذي الارض انما يرضيه
وقد انت ابن ادرسي قولا صحيح العقل في حكم لطيفة
بان الناس في فقه عمال عاقد الامام في حنيفة
فلعملة ريتا علاذ رمل عني من رد قول ابي حنيفة
وقد ثبت ان ثابثا والدا الامام علي بن ابي طالب كرم الله وجهه فديعاه ولذريته
بالبركة ومع ان ابا حنيفة سمع الحديث من سبعة من الصحابة كما بسط في اولي
منية المفتي وادرك بالسنة نحو عشرين حجبا كما بسط في اوائل الضياء وقد ذكر العلامة
شمس الدين محمد ابو النصر بن عرب شاه الانصاري الحنفية في منتهى الالفة المسمى
بجواهر العقائد ودرر القلائد ثمانية من الصحابة ممن روي عنهم الامام الاعظم ابو حنيفة
رضي الله تعالى عنه وعنه حيث قيل فيه
مفتي كادته عظم الشأن في حنيفة المفتي النعمان
التابع سابق الانعم بالعلم والدين تسراج الامة
جعا من اصحاب النبي ادركا ازهم فذاقني وسلكا
طريقة واضحة المتناهج سلمة من الضلال الناجي
وقد روي عن ابي وجابر وابن ابي اوفى كذا عن عاتس
اعني ابا الفضل في ابن واثره وابن ابي اسحق المفتي وواثره
من ابن جعفر قد روي الامام وبنت محمد في القاسم
رضي الله الكريم داعيا عنهم وعن كل اصحاب العظام
وقوي يستداد في فضل في النبي صلى الله عليه وسلم سبعون سنة بتاريخ حمى ومائة
قبل ربيع ثوري ولما الامام الشافعي فمد من مسابقة وقد قيل الحكمة في مخالفة
تلاميذه اندري ولما يلعب في الطعن فحذره من السقوط فاجابه احد اشراف السقا
فان في سقوط العلم سقوط العا لخصه قال لا اصحابه انه فوجه لكم دليل فقولوا به
فكان كما اخذ برواية عنه وبوجهها وهذا من غايه احتياطه وورعه وعلم بان الاختلاف
من اثار الراجحة ثم ما كان اكثر كانت الراجحة اوفى لما قالوا رسم المفتي انما اتفق
على اصحابنا في الروايات الظاهر يعني به قطعا واختلف فيما اختلفوا فيه والامم
كافي الساجدة وغيرها ان يعني بقول الامام على الاطلاق ثم يقول الثاني ثم يقول
الثالث ثم يقول رضى واخمس بن زياد وصح في الحاوي القدسي قوة المدرك وفي
وقف البحر وغيره متى كان في المسئلة فولا يصحح ان جاز القضاء الائمة باحدث

وكان رضي الله عنه في رتبته اربعة العوا
التي به كرم وعبد الله في الوفا
وسهلا بين سعد و ابو الفضل وهو
آخيه امهات و لم يخذل احد منهم
طهارة النعمان

وفي اول المعربات اما العلامات للامم فتقول عليه الفتوى وبه يعني وبه فخذ وعليه الاعتماد
وعليه عمل اليوم وعليه عمل الامة وهو الصحيح والاصح او الاظهر والاشبه او الارجح او
المختار ونحوها ما ذكر في حاشية البرزوي انتهى قال شيخنا الربلي في فتاواه وبعض
الاصطفاة كدين بمعنى تلفظ الفتوى كدين لفظ الصحيح والاصح والاشبه وغيرها
ولفظه يعني كدين الفتوى عليه والاصح كدين الصحيح والاحوط كدين الاحتياط
انتهى قلت لكن في شرح المسئلة للحلي عند قوله لا يجوز من مصنف الا خلافا
اذا انتقض امامان معتبران غير احدهما بالصحيح والاخر بالاصح فالأخذ بالصحيح وب
لانها اتفق على انه صحيح والاخذ بالمحقق اوفق لمخلفه ثم رايت في اداب المفتين
اذا ذلك رواية في كتاب معتمد بالاصح او الاولي او الاوفق ونحوها فليد ان يعني بها
وتحالفها ايضا ايشاء واذا اذيت بالصحيح او الماخوذ به او به يعني او عليه الفتوى
لم يفت بخلافه الا اذا كان في الهداية مثلا هو الصحيح وفي الحاوي بخلافه هو الصحيح
فيخير ويختار الاقوي عنده والايق والاصح انتهى فليحفظ وتام ما ذكره الشيخ
قام في تصحيحه انه لا فرق بين المفتي والمفتي الا ان المفتي يخبر عن الحكم والقاضي
ملزم به واد الحكم والافتي بالمقول المرجح جهل وعرق للاجماع وان الحكم الملحق باطل
بالاجماع وان الرجوع عن التقليد بعد العمل باطل اتفاقا وهو المختار في المذهب وان الخلاف
خاص بالمفتي المجتهد واما المعتدل فلا ينفذ قضاؤه بخلاف مذهبه اصلا كما في القسنة
قلت ولا سيما في زماننا فان السلطان ينص في منشور على تيممه عن القضاء بالقول
الضعيف فكيف بخلاف مذهبه فيكون معزولا بالنسبة لغير المعتمد من مذهبه فلا
ينفذ قضاؤه وينقض كما بسط في قضا الفقه والبر وغيرهما قال في البرهان هذا
صريح الحق الذي ينبغي عليه بالتواضع نعم من الامر حتى صادف فضلا مجتهدا لم ينفذ
امره كما في سير التواريخ ابيه وشرح السيرة الكبرى لمخلف وقد ذكر وان المجتهد المطلق قد
نقد واما المفتي فعلى سبع مرات مشهورة واما نحن فعلى اتمام ما رجعوه وما
صحح كما لو اتفق في حياتهم فان قلت قد يكون اقل الاسترجاع وقد يختلفون
في التصحيح قلت يعال على ما علموا من اعتبارات تغيرات التعريف واحوال الناس
وما هو الادق وما ظهر عليه التعامل وما قوي وجهه ولا يخلو الوجود من يميز هذا
حقيقة لا طنا وعلم من لم يميز ان يرجع لمن يميز لبراة ذمته فسال الله سبحانه وتعالى
التوفيق والقول تجاه الرسول كيف لا وقد نير الله تعالى ابتداء تبينه في الروضة
المجوسه والبقعة المانوسه تجاه وجه صاحب الرسالة وجازي الحال والسيادة
وتجيبه الجليلين الدرهمين الكاسين رضي الله تعالى عنهما وعن سائر الصحابة
اجمعين والدنيا ومقلديهم باحسان الى يوم الدين ثم تجاه الكلمة الشريفة
تحت الميزاب وفي الخطير والمقام واسر حسان المسير التمام **كتاب الطهارة**
قدمت التعبدات على غيرها اهتماما بشانها والصلوة تالية للايمان والطهارة مفتاحها
بالنفس وشرطها بالتحقق لازم لها في كل الاركان وما قيل قدمت بكمها شرط الاستسقاء
اصلا ولذا فاقد الطهورين لا يوضأ للصلوة وما ورد ان السنة كذلك ودون ذلك
اما السنة في القسنة وغيرها من ثقات عليه الهجوم تلييه النبي لسانه واما الطهارة
ففي نظائره وغيرها من قطعت بده ورجلاه وبوجهه براحه يصلي بلا وضوء
والاقيم ولا يعيد في الاصح واما فاقد الطهور في القسنة وغيره انه يشبهه عندها
والبرص رجوع الالتم وعليه الفتوى قلت وبه ظهر ان تعبد الصلوة لا يظهر غير
مكرر كصلوة لغير التمس او مع التمس ايجز وهو ظاهر المذهب كما في الحاشية وفيه هو
الوجهانية وفي كل من صلى بغير طهارة ثم العبد خلف في الروايات بسطهم في
مركب اضافي مبتدا او جزا ومفعول لفعل محذوف فان اريد التعبد يعني على السكون

نيل

وكره تصانح السالكين واصنافه لامية لادمية وهل يتوقف حله لعل على معرفة
مقرديه الرابع نعم فالكتاب مصدر تعمي لعمدة جعل شرعا عنوانا لمسائل مستقلة
بمعنى المكتوب والطهارة مصدر طهر بالفتح ويضم بمعنى النظافة لغة ولذا اورد
في شرعا النظافة من حدث واوجب ومن جمع نظرها لاولها وهي كثرة وجعلها شجرة
وتكلمها استباحة ما لا يحل بدونها **وسببها** اي سبب وجوبها **ما لا يحل** فعله في مكان
او غيره كالصلوة وسبب **الابها** اي بالطهارة صاحب الحر قال بعد سر والاقول نقل
كلام الحال الظاهر ان السبب هو الارادة في الغرض والنقل لكن يترك ارادة النقل
يسقط الوجوب ذكر الزيلعي في الظاهر وقال العلامة قاسم في تكملة الصحيح ان سبب
وجوب الطهارة وجوب الصلوة او ارادته ما لا يحل الا بها **وقيل** سببها **الحدث**
في الحكمة وهو وصف شرعي على كل في الاعضاء يزيل الطهارة وما قيل انه ما يغتفر عنه
قائمة بالاعضاء الغاية استعمال المنزل فتعريفه بالحكم **والحدث** في الحقيقة وهو
عنى مستقلة شرعا وقيل سببها القيام على الصلوة ونسب الى اهل الظاهر وقد اختلفوا
وقال ان الخلاف انما يظهر في نحو التتابع بخلاف وجب عليك طهارة فانت طاهر دون
الانتم للاجماع على عدمها لتأخير عن الحديث ذكره في التوشيح وبه اذنع ما في السراج
الفرق من جهة الانتم بل وجوبها موسم بدخول الوقت كالصلوة فاذا اصاب الوقت
صارا الوجوب فيها مضيقا وشرايطها ثلاثة عشر على ما في الاشياء شرطا وجوبها
تسعة وشرايط حتمها اربعة وتظهر شيخنا العلامة الشيخ علي المقدسي شارح
نغم الكثر فقال **شرط الوجوب العقل والاسلام** **وقدرة** **ملاء** **واختلام**
نغم الكثر فقال **حدث** **وفي جيب** **عدد** **نفسها** **وضيق** **وقيل** **نفسها**
شرط صحة عموم البشرية **بما بها الطهور** **نفسها** **نفسها** **نفسها**
فقد نفاسها **وحضها** **وان** **يزول كل مانع عن البدن**
وجعلها بعضهم اربعة شروط وجودها الحي بوجود المنزل والمزاجية والقدر
على الازالة وشرط وجودها الشرعي كون المنزل مشروع الاستعمال في منزله وشرط
وجوبها التكليف والحدث وشرط حتمها صدور المطهر من اهله في محله مع فقد
مانعه ونظيرها **فقال**
تفعل **شرط الوضوء مهمته** **مقسمة** **في اربع** **وثمان**
شرط وجود الحس **منها** **لان سلامة** **اعضائه** **وقدره** **امكان**
لمستعمل الماء **الفرح** **وهو** **شرط** **وجود الشرع** **خذه** **بالحسن**
فطلق **ما مع طهارته** **ومع** **طهورته** **ايضا** **فغزيبان**
شرط وجوب **وهو** **اسلام** **بالع** **مع الحدث** **التي** **بالعقل** **يايمان**
شرط لتصح **الوضوء** **زوال** **ببغداد** **باصال** **المياه** **من ادران**
كشم **ورمى** **ثم** **لم** **تخلل** **الوضوء** **مناف** **يا** **عظيم** **الشان**
وزيد **على** **هذين** **ايضا** **تقاطع** **مع** **الفضلات** **لوجه** **الدكت** **لثان**
وصنعها فرض للصلوة وواجب للطواف قيل وسبب المحقق للمؤيد بان المطهرين
الملائكة وسنة للنوم ومنذوب في نيف وثلاثين موضعاً ذكرتها في الخواص منها
بعد كذب وغيبه وقته وشعر وكل جزور وبعد كل خطيئة والخرج من خلاف
العالم وكما غسل ومسح وزوال نجس والانهاء ماء وتراب ونحوها ودليلها
اذا اقمتم الى الصلاة وهي منبذات اجاع واجمع اهل السير ان الوضوء والغسل فرضا
يكتفى مع فرض الصلوة بتعليم خير بل عليه السلام وان عليه السلام لم يصل فخطا الوضوء
لان قربة من قبلنا يدل على هذا وصريحه وضوء الانبياء من قبلنا وقد تقرر في الاصول
ان شرع من قبلنا شرع لنا اذا افضه الله ورسوله من غير انكار ولم يظهر شعفه

فعايدة قول الآية تقرير الحكم الثابت وثاني اختلاف العلماء الذي هو رتبة كيف وقد
اشتملت على نيف وسبعين حكما مبسوطا في الضياع في اريد الهداية وعلى اربعة
امور كلها شتى طهارتين الوضوء والغسل ومطهرات الماء والتراب وتكثير الغسل
والمسح وموجبات الحدث والنجاسة ومبشرين المرحم والسفر ودليلين النفس
التفصيل في الوضوء والاجزالي وكذا يتبين الضابط والملازمة وكما مشق ظهر الدليل
وانما قال انما بالعبارة دون اتمنته ليعلم كل من اتى الى يوم التمسك قاله في الضابط
وكانه مبني على ان في الآية التفاتا والتحقيق بخلافه وان في الوضوء اذا التحققت
وفي النجاسة بيان التذكير للاشارة الى ان الصلوة من الامور اللازمة والنجاسة
من الامور العارضة وصرح بذكر الحدث في الغسل والتيمم دون الوضوء ليعلم ان الوضوء
سنة وفرض والحدث شرط للنشائي لا لاول فليكن الغسل على الغسل والتيمم على التيمم
عبثا والوضوء على الوضوء في قوله **اركان الوضوء اربعة** غير بالاركان لانه اقل من
سلامته بما يقال ان اريد الغرض القلبي يرتقيا بمراسم المرحم وان اريد العمل يرتقيا
المسؤول وان اوجب عنه ما يخصنا في شرح الملتقى ثم الركن ما يكون فسادا داخل الماهية
واما الشرط ما يكون خارجا فالغرض اعم منهما وهو ما قطع بلزومه حتى يكون جاحدا
كامل مسح الرأس وقد يطلق على العمل وهو ما تفرقت الصحة بنحوه كالغسل والاحتياط
في المفروض فلا يكثر جاحدا **غسل الوجه** اي اسالة الماء المتعاقب ولو قطرة وفي الغرض
اقل قطرتان في الاصح **لان الامر** **للتعقيل** **للمكرار** **وهو** **مشتق** **من** **المواجهة** **واشتقاق** **في** **الغلاة**
من المزيد اذا كان اشهر في المعنى شايع كاشتقاق الرعد من الارتداد والعلم من التيمم
من سلاسل جهة اي المتوضي بقرينة المقام **الى اسفل** **وقته** اي منبت اسناد السفل
لو **لا** **كان** **كان** **عليه** **شعر** **اولا** **لعدل** **عن** **قوله** **من** **قصص** **شعره** **الجاري** **على** **الغالب** **الى** **المطرح**
لعم الاثم والاعلم والانتزع **واما** **ينبغي** **الاذن** **عرضا** **وحين** **يغيب** **فصل** **الثاني**
وما **يظهر** **من** **الشبهة** **عند** **انقضاء** **امها** **ومثاب** **بين** **الاعذار** **والاذن** **للدخول** **في** **الحديث** **وبعض**
لا **غسل** **باطن** **العينين** **والا** **نصف** **واصول** **شعر** **الحاجبين** **والحجة** **والشارب** **وونيم**
ذباب **للجرح** **وغسل** **اليدين** **اسقط** **لفظ** **فرد** **ي** **لعدم** **تقبل** **الفرض** **بالا** **لزيادة** **والا** **لزيادة**
الباديتين **السليمتين** **فان** **الجرح** **وختين** **والمستورتين** **بالخف** **وطيفتهما** **المسح** **مر**
لما **مع** **المرفقين** **والكعبين** **على** **المذهب** **وما** **ذكر** **وامن** **ان** **الثابت** **بعبارة** **الذي**
غسل **يد** **وجعل** **والا** **خبر** **يد** **لان** **من** **البحث** **في** **الي** **وفي** **الزائتين** **في** **ارجله** **قال** **في**
البحر **الاحاط** **لن** **تحت** **بعد** **انقضاء** **الاجماع** **على** **ذلك** **ومسح** **رسم** **الرأس** **مرة** **فوق** **الاذنين**
ولو **باصابة** **مطر** **او** **بل** **باق** **بعد** **غسل** **في** **المشهور** **لا** **بعد** **مسح** **الا** **ان** **يتقاطر** **ولو** **مد**
اصبع **او** **اصبعين** **لم** **يجز** **الا** **ان** **يكون** **مع** **الكف** **او** **بالا** **بهم** **والسبابة** **مع** **ما** **بينهما** **اي**
بمياه **ولو** **ادخل** **راسه** **الان** **او** **خفذه** **او** **جبرته** **وهو** **محدث** **اجزاه** **ولم** **يصر** **لما**
مستعلا **وان** **نوي** **اتقنا** **على** **الصحيح** **كافي** **البحر** **عن** **البدائع** **وغسل** **جميع** **الوجه** **فرض**
يعني **عملها** **ايضا** **على** **المذهب** **الصح** **المعني** **به** **المرجع** **اليه** **وما** **عدله** **الرواية**
مرجع **عندها** **في** **البدائع** **في** **الاختلاف** **ان** **المستبرل** **لا** **يجب** **غسله** **ولا** **مسحه** **بل** **يسون** **وان**
الحنفية **التي** **ترى** **في** **البدائع** **يضم** **غسل** **ما** **عنها** **كذافي** **النهر** **وفي** **الدهان** **يجب** **غسل**
بشره **لم** **يسترها** **التغر** **محتاج** **وبار** **وعنفقة** **في** **الاحتار** **وانقضاء** **الوضوء** **يل**
ولا **يل** **الحمل** **على** **رأسه** **وحته** **كما** **لانعاد** **الغسل** **للمحل** **ولا** **الوضوء** **على** **شأبه**
وحاجبه **وقل** **ظلمه** **وكشط** **جلده** **وكذا** **الموت** **على** **اعضائه** **وضوء** **فرضه** **كالدم** **وعلمها**
حلبة **دقة** **قوت** **منها** **ولم** **الماء** **عليها** **ثم** **نزعها** **لا** **يلزم** **مسا** **د** **الغسل** **على** **ما** **نظروا** **وان**
تألم **الزعر** **على** **الاشبه** **لعدم** **البديله** **بمخلاف** **نزع** **الحق** **فصار** **كالوسم** **خفقه** **ثم** **خسته** **ان**

في الغسل

المعنى مختلط
البيان
الغدير
العبارة
مع الغيرة
وإلا فمن
أشبهه علم
أنه في الغم

This image shows a page from the Voynich manuscript, featuring dense, handwritten text in the characteristic Voynich script. The text is arranged in several lines, with some words appearing to be in a different script or dialect. The page is aged and slightly discolored.

۵۰

مدرسة محمد علي باشا
دره اجند

1

ومع تقديم ايمائنا في الامم ولو تيمم وصلي ثم افاض لزمه عادة التيمم والصلوة لاحتمال طهره
وقدم التيمم على سبيل التعريف المذهب المتبع به لان المجتهد اذا رجع عن قول لا يجوز
التيمم وهم العرف في كسور فخر الحار اذا وقع في الماء صار مشكلا على المذهب كما في المصنف
وفي المحيط عرف الجلاء تعقب في التيمم والبدن وفي الحاشية ان ظاهر على الظاهر
الثاني ثلث به تاسيا بالكتاب وهو من خصائص هذه الامم بل لا ريب ان هؤلاء القصد
وشرها قصد صعيد شرط القصد لانه النية مطهر خرج الارض المتنجسة اذا اجتفت فانها
كالما المستعمل واستعماله حقيقة او كالحاكي التيمم بالحجر الامنلى بصفة مخصوصة
هذا في غير ان الصلواتين ركن وهو الاصح الاصول لا على اقامة التيمم خرج التيمم للتعليم
فانه لا يظن به وركن شيان التيمم والانتعاب وشرط ستة النية والمصحح
وكونه بثلاثة اصابع فاكتر والصيد وكونه مطهر وفقد الماء وسنة ثمانية الصرب
باطن كفيه واقبالها وادبارها ونفضها وتفرج اصابعه وتيممه وترتيب يديه
وذا بين وهما في الشروط الاسلام فرونة وصمت سنة الثمانية في بيت اخر عرفت
سبب ربه الاول فقلت والاسلام شرط عذر ضرب ونية وسمي وتيمم صعيد مطهر
من غير مبتدأ خبر تيمم عن استعمال الماء المطلق الكافي لطهارة الصلاة فثبت ان خلف ليعتد
ولو تيمم في المصنوع الا ان ذراع وهو اربع وعشرون اصبع او هي ست شعيرات
ظهيرين وهي ست شعيرات بغير اولى يمتد بغيره على اقول حاذق سلم
تجر اوله يحد يوضيه فان وجد ولو باجر مثل ذلك لا يمتد في ظاهر المذهب كما في
البحر وفيه لا يجب على احد ان يوجب تيمم صاحبه وتيممه وفي ملوك كعبا وبرد
بذلك الجنب او مرضه ولو في المصنوع لم تكن له اجرة حمام ولا ما يدقيه وما قبل ان في زمانا
يخلل بالعدة لئلا ياذن به الشرع نعم ان كان له مال غائب يلزمه الشرع في شئ ولا
او خوف على كونه او نادر على نفسه ولومن فاق او حبس عزم او ماله ولو امانة ثم ان
شأ خوف سبب وعيد عند اعادة الصلوة والا لا نسأوي او عطف ولو كلفه ان
يفق القافلة حال او مالا وكذا العجيب او ازالة نجس كاستحيى وقيد ان الكمال عطف
دوابه بتعذر حفظ الفضالة بتقدم الانا في السراج المضطرب اخذه فقام وقاله فان
قتل رب الماهندر وان المضطرب من بقوه اوديت او عدم التظاهر يستخرج بها الماء
ولو شأ وان نفق بادل ابر او شقه نصفين قدر قيمة الماء كالووجد من ينزل اليه
باجر ييم هذه الاعذار كلها حتى لو تيمم لعدم الماء في مرضه ييم التيمم لم يبل بذلك
التيمم لان اختلاف اسباب الرخصة يمنع الاحتساب بالرخصة الاولى ونقص الاولى
جامع الفصولين فليحفظ مستوعبا وجهه حتى لو ترك شعرة او وتره فخره لم يجز وبذلك
فيترع الحاتم والسودا وحرك به يفتي من رفته فيصعبه لا قطع بغيرتين ولومن غير
او ما يقوم مقامها لما في الخلاصة وغيرها وحرك راسه او ادخله في موضع الخياشيم
التيمم جازو الشرط وجود النعل منه ولوجبا واحيا طهرت لعادتها ونفسا مطهر من
جنب الارض وان لم يكن عليه نعم اي غبار فلزم بدخل بين اصابعه لم ينجح لضربة
ثلاثة للظن وعن محمد يحتاج اليها ثم لو تم غيرة يفرج ثلاثا للوجه واليمنى واليسرى
فستاني وبه مطلقا تجز عن التراب او لا لا تتراب رفق فلا يجوز بل ولو لم يمسحوا
لترلة من حيوان الحي ولا يجران لشبهه للنبات بكونه اشجارا ثابتة في فتر البحر على امر
المصنف ولا ينقطع كفضة وزجاج ومنع بالاحراق الارما والجر فيجوز في مذكور
او منقول وحائط مطين او حصي او ان من طين غير مدهونة وطين غير مطبوخة
ولكن لا ينجح التيمم قبل خوف فوت الوقت لئلا يصير مثله بلا ضرورة ومعادن في محالها
فيجوز لتراب عليها وتيقن الاستحياء بان يستين اثر التراب بديده عليه وان لم يتبين لم

بحر

بحر وكذلك لا يجوز التيمم عليه كخطبة وجوهه فلحفظ الحكم الغالب لو اختلفا تتراب بغير
كذهب وفضة ولو سبوكين وارض محترقة طو القليلة التراب جازوا الا لاجابة وتيمم علم
حكم المصنوع وجاز قبل الوقت ولا كثر من فرض وجاز لغيره كالمطل لا بدل مطلق عندنا
لا ضروري وجاز لحرف فوت صلاة جنازة اي كل تكبيراتها ولوجبا واحيا طهرت لعادتها ونفسا مطهر من
ان اكسبه التيمم حينئذ لم يزل عكده لعاد التيمم والا لا يبرئني او فوت عيده بغيره انما
او زال الشمس ولو كان بيني يتابعه منعه متوضيا وسبق حدثه فلا فرق بين كونها
اولا في الامم لان المناطق خوف الفوت لا الى بدل فجاز لكسوف وسنن روات وتيمم
بخر خافت فوجها وحدها ولوم وسالم ورواه وان لم تجز الصلاة بغيره في البحر وكذلك
ما لا تستطره الطهارة لما في المتبعي وجاز لدخول مسجد مع وجوه الماء ولوم فيه واقر
المصنف لكن في النهار الظاهر ان من المتبعي للجنب فسقط الدليل قلت وفي النية ووجها
تيمم لدخول مسجد وس مصحف مع وجود الماء ليس يفتي بل هو عدم لانه ليس بعبادة تعالى
فوجها لكن في الغنساني عن المختار المختار جواز مع الماء لاجابة التلاوة لكن سيجي تيممه
بالسفر لا الحضر ثم رأت في الشريعة وشريعتها ما يوجب كراهة البحر قال وظاهر البرازية جوازها
لستم مع وجود الماء وان لم تجز الصلاة به لا يمتد بغيره لغوب جمعة ووقت ولوقت وتزاولها الى
بدل وتيمم لغوب الوقت قال الحلي قال الخطباء ان تيمم ويصلي ثم يعيد ويكبر اي تيمم
طلبه ولو برسوله قدر غلوة ثلاثية ورام من كل جانب ذكره الحلي وفي البداية الامم عليه
قدر ما لا يضر نفسه ودفنته بالانتظار ان طن طنا فورا فربما دون يسيل بامارة ان
اجاز عدل ولا يغلب عليه فزيم لا يجب بل يندب ان رجا والا لا ولو صلي تيمم ونية
من يسد ثم اخرج بالماء اعادوا الا وشرطه ان التيمم في حق جواز الصلاة ثمة عادة
ولو صلاة جنازة او حوالة تلاوة لا شكر في الامم مقصود فخرج دخول مسجد وس مصحف
لا نعم ان لا تخط ليع قراءة القرآن للجنب بدون طهارة خرج السلام ورده فلما تيمم كافر
لا وضوء لانه ليس باهل النية فما افتقر اليها لا يصح منه ومع تيمم بنية الوضوء
به يفتي وتندب لاجلهم رجا في آخر الوقت المستحب ولو لم يوجز وتيمم وصلي جاز لونه
وبين الله الماء سيل والا لا صلي من ليس في العران بالتيمن في الماء في رحله وهو ما ينبغي
عادة لا اعادة عليه ولو طن فضا الماء اعادتها قالوا لونه في غنقه او ظهره او في قده
راكبا او موقعا سائبا او في يديه وصلي عريانا او في ثوب يتجلى ومع نجس ومعه متبرك
او قوضا يتجلى وصلي محدثا ثم ذكر اعادتها وبعثه وجوبا على الظاهر من رفته عن حق
معه فان سعه ولود لانه بان استهلكه تيمم لتحقيق محرمه وان لم يجعله الايمن مثله او يمين
يسر وله ذلك فاضلا عن حاجته لا تيمم ولو اعطاه ما كثر يعني يمين فاحلى وهو مصنف
قيمة في ذلك المكان او ليس له في ذلك تيمم واما اللعظ فيجب على القادر شراره باصناف
قيمة اهل نفسه واما يعتبر المختار في تسعة عشر موضعا مذكورة في الاشياء وتقبل عليه الماء
لا ييمم على الظاهر اي ظاهر الرواية عن اصحابنا لانه مذكور في البحر المسجود عليه
فيجب طلب الدلو والرشا وكذا الانتظار لو قال له حتى استحي وان خرج الوقت ولو كان في
الصلاة انظن الاعطاط قطع والا لا كفي في الغنساني عن المحيط انظن اعطاه الماء او الا لوجبه
الطلب والا لا المحصور فاذا الماء والتراب الظهور بان نجس في مكان نجس ولا يمكن
اخراج مطهر وكذا العاجز عنه الممنوع بوجها عكسه وقال لا يتيمم بالمصلي وجوبا ييم
ويشهد ان وجد مكانا يابس او لا ييمم بغيره كالصوم به يفتي واليه رجوع اي
الامم كافي الفتي وفيه ايضا قطع البدن والرجلين اذا كان بوجهه جرحه فيست
بغير طهارة ولا ييمم لا يعيد على الامم وهذا ظهر ان تيمم الصلاة بلا طهر غير مذكور
وقدر سيجي في صلاة المرفعي فسر وع صلى الميمون بالتيمن ان في المصنوع والا لا
على تيمم لعدة التلاوة ان في السفر نعم والا لا المسبل في الصلاة لا ييمم التيمم مكررا

كثيرا يعلم انه لو لم يتوكل ايضا ويترهب ما للوصو الجنب اولى بياح من حايين ومحدث وميت
ولو لا عدم فهو اولى ولو لم يتوكل لا ينبغي حرقه الميت جاز فيم جماعة من محل واحد جلدته جاز فيم
من معه ما زعم ولا يخاف العطش ان يخلطه بما يغلبه او يهبط على وجه يمنع الرجوع وناقضه
ناقض الاصل ولو غلبه فلا ينجس من الجنابة ثم احدث صار محدثا لا جنبا فتقربا ويترفع تحفيه ثم
يعود يمس عليه ما لم يمس بالما في عبارة صدر الشريفة بمعنى بعد كما في ان مع العسر يسرا فانهم
وقد روي ما ولو اباحه في صلاة كانت له طهر ولو مرة من فعله عن حاجته كعطش وعجن وغسل يديه
مانع ولعن جنابة لان المشغول بالحاجة وغيره كما في كالحديث لا رده وكذا ينقصه كل ما يمنع
وجوده التيمم اذا وجد بعده لان ما جاز له من اجل نزوله والحاصل ان كان مانع وجب له
التيمم نقص وجوه التيمم وما لا يمنع وجوده التيمم في الابتداء فلا ينقص وجوده بعد ذلك
التيمم ولو قال وكذا زوال ما اباحه اي التيمم لكان اظهر واخص وعليه ولو تيمم بعد من اضر
فانقصه ان ينقص بل يحفظ ويروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انما يمسح بيده على راسه ويقلع
كاف استنقظ فينقى وابقا يمسح وهو الرواية المصححة عنه المختارة القوي كما لو تيمم
دبر يمسحها لا يعلم به كما في البحر عزه وقره المصنف تيمم لو كان اكثر اي اكثر اعضاء الوضوء عددا
وفي الفصل ساحة بجموحا اوبه جدي اعتبار الاكثر وبمسح يمسح المصحح ويصح المخرج وكذا
ان استوى با غسل المصحح من اعضاء الوضوء ولا روية في الفصل ومسح الباقي منها وهو الاصح
لان احوط فكان اولى وصح في الفرض وغيره التيمم كما تيمم لو المخرج بيده وان وجد من نوصيه
خلافها ولا يجمع بينهما ان تيمم وغسل كما لا يجمع بين جبين وجعل او استخاضة او نفاض وكابن
نفاض واستخاضة او جبين ولا زكاة وعشر او خراج او فطرة ولا عشر من خراج ولا زكاة وعشر
او نفاض ولا فطر ولا فطر او جبين ولا جملد مع درهم او نقي ولا درهم ومثله واحد اوضان افضلا
او من تها من جارية ولا درهم مثل وشبهة ولا يربك وغيرها ما يبيح في محله ان شاء الله تعالى
من درهم راس لا ينقطع معه مسحه محدثا ولا غسله جنبا فيقضي الفرض عن غير الرواية
يتيمم وافق قاري الهداية انه يسقط عنه فرض مسحه ولو عليه جبير ففي مسحه قرآن وكذا
يسقط عنه مسحه ولو على جبير ان لم يمسح والاستسقاء اصلا وجعل عادما له لك بعض
حكاي لا في المحدث حقة باب **المسح على الخفين** اخره كنبوته بالسنه وهو لغز
امر الله على النبي وقهرها اصابع البلية لغز مخصوص في زمن مخصوص والحف شر السائر
لكنه من كافر من جلد ونحوه شرط مسحه لانه امور الاول كونه سائرا على فرض الفصل القدم
مع الكعب او كونه نقصا اقل من الخرف المانع فيجب على الزبول لو سجدوا ان يغير قدمي
ثلاثة اصابع وجوز مسحا غير مسند ستر الكعبين بالمفاضة والثاني كونه مسقولا لا لجل ابعين
سراية الحديث فلو وسعها في على الزايد ولم يقدم قدمه اليه لم يجز ولا يضر روية رجله من
اعلاه والثالث كونه مما يمكن متابعه المتج المعتاد فيه فربما فاكركم على جبر على متخذ من
زجاج وخشب وجراد وهو جاز فالفضل الاتيمه فهو افضل بل ينبغي وجوبه على
من ليس معه الا ما يكتفيه او خوف فوت وقت او خوف عرقه جرد في القسطنطينية رخصة
مسقطه للعزبة وهذا لوصب الماء في حقه بنية الغسل ينبغي ان يصير غايته مشهورة
منه مستبعد وعلى راي اثنائي كافر في القصة بنبوة بالا جماع بل انما روي اكثر من ثمانين
منهم العشرة قسطنطينية وقيل بالكتاب ورد بان غير غايته الكعبين اجماعا فاجر الجرح لمحدث
ظاهر عدم جواز نه جرد الوضوء الا ان يقال لما حصل له الغزبة بذلك صار كانه محدث
لا جنب وحايين والمنفى لا يلزم تصويره وتبينه ان النبي الشرعي ينقل الى اثنان على
ثم ظاهره جواز مسحه غسل جمعة ونحوه وليس كذلك على ما في الميسر ولا يحد ان يجعل
في حكمه فلا يحسن لنوعه في الغسل والسنة ان يخطه خطوطا اصابع يدمر مجزئة قليلا
يدس قبل اصابع رجله من جهة الامل السابق وعمل على ظاهره تحفيه من دوس اصابعه
الي مقعد الشراك ويسحب الجمع بين ظاهره وباطنه ظاهر وجوبه ولو فوق خف او لفافة

ان يمسح بالقدمين وليس في الخفين
وعنه على المشركين في الجمع ان يمسح
الصغير قسطنطيني

ولا اعتبار بجاني فتاوي الثاوي لانه رجل يحول لا يقبل فما خالف القول او جوبية ولو من
يزول او شعر الخفين بحيث يبقى فرحا وبنت على الساق بنفسه ولا يرى ما تحته ولا ينفذ
الا ان ينفذ الخلف قدر الزمان ولو نزع موقية اعادة مسخفيه ولو نزع احدى مسخفيه الخلف
الباقى ولو ادخل بين ختتها ومسخفيه لم يجز والمغسل يسكنه التيمم ما جعل على سفل جلد
والجلد بين مرة ولواحدة او خنثى ملبوسين على ظهره فلو احدث ومسح تحفيه اولى بمسح
نفس موقية لا يمسح عليه تام خرج المانع حقيقة كلمة او معنى كتميم ومعدور فانه يمسح
في الوقت فقط الا اذا اضره وليس على الانقطاع كما لصح عند الحكة فلو تخفف
المحدث ثم خاض الماء فابتل قدماه ثم نزع موقية ثم احدث جاز ان يمسح يوما وليد المقم وثلاثة
ايام وليا لها مسامحة وابتداء المدة من وقت الحدث فقد يمسح المقم ستا وقد لا ينفذ الا من
اربع سنين وتوضا وتخفف قبل الجرح فلا يمسح على فلتا شهد احدث لا يجز على عامة وتونس
وبرقع وتفاضل اهدم الحرج وفرضه علا قدر ثلاث اصابع اليد اصغرها طولا وعرضها من
كل رجل لامن الخف ففعلوا فيه مد الاصبع قلم برؤس اصابعه وجازي صلوا صريحا
لا يجز الا ان يبتل من الخف عند الوضوء قدر العرض فانه المصنف قال وفي الذخيرة ان الماء
يتقاطح زوا لا لا وكوقطع قدمه ان يقي من ظهره قدر الزمان مسح والاعلى من قطع من
تكمبه ولو له رجل واحد مسحها وكما مسح تخفف مقصود خلافا للفتاوى كاجاز غسل رجل
مقصوبة اجماعا والخف الكبير يوجب أو شلته وهو قدر ثلاث اصابع القدم الاصغر منها لها
ومقطوعها يعتبر باصابعها ثلثة معة الا ان يكون فوقه خف اخر او جرد فوقه فمسح عليه
وهذا للحرف على غير اصابعه وعقبه ويرى ما تحته فله على اعتبار ثلثات ولو كاد او كوعه
اعتبر بدو الكثرة في قوله يبر القدر المانع عند النبي لصلاته يمسح وان كثر كالوا لفتحت الفتحة
دون البطا لا يجمع الخوف في خف واحد لا فيما يسطر ان يقع فرضه على الخف نفسه لا على
ما ظهر من خرقه يسير واقل من ربع اصبع المسح الحالي والاستسقاء كما يستنقى الماصو قيات
قلد وتكون في نقص التيمم يمسح برؤس اصابعه وانما خاف حتى انعقادها لا يمسح
فلحفظ ما تدل عليه المسلة لاما دونه اتفاقه بمواضع الخثر بخلاف جاز ستره في وقتها
عورة وجلب الخثر واعلام ثوب من خثر فانها يجمع مطلقا واختلف في جمع خرق اذ في جهة
ويشفي ترجع اجماعا احتسالا وناقضه ناقض وضق لانه بعضه ونزع خف ولو اوجر ومضى
المدة وان لم يمسح ان لم يمسح بغسله الخثر يذهب رجله من برد للضرر فيصير كالجرح في
فيستوعبه بالسح ولا يتوقت وهذا قالوا الوقت المدة وهو في صلاة ولا ما معنى الا في
تقد وتيمم وهو الاشبه وبعدها اي التيمم غسل المتوضي رجليه لا غير لجل الحديث
السابق قدسية الامانة كرد تيمم حشد وهو خروج اكثر من موضع من الخف الشرعي وكذا
اخرجه نزع في الاصح اعتبارا لاكثر ولا يجره خروج مقفه ودخله وما روي من النقص زوال
عنه فغسله ما اذا كان بنية نزع الخف اما اذا لم يكن اي زوال مقفه بنية بل سعة او
غيرها فلا يستنقى بالا جماع كما يعلم من البرجدي معز بالنهاية وكذا القسطنطيني كين باختصار
حيث زعم بعضهم انه خرق الاجماع تيمم ويستنقى ايضا بغسل اكثر الرجل فيه لو دخل الماء تحفه
وصح غير واحد وقيل لا يستنقى وان بلغ الماء الركبة وهو لا ظهره كما في البحر عن السلام لا
استان القدم بالحف من سراية الحديث الى الرجل فلا يقع هذا خلافا لغيره فلا يوجب بطلان
المسح ثم يغسلهما ثانيا بعد المدة او التيمم كما روي عن من نزع الخف وقروح الوقت لمعدوا
مسحهم بعد حدثه فلو قيل تمام يوم وليد فلو لم يمسح من نزع فلا يوافيهم سائر بعد معنى
مد فغير نزع والا تيمم لا يبر صريحا وكلمة مسحه جبري هي عيدان الكبر وغيره فربما
ومسح ضد وي وعنه ذلك كصاحب تراجمه ولو لم يمسح كغسل لما تحته فيكون فرضا يعني بما
لشرب يعني وهذا قولها والبره اجمع الامام خلاصة وعليه الفتوى يمسح جميع وقدمنا ان لفظ الفتوى
اكد في المسح من الخنثار والاصح والمصحح ثم انما يمسح الخف من وجوه ذكرها لانه على قول

لا يمسح بالقدمين
انما يمسح بالقدمين

وتم احواله في بعضه ان يمسح بالقدمين
زوال المسح

بجموعه في
حقيقة

بجموعه في
حقيقة

بجموعه في
حقيقة

في ركعتين
الركعة

ولا يترقت لانه كالفصل حتى يقوم الاصحى ولو بد لها باخري واستقلت العليا لم يجب إعادة المسح
بل يندب ويجمع مسح جبهة رجل معه مع غسل الأخرى لا مسح خفها بل خفيه ويجوز ان يصح
مسحها ولو شدت بلا وضوء وضل دفعها للرجل ويترك المسح كالفصل ان ضل أو لا يترك وهو
أي مسحها مسرطا باليمين مع نفس الموضع فان قدر عليه فلا مسح عليها والحاصل لزوم مسح
الرجل ولو لم يجز فان ضل مسحها فاعترض مسحها فان ضل مسحها أصلا ولم يمسح نحو منقصد وجرح
على كعبه مع فوجتها في الأصح أن ضلها أو حلقها ومنه ان لا يمكن ربطها بنفسه ولا يحد
من ربطها أكثر من ركعة فيجوز غسلها على وضوء أو وضعه على شقوق رجله أجزأه عما عليه ان قد
والأصحى والائتداء المسح ببطلة سفوطها عن برء والألفاظ سقطت في الصلاة استأنها
وكذا الحكم لوسقط الدوا أو برء موضعها ولم تسقط تجبتي وينبغي تعديده بما إذا لم يضربا التماسا
فان ضل فلا تجزأ الرجل والعمارة والمحدث والجنب في المسح عليها وعلى ثوبها سواء اتفقا
ولا يشترط في مسحها استسباب وتكرار في الأصح فيلزم مسح الركبة مرة به يفتي وكذا لا يشترط
فيهاية اتفقا بخلاف الخلف في قول وما في نسخ المتن رجع عنه المصنف في تركه
المسح عنونه بكثرة وأصله والأي لا تحصى ونفاس والا
فاستحاضة هو اخذ السيلان وشرا على القول بأنه من الأحداث ما بغية شرعية بسبب الدم
المذكور وعلى القول بأنه من الانجاس دم من رجم خرج الاستحاضة ومنه ما تراه صغيرة وآيسة
ومشكلا للولادة خرج النفاس وسببه ابتداء البلاء الله لحوا لأكلي الجرح ويكنز برور الدم من
الرجم بشرط تقدم نصاب الطهر ولو حكما وعدم نقصه عن أقله أو ان بعد التسع ودفقت برة
يا ببرز منه ترك الصلاة ولو مبتدأة في الأصح لان الأصل العتة والكيفية دم محدث شمى
أقله لثلاثة أيام بلياليها الثلاث فلا صفة لبيان العدد المقدر بالساعات الفلكية للاختصار
فلا يلزم كونها ليالي تلك الأيام وكذا قرله وكثرة عشرة بعشر ليل كذا رواه الدارقطني وغيره
والنافع عن أقله والزيادة على أكثره وأكثر النفاس أو على العادة وجاوز أكثره ما تراه صغيرة
دون تسع على المعتد وآيسة على ظاهر المذهب وبما حل ولو قبل خروج أكثره لولدت استحاضة وأقل
الطهر بين المحدثين أو النفاس والكيفية لا تنسب عادة لها إذا استمر بها الدم فيجد لأجل
العدلة بشهرين به يفتي وعمل كلامه المبتدأة والمعتادة ومن نسبت عاداتها وهي الهجرة والمضلل
واضلا لها ما بعد أو مكان أو ما كاسط في الجرح والحوادث وحاصله انها تنحوي ومضى
ترددت بين جيني ودخول فيه وطهرت بوضوءها كصلاة وان بينها والدخول فيه فتشغل كل
صلاة وترتك غير مكررة ومسجد أو جماعا وتصوم رمضان ثم تقضي الفضة عشرين يوما ان علت
بداية ليلا والأفانين وعشرين وتطوف ركن ثم تعقب بعد عشرة ولصدور لا تعيد وتعبد
لطلاق بسبعة أشهر على المقتضى به وما تراه من لون كدبره وترتبه في مدة المعتادة سواها
خالص لان العدة لولادة وانقره عليه المبتون للتحفظ ذكر أحكامه بقوله يمنع صلاة مطلقا ولو
سجدة شكر وصوم ونقصه لزوما ودونها للرجل ولو شرعت تطوعا لم تجزأ فقتلها
خلافا لما ذهب صدر الشريعة بحر في الفضة لو نالت طاهرة وقامت حايضا حكم بحضها ما
فاقت ويمكنه مذنات احتياطا وتتم حل دخول مسجد وحل الطواف ولو بعد دخولها
المحجود وشرا فيها وقربان ما تحت اذارة يعني ما بين سرة وركبة ولو بلا شهوة وحل ما عدا
مطلقات وهل يحل النظر وما شرا تعالى فيه نزود وقرأة قرآن مقصد وسه ولو مكث بالاعتداء
في الأصح الاستحاضة المنفصل كالمسح وكذا يمنع حكم كل ج وورق فيه آية ولا بأس لما بين وجب
بغزة ادعية وسبها وجهها وذكر الله تعالى ونسبح وزيارة قبر ودخول مصلى عدو أو
وشرب بعد مضغته وغسل يدين واما جنبها فيكره لاجل ما لم تخاطب بغسل ذكره الحلي
ولا يكره غير ما س قرآن بكم عند الجهر ونسبح وصح في الهداية ان ركعة وهي لوط وحل
وطيها اذا انقطع حبها لا كثره بلا غسل وجوب بال ندبا وان انقطع لدون أقله تنقضا
ونصلي في آخر الوقت وان لافله فان لدون عاداتها لم يحل وتغسل وتغسل وتصوم احتياطا

وان لعادة ما فاة كتابية حل في الحال والا لا يحل حتى تغسل او تستجم بشرطه او يغني عنها زمن
يسم الفصل ولبس الثياب والعزبة يعني من آخر وقت الصلاة لتقليمهم بوجوبها في
دستها حتى لو طهرت في وقت العيد لا بد ان يغني وقت الظهر كما في السراج وهل ينشر القربة
في الصوم الأصح لا وهي من الطهر مطلقا وكذا الغسل لو لا كثره والأفان الكيفية فتقضي ان يغني
قدرا لغسل والعزبة ولو لم يصح فقدرا لعزبة فقط ليلا تزيد ايامه على عشرة فليغتسل ووطيها
بكن مسخلة كالمسح به غير واحد وكذا يستحل وطى الدبر عند الجهر بجسدي وقيل لا يكره في المسائل
وهو الصحيح خلاصه وعليه الممول لا يكره لغيره ولما يجزى في الحديث انه لا يغني بتكثيره
كان في كونه خلاف ولوروايته ضعيفة ثم هو كثره لوعاده اختاراعا لما بالحرمة لاجل احصاء
او مكرها او ناسيا فتكره التوبة ويندب تقصده بدنيا او نقصه ومعه كراهة وهل
على الملة تصديق قال في الضيا الظاهر لا ودم استحاضة حكم ركعات ديم وقتا كاملا لا يمنع
صوما وصلاة ولو نفل أو جماعا حديث توجب وصلى وان قطر الدم على الكيسر والنفاس اغنية
ولادة المرأة وشرع عدم فلولم تره هل توبة نفسا المعتذر يخرج من دم فلولم ولدت من سرة
ان سال الدم من الرحم نفاسا والافان جرح وان ثبت له احكام الولد عقب ولدوا اكثر
ولو منقطع عضل عضلا أقله فتسوان قد رت او تستجم وتوفي صلاة ولا يقضى
فاعدا لصحيح القادر وحكمه كالحصى في كل ليلي الا في سبعة ذكرتها في آخر باب وشرعي المصلحة
منها انه لا حد لا يحد الا اذا احتج بالبلوغ كقولهم اذا ولدت فانت طالق فقالت مضت عدتي
تقدره الامام بخمسة وعشرين يوما مع ثلاث حيض والثاني باحد عشر والثالث بسبعة
واكثره اربعة ايام كذا رواه الترمذي وغيره ولان اكثره اربعة ايام كذا الحكم والزيادة
على اكثره استحاضة لو مبتدأة اما المعتادة فتنزل لعادةها وكذا الكيفية فان انقطع على
أكثرها وقبله فالحق نفسا وكذا الكيفية ان وليه طهر تمام والا فسادتها وهي تثبت وتشتل
بمرة به يفتي وتامة فيما علقناه على الملقق والنفاس لأم القامتين من الأول ما عدا ولدان
بينهما دون نصف حول وكذا المدة ولوبيث الاول والثالث اكثر منه في يوم واحد وانفصلا
العدلة من الآخر وفاقا لتعلقه بالفرع وسقطت ملك السين اي سقوط طهر بعض حلقه
كذا أورجى او اصبع او ظفر او شعر ولا يستبين خلقه الا بعد مائة وعشرين يوما وكذا حكم
فتنصر المرأة به نفسا والامانة ولد ويحدث به في تغلبته وتنقص به العدلة فان لم يظهر
شي قبله بشي والمري حيض ان دام ثلاثا ونقصه طهر تمام والا فسادتها ولو لم يدر حاله
ولا عدا ايام حملها وكذا الدم تدفع الصلاة ايام حيضها بيقين ثم تغسل ثم يغسل كعدو
ولا يجد ايس مدة بل هو ان يبلغ من السن ما لا يجيز مثلها فيه فاذا بلغت وانقطع دمها
حكم باياسها فإزالته بعد الانقطاع حتى قبيل الاعتداد بالاشهر ونقصه الاكثره وقيل
يجد تجبتي سنة وعليه المعول والأفتوي في زماننا مجتبي وغيره تيسر وحدة في العدلة
جبتي وخبرين قال في الضيا وعليه الاعتداد وما رآته بعدلها اي المدة المكررة وليس
كيفية في ظاهر المذهب الا اذا كان وما خلاصا لخص حتى يبطل به الاعتداد بالاشهر لكن
نيل تمامها لا بعد حتى لا تقصد الاكثره هو المختار للفتوي جرحه وغيرها وسحقته
في العدة وصاحب عده من سلس بول لا يمكنه اسكده واستطلاق بطن او افلات
ريح او استحاضة او بعينه رمد او غش او غيب وكذا على ما يخرج بوجع ولو من اذن
ولدي رسة ان استوعب عذره تمام وقت صلاة مفروضة بان لا يجد في جميع وقتها زنا
تزوجا ويصلي فيه خاليا عن الحدث ولو حكما لان الانقطاع اليسير يوجب بالعدم وهذا
شرط العدلة في حق الأبتدأ وفي حق النكاح وجروده في حق من الوت ولو لم يدر في حق
الزوال يشترط استسباب الانقطاع تمام الوقت حقيقة لانه لا انقطاع الكامل وحكمه
الوقت لا غل فيه به وعن كل من كان في اللوقت كافي لادوك النسي ثم يغسل به بشرط
ونفلا دخل الواجب بالاولى فاذا خرج الوقت بطل اي طهر جده السابق حتى لو قضا

المقال ومنع ما ذكر الكمال قلت ولا يبعد حديث الدجال لانه وان وجب اكثر من
ثلاثية ظهر خلافه في الزوال ليس كسنة لان المنعوق فيه العلامة لا الزمان واما فيها
فقد فقد الامران والمنتخب للرجل الاستدلال في السفر والختم به هو المختار بحيث يوثق
اربعين اية فيصحب بها في لوفد وقيل بغير هذا لان الصادق هو هو الامام في كل زمان
فالتمس افضل كرامة مطلقا وفي غير الجاهل افضل لها انتظار فراغ الجماعة وتأخير ظهورها
بحيث ينبغي في الظل مطلقا كذا في الجمع وغيره اي بلا اشتراط شئ حر حرارة بلد وقصد
جماعة وما في الكوفة وغيره من اشتراط ذلك منظره فيه وجمة كظهر اصلا واستحبابا
في الزمان لانها خلفه وتأخير عصر صيفا ومشتا تروسة للنوافل ما لم يتغير ذكا بان
لتأخر العين فيها في الاصح وتأخير عليه الي ثلث الليل فيك في الحائض وغيرها بالشتا
اما في الصيف فتدب بغيرها فان اخرها الى ما زاد على النصف كره لتقبل الجماعة
اما اليه فيصاح وآخ العصر الى اصفرار ذكا فلو شرع فيه قبل الغروب الى ما لا يكون
واخر المغرب الى اشتداد النجوم الى كثر ظاهرها اي التأخير لا الفعل لانها ما ورد به تحريم
والاقتل للمؤمنين الا بعد كسر وتوثيق على كل وتأخير الوتر الى اخر الليل لائق بالانتباه
والاقتل للمؤمنين فان فاق فانه الافضل والمنتخب بحيل ظهر شتا يلحق به الربيع وبالصيف
الحريف وتقبل عصر وعشاء يوم غيم وتقبل مغرب مطلقا وتأخير قدر كعتين تكبر
تذويها وتأخير غيرها في هذا في ديار كثر شتا وها وبقل رعاية اوقاتها امانا في ديار
تذوي الحار الاول وحكم الاذان كالصلاة في الجبل وتأخير ذكره تحريما دكل ما لا يجوز تركه
صلاة مطلقا ولو قضا واجبة او نافلة او على جازاة وصح صلاة ثلاثا وسه ولا شكر قنية
مع شروق الاعوام فلا يمنعون من فعلها لانهم يتركونها والاداء الجازية عند البعض اولى
من الترك اصلا كما في القنية وغيرها واستوى الايام اجمعت على قول الثاني المصحح المعتمد
كذا في الاشياء ونقل الحجة عن المحامي ان عليا لم يترك في عروب الاعصر يومه فليكره فعله
لادائه كواجب خلاف الخبر والاحاديث متعارضة فتساقطت كاسطه صدر الشريعة
ويستعمل نفل شرع فيها كراهة التحريم لا يستبعد الرعي وما هو الحق به كواجب لعينه كونه
ويجوز ثلاثة وصلاة خبازة ثلث الامة في كامل وحضرت الخبازة قبل لوجوبه كالنافلة
تتادي نافضا فلي وجبت فيها لم يكره فعلها اي تحريمها في التحفة الافضل لا لا تخرج الجازاة
ومع صم الكراهة تنقوع بداهة فيها ونذر ادها وقد نذر فيها وقضا تنقوع بداهة
فيها فاقصده لوجوبه ناقصا فظاهر الرواية وجوب القطع والقضا في كامل كافي البحر
وفيمن البنية الصلاة فيها على النبي صلى الله عليه وسلم افضل من قرأة القرآن وكانت
لانها من اركان الصلاة فالاولى ترك ما كان ركنا لها ورع نفل قصدا ولو تحته محمد
وكل ما كان واجبا لعينه بل لغيره وهي ما يتوقف وجوبه على فعله كذا ورواه طواف
ومجد في سهو الذي شرع فيه في وقت ستمت او كرهه ثم اشدك ولونته في جرد
صلاة في صلاة عصر ولو اجمعت بغيره لايكره قضا قايته ولو تروا ولا جازة ثلاثة
وصلاة جازاة وكذا الحكم من ركعة نفل وواجب لغيره لا فرض او واجب لعنه بعد
طلع فجر يوم سنة لسفل الوقت به تقدر بحيث لو تروى نظرها كان سنة الفجر صلا
تصحيح وقيل صلاة مغرب كراهة تأخيرها الا بغيره وعذر وجب امام من الجمعة اوقا
للسعود ان لم يكن له حجة لمخاطبة ما وسبح انها عشرين في تمام صلاة خلاف قايته
فانها لا تتركه وقيدها المصنف في الجمعة بواجبة الترتيب والافضل وبه يحصل الترتيب
بين كل ايام النهاية والصدور وكذا يكره نطق عند اقامة صلاة مكتوبة اي اقامة امام مذهبه
لحديث اذا اقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة الاستسناد ان لم يخف فوت جماعة وكوه
بادراك تنهدها فان خاف تركها اصلا وما ذكر من الحيل مردود وكذا يكره غير المكتوبة
ضيق الوقت وقبل صلاة العيدين مطلقا وبعدها بمجد لا يست في الاصح وبين صلاتي

الجمع بعبارة ومزدلفة وكذا بعد هكاهم وعند مدافعة الاختين واحدها او الريح ووقت
حضور طعام تأقت نفسه اليه وكذا على ما يشغل باله عن افعالها ويحل بحشوها كايامها
هذه نيف وثلاثون وقتا وكذا كره في امكان كونه كعبه وفي طريق ومنبلة ومجربة ومقبرة
ومستقل وحمام وبطن وادومعاطن ابل وغنم وبقر زاد في الكافي ومرابط دواب واصطبل
وطاحون وكيف وسطحها ومسيل واد وارض مقصورة او للغير لومز روعة او مكرورة
ويكره النوم قبل العشاء والحمام المباح بعدها ومعد طلوع الفجر الى ادايه غلا باس عيشه
لحاجته وقيل يكره الى طلوع ذكا وقيل الى ارتفاعها فيصلى ولا جمع بين فرضين في وقت
بعد سحر ومطر خا لا شتافي وما رواه بحيل على جمع فضلا لا وقتا فان جمع قد
لوقد الغرض على وقته وحرم لو على اي اخره عنه وان صح بطريق القضا الحاج بعرفة
ومزدلفة كما ينبغي ولا باس بالتقليد عند الضرورة لكن يشترط ان يلتزم جميع ما يوجبه
ذلك الامام لما قد روي ان الحكم الملق بابل بالاجماع **باب الاذان** **فصل في**
الاعلام وشراها اعلام مخصوص لم يقل بدخول الوقت ليعم الفاتحة وبين يدي الخطيب
على وجه مخصوص بالاعلام كذلك اي مخصوصة سببه ابتداء اذان جبريل ليلة الاسراء
واقامت حين امانته عليه السلام ثم روي عبد الله بن زيد ان الملك النازل من السما
في السنة الاولى من الهجرة وهل هو جبريل قيل وقيل وسببه بقادح في الوقت وهو سنة
للرجال في مكان عال موكد يهي كالواجب في الحق الا ان للرايين امكن في وقتها ولو قضا
لان سنة الصلوة حتى يترد به للوقت لا ينس لغيرها كحديثها اذا ان وقع بعبارة
قبله كالاقامة خلافا للثاني في الخبر بترجيع تكبير في ابتداء رعن الثاني فتنس ولا ترجع
فانه مكروه ملحق والحق فيه اي تعني بغيره لانه فاندلج على فعله وسامعا كنعني بالقرآن
وبلا تغيير حسن وقيل لا باس به في التجهيلين ويترسل فيه سكتة بين كل كلمتين ويكره
تركه وتندب اعادته وينتقض فيه وكذا فيها مطلقا وقيل ان المحل متسعا ميتا وسيار
فقط لئلا يستدبر القبلة بصلاة وقلاص ولو وجد او لم يولد لانه سنة الا ان طمطسا
ويستدبر في المنارة لومستعنة ويخرج راسه منها ويقول ندبا بعد فلاح اذان فجر الصلاة
حين من النوم مرتين لانه وقت نوم ويجعل ندبا اصغره في صياحه اذ نبت فاذا انه بدونه
حسن وبه احسن والاقامة كالاذان فيجعل بكن هي اه الاقامة وكذا الاقامة
افضل منه فتح ولا يصح المقام اصغره في اذنه لانه اخفض ويجدر بضم الدال يرفع
فيها فلي ترسل لم يبعدها في الاصح ويزيد قد قامت الصلاة بعد فلاحها مرتين وعند
الثلثة في فرادي ويستقبل من الركاب القبلة بها ويكره ترك تنزيها ولو قدم فيها موخر
اعاد ما قدم فقط ولا يشك فيهما اصلا ولو رد سلام فان تكلم استأنفه ويثوب بين الاذان
والاقامة في الكل بكل بما تشاء ورفع ويجلس بينهما بقدر ما يحضر الملازمون من اعيان الوقت
الندب الا المغرب فيسكت قايما قدر ثلاث ايات قصار ويكره الوصل اجمعا **فصل في**
التسليم بعد الاذان حدث في ربيع الاخر سنة ١٨٠٢ في عشاء ليلة الاثني عشر اجمعت
بعد عشر سنين احدث في اكل الا المغرب في فيها مرتين وهو بدعة حسنة وليس
ان يؤذن ويقيم لقائته رافعا صوتا لوجبة اوصح لابيته منقرا وكذا ليسا
لاولي العزلة لا في السك والجهر فيه للباقي لو في مجلس وفعله اولى ويقيم للكل
ولا ينس ذلك فيما نصليه الشا ادا وقضا ولو جماعة جماعة صبيان وعبد ولا يسان
ايضا ظهر يوم الجمعة في مصر وكذا فيما يقضي من العزلة في سجود لان فيه تشويها وبيان
وغير قضا وفيه لان التأخير معصية فلا يظهرها بزاوية ويجوز بذكرها اذان صبي
مراهق وعبد ولا يجل الا باذن كاجر خاص والحي ولد ذكرا وحرثا وانما يستحق ثواب
المؤمنين اذ كان عالما بالسنة والاوقات ولو غير محتسب بحر ويكره اذان جنب واقامة
واقامة محدث لا اذانه على المذهب واذا ان امرأة وخشي وفاسق ولو لها مكتبة اولى

ن

عن احضاره لهم اصابته فيكفيه السان بجنتي وهو اي على القلب ان يعلم عند الارادة
بلا قتال اي صلاة يصلي فلو لم يعلم الابتاهل لم يجز **والتمتع بها مستحب** هو المختار ويكوف
بلفظ الماضي ولو فرضا لانه لا غلب في الانتباهات وتنع بالحال فتسا في **وقيل** مستحب
اجبه او سنده على ان لم ينقل عن المصنف صلى الله عليه وسلم ولا الصائفة والتابعين بل قيل
بدعة وفي المحيط ان يقول اللهم اني اريد صلاة كذا فيسرها لي وتقبلها مني ويسمى في الحج
وجاز تعديها على التكبير ولو قيل الوقت وفي المدايع خرج من منزله يريد ان يجازع قلب
انتهى الى الامام كبر ولم يخفها النية جاز ومفاد جواز تقديم الاقتدا ايضا فلنحفظ **مالم**
يرجى فيها **قالوا** من عمل غير ما بين صلاة وهو كل ما يمنع البناء شرط الشافعي فزادها
فندب عندنا **ولا هبة** **بنية متأخرة عنها** على المذهب وجوزة الكرخي الى الركوع **وكيف يطلق**
نية الصلاة وان لم ينقل الله لعل **وسنة** رابطة **وتراوية** على المعتد اذا تيسر بها بوقت عقا وقت
الشروع والتعيين لحوط **ولا بد من التعيين** عند النية فلو جهل الفرضية لم يجز ولو علم ولم
يعرف الفرض من غيره انما في الفرض في العمل جاز وكذا الوهم غيره فيما لا سعة قبلها **لنرى** ان ظهر
او عرفه بطلو باليوم او الوقت او هو الاصح **ولو** الفرض **فرضا** لكنه يمين ظهر يوم كذا
على المعتد والاصل نية اول ظهر عليه او اخر ظهر وفي التمسك في عن النية لا يشترط كذا في الفرض
ويسمى اخرا الكتاب **وراجع** انه وترا ونذر او سجدة تلاوة وكذا شكر بخلاف **مهدود** تعيين
عقد ركعتيه لحصولها فضا فلا ينقض الخطا في عددها **ويؤتي المقتدي المتابعة** لم ينقل ايضا
لانه لو نوى الاقتداء بالامام او الشروع في صلاة الامام ولم يصح الصلاة مع في الاصح وان
لم يعلم بالجملة نفسه تبع لصلاة الامام بخلاف ما لو نوى صلاة الامام وانما انظر تكبيرة
في الاصح لعدم نية الاقتداء في جمعة وجنادة وعبد على المختار باختصاصها بالجمعة **ولو نوى**
فرض الوقت مع بقائه جاز **الا في الجمعة** لا يهايدل **انما يكون غدا** في اعتقاده **انما**
فرض الوقت كما هو رأي البعض فتصح ولو نوى ظهر الوقت **فلو مع بقائه** اي الوقت جاز
ولو في الجمعة **ولو مع عدمه** بان كان قد خرج **وهو لا يعلم** لا يصح في الاصح ومثل ذلك الوقت
قالوا في نية ظهر اليوم جوازها مطلقا لصحة الغضاب نية الاداكس هو المختار **ومضى الجائزة**
ينوي الصلاة لله وينوي ايضا **الدعاء** **لله** لانه الواجب عليه فيقول اصلي لله داعيا لميت
وانما انفسه على الميت **فكرام النبي** يقول **نويت اصلي مع الامام علي بن ابي طالب** عليه السلام واما
في الاشياء بخلافه لو نوى الميت المذكور بان انما في او عكسه لم يجز ولا يغير تعيين عدد
التوقي الا اذا كان الله اكثر لعدم نية الزايد **والامام ينوي صلاة فقط** ولا يشترط لصحة
الاقتداء نية امامة **المقتدي** بل انيل الثواب عند اقتداء احده لاقتد كما يجز في الاشياء **لو**
لم رجلا فلا يثبت في لا يوم احدا لم ينو امامة **وانما** **شافعية** **اقتد به** **بالحاجة**
رجل في غير صلاة جنازة فلا بد لصحة صلاتها من نية امامتها **للاولم** **الفساد** **بالحاجة** فلا
الزام **وان لم تصد بحاجة** **اختلف** فيه فيقول بشرط وقيل بالجائزة اجماعا وجمعة وعيد
على الاصح خلاصة واشياء وعليه ان لم تحاذ احداهن صلاتها والا **ونية استسقاء القبلة**
ليست بشرط مطلقا على الرابع فاقبل لو نوى بناء الكعبة او المقام او حجاب سجد لم يجز
مفرع على المرجوح **كيفية تعيين** **الامام في جهة الاقتدا** فانها ليست بشرط فلو اقيم به بظنه
وبداقاة هو من مع الاذا عينه باسمه فبان غيره الا اذا عر بكان كالعظام في الحجاب او
اوشارة لهذا الامام الذي هو زيد الا اذا اشار لصفة مخصوصة كذا الشاب فاذا هو شيخ فلا
يجمع وعكسه بجمع لان الشاب يدعي شيخا العلوي والمجتبي نوي ان لا يصلي الا خلف من هو
على مذهبه فاذا هو علي بن ابي طالب فانه **مفسدة** لما كان الاعتبار للتسمية عند تالم يتبع ثواب
الصلاة في سجود عليه السلام بما كان في زمنه فلنحفظ **والسادس** **استقبال القبلة** حقيقة او
كما كعاجز والشرط حصوله لاطلعه وهو شرط زائد للتلاصق البصر حتى لو وجد لكعبة نفسها
كن فلكي وكذا المدين لتثبت قبلتها بالوحي اصابته **هينها** بيع المعايير وغيره لكن في الجرائد

ضعف

ضعف والاصح ان من بيته وسبها حائل كالغيب وانزع المصنف قابلا فالمراد بقولي فلكي
يعان الكعبة **ولغيره** اي غير حائلها **اصابته** **بغيرها** بايديه في من سطح الوجه سائما الكعبة
او لغيرها بان يفر من من يلقا وجهه مستقبلا حقيقة في بعض البلاد خطأ على زاوية قايمة الى
الافق مار على الكعبة وخط اخر يقطعه في زوايتين قائمتين مبنية وسيرة متخ قلب هذا المعنى
التسام والتيسر في عبادة الله فتنص وتعرف بالدليل وهو في العزري والمصارح عاريت
الصحابة والتابعين رضي الله عنهم وفي المفاوز والبحار الجوز كالقطب والافق الاهل العالم
بها من لوصاف به جمعة **والمقتدي** في القبلة **المرصاة** **للافت** هي من الارض السابعة الى
العرش **وقيلة** **الهاجر** **للمرض** وان وجد وجهها عند الامام او خوف ماله وكذا ما من سقطا عنه
الاركان **جهة قدرته** ولو مضى بها بايا كخوف روية عدو ولم يعد لان الطاعة بحسب الطاعة
وتحريم هوبدل المجهود ليل المقصود **هاجر من مرة القبلة** **بما** **فان ظهر خطأ ولم يعد**
لمس **وان علم به في صلاة او تحول رايه** ولو في سجود وهو استدار **ويجزي** حتى لو صلى كل ركعة
لجهة تجاز ولو كعت او سجد مطلق ولا يكره بغيره قعر ابواب وسى جدار ولو اخرج فواء رجل
يجز ولم يعتد الرجل به ولا يخرجه تحول ولو اتيه بغيره بلا تحول لم يجز ان خطا الامام ولو لم يقول
راي مسبوق ولاحق استدار المسبوق واستأنف اللاحق ومن لم يقع تحريمه على من صلى لجهة
مق احتياطا ومن تحول رايه لجهة الاولى استدار ومن ذكر ترك سجود من الاولى استأنف
وان شرع بلا تحريم لم يجز وان اصاب **لتركه** **فمن التحريم** الا اذا علم اصابته بعد فرائضه فلا يعيد
اتفاقا لخلاف مخالفة جهة تحريمه فانه يستأنف مطلقا كالمكي على انه محدث او طوبى على ان
الوقت لم يدخل فيان خلافة لم يجز **صلى جاعة عند اشتاء القبلة** **فلو لم** **تشتبه** ان اصابه
بالتحريم مع امام **وتبين انهم صلو الى جهات مختلفة** **لن يتقين** منهم **مخالفة امامه في جهة**
او تقدم عليه **حالة الادا** اماما جلا فليصلى **بغير صلاة** لا اعتقاده خطأ امامه ولتركه من
المقام **ومن لم يعلم ذلك فصلاة صحيحة** كما لو لم يتعين الامام بان راي رجلين يصليان فانه قد
لا يصح **فروغ** النية عندنا شرط مطلقة ولو عتبتها مشبهة فلو جازت على باقيل كطلان
وعتاق بطل والا لا ليس لثامن نوي خلاف ما يودي الى القول بغيره في الجمعة وهو ضعيف
المعتد ان العادة ذات الافعال تنسب نيتها على كمالها افتخ خالصا لمخالفة الرأيا اعتبر
السابق والرأيا انه لو خلى عن المناو لا يصلي فلو معهم بحسبها ووجه لا فله ثواب اصل الصلاة
ولا يترك لحوف دخله الرأيا لانه امر موهوم ولا راي في الترائين في حق سقوط الواجب
قبل الشخص صلى الظهر وكذا دينار فصلى بهذه النية ينبغي ان يجز به ولا يستحق الديار
الصلاة لارضا المحصوم لا تعيد بل يصلي به فانه لم ينع خصه اخذ من حسنة حجة انه يوجب
لداق ثواب سبعة صلاة بالجمعة ولو ادرك القوم في الصلاة ولم يدركوا من ام تزل
نوي الزمان فانهم فيه مع والانتع فلو لو نوي فرضين مكتوبة وجنادة فالحق في ذلك
مكتوبين فلو قاتله ولو قاتله فلو لا في من اهل الترتيب والاعمال فيحفظ ولو فاست
وقدرة فللناتية لو الوقت متسما ولو فرضا فلو العزى وكونا فلو كسنة في تحريمه
سجد ففهمها ولو توافد وجنادة ففادلة ولا تبطل نية العظم مالم يكبر نية مغايرة ولو
نوي في صلاة الصلوة مع **بام** **صفة الصلاة** **شروع** في المشرط بعد بيان
الشرط وهي لجة مصدر كعرفا كنية مستقلة على فرض واجب وسنة ومندوب **من**
فرايضها التي لا تقع بدونها **التحريم** قايما **وهي** **في غير جنازة** على المقادير بغيره فيجب
الانف على النكاح وعلى الزرع وان كان لا رضى على فرض ان نقل على الظاهر ولا فضلا لاركان
روعي لها الشرط وقد مضى الزيلعي لم يجمع اليه بقوله ابن سلم في التلويح فتدع المعنى على
الاستمرار اولى لكن نقول الاحتياط خلافة وجازة البرهان وانما الشرط طالما شرط الصلوة لا
باختيار كنية بها بل باعتبارها باقيام الذي هو ركها **ودونها** **القيام** بحيث لو لم يدبر
لائلا وكبته ومفروضة وواجبة وسنة ومندوبة بقدر التراتيبه فلو لم يقرأ فادرك ولم

يج

يقف مع لما ناتي به من القيام الي ان يبلغ الركوع بكيفية فنية في فرضي وعلني به كذا مرة سنة في فرضي
لقد اورد عليه علي السجود فلو قدر عليه دون السجود نذب اياه فاعدا وكذا من يسيل جرحه لو وجد
وقد يختم العقود كن يسيل جرحه اذا قام او يسيل بول او بدم او ريق عورته او يضعف عن الركعة
اصلا او عن صوم رمضان ولو اضيق عن القيام للركوع فلهما متصل في بيته قائما به يفتي
خلافا للاشياء ومنها الركعة لفا در عليها كما ينبغي وهي ركن زائد عند الأكثر لسقوط بلا حلف
بالاقتداء ومنها الركوع بحيث لو مديدينا لركعتيه ومنها السجود بجهته وقديمه ووضع اصبع
واحد منها شرط وكما ركنه ثابت بالسنة كعدد الركعات ومنها القعود الاخير والذي يظهر
ان شرطه لا يشترط الركوع كما لا يخفى به للشروع وصح في البداهة ان يركن زائدا بحيث من حلف لا يبطله
بالرفع من السجود وفي السابعة لا يركن من ركعة قدر ما في قراءة الشاهد الي عبده ورسوله بلا شرط بولادة
وعدم فاصل لما في الاول لحيث صلى ارضا وجلس لحظتها فلما قام ثم تذكر جلس ثم حكم فان
كلا الجسدين قدر السجود صح والاولا ومنها الركوع بصنعه كغسله المائي لها بعد تمامها وان
كن عزيمة او العيص ان ليس بفرض اتفاقا قاله الزيلعي وعز وازم المصنف في المجتبى وعليه يحقق
وفي فرض الركوع في غير الركوع وتزيب القيام على الركوع والركوع على السجود والقعود الاخير
على ما قلناه وانما الصلاة والاتصال بين ركن اخر ومتابعة لامامة في الركوع وصحة الصلاة
اتمامه في رايه وعدم تقدمه عليه وعدم مخالفتها في الجهة وعدم تذكر قايته وعدم محاذاة
امارة شرطها وتعديل الاركان عند المائي والامة الثلاث قال العيني وهو المختار واقام المصنف
وسبطا في الخزانين وشرط في ادائها ايهذه الزايف قلنا وبه بلغت نيفا وعشرين وقد
نظر المشرع في شرح الوصاية للشيخ به عشرين شرطا واغلبها ثلاثة عشر فقال
شرط طهر في حلقها **١** وحظيت بحملها **٢** مهذب حسامدا الدهر تترى **٣** دخول وقت واعتقاد دخوله **٤**
وسر طهر في القيام المحض **٥** ونية القيام الامام ونطقه **٦** وتعيين فرضي او وجوب فذكر **٧**
بجدة ركوعها لمن عزمه **٨** وسبلة تركها ان هو قعد **٩** وعن تركها اقلها بجلالة **١٠**
وعند عجزها وبابها بأكبر **١١** وعن فاصل فعل كلام مباحين **١٢** وعن سبق تكبيره منكم بعد **١٣**
فذلك عيني مستقيما للقلبة **١٤** لعلك تحفظ بالقبول فتذكر **١٥** تجلها العشر ذيل زيد غيرها **١٦**
واناؤها رجوا لكونها في **١٧** والحكمة بان بعد ذلك غيرها **١٨** ثلاث عشرة المصلين تظفر **١٩**
قيامكم في المفروض مقدار رايته **٢٠** وتقرأ في تسليك منه تحيد **٢١** وفي ركعات النقل والوتر غيرها **٢٢**
ومن كان متوقفا في تلك المحضر **٢٣** وبعد قيام فاركوع ضخمة **٢٤** وثلاثة قدح عنها نوحى **٢٥**
على فضلها اقل فضل ثوبه **٢٦** اذا نظرت الارض لكونه بتر **٢٧** سجودك في حال فطر مشارك **٢٨**
لجودها غدا زحاما بغير **٢٩** اداوك افعال الصلاة بقطعة **٣٠** وغيره فرضي عليك من **٣١**
ويجوز افعال الصلاة عموده **٣٢** ويصنع عنها الركوع **٣٣** الاختيار اي الاستيقاظ اما لو ركع
وسجد اهل كل الدهور اجزا فان اتي بها او باحدها بان قام او قرأ او ركع او سجد او قعد الاخير
ناغا لا يصح بما ياتي به بل يعيده ولو الركعة او القعدة على الاصح وان لم يركع فتد لصدوره
لا عن اختيار فكان وجوده كعدمه والناس عنه غافلون فلو اني انام ركعة تامة فتد لصلاة
لانه زاد ركعة وهي لا تقبل الركن ولو ركع او سجد فنام فيه اجزا لم يحصل الركن والوتر والفتا
ولها واجبات لا تنسد بتركها ونفا وجوبها في العذر والسهو لم يجد له وان لم يجدها يكون
فاسقا انما وكذا كل صلاة اديت مع ركعة اخرى تجب اعادةها والمختار ان يجابوا لاول لان
الركن لا يتكرر وفي علمها كونه اربعة عشر **٣٤** قراءة الصلوة **٣٥** الكتاب بسجدة لم يترك اكثرها
لا اقلها لكن في المجتبى بسجدة بتركها ان شاء الله والى قلت وعليه فكل ركن واجب كحل
تكبير عيد وتصديل ركن واستان كل ركعة في كل ركعة **٣٦** اقصر سورة كالتكرار او
ما قام مقامها وهو ثلاث ايات قصار حتى ينظر في عيسى وبسر ثم ابرو واستكر وكذا لو
كانت الامة والاشنان تعدل ثلاثا قصارا ذكره الحليم في الاولين من الفرضي وهي كونه في الاخيرين
المختار لا وفي جميع ركعات النقل لان كل شفع من صلا **٣٧** كل الوتر احتياطا وتيسير الركعة

في الاولين من الفرضي على المذهب وتقدم الصلوة على كل السورة وكذا ترك تركها قبل سورة **٣٨**
اما وليين ورعاية الترتيب بين الركعة والركوع ومنها تركها افعالا لا يتكرر ولا فرضي كالمركب
كلمة كالحج او في كل الصلاة كعدد ركعاتها حتى لو سجد من الاول في صلاتها ولو بعد السلام
قبل الكلام لكنه يشهد بسجدة السهو ثم يشهد لا يشهد لا يشهد بالاعود الى الصلوة والصلوة اما
السهو فتعزف الشاهد لا القعدة حتى لو سلم ثم رجع دفعه منها لم تغسل خلافا لتلك السجدين
ونفيل الاركان اي تسكين الجوارح قدر تسجيته في الركوع والسجود وكذا في الركن منها على ما
اختاره اهل العلم لكن المشهور ان تسكين الركن واجب ومكمل الواجب سنة وعند الثاني الاربعة
فرضي والقعود الاول ولو في نفل في الاصح وكذا ترك الزيادة في الشاهد واراد بالاول
غير الاخير كمن يرد عليه لو اختلف مسافة سبقته الحدث مقاما فان القعود الاول فرضي عليه وقد
يجاب بالركوعين والشهدين وسجد السهو بترك بعضه ككلمة وكذا في كل قعدة في الاصح اذ قد
يتكرر عشرين اركان الامام في تشهدتي المغرب وعليه هو صحيح معه وتشهد ثم تذكر سجود
ثلاثة سجود تشهد ثم سجدة السهو وتشهد معه ثم قعد الركعتين تشهدتين ووقع لك ذلك
قلت ومثل التلاوة تذكر الصلوة فلو فرضنا ان تركها ايضا تركها ايضا تركها ايضا تركها ايضا
تعدد التلاوة والصلوة كما ايضا زيد ستون ايضا ولو فرضنا اذ ركع الاحكام ساحل ولم يركعها
معه فتعزف القعدة ان يقضيها فيزا اربع اخر فتد بروم اربع بنه عليه والله اعلم **٣٩** ونفيل
السلام مرتين فالثانية ولجنته على الاصح برهان دون علمك وتنفق قعدة بالاول قبل علمك
على السهو عند خالفا للثالثة وقراءة فقرة الوتر وهو مطلق الدعاء وكذا تكبير ثقت وتكبير
ركوع الثالثة زيلعي وتكبيرات الصلوة كلها او بعضها وكذا تكبير ركوع ركعة الثانية كقصة
التكبير في افتتاحه لكن الاشبه وجوبه في الصلاة بحر لحفظ **٤٠** والامام **٤١** لكلهما
بجوده وبسر وفي من الواجبات اتيان كل واجب الركن في محله فلان الركعة ذلك منفكرا
سهر ثم تركه وتذكر السورة ركعاتها فيها كل واجب الركن في محله فلان الركعة ذلك منفكرا
سجود وترك قعود قبل ثالثة اربعة وكل زيادة تتخلل بين فرضين وانصات المتعدي
ومتابعة الامام يعني في التهدي فيه لا في المظفر بنسخه او بعد سنته كقوت بحر وانما
تعد لثالثة في المفروض كما بسطناه في الخزانين قلنا فبلغت اصولها ايضا
واربعين وبالمسطر اكثر من مائة الف اذا وجدها بنسخه **٤٢** من حزب خمسة فقرة المغرب
يشهد بها وترك نفي سنن زيادة فيه او عليه في كل ركعة والتسبع بنفي الحزب فبصر
فيلغز اي واجب يستوجب **٤٣** واجبا **٤٤** وسننها ترك السنة لا يوجب فساد او لا
سهو بل اجابة لوعلمها غير سخي وقالوا لاساءة ادون من الكراهة ثم علمها ذكره ثلاثة
وعشرين في بعض المدينين في الخلاصة ان اعتاد تركه او نشر الاصابع اي تركها حالها
وان لا يسطر اساه عند التكبير فاذ بدعه وجهها **٤٥** بالركعة بقدر حلجة للاعلام
بالدخول والانتقال وكذا بالتسبع والامام واما الموتر والمنفرد فتسبع نفسه **٤٦** والاشاء
والسجود والسجدة والاشاء وكمن **٤٧** ووضع يمينه **٤٨** ويساره **٤٩** وكونه تحت
السرة للرجال لقول علي رضي الله تعالى عنده من السنة وضع يمينه تحت السرة ولخلاف اجتماع
الدم في ركن الاصابع **٥٠** وتكبير الركوع وكذا ارض منه بحيث يستوي قايما **٥١** التسبيح فيه
للاشاء والصاق كعبيه واخذ بكعبته يديته في الركوع **٥٢** وقدر اصابعه للرجل كليل
الفرج الا انها والضم الا في السجود **٥٣** وتكبير السجود **٥٤** ونقص ارض منه بحيث يستوي
حاليا وكذا تكبير **٥٥** والتسبيح فيه ثلاثا **٥٦** ووضعه يديه **٥٧** وكعبته في السجود فلا يركع
طهارة مكانها عندنا جميع الا اذا سجد على كعبه كس وانما في سجده اليسرى في
تشهد الرجل والحكمة بين السجدين ووضع يديه على فخذيته كما تشهد للتواتر وقد
حما الغد اهل المتون والشروع كما في امداد الفتاح للشرع لا في قلت **٥٨** وباتي معنى
للنية فانهم والصلوة على النبي في القعدة الاخرة وفرض الشافعي قول الله صل على محمد

في الخزانين

وفي الحظيرة لوليت عهد اليك مني يا خليفة
 وروى عن ابن ابي شيبة روى عن ان القراء
 قضاة الامويين واجهة وروى عن ابن ابي شيبة
 عن ابن قدامة عن ابن ابي شيبة قال روى عن ابن ابي شيبة
 الا لوليت عن الظاهر والوجه في كتاب
 وروى عن ابن ابي شيبة روى عن ابن ابي شيبة
 وروى عن ابن ابي شيبة روى عن ابن ابي شيبة
 عن ابن ابي شيبة روى عن ابن ابي شيبة
 وروى عن ابن ابي شيبة روى عن ابن ابي شيبة
 وروى عن ابن ابي شيبة روى عن ابن ابي شيبة

تخصف وانما الأعضاء برفع الصوت جهل وانما دعا له والدعا يكون بين الجهل والمخافة كذا
اعتد الناجي في كثر الصلوة وحرمانها قد تترك الصلاة مع انها اعظم منها وافضل لحديث
الاصمعي في غيره عن ابي قاب قال صلى الله عليه وسلم من صلى على مرة واحدة فقبلت منه محي الله
عنه ذنوب غائب سنة فقيده المأمول بالقبول **وهذا** بالقرينة وحرم بغيرها ثلث لنفسه وابو
واستاده المؤمنين ويحرم سوا العافية مدا الدهر وخير الدارين ودفع شرها او المستبيلات
العارضة كقول المائدة قبل والشرعية والحكمة الدعا بالمعزة للمكافاة لكل المؤمنين كل
ذنوبهم بحسب **بالادعية المذكورة في القرآن والسنة لا بما يشبه كلام الناس** اضطرب فيه
كلامهم ولا سيما المصنف والمختار كما قاله الجليل ان ما هو في القرآن اذ في الحديث لا يفسد وما
ليس في احدها ان استعمال طلبه من الخلق لا يفسد ولا يفسد لوقيل قدر التشهد والانتباه
ما لم يتذكر سجدة فلا تقصد بسؤال المعفرة مطلقة ولو لم يزل او لم يزل وكذا الرزق ما لم يتقده
بمال ونحوه واستمر في العباد مجاز **لا يسأل عن عيونه وسيا** حتى يرى بياض خده ولو عكس
سلم عن عيونه فقط ولو تلفت وجهه سلم عن يساره اخرى ولو شئ اليسار في ما لم يستدبر
القبلة في الاعم وتقطع التهمة بتسليمه واحدة برهان وقدم وفي التاخر ما شرع
في الصلاة مثنى فلو احدثك المثنى تحصيل الخليل سلام واحد كما يحصل بالمشي وتقيده الزمعة
بجدة واحدة كما تنقيد بجدة تين **مع الامام** ان اقر التشهد كما هو ولا يخرج المومن بخولام الامام
بل بغيره وحديثه عند انتفاخرهما فلا يسلم ولو اقره قبل امامه تكلما جاز وكذا فلو عرض من ان
تفسد صلاة الامام فقط **لا يفسد** مع الامام وقالوا لا افضل فيها بعد **قابلا السلام عليكم**
ورحمة الله هو السنة وصرح الحدادي بكراهة عليكم السلام **وانه لا يقول هنا وبركاته**
وجعله التزوي بدعة ورده الجلي في الحادي انه حسن **ومن جعل الثاني اخفى من الاول** خصه
في السنة بالامام وقره المصنف **ويؤي الامام بخطابه السلام على من في بيته** او يساره من
معته في صلواته ولو جاز اوله اما سلام التشهد فيعدهم الخطاب **والخضعة فيها** لا يثبت
عدد كما بان بالانبياء وقدم القوم لان المختار ان خواص بني آدم وهم الانبياء افضل من كمالهم
وعوام بني آدم وهم الاتقياء افضل من عوام الملائكة والمراو بالانبياء انما اشرك فقط
كالسنة كايه العزم الروضة وقره المصنف قلت وفي مجمع الانبياء في التفتاني
خواص البشر واساطير افضل من خواص الملك واساطير عند اكثر المشايخ وهل تنصير
لمنظرة قولان وفيما ذكره كاتب السات عند جماع وخلاوة والمختار ان كيفية الكتابة
والكتوب فيه مما اثره بعلمه في حاشية الاشياء كتبت في ريق بلا حرف كتبت في ريق
وهو احد ما قيل في قوله تعالى وكما ب مسطور في ريق منشور ورحم النبي ابوري في تفسيره انها
يكنان كشي حتى انبته قلت وفي تفسير الامام على يكت المباح كاتب السات ويحيى بن م
القيمة وفي تفسير الكازروفي المعروف بالآخرين **الاصح** ان الجاهل ايضا كتبت اعماله الا ان كانت
العين كما شاهد على كاتب اليسار وفي البرهان ان ملائكة الليل غير ملائكة النهار وان اليسار
مع ابن آدم بانهار ويؤده بالليل وفي صحيح مسلم ما منكم احد الا وقد وكل اسره قريبه من الجن
وقرب من الملائكة قالوا اياك يرسول الله قال وياي ولكن الله اعاني عليه قاله روي في صحيح
المجموع **ومنها** **ويؤي الموت** **السلام على امام من التسليم** **الاول** ان كان الامام فيها **والا في الثاني**
وقامه **لو حاديا** **ويؤي** **المسجد** **للمسجد** **فقط** لم يقل المكتبة ليعلم المميز ان المكتبة مع
ولعمري لقد صار هذا الشريعة المستوخة لا كما دنيو احد شي الا الفقهاء وبنهم نظروا
تاخير السنة لا يفسد اللهم انت السلام الخ وتكلم الخوا في لباس بالنصل بالاداء
واختاره الحكاية الحكي ان ايد بالكرهية التزمية انتم الخلاق **قلت** وفي حاشيتي
حل على القليلة ويستحب ان يستغفر ثلاثا وقرائة الكرسي والمعوذات ويستمع ويحده
ويكر ثلاثا وثلاثين ويهلل تمام المائة ويدعو ويستمع تسجدة ركب وفي الجوهرة بركة الامام
التسفل في مكان الموت وقيل يستحب كسر المصروف وفي الكافية يستحب للامام الخواطين

القبلة

القبلة يعني يسار المصلي لتسفل او ورد وخفية في المنيعة بين تحول يسار او شمالا واماما
وتحليها وقها به لبيته واستقباله الناس بوجهه ولود وعشر مالم يكن بجذابه مصلي
ولو ميلا على المذهب **فصل في وجه الامام** وجوبا بحسب الجماعة فان زاد عليه اساد لى
استمع بعد الفاتحة او بعضها اسارا اعادها جهرا بحسب كمن في آخر شرب المنيعة ايقبه بعد
الفاتحة بجهرا بالسورة ان قصد الامامة والا فلا يلزمه الجهر **في الجهر والي السليمان اقا**
وقضا وجهه وعيدين وتراويح **ووتر بعد هاء اي** في رمضان فقط للثوار **قلت** في
تبيده بعدها نظر الجهر فيه وان لم يصل التراويح على الصحيح كما في مجمع الانبياء في التفتاني
تبع للقاعدي لاسهوا بالمخافة في غير التراويح كعيد وترنم الجهر افضل **ويسري غير هذا** وكان
عليه السلام بجهرا في كل ثم ترك في الظهر والعصر لدفع اذي الجاهل **لا يفي كسفن** بالانها فاته
يسر **وتحسب المنقذ في الجهر** وهو افضل ويكتفي باذناه **اذ ادي** وفي السرية مخافت حكامي **الذي**
كسفن **بالليل** **منقذ** **الاول** **فولم** **جهر** **للتعبية** **الفضل** **للفرض** **ذليلي** **وتحسب** **المنقذ** **حكما** **اي** **وجوبا**
ان قضي الجهر **في** **وقت** **المخافة** **كان** **صلي** **العشا** **بعد** **طوع** **النسك** **كذكر** **المصنف** **بعد** **بعد**
الواجبات **قلت** **وهكذا** **ذكر** **ابن** **الملك** **في** **شرح** **المنار** **مبحث** **الفصل** **على** **الاصح** **كما** **في** **الهداية**
لكن **تفتي** **غير** **واحد** **ورجوا** **اختياره** **ممكن** **بمن** **يركعه** **من** **الجمعة** **فقام** **بقضيتها** **بغير** **ادنى** **الجهر**
اسماع **جزء** **واذ** **المخافة** **اسماع** **نفسه** **ومن** **يقربه** **فلو** **سمع** **دعاه** **او** **رجلان** **فليس** **بجهر** **الجهر**
ان **يسمع** **الخلاصة** **ويجزي** **ذلك** **المذكور** **في** **كل** **ما** **يتعلق** **بطلوع** **كسمة** **على** **ذبحته** **وجوبا**
سبعة **تلاوة** **وعناق** **وطلاق** **واستسنا** **وبغيرها** **فلو** **طلق** **واستسنى** **ولم** **يسمع** **نفسه** **لم** **يسمع**
في **الاصح** **وقيل** **في** **خواص** **يشترط** **سماع** **المستري** **ولترك** **سورة** **اولي** **العشائرا** **ولولها** **فراها**
وجوبا **وقيل** **بندام** **مع** **الفاتحة** **جهر** **في** **الاصح** **لان** **الجم** **بين** **جهر** **ومخافة** **في** **ركعة**
شنيع **ولتركها** **في** **ركوعه** **فراها** **واعاد** **الركوع** **ولترك** **الفاتحة** **في** **الاولين** **لا** **يقضها**
في **الآخرين** **لزم** **تكرارها** **واولئك** **ها** **قيل** **لركوعه** **فراها** **واعاد** **السورة** **وفرض** **الركعة** **آية** **هي**
المذهب **في** **لغة** **العلماء** **وعرفا** **طائفة** **من** **الفران** **مترجمة** **أقلمها** **استعاضوا** **ف** **لوقد** **سرا**
كل **يلد** **الاذا** **كذلك** **قالا** **مع** **العصر** **وان** **ي** **يها** **سرا** **الاذا** **حكم** **حكم** **يغير** **ذكر** **في**
الفتناني **ولقر** **اية** **طويلة** **في** **الركعتين** **قالا** **مع** **العصر** **اشفاقا** **لا** **يزيد** **على** **قدر** **الاشنة**
قصار **قال** **الحلي** **وحفظها** **فمن** **جهر** **مستعين** **على** **كل** **حلف** **وحفظ** **جميع** **الفران** **فمن** **تحليل**
وسنة **عين** **افضل** **من** **التسفل** **وتعلم** **الفقه** **افضل** **منهما** **وحفظ** **الفاتحة** **الكتاب** **وسورة**
واجب **على** **الاصح** **ويكره** **نقص** **شي** **من** **الواجب** **وليس** **في** **السلام** **طلعت** **اي** **حالة** **قرار** **او** **قرار**
كذا **الطلق** **في** **الجامع** **المصنف** **ورجحه** **في** **الجهر** **ورد** **ما** **في** **الهداية** **وعرضها** **من** **التفصيل** **ورد**
في **النهر** **وحرران** **ما** **في** **الهداية** **هو** **المحرر** **الفاتحة** **وجوبا** **اي** **سورة** **شأن** **ولي** **الضرورة**
بقدر **الحال** **ويستحب** **الجهر** **لامام** **ومنزله** **ذكر** **الحلي** **والناس** **عند** **غافلون** **طلو** **الافضل**
من **الحجرات** **الى** **الابرور** **في** **الجهر** **والظهور** **منها** **الى** **آخر** **لم** **يكن** **واساطير** **في** **العصر** **العشا**
وباقية **قصار** **في** **الغرب** **اي** **في** **كل** **ركعة** **سورة** **مادة** **ذكر** **الحلي** **واختار** **في** **البداهة** **عدم**
التقدم **واشختلف** **بالوقت** **والقوم** **والامام** **وفي** **الحجة** **يتر** **في** **الزمن** **بالترسل** **حرفا**
حرفا **وفي** **التراويح** **بين** **بين** **وفي** **الفضل** **للاله** **ان** **يسرع** **بعد** **ان** **يتر** **كما** **يفهم** **ويجوز**
بالروايات **السبع** **يكن** **الاولي** **ان** **لا** **يتر** **بالقرينة** **عند** **العوام** **صيا** **لن** **لديهم** **ومثل** **الاولي**
الجهر **ثانيته** **بقدر** **الثالث** **وقيل** **النصف** **ندما** **فلو** **قضى** **الاباس** **بر فقط** **وقال** **محمد**
الاولي **الحكي** **حتى** **التراويح** **قيل** **وعليه** **التقوي** **ومطالبة** **الناطقة** **على** **الاولي** **يكر** **تنزيها** **الاصح**
ان **ثلاث** **ايات** **ان** **تقارب** **طولا** **وقصر** **والاعتدال** **لحرف** **والكلمات** **واعتر** **الحلي** **في** **الطول**
لا **علا** **الايات** **واستثنى** **في** **الجهر** **ورد** **به** **السنة** **واستظهر** **في** **الفضل** **عدم** **الكراهة** **مطلبا**
وان **باقي** **لا** **يكفه** **لانه** **عليه** **السلام** **صلي** **بالعقود** **تئين** **ولا** **يتعين** **شي** **من** **الفران** **لصلاته** **في** **جهر**
الزمن **بل** **يتعين** **الفاتحة** **على** **وجه** **الوجوب** **ويكره** **النقص** **كالتجمل** **وهل** **اي** **يكر** **كل** **جمعة** **بل**

سورة

الامام بان يارهم بذلك قال الشيخ وينبغي ان يارهم بان يتواصوا ويسدوا الخلل ويسدوا ما بينهم
ويشقق وسطا وخروج صفوف الرجال اولها في غير جنازة ثم وثم ولو صلى على رقوق المسجون
وجدد في محنة مكانه في ثيابهم في صف خلف صف فيه فرجة قلت وبالكرهه ايضا
صرح بالخشية وقال السيوطي الكف عن اتمام المصنف وهذا الفعل مغفول لفصله في المحنة
الذي هو التمسك لا لاصل بركة الجماعة فتضعفها غير بركتها وبركتها هي بركة الحال
منهم على الناقص انتهى ولو وجد فرجة في الاول لا الثاني له حرف الثاني لتقصيرهم وفي المحنة
من سد فرجة غفر له وصح حياكة التكميل في الصلاة وهذا لاجل جهل من يمسك عند
دخول داخل جنبه في الصف ويظن انه ركب كما بسط في البحر لكن نقل المصنف وغيره عن
القصة وغيرهما ما كان ثم نقل تصحيح عدم الفساد في مشقة من جدد من الصف فاشتر
فعل ثم في غيرهم الرجال ظاهر بهم البعد في الصلوات ظاهرهم تقصيرهم فلو واحد داخل في
الصف ثم انما في الصف قالوا الصفوف المكنة التي عشر لكن لا يلزم صحة كلها لحالة
الخطا ثانيا بالاضافة اذ احادته ولو يعضو واحد وضعة الزلج بالساق والكعب امرأة ولوامة
شبهها فلا يكتسب تسقطا ثم ان وسع لوضعه او ما ضاها كغيره ولا حيل بينهما اقله قدرا
ذراع في غلظ اصبع او فرجة تسع رجلا في صلاة واذ لم تحركتها ظهر بمصلي عصر على الصحيح
سراج فادبهم فكلوا في المذهب بحر وبجيح مقلد خرج الجنازة مستتر في تحاذة الصلوة
لمصل لس في صلاتها سكره لا يفسد في تحريمه وان سبق بمضها واداء ولو حاكها لاتبين
بعد فراغ الامام خلف المسبوقين والتحاذة في الطريق واعتدت المحنة فلو خلفت كما في
جوف المنيعة ولبنة مظلة فلا فساد في صلاته لو مكثت والا لا ان في الامام وقت
شروعها لا يفسد امامها وان لم تكن حاضرة على الظاهر ولو في امرأة معينة او النساء الا
هذه علت شية والا ينهوا في صلاتها كما لو اشادها بالناظر فيلزم تناقضها في غير الحاق
فتح وشروطها في عاقلة وكونها في مكان واحد في ركعتين كامل فالشرط عشرة في حاذة الامام
الصحيح المستتر لا يفسد على المذهب تصحيح لما جامع المحبوب ودرج الجاهل من الفساد
لانه في المرأة غير معلوم بالثبوت بل يترك فرض القيام لاحققه انما الظاهر والاصح اعتد رجل
بأمره وحقيق وسي مطلق ولو في جنازة وفصل في الاصح وكذا لا يصح الاعتد بجحد مطلق او
منقطع في غير طائفة افافقة او سكر ان ادعوه فكره المحلي ولا كلام في هذا ان قارب
الوقت كحدث او طهر عليه بعده ومع لوقوعه على الانقضاء وصلى كذلك كافتد بمنفصلين
خروج الدم واعرأ بثلها وصحي بمكة ومعدور بمكة وذي عشرين بذي عذرا بمكة كذا
انفالت بذي سلى لان مع الامام حدث ونجاسة وما في المحني بالماثل صحيح الاثلاثة
المحني المشكل والصالحة والمستحاضة اي لاحتمال الحيض فلو اتفق مع ولا حيل بينهما
من القرآن وحرفا فظا هو الامي ولا يبي باخرس لتدبر الامي على التحريم فصح عكسه
ولا يستقر حجة بغيره فلو الام العربية عربا ناولا بسين فصلا الامام وما ذكره جازة انفا
وكذا ذوجح بثلثه وبصحيح ولا قار على قوله وجحد وجازع عنها لبنا القوي على الضيف
ولا غير من يستعمل ويغير من صلاته لان اتحاد الصلواتين شرط عندنا وصح ان معاذ كان
يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم فلو لا بقية فضا ولا مائة من يستعمل ولا بقية في ولا يشار
لان كلامه في غير فرض آخر الا اذا نذر احدهما عين منذور الاخر للاتحاد ولا ناذر بحال
في نافذة فافسدها صح الامم الا ان افسدها من غير ولو صلى الظهر وروى كل امامة
الاخرى لان نوايا الاثنا والذوق لا يخفى ولا لا في ولا يسبقون عليها لما نذر ان الاثنا
في موضع الاثنا ففسد كعكسه ولا سائر في غير وقت فبما ينص السراج في الظاهر
الحرم المقيم بعد الوقت او بعد خراج فافتد في المسافر بل ان احرم في الوقت خرج صح
وامتنع الامام اما بعد الوقت فلا يغير فرضه فيكون اعتد يستعمل في حق قصرة او قلة بالثبوت

فيهم اول وثان ولا نازل بركب ولا ركب بركب دابة اخرى فلو صدح ولا في الاثني اي
بالثبوت في الاصح كما في البحر عن المحني وحرر المحلي وابن النجدة انه بعد ذلك جهده واجم احقا
كالاي فلا يؤم الاثني ولا يصح صلاة اذا امكث الا اقتدا عن يحسنه او ترك جهده او وجد قد
الزمن مما لا ينفقه هذا هو الصحيح المختار في حكم الاثني وكذا من الاثني على السلف في حرف
الحروف او لا يقتد على اخراج القسا الا بتركه واهل انه اذا قصد القضا بأي وجه كان لا يصح
في صلاة نفسه لانه قصد المشاركة وهي غير صلاة الا اذا اد على الصحيح خطا وادى في غير الصلاة
قال المصنف لكن كلامه لخاصة يفيد ان هذا قول محمدا خاصة قلت وقد ادعى فيما بعد تصحيحه
مخلافه ان المذهب الفصلها ففلا يشاركها فتأمل وحسنه فالاشبه ما في الزيلعي انه متى قصد
شرط كطاهر بعدد ولم تفقد اصلا وان اختلفت الصلواتين تفقد فلا يغير مصفون ومثرت
الانتقاض بالثبوتية ويصح من الاثني صف من السبا بل لا حيل قد رزق او ارتضا عن قد رزقا
الرجل متنازع السجدة او طريق في غير محلة التي يجرها الشور او غير غير في الصف ولو رزق
ولو في المسجد او خلا في فضاء في المسجد او في سجد كبرجد المسجد القدس يسمي صفين فاكثر الا اذا لم
اتصل الصفون فيصم مطلق كان قام في الطريق ثلاثة وكذا الشأن عند الثاني للواحد انفا
لانه كراهة صلاته صار وجوده كعدمه في حق من خلفه ولا حيل لا يصح الاثنا ان يمتنع حال امامه
بمعاد او دونه ولو من باب سبب يمنع الوصول في الاصح ولم يخلت المكان حقيقة كحج ربيت
في الاصح قسنة والحق عند اتصال صفون ولو اقتدا من سطح داره المقتلة بالمسجد لم يجوز
لتأخلف المكان دهر وحجرها وافر المصنف كمن تعقبه في الشرب لا يلهي ونقل عن الرجل
وغيره ان الصحيح اعتبار الاشياء فقط قلت وفي الاشياء وزرأه كجواهر ومفتاح السجدة
انه الاصح وفي التهر عن الزاد انه اختار جماعة من المتأخرين ومع شيوخ الامامة يسمي ولو
مع توفيق يسور حار محبي وقال ساجد ولو على جيرة وقام بقا على تركه ويجوز لانه على السلام
صلى اخر صلاته قاعدا وهو قيام وابوبكر يبلغهم كثير وبه جواز رفع المكونين اصواتهم
في جمعة وغيرهما يعني اصل الرزم اماما تقارون في زمانا فلا بعد انفسد اذ الصلح لم ينف
بالكلام فصح وقام يا حبيب وان بلغ حذبه الركوع على المعبد وكذا باعرج وغيره اولى
الا ان يري الامام مضطجعا والموتى قاعدا او قايما هو المختار ومنع من في غير الاصح
في الصحيح خابنه وكانه لانها ست على هيئة مخصوصة غير ابي وصفا الخاص للزوج عن
العبد فصح مع اقتدا متنفل بمنفعل ومن يري الوتر واجبا بين براه سنة ومن اقتدا
في العصر وهو مقيم بعد الغروب عن احرام تسبك للاتحاد واذ ظهر حدث امامه وكذا كل
منفعل في راي مقتد بطلت فيلزم اعادتها لضعفها صلاة الموتى حجة وفسادا كما يلزم الامام
اختيار التفرع اذا اجمع وهو محدث اوجب اوفاد شرطه او من وهل عليه إعادة ان على المص
والا نذرت وقيل لا يفسد باعترافه ولو زعم انه كافر لم يقبل منه لان الصلاة دليل الاسلام
واجب عليه بالقدرا الممكن بل سانه او يحجب او يسهل على الاصح لو معين والا لا يلزم بحس
عن المعراج وصح في جمع الفتاوي عدمه مطلقا لكونه عن خطأ معفو عنه لكن الشرح
مرجعه على التساوي واذ اقتدي ابي وقاري بأي قصد صلاة اكمل للقدرة على الزا بالاعتد
بالغاري سواعلم به او لاواه لاجل المذهب او استخلف الامام اميا في الاصح في ولو في
الشهاد اما بعده فصح محروجه بضعفه فتفسد صلاتهم لان كل ركعة صلاة فلا تخل عن
الزاة ولو تقرر برأى لوسيل من الذي والقاري وحل في الصحيح خلاف من في المذهب
باعتد القاري اذا المقتدي به وسبقه فانها تفسد في الاصح كما مر وان المذهب
من صلاتها فاصح الامم والاصح من فاة الركعات او بعضها لكن بعد اقتد بعد كنفه
ورجعه وسبق حدث وصلاة خوف ومقيم اتم بفسا وكذا لا عذر بان سبق امامه في ركوع
او وجود فادب يفتي ركعة وحكي كونه فلا يان نراة ولا يهوى ولا يغير فرضه بنية اقامة وبعد
بعضاء ما فانه على المسبوق ثم يتابع امامه ان امكث ادراكه والاتباعه ثم صلى امامه فيه

صلاة وفدت صلاة المعتدي لما اخذه وعاف منك الى انقطاعه ثم يترجى وبني لما من
بكم ما يفسد الصلاة وما يكره فيها غلب العارض الاضطراري بالاختيار فيفسد
التكليف هو النطق بحرفين او حرف منهم في وفي امر ولو استعطف قلبا او حرف او ساق حمارا
لا تفسد لانه صوت لا فاعا له عده وسهوه قبل ففقدته قد لا تشهد سائر وسر كان ناسيا
او نائما او جاهلا او غفلا او مكها هو المختار وحديث رفع عن النبي الخطأ بحرف على رفع الائمة
وحديث ذي الدين منسوخ حديث مسلم ان صلاتنا لا يصح فيها شيء من كلام الناس الا
السلام للتحليل في الخروج من الصلاة قبل ان تمامها على غير ذلك فلا تفسد خلاف السلام
على السنان للفتنة او على طين انها ترويح مثلا او سلم قايما في عز جازة فان يفسد مطلقا
وان لا يقل عليك ولو ساهيا فسلام الختمة مفسد مطلقا وسلام التحليل ان عمدا ورد السلام ولو
سهوا فسلامه لا يبدى به كره على المعتد في لو صاغ بنية السلام قال تفسد كانه لا بد عمل كثر
وفي النهي عن صدر الدين العنزي سلامك مكره على من ستمع ومن بعد ابدى من وشيخ
مصر تالذ ذكر وحدوث خطيب ومن يصلي اليهم ويسمع مكره فقه جالس لقضاء
ومن يجترأ في الفتنة وهم لينفوا مؤذنا ايضا او مقيم مدرس كذا الاجابات الفتات منع
ولها بطر حوشه خلفهم ومن هم اهل لرايتهم ودع كذا ايضا ومكث في عورة
ومن هو في حال النقص اشنع ودع الا اذا كنت جالسا وتعلم انه ليس بمنع
كذلك استاذ من مطر فهد اختتام والزيادة تنفع وصريح في الضيا بوجوب الرد
في بعضها وبعده بقوله سلام عليه يحرم الميم والختم بحرفين بلا عذر مما به بان فاشم
طبعه فلا او بلا حرفين فلو لم يحسن صوته او لم يهدي امامه او لا اعلام ان في الصلاة فلا
فساد على الصحيح والدعا بما فيه من اخلافا للشافعي والاشعري هو قول آه بالقرن الثاني
كقولهم بالمال والتأنيف ان اوقف والكاب صوته يحصل به حرف لوجه وصحة
قيد للاربعه الا مضي اليك نفسه عن اثنين وتاوه لانه حين كس طاس وسعال وحشا
وتشاوب وان حصل حرف للزورق والاشعري او الفاء فلو اجتمعت قراءة الامام فجعل يبي
وقول بل يلوهم او اري لا تفسد سراجيه لدلالة على الخشوع وفسد ما تضمنت عاظمي
لغيره من ان الله لو انما طهر نفسه لا وعكسه التامين بعد التثنية وجواب خبرين
بالاستماع على المذهب لانه يفسد الجواب صار كلالا الناس ولا يفسد ما في نفسه بغير
كان قبل مع الله الا فقال لا اله الا الله او ما كان فقال الخيل والبعال والخير او من ابن
حيث فقال وير مغطاة وفهم شيد او الخطاب كقولهم لمن اسلم يحيي او يوي يا يحيى خذ القران
بقوة او ما كان يبيحك يا موي مخاطبا في اسمه ذلك اولى بالباب ومن دخله كان امنا فروع
سمع اسم الله تعالى فقال لجل جلاله او النبي فصل عليه او قرأه الامام فقال صدقة الله ورسوله
تفسد ان قصد جوابه ولو سمع ذكر الشيطان قلعة تفسد وقبل لا ولو حوّل لدفع الوسوسة
ان الامور لا يفسد لا لصور الزخوة ولو سقط شيء من السطح فيسب اودعي لاحد او عليه فقال
امين تفسد ولا يفسد اكل عند الشاي والصحيح قولها على ان يفسد التكلم حتى لو امتلأ امر غيره
فقبل لم تقدم فتقدم او دخل فحة الصف احد فسم له ضدت بل بك سلمة ثم تقدم براه
تست في معي بالزاهدي ومرور يا قنينة وقيد بقصد الجواب لانه لو لم يرد جوابه قبل
اراد اعلام بان في الصلاة لا تفسد انما قال في مك ولست في فقه على ما يرام الا اذا
اراد التاوه وكذا الاخذ الا اذا تذكر قبل قبل فقه خلاف فقه على امامه فانه لا يفسد
لناخ واخذ بكل حال الا اذا سمع المومن ثم لم يصح فقه به بطل صلاة اكل وغوى الفتنة لا الزخوة
ولو جرى على السنان ثم اوري ان كان بيتا دهيا في كلامه تفسد لانه من كلامه والا لانه
قرآن واكثر وشبهه مطلقا ولو سمع ناسيا الا اذا كان بين استاذنا ما كثر دون الحصة
كان الصوم هو الصحيح قاله الباقراني فاستلمه اما المضغ ففسد كسرت في فيه يتعلم ذوبه
ويفسد ما انتقل من صلاة الى مقامتها ولو من وجه حتى لو كان متوقفا كثيرا يتولى الانتداب

او مكسه صار ستانفا بخلاصة الظاهر بعد ركعة الظهر لا اذ تلفظ بالنية فيصير ستانفا مطلقا
وتزاة من صحيح اي ما فيه قرآن مطلق لانه شغل الا اذا كان حافظا لمقره وقرا بلا حلق وقيل
لا تفسد الامانة واستظهر الخطم وجوز الشافعي بلاك اهتد بها لنتنه باهل كتاب
اي ان تفسد فان التثنية هم تذكير في كل شيء قبل في المذموم وفيما يقصد به التثنية كما في
الخير وتفسد ما كل على كثر ليس من اهلها او لا صلاحها وفيه اقول خمسة اصحابا لا يفسد
بسبب التناظر في قاعدة ان ليس فيها وان شك ان فيها ام لا فليلك بكنة بكل بيشة المس
والقبيل فتأمل فالتفسد بغيره في غيرات الزوايد على المذهب وما وري من الفساد
فساد ويفسد ما محمود على يحيى وان اعاده على ظاهر في الاصح بخلاف بدير وركبتهم
على الظاهر وينسدها اذا من حقيقة اتفاقا او بكنة منه بسببه وهو قدر ثلاث شيئا
مع كشف عورة او جحاسة مائة او وقوع زخوة في صف نسا او امام امام عبد الله في وهو
المختار في اكل لانه الاحوا قاله الخليل وصلاته على صلي مضرب جنس الباطل بخلاف غير
مضرب ومبسر طبع يحيى ان لم يظهر لون اديم وتحويل صدره عن القبلة اتفاقا بين
فلو لم يحدته فاستدبر القبلة ثم علم عدمه ان قبل خروجه من المجهل لا تفسد وبها فسد
فروع من متى مستقبل القبلة هل يفسد ان قد صفت لم وقف قدر هر ثم مضى ووقف
كذلك وهكذا لا تفسد وان كثر ما لم يختلف المكان وقيل لا تفسد حاله العذر بالمستدبر القبلة
استحسانا ذكره الهستي في هل ينطبق في المفسد الاختيار في الجازية نعم وفاد الخليل اذ ان
من دفع وجوبه المنة خطرات او وقع عليها او اخرج من مكان الصلاة او مضى نذر بها لانا
او مره وتزل لنها اونها بشهوة او قسها بدونها فسد لا الوقيلة ولم يشتهها والفرقان
في تفسد جرح كالحج معه جرح في بطنه لم يفسد ولو اسنا فافسد كحرف لومر لانه
خاصة او تاديب او ملاعة وهو على كثر في الخليل يعني من المفسلات او تاديبه ويوت
وجنون وانما او كوجب وضو وضل وترك ذلك بلا قضا وشروط لا عذر ومسايقه الحوت
بركن لم يشرك فيه امامه كان رفع ورفع راسه قبل امامه ولم يعد معه او جعل صلح مع
الامام وشايعه المسوق امامه في جود السهو بعد تاكل انفراده اما قبله فيقرب متابعه
وعدم العادة الجلوس للضرع بعد اداء سجدة صليبة او تلاوة تذكراها بعد الجلوس وعدم
اعادة ركعت اداءه تاما وتفهيم امام المسبوق بعد الجلوس الاخر ومنها مدها في التكبير
مرونها الزخوة بالاحسان ان غير المعنى والا لا الا حرف مدولين ان فحش والالا بزازيه
ومنها زلة الساتر فلو في امر ايت او تحففت سدد وعكسه او بزيادة حرف فاكث
نحو الصراط الذي او بصل حرف بكلمة نحو اياك نعبد او بوقف واتد لم تفسد وان غير المعنى
به بقي بزازيه لا تفسد بركب الهالين وياك تعبد فبتركه تفسد ولو زاد كلمة او فقي
خرفا او قدومه او بدله باخر نحو من ثمرة اذا امر واستقصى فقال جدرنا انجرت بدلا
اياك بدل اواب لم يفسد ما لم يتغير المعنى اما بين تميزه كالضاد والظا فاكث لم
يفسد ما وكذا لو كرر كلمة وصح اياك في العناد ان غير المعنى نحو رب العالمين الا اذا
كالويلد كلمة بكلمة وغير المعنى نحو ان الخراف في ضات وتامر في المطولات والابن هانرا
الي تكتب وهم ولو ستمتها وان ذكره وروى راية العوا او مسجد كثر في موضع جوده في
الاصح امر ورده بين يديه المهابط القبلة في بيت مسجد صغير فانه بقعة واحد مطلقا
ولو امره او كلبا او مروج اسفل من الدكة امام العمل لو كان يصلح عليها اي الدكة اشرف
ساعة بعض اعضاء المار يعني اعضاير وكذا سجدة وسورة كل من روى في وقائمة المار
وقيل دون السرة كما في غير الاكاد وان اتم المار حديث البزازي لولم المار اذا عليه
من الورد لوقف ربعين خرفا في ذلك المار ولو باحالي ولو سارة ثم نفع اذا جدد
اذا قام ولو كان فحة فلداخل ان يمر على رقبته من لم يسدها لانه اسقط حرمته نفسه فنية
ويغفر نديا بادي الامام وكذا المندرج في الصلوات ونحوها فنية بقدر ذلك طول المظان

فانه

اشهد ان لا اله الا الله
و ان محمدا عبده و رسله

ذكر في الخلاصة وفي باب الغيبة المحصلة
إذا كان لا بالشقة أو الفجوة
ولم يدخل به في الحكم خالف في فروق
في الحكمه والمختار انه لا كره في ذلك
صديقه

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

نور

[illegible]

البرية
فضل محمد
صلوات الله
عليه وآله
غزل الشجيرة

وقرأة فاستماع العظة الاولى ولا ينبغي الكتابة على جدران ولا بابي بوي عن خضائ وحام لثقتته
باب في وقت الصلاة على سنة نافذة ولا على هوى ولا واجب اشتداد أو ضعف
وفوق بين الروايات وعليه فلا يكون يضم مشكون اي لا ينسب الى الكفر جاحد وتذكر في الجوهري
له اهل بطر خلفا له ولكنه يفتي ولا يصح قاعد او لا راكبا اشتقا وهو ثلاث ركعات
بشليمه كما لم يجر حتى لو شئ المعوذ لا يعود ولو عاد ينبغي الفساد كما ينبغي ولكنه يقرأ في كل
ركعة منه فاتحة وسورة احتياط والسنة السور الثلاث وزيادة المعوذتين لم يجزها
الجمهور وكبر قبل ركعة فاشته في ركعة كالم غم بعد وقيل لا بداعي وقت فيروين اليها
المشهور ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم بيمينه وضع الجذب باليسرى يعني الحق والحق يعني
الحق ويحذف باليمنة تسريع فانه قرأ بيمينه ضدت خاتمة كان لا تذكركم هذه مخافتا
على الامم مطلقا ولو اماما حديث خير الدعاء الحق ومع الاخذ فيه في غير اولى اذ لم يثبت
منه ما يثبتها في اعتقاده في الامم كما بسطه في الخبر سابقا مثلا لم يفصل سلام لان
فصل على الامم فيها للاتحاد وان اختلف الاعتقاد ولا ينبغي الوتر الا الواجب
كافي العبد في الاختلاف وبما في المأموم بقنوت الوتر ولو يقرأ في قنوت بعد الركوع لانه يجتهد
فيه لا في الممنوع بل يقف ساكنا على الاظهر وسلا بديه ولو نسيه اي القنوت في تذكره
في الركوع لا يثبت فيه لغوات محله ولا يعود الى القيام في الامم لانه فيه رفض الركن للوجوب
فان عاد اليه وقنوت ولم يعد الركوع لم تنفس صلاة تكون ركوعه بعد قراءة تامة وسجد للسهو قنوت
او لا واره عن محله ركن الامام قبل فراغ القنوت من القنوت قطع وتابعه ولو لم يقرأ من شيئا تركه
اذ خاف في الركعة معه بخلاف الشهيد لانه مخالفة فيها من الاركان او الابطاع مسدود لاني
فيها مذهب في اول الوتر او ثانيا يسهوا لم يثبت في قائله اما لو تركه في ثابته او ثابته
ترك مع القنوت في الامم والفرق ان الساجد قنوت على اذ موضع القنوت فلا يتكرر بخلاف
المسالك ورجح الحلبي تكراره لها واما المسبوق فنقبت مع قطع وجب مدركه لا يترك
ركوع الثالثة ولا يثبت في الامم لانه في القنوت في الركعة وقيل في اكل فائدة
خفية تتبع فيها الامم قنوت وقنوت اول وتكرير بعد صلاة تلاوة وسهوا وتابعة لا ينبغي
زيادة تكبير بعد وجبارة وركن وقيام لحاسة وتجاوية تفعل مطلقا في الركعة والثنا
وتكبير انتقال وتسيب وتسيب وقراءة تشهد وسلام وتكبير تشريق وسن موكر اربع قبل الظهر
واربع قبل العصر واربع بعد ما بتسليمه فلو بتسليمين لم تنب عن السنة ولذا كوزدها
لا يخرج عنه بتسليمين وبكس حرج وركعتان قبل العصر وبعد الظهر في المغرب
شرعت البعدية بغير التقصان والغلبة لقطع حلق الشيطان ونسب اربع قبل العصر
وقبل العشاء وبعد ما بتسليمه وان شاء ركعتين وكذا بعد الظهر حديث الترمذي
من حافظ على اربع قبل الظهر واربع بعد ما حرم الله على النار وست بعد المغرب ليكت
من الاوابين بتسليمه او ثنتين او ثلاث والاول اذوم واشق وهل تحسب الموكدة
من المستحب ويودي اكل بتسليمه واحدة اختار الكمال ثم وحرر اربعة ركعتين خفيفتين
قبل المغرب واقره في البحر والمصنف والسنة كدها سنة الجرح اتفاقا ثم الاربع قبل
الظهر في الامم حديث من تركها لم تنس شفاعتي في الكسوة وقيل بوجوبها فلا يجوز
صلاها اتفاقا ولا راكبا اتفاقا بلا عذر على الامم ولا يجوز تركها لاصار بوجوبها في
الفتاوى بخلاف باقي السنن فله تركها لحاجة الناس الى فتواه وبخشي اكثر على تركها
وتنفي اذ انشأت معه بخلاف الباقي ولو صلى ركعتين فطوعا على ان لا يخرج من طلع فاذا
طام اوصلى اربعين ركعتان بعد طلوعه لا يخرج من ركعتين على الامم تجبى لان السنة
ما يطلب عليها رسول بخبرية مبتدأة وتكره الزيادة على الاربع في قنوت النهار وعلى ثمان فيلا
بتسليمه لانه لم يرد والا فضل فيها الارباع بتسليمه وقال في السبل الثاني افضل قبل وبه يفتي
ولا يصل على النبي صلى الله عليه وسلم في الفعلة الاولى في الاربع قبل الظهر والجمعة وبعد صا

ووصلني ناسيا فعله السهو وقيل لا كذا قال الشبي ولا يستغنى اذ اقام الى الثالثة منها لانها لتلكها
الثبت الزهري في البوابين من ذوات الاربع يصل على النبي صلى الله عليه وسلم ويستغنى ويتعوذ
وليزدرا لا كل شفع صلاة وقيل لا ياتي في الكسوة في القنوت وقيل لا في الركوع والتسليم
من طول القيام كافي المحتج ورجحه في الركعة نظر فيه في الشهر من ثلاثة اوجه وقيل عن
المرجح ان هذا قول مجتهد وان مذهب الامام افضلية القيام وصححه في البداية قلت
راية بسختي المحتج بهزاي لم يقطع قنوته وهل طول قيام الاخرى افضل كالساركي
انه ويسن تحية ربه كسجد وهو ركعتان واذ النوى او غيره وكذا دخوله بنية فزمن او اقتل
ينوب عنها بلائمة وتكفيه كل يوم مرة ولا تستقط بالحلوس عند ما جرت وفي الضايح
الوقت من لم يكن منها حدث اغيره يقول ند بالامات التسبيح الاربع اربعا ولو لم يكن بين السنة
والزمن لا يستقطها ولكن ينقص في اربعا وقيل تستقط كذا على ما في الخبر على الاربع قنوت
وفي الخلاصة ان السفل سبع اوشار اذ اكل اهاها وبلغته او شرب لا تبطل ولو جرت تعليم ان
خاف ذهاب حلاوته او قضاها بتدله لم يسن الا اذا خاف فبت الوقت ولو اخرجها لآخر
الوقت لا تكون سنة وقيل تكون فروع الاسفار سنة الجرح افضل وقيل لا تذكر السنن واني
بالمذمور هو السنة وقيل لا اراد التوافق يذرها ثم يعيدها وقيل لا ترك السنن ان راها حقا
ام والاكثر والا فضل في النقل غير التراجع المنزل لا الخوف سفل عنها والاربع افضلية
ما كان اصنع واخضع وينب ركعتان بعد الوضوء يعني قبل الحفات كافي المشركين المعاصرين
وينب اربع فصاعدا في الفجر من بعد الطلوع الى الزوال وقنوتها المختار بعد دعاء النهار وفي
المنية انهما ركعتان ذكرها النبي عشر واسقطها ثمان وهو افضل كما في الدخاير الاشرفية
لثبوتها بغيره وقوله عليه الصلاة والسلام اما اكرها بنقوله فقط وهذا لوضي الاكثر سلاما وقد
اما لو فصل فكان زاد افضل كما افاده ابن حجر في شرح البخاري ومن المندوبات ركعتا السن
والقنوت فافا لا اخر واحدا ليلة العيدين والنصف والعشر الاخرين رمضان والاول من
ذي الحجة ويكون بكل عبادة نعم الليل او كره وسنك اركعتا الاستحارة واربع صلاة
التسبيح ثلاثمائة تسبيح وقصلا عظم واربع صلاة الحاجة وقيل ركعتان وفي البخاري
انها اثنا عشر سلام واحد وسقطا في الخزان ونفري القراءة عملا في ركعتي الفجر مطلقا
اما تبين الاوليين فواجب على المشهور وكل الغل للغير لان كل شفع صلاة لك كما يحرم
الرابعة المحركة فتأمل وكل الوتر احتياط ولزم نقل شرع فيه بتكبير الاحرام او بقية
لثالثة ثم ما يحسب قصدا الا اذا شرع متغلا خلف مفترض ثم قطعوا واقتدي ثابا ذلك
الزمن بعد تذكره او قطعها اخر اذ في صلاة طان او ابي او امرأة او محدث يعني وافسد في
الحال اما لو اختار المعنى ثم اضله لزم القضاء ولو عذره بطلوع واستغنى على النظام فان
افسد عزم لم يلق بمقالي ولا يبطلوا المحاكم البعد وسنك في قوله ولو فاده بغير فعله
كتميم راي ما ومصلحة او صابته حاضرت واخرا فاجب على العبد بالتميزه فوعان ما يجب
بالقول وهو المذمور ويصح وما يجب بالفعل وهو التسريع في المواظف ويجعلها قوله
من النوافل سبع تلمز البشارع اخذ الذكيا ما قاله الشارع
صوم ركعتين لوني اربعا عرك على اختيار الحلبي وغيره وقيل في خلال الشفع الاول
او الثاني اي وقنوت الاول ولا ينسد اكل اتفاقا والاصل ان كل شفع صلاة الابعاض اذ
او نذرا وتركه فتعذر اولا كما يفتي ركعتين وترك الزاوة في شفعه او تركها في الاول فقط
او الثاني او احدي ركعتي الثاني او احدي ركعتي الاول او الاول واحد المتأني لايلا ل
الاول لما بطل ما يقع بتا الثاني عليه فله تسع صور للزوم ركعتين وقيل اربعا في تسهوا
ترك الزاوة في احدي كل شفع او في الثاني واحد الاول وبصورة القراءة في اكل تبلغ ستة

اول

اول

اول

اول

بمذا القدر
يقوم لزوم
الترتيب

۳۰

[illegible]

الشهد عالم يقيد هاجسجه لان مادون الركعة محل الوقوف وسجد السهو لتأخير المقود وان قيل
سجد عالم اواناسيا حتى في فوضه فغلا برفعه لجهته عند سجده يفتي لان تمام النبي باخره فلو
سبقه الحدث قبل رنعه فوضا وبني خلا لا يوسف حتى قال زه صلاة فسدت اصلها
الحدث والجهه للامام حتى لو عاد ولم يعلم به القوم حتى سجدوا ولم تغسل صلواتهم ما لم يتعدوا
السجود فيها يلغى ايصال ترك المقود الاخر وقيد الخامسة بسجده ولم يبطل فرضه وهم سادسة
ولو في العصر والمغرب انشاء لاخصاصي الكراهة والاقام بالاعتقاد ولا بسجد السهو على الاصح لان
المنقضان بالفساد لا يجبر وان قصد في الركعة مثلاً قد راى لشهد ثم قام عاد وسلم ولو لم يبق عليه ثم
الايمن ان القوم ينتظرونه فان عاد تنوع وان سجد لخامسة سلبوا لانهم فرضه اذ لم يبق عليه الا
السلام وهم اليها سادسة ولو في العصر وخامسة في المغرب والركعة في الخبر يفتي ليسير الركعة
لغلا ولا نعم هناك ولا عهده لوقف ولا بأس بانتمائه في وقت كراهة على المعتد وسجد
للسهو في صورتين لفصان فرضه بتأخير السلام في الاولى وتركه في الثانية والركعتان الاثنا عشر
عن الستة الزائفة في الاصح لان الموطأ عليه انما كانت يجزئية مبتدأة ولو اذني به فيها
صلها ايضاً وان فسد قضاها به يفتي فغايه ولو ترك المقود الاول في الفصل سهواً وسجد ولم
يفسد استخساناً لانه كما شرع ركعتين شرع اربعاً ايضاً وقد علمنا انه يجوز ما لم يقيد الثالثة
بسجده وقيل لا واذا صلى ركعتين فرضاً او قنلاً وسهياً فيها فسجد لم يجد السلام ثم اراد بنا
شفع عليه لم يكن له ذلك النبي ايكه حتى لا يبطل سجوده بلا ضرر وخلاف المسافر اذا
نوى الاقامة لانه لو لم يبين بطلت ولو فعل ما ليس له من البناء مع بناوه لبقاء التجزئية وسجد
هو والمسافر سجود السهو على المختار لبطانته بوقوعه في خلال الصلاة سلام من عليه سجود
سهو يخرج من الصلاة خرجاً موقوفاً ان سجد عاد اليها والا لا وعلى هذا فيصنع الاقتداء بسجد
وضو به بالتهمة ويصير فرضه اربعاً بنية الاقامة ان سجد للسهو في المسائل الثلاث والا
بسجد لا تثبت الاحكام المذكورة كن في غاية البيان وهو غلط في الاخرتين والصواب انه
لا يبطل وضو ولا يغير فرضه سجداً ولا يسقوط السجود بالتهمة وكذا بالنية ليلتم في خلال
الصلاة وتماسه في العزم النهي وبسجد السهو ولو مع سلامة نوايا لقطع لان نيته تغيير الشروع
لغير ما يتغير عن القبلة او يتكلم لبطانته التجزئية ولو سجد السهو وسجدة صلوة او تلاوة يلزمه
ذلك مادام في المسجد فتم سلم على الظاهر مثلاً على راس الركعتين قوماً اتمامها اربعاً
وسجد السهو لان السلام ساهياً لا يبطل لانه دعاء من وجهه بخلاف ما لو سلم على من ان فرض
الظهور كنهاناً بان ظن انه مسافر اولها الجمعة او كان قريب عهد بالسلام او كان في صلاة
العشاء فظن انها التراويح فسلم او سلم اذا كان عليه ركنا حيث تبطل لانه سلام عمد وقيل لا
تتعلق حتى يقصد بخطاب ادى والسهو في صلاة العبد والجمعة والمكوبة والمقطوع سوا
واختار عند المتأخرين عدمه في الاولين لانفع الفتنة كما في جمعة الجرافة والمصنف وبه
جزم في الدرر وانه في صلاة من لم يكن ذلك اى الشك عادة له وقيل من لم يشك في صلاة
قط بعد بلوغه وعليه اكثر المشايخ يحرم الخلاصة ثم صلى استأنف بها منات واما السلام
فاعاد او في لانه المحلل وان كثر شكه بغير ان كان له من الحجج والاخذ بالاقول ليقينه
وقد في كل موضع فوضه ففوضه ولو واجبا ليل يصير تاركاً فرض المقود او وجبه العلم
انه اذا شك في ذلك الشك فتفكر قدر اداءه ركن ولم يشغل حاله الشك بتركة ولا تسبب ذكر
في الذخيرة يجب عليه سجود السهو في جميع صور الشك سواء عمل بالتحري او بنحو على الاصح
تأخير اركن كمن في السراج انه سجد السهو في اخذ الاقلام طيلة الوقت ان شك في قدر
ركن وروى اخره عدل بانته ماصلي الظاهر اربعاً وركن في صدقه وكذا اعدا احتياطاً ولو
اختلف الامام والقوم قبلوا الامام على يمين لم يسجد والا فعدا فوجهم شك انها ثمانية الوتر
ام ثالثة فثبت وقد في صلي اخري وقت ايضاً في الاصح شك هل كبر للافتتاح او لا او لم يركع
اولاً او اصابه بخمسة او لا او سمع راسه او لا استقبال كان اول ركعة والا لا واختلف لو شك

في اركان الحج وظاهر الرواية البناء على الاقل وعليك بالاشباه في قاعدة اليقين لا يزول بالشك
باب صلاة المربي من مضافاً الفعل لفاعله او محله ومناسبة كونه عارضاً لها وافتتاح
سجود التلاوة ضرورية من تغلغل عليه القيام ايكل من حقيقته وحده ان يلحقه بالقيام من ربه
يفتي قتلها او فيها اي الغرض اوصلي بانها ذات زيادة او بطلان بوجه بقاها او دوران
راسه او وجد لقيامه الماشد اي او كان لوصلي قائماً على سبيل بول او قد عرف الصوم كما مر صلي
فاعاد ولو مستنداً الى وسادة او اسنان فانه يلزمه ذلك على المختار كمن قال على المذهب لا
المرن سقط عنه الاركان فاليات او لي وتماز دونك لشهد قيل به يفتي بركوع وسجود وان
قد روي بعض القيام ولو متكاً على عصي او حائط قام لزوماً يقدر ما يقدر ولو قد رايه او كبره
على المذهب لان البعض معتبر بالكل وان فقد رايه ليس تغلغلها بل تغلغل السجود كاف
للاقيام او ما بالجزء فاعاد وهو افضل من الايام قائماً للركعة والارض ويجعل سجوده اخفى من
ركوعه لزوماً لا يوجب الي وجهه شياً يسجد عليه فاذن كره تخمياً فان فعل بانها للمجهول ذكره
العيني وهو يخفى راسه لسجده اكثر من ركوعه مع علمه ان لا يسجد الا ان يجد في الارض
والخفى لا يبيع لعدم الايمان وان تغلغل المقود ولو حكا او ما مستنداً على ظهره ورجله نحو
القبلة غير انه يصيب ركبتيه كراهة يد الرجل في القبلة ويضع راسه يسير ليسير وجهه
اليها او في جنبه الايمن او اليسر وجهه اليها والاول افضل على المعتد وان تغلغل الايام راسه
وكرت القوتبات بان ذات على يوم وليلة سقط القضاء وان كان فيهم في ظاهر الرواية
وعليه الفتوى كما في الظاهرية لان مجرد العقل لا يكفي لتوجه الخطاب وافاد بسقوط الاركان سقوط
الشرائط عند العجز بالاولى ولا يعيد في ظاهر الرواية بدليل ولو اشتهر على مربي اعداد الركعة
او السجدة لنفسه يلحقه باليلزم الاداة ولواذها بتلفيت عزمه ينبغي ان يجزئيه كذا في الفتية ولم
يوم يبعثه وتبطل وجابه خلافاً لزم ولو عزم على مربي في صلاة يتبعها قدس على المعتد ولو صلى
قاعاً بركوع وسجود فمع بني ولو كان يصلي بالليالي فمع باليالي لا اذ اصر قبل ان يركع
والسجود كما لو كان يركع مضطجماً قدس على المقود ولم يقدر على الركوع والسجود فاذن يتألف
على المختار لان حاله المقود اقوى فلم يجز فباده على الضعيف والمقطوع الاكل على كمن جاز
مع الاعيان اي القرب بالكرهه وبدون ذكره وله المقود بل كراهة مطلقة هو لا مع ذكره
الكل وغرض صلي الركن في ذلك جاز قاعداً بالاعتذار مع غلبة العجز واساءة وقال لا يبيع الا
بعذر وهو الاظهر بوجهان والمربوط في الشط كالمقطوع في الاصح والمربوط بالجمعة البحر كان اربع
بحر كاهن بدلاً في السارية والاعمال لواقعة ويلزم استقبال القبلة عند الافتتاح وكما دارت
ولو اتم قوماً في تكبير مربي طين مع والا لا ومن جن او نجي عليه ولو يفرغ من سبع او ادى يوماً
وليلة فتقضى كمن زاد وقت صلاة سادسة لا المخرج ولو افاق في المدة فان لافاقته
وقت معلوم قضى والا لا زل القبلة بسخ او جز او دوراً لزمه القضاء وان طال لانه يضع ليعاد
كالنوم ولو قطعت بداهة وجلاء من المرقق والكعب ووجهه جرحه صلى بغير طهارة ولا
يتيم ولا يعيد هو الاصح وقدم في التيم وقيل لأصالة عليه وقيل يلزمه غسل موضع
القطع فروع امكن الفرق الصلاة بالايامل كبر لزمه الاداة والا لا امس
الطيب بالاستسقاء لزم المأمن عنه صلى بالانما لان حرمة الاعضاء حرمة النفس مربي
تحت ثياب نجسة وكما بسطاني نجس من ساعته صلى على حاله وكذا لو لم يتنجس الا بالجمعة
مشقة بتركها باب سجود التلاوة من اصابة الحكم الي سببه نجس بسبب
تلاوة آية اي اكنها مع حرف السجدة من اربع عشرة آية اربع في النصف الاول وشرطي
الثاني منها اولي الحج اما ثمانية فصلاية لا تقرأ فيها بالركوع وصي خلافاً للشافعي واحمد
ونفي ما كسجده المتصل بشرط طاعتها فاسبب التلاوة وان لم يوجد السماع كقراءة الاصح
والسماع شرط في حق غير الثاني ولو بالعداسية اذا اضر او لم يسمع الاتمام اي الاقتداء بالان
فانه سبب لوجزها ايضاً وان لم يسمعها ولم يحضرها للمتابعة ولو لم يسمع لم يسجد المتكلى

باب سجود التلاوة من اصابة الحكم الي سببه نجس بسبب تلاوة آية اي اكنها مع حرف السجدة من اربع عشرة آية اربع في النصف الاول وشرطي الثاني منها اولي الحج اما ثمانية فصلاية لا تقرأ فيها بالركوع وصي خلافاً للشافعي واحمد ونفي ما كسجده المتصل بشرط طاعتها فاسبب التلاوة وان لم يوجد السماع كقراءة الاصح والسماع شرط في حق غير الثاني ولو بالعداسية اذا اضر او لم يسمع الاتمام اي الاقتداء بالان فانه سبب لوجزها ايضاً وان لم يسمعها ولم يحضرها للمتابعة ولو لم يسمع لم يسجد المتكلى

و قد وقع الاستغفار عن خطيئته بعد ان تامل في القافية
فانها تفيض بالبراءة وقت الصلوة والظاهر صحتها فيها
والظاهر ان القاصم قال امير المصلح لا يصلي فيها بشيء فقط
بل بالهمز وغيره ولو اراد احد القول فيها لم ينعكس كما
الاذن العام موجودا رخصه للشيخ المحدث

[illegible]

غار باب القلعة لعدو
المنافاة لا يفر

مطالعہ
فراکبہ

۱۰۰

مُغْلَقٌ

والله اعلم
بالتصريح

100

مكتبة دار الحديث

تلقى يوم الجمعة الخامس ولما اهل مصر قام **الحجة** قائم يصون الظفر بمعداة ان ولما
ولاجاعة وحسب للربح تأخيرها الى اربع الامام ذكر ادم يصون الظفر بمعداة ان ولما
في شيد **ابو جهم** في القول فيها **جهم** خلافا لما ذكره في **الصدق** ان كان في عهد
الصع لكن في السراج ان عند خديجه لم يصر مدرك له **ويروى جهم** الظفر اتفاقا فلن يري الظفر لم
يضع اقتداؤه لم الظاهرة الا في بين السراجين **يهرى** واذ **الحج** الامام في الحرج ان
قائد الاقضية لم يصعد وشرع الجمع **لخلاصة الامام** في **الحج** ان كان في ذكرا **الحجة** في **الحج**
خلاصة فانه لم يسطر **الترتيب** سنة **الترتيب** فانه لا يترك سراج وقبر لصنوعه
الجمعة والا لا يروح وهو في ابيد قيامه ثلثة اقل يوم في الاعم وخلفه
الغزاة وكما **الحج** في **الصلوة** **حرم** فيها اي في الخطبة خلاصة وعيكها **الحج** في **الصلوة** **حرم** فيها اي في الخطبة خلاصة وعيكها
تسبها اورد سلام اذ لم يعرف بالجب علم ان يستمع **الحج** في **الصلوة** **حرم** فيها اي في الخطبة خلاصة وعيكها
الاعم **حج** ولا يروح في **الصلوة** **حرم** فيها اي في الخطبة خلاصة وعيكها **الحج** في **الصلوة** **حرم** فيها اي في الخطبة خلاصة وعيكها
لحق الله تعالى في سبناه على الساحة وكان ابو يوسف ينظر في كتابه ويصيح **والاعم** انه
لا يابس بان يشير براسه اورد عبد ربه سكر والصواب انه يعلى على النبي صلى الله عليه
وسلم عمامة حمراء في نفسه ولا يجب تثبيت ولا يسلام في يمينه وكذا في الجلسه الاستماع
السراج الخطبة الخطبة **الحج** وختم ويحذر على المعتز قال لا يابس بالخطبة قبل الخطبة ويومها
واذا جلس عند الخطبة في **الحج** في **الصلوة** **حرم** فيها اي في الخطبة خلاصة وعيكها **الحج** في **الصلوة** **حرم** فيها اي في الخطبة خلاصة وعيكها
الاستماع في رمانا كرم عندنا كرم ما يفسد المولى فون حال الخطبة في **الحج** في **الصلوة** **حرم** فيها اي في الخطبة خلاصة وعيكها
فكره انصافا فقامه في **الحج** في **الصلوة** **حرم** فيها اي في الخطبة خلاصة وعيكها **الحج** في **الصلوة** **حرم** فيها اي في الخطبة خلاصة وعيكها
ثم يقول انصوا رحمكم الله **الحج** في **الصلوة** **حرم** فيها اي في الخطبة خلاصة وعيكها **الحج** في **الصلوة** **حرم** فيها اي في الخطبة خلاصة وعيكها
مع السعي في **الحج** في **الصلوة** **حرم** فيها اي في الخطبة خلاصة وعيكها **الحج** في **الصلوة** **حرم** فيها اي في الخطبة خلاصة وعيكها
ثمان واقداد في **الحج** في **الصلوة** **حرم** فيها اي في الخطبة خلاصة وعيكها **الحج** في **الصلوة** **حرم** فيها اي في الخطبة خلاصة وعيكها
بوجت الفعل ان المورث ان كان كرم في واحد او في واحد بعد واحد ولا يجتمعون كما في **الحج** في **الصلوة** **حرم** فيها اي في الخطبة خلاصة وعيكها
والقرآن في ذكره **الحج** في **الصلوة** **حرم** فيها اي في الخطبة خلاصة وعيكها **الحج** في **الصلوة** **حرم** فيها اي في الخطبة خلاصة وعيكها
ذكره العيني لا ينبغي ان يصلي على الخطبة لا يملكها في واحد فان فعل بخطبة صلي باذن السلطان
وصلي بالعلم هو المختار لا يابس بالسعي في **الحج** في **الصلوة** **حرم** فيها اي في الخطبة خلاصة وعيكها **الحج** في **الصلوة** **حرم** فيها اي في الخطبة خلاصة وعيكها
الحج في **الصلوة** **حرم** فيها اي في الخطبة خلاصة وعيكها **الحج** في **الصلوة** **حرم** فيها اي في الخطبة خلاصة وعيكها **الحج** في **الصلوة** **حرم** فيها اي في الخطبة خلاصة وعيكها
والصحيح انكره الشيخ بعد ان قيل ان يصليها ولا يترك في الزوال **الحج** في **الصلوة** **حرم** فيها اي في الخطبة خلاصة وعيكها **الحج** في **الصلوة** **حرم** فيها اي في الخطبة خلاصة وعيكها
وهي ان يركب في **الحج** في **الصلوة** **حرم** فيها اي في الخطبة خلاصة وعيكها **الحج** في **الصلوة** **حرم** فيها اي في الخطبة خلاصة وعيكها **الحج** في **الصلوة** **حرم** فيها اي في الخطبة خلاصة وعيكها
لا يركب في **الحج** في **الصلوة** **حرم** فيها اي في الخطبة خلاصة وعيكها **الحج** في **الصلوة** **حرم** فيها اي في الخطبة خلاصة وعيكها **الحج** في **الصلوة** **حرم** فيها اي في الخطبة خلاصة وعيكها
لزمته وقيل لا كما لا يركب في **الحج** في **الصلوة** **حرم** فيها اي في الخطبة خلاصة وعيكها **الحج** في **الصلوة** **حرم** فيها اي في الخطبة خلاصة وعيكها **الحج** في **الصلوة** **حرم** فيها اي في الخطبة خلاصة وعيكها
شهر **الحج** في **الصلوة** **حرم** فيها اي في الخطبة خلاصة وعيكها **الحج** في **الصلوة** **حرم** فيها اي في الخطبة خلاصة وعيكها **الحج** في **الصلوة** **حرم** فيها اي في الخطبة خلاصة وعيكها
المودون قام الامام والسيوف يبار وهو على عليه في خلاصة وذكره ان تكي على قبره
عصا **الحج** في **الصلوة** **حرم** فيها اي في الخطبة خلاصة وعيكها **الحج** في **الصلوة** **حرم** فيها اي في الخطبة خلاصة وعيكها **الحج** في **الصلوة** **حرم** فيها اي في الخطبة خلاصة وعيكها
سعي يرد **الحج** في **الصلوة** **حرم** فيها اي في الخطبة خلاصة وعيكها **الحج** في **الصلوة** **حرم** فيها اي في الخطبة خلاصة وعيكها **الحج** في **الصلوة** **حرم** فيها اي في الخطبة خلاصة وعيكها
شرك في عبادة فاعلمه للخطيب الا فضل صلوة الشرف على الظفر بعد ما لا يابس **الحج** في **الصلوة** **حرم** فيها اي في الخطبة خلاصة وعيكها
ياخذ الامام في الخطبة ولا يروح احد الا ان لا يجد الزوجة **الحج** في **الصلوة** **حرم** فيها اي في الخطبة خلاصة وعيكها **الحج** في **الصلوة** **حرم** فيها اي في الخطبة خلاصة وعيكها
الخطي للسوا ليجلها وسئل عليه السلام عن سعة الاجابة فقال ما بين خطي الامام الى
ان يتم الصلاة **الحج** في **الصلوة** **حرم** فيها اي في الخطبة خلاصة وعيكها **الحج** في **الصلوة** **حرم** فيها اي في الخطبة خلاصة وعيكها **الحج** في **الصلوة** **حرم** فيها اي في الخطبة خلاصة وعيكها
سئل بعض المشايخ المذاهب **الحج** في **الصلوة** **حرم** فيها اي في الخطبة خلاصة وعيكها **الحج** في **الصلوة** **حرم** فيها اي في الخطبة خلاصة وعيكها **الحج** في **الصلوة** **حرم** فيها اي في الخطبة خلاصة وعيكها
اختص به يومها فارة الكهف فيه روي عنه عظمه في قوله ويكره افراده واليوم واذا لم يلبس بالعمام
فقدوه وفيه **الحج** في **الصلوة** **حرم** فيها اي في الخطبة خلاصة وعيكها **الحج** في **الصلوة** **حرم** فيها اي في الخطبة خلاصة وعيكها **الحج** في **الصلوة** **حرم** فيها اي في الخطبة خلاصة وعيكها

ادراك فرشتگان

الرفقة

الطريق
على الممر

والمنحرف اذا سئل اذا انحط
الرقاب ولم يبرهن يدي
الصلي ولم يبال الحفا
وبال الامر لا بد منه فلا
باس السؤال والاعط
القدر المنق

66

واذا كان يوم الجمعة لم يمتنع
اصحابها الا في قول ابن ابي
نسطر اجمعة لما روي انه
يوم عيد وافق الجمعة عنده
رسول الله صلى الله عليه
ولانه صلوة المصاة كانت
واجبة لم تسقط اجمعة
وان كانت مسنونة فهي
اولا لا تسقط مخرى

امن من عذاب القبر ولا تنجز فيه جهنم وفيه يزور اهل الجنة ويحجهم وقال يا
العبد بن سبي به لان الله فيه مو ايد الاحسان ولعوده بالسرور غالباً او تنادى لا يستعمل في
كل يوم في سنة ولذا قيل عيد وعيد وعيد من محبة وجه الجيب ووجه العبد ووجه اجمعة
فلما اجتمع الميزم الا صلاة احدى وقيل الا صلاة الجمعة وقيل صلاة العبد كذا في القسطنطين
الفرشاني قلت قد راجعت الفرشاني فراجعه من العز وبصفة القسطنطينية وترى
في الاثرين الحجة في صلاة الجمعة في الاصح على اجمعة بشرطها المقدمة سوى الخطبة
فانه سنة بعد هاد في القسطنطينية صلاة العبد في الفرشاني كره اي لانه اشغال بما لا يصح لان
المصيرط البعثة وتقدم صلاتها على صلاة الجمعة اذ **الاجتماع** لا واجب عبداً والجمعة كفاية
وتقدم صلاة الجمعة على الخطبة وعلى سنة المغرب وغيرها والعبد على الكسوف لكن في البحر
بأن الصلاة لا بد من الحلي القوي على تأخير الجماعة عن السنة واقدم المصنف كانه احق اهلها
بالصلاة لكن في آخر احكام دين الاشياء ينبغي تقديم الجماعة والكسوف حتى على العز في الم
ينطق وقتاً قاتلاً وتندب يوم الفطر اكله ولو زوايا قبل خروجه الى صلاتها واستياها
واغتسله وتقليمه بالمرج لا لون ولبيه احسن قيا به ولو لم يبقين واذا انقضى مع عطفه على
اكله لان اكله قبل الخروج ومن ثم في تكريمه **خروج** ليعيد تراخيه عن جميع مامر **ماشا الى**
الجمعة وهي المصلي العام والاولب سطق التوجه **الخروج** اليها اي الجماعة لصلاة العبد
سنة وان وسهم **الاجتماع** هو المصلي ولا بأس باخراج من اهلها لكن في الخلاصة
لا بأس ببناء دون اخرج ولا بأس بعوده وتكبيره وتندب كونه من طريق آخر وظهر الامر
واكثر الصدقة والختم والتمشية بتقبل الله مناسكك لا تكبر ولا تكبر في طينها **لا تستعمل**
قيلها مطلقة يتعلق بالتكبير والتنقل كذا في المصنف تبعاً للبحر لكن تعقبه في النهج وروح
تفسيده بالبحر زاد في البرهان وقال لا تكبر سنة كالا فصح وهو رواية ووجهها ظاهر
فلم يقل في تلكم العدة وتكبيره الله على وجه الاول ان رفع الصوت بالذكور بالذم فمقت
على مودع الشئ انتهى **وكذا لا تستعمل بعد صلاتها** مصطلحاً فانه مكره عند العامة وان تستعمل بعد
في البيت جازيل مندب تستعمل بابرع وهذا الخواص اما العوام فلا ينعون من تكبير لا تستعمل
اصلاً للحد وغيتهم في الخيرات بحروفي هاشم بخطبة وكذا صلاة رغبان وبردة وقد كان
عليها رضى الله تعالى عنه راي رجلاً يصلي بعد العبد فيقول اما تمنعه يا امير المؤمنين فتال
اخاف ان ادخل تحت الوعد قال تعالى ارايت الذي يبي عدا اذ اصلي ووقتهما ان لا تغف
قد روى عن فلان فله بل يكون تغلها في الزوال باستقاط العناية **قيل ان التكبير**
في اشياءها فسدت كذا في الجمعة كذا في السراج وقد مناه في الاصح عشره **ويصل في يوم الامام**
شئنا قبل الزوايد وهي ثلاث تكبيرات في كل ركعة ولو زاد تابعه الى سنة عشر الزوايد
ان يسلم من المكي في قياتي بالكل **ويؤتي** في ثديا بين القرايين وقرا الجماعة ولو ادرك الموم الامام
في القام بعد ما كبر في الحال براه نفسه لانه مسوق ولو سبق بركعة يقرأ في تكبيره لا
شئ الى التكبير ان فلان بكبر حتى يك الامام قبل ان يك الموم لا يكبر في القيام ولكن يركع ويكبر
في الركوع على الصحيح لان تكبير حكم القيام فالاثان بالولب اولى من المسنون **في الركوع**
الامام قبل ان يكركع في الركوع ولا يعود الى القيام ليكر في ظاهر الركعة فلو عاد
ينبغي للساد ويمنع يديه في الزوايد وان لم يرامامة ذلك الا اذا كرر اكلها مكر فلا يرفع
يديه على المختار لان اخذ الركبتين سنة في حمله وليس بين تكبيرات **ذكر** سوك ولذا يرسل يديه
ويكبر بين التكبيرتين مقدماً ثلاث شجرات هذا يختلف بكرة الزحام وقلة **ويخطب بعد**
خلفت وهما سنة فان خطب قبلها حرم واما تركه السنة وما بين في الجمعة ويكره بين فيها
ويكره والخطبة ثمان بل عشر يبدأ بالتكبير في ثلاث خطبة جمعة واستسقاء ونحاح وينبغي ان
تكون خطبة الكسوف وختم القرآن كذلك ولم اذكره ويبدأ بالتكبير في خمس خطبة العبد وثلاث
خطب الجمع الا ان اذ بكه وعرفه بدأ فيها بالتكبير ثم بالتلبية ثم بالخطبة كذا في خزانة الجليل

قوله في يوم الامام
ما روي في
الخطبة

البحر

وسبق ان يستعمل في سبع تكبيرات تقرأ اي شجرات والمثانية يسبح هو السنه وان
يكبر قبل الزوايد من قبل اربع عشر واذا صعد عليه لا يجلي عندنا معراج ويصل الناس فيها اجماع
صلاة العبد يود بها من ارجوها وينبغي تسليمهم في الجمعة التي قبلها يخرجوها في محالها
ولما روه وهكذا كل حكم احتج به لان الخطبة شرعت للتعظيم ولا يصلها وحده ان كانت من الاما
ولو بالافساد اتفاقاً في الاصح كما في تسليم البحر وفيه يلغى راي رجل اخر صلاة عليه ولجته عليه
ولا قضاء عليه ولو امكنه الذهاب للمام اخر فعل لانها تروى في بعض واحد **في اشواق**
فان يخرج من ارجها كالصبي ويخرج بعض كسر الى الزوال من العبد فقط فوقها من الثاني كما
لاول وتكون قضاء لا لا يجي في الاصح وفي التهستاني قولين واحدهما اجماع الاصح
لكنها يجوز تأخيرها الى ثالث ايام الخبز بل عذر مع الراحة وتبره بالعبادة يدونها فالعذر
صالح في المراهة وفي الغل للجمعة ويكرهها اتفاقاً في الطريق قبل ان يوصل عليه عمل
الناس اليوم لا في البيت ويندب تأخير اكله عنها وان لم يصح في الاصح ولو اكل لم يكن اي خرم
ويصل الاصح ويكره التشرع في الخطبة ودوق الناس يوم في خرمها تشبهاً بالوافين
ليس بشئ هو تركه في موضع النقي فتم انواع العبادات من خرمين وواجب وسبق فيعيد الاصح
وقبل استخ ذلك كذا في سكن وقال الباقي لواجب عمل الشرف ذلك اليوم ولما لم يسلح الوفا
بلا قوت وكشف راس جازيل كراهة اتفاقاً **ويجب** تكبير التشرع في الاصح للام مرة وان
زاد عليها يكون فضلاً قاله العيني صفة الله اكبر اسمك لا اله الا الله وصلى الله عليه وسلم
هو المأمور من الخليل والمختار ان الذبح اسمعيل وفي القاموس ان الاصح قال وعنه طبع الله
عقب كافر من عبي بلا فضل ينفع الناس اذ يجمع اوقته فيها من عاين لقيام وقته
كالاصح **سنة** خرج جماعة النساء والعامة لا العبد في الاصح جوع اوله في عرفة واخره
العمل بعد اذ خاله الحاشية فهي ثمان صلوات وتجب على امام مقيم عصره على مقدسها في
ترويه او اتمه بالتعظيم لكن المرأة تخاف وتجب على مقيم اقتدى بساير وقالوا **يوم نور** كل
مطلعت اول شهر اوسافر الامارة للترتيب للكتابة الى عصر اليوم الخاص في يوم التشرع
وعلى الانتهاء والعمل والفتوى في عامة المنابر وكافة الاصناف ولا بأس به عقب العبد لان
الله المسلمين قوارضه فوجب اتباعهم وعليه الجحيز ولا يمنع العامة من التكبير في الاسواق
في الايام العشر ويترى ناخذ بحر ومجتبى وغيره **يا في الموم** به وجوباً وان ترك امامه لا اية بعد
الصلوة قال ابو يوسف صليت بهم المغرب يوم عرفة فلهوت ان اكبر فكري بهم ابو حنيفة **والصبي**
يكبر وجوباً كالا حق التكبير لما فاته ولو كرم الامام لا تقصد ولو لم يفسد **وبدا الامام**
السبح لوجوبه في خرمها ثم بالتكبير لوجوبه في خرمها ثم بالتلبية لوجوبها لاجلها
الاول ليجر لوجوبها بالتكبير سقط البحر **يا في التكبير** الكسوف مناسكته
اسم حيث الاتحاد او التضاد في الجمهور انه باكتاف والحق للشئ القم **ويصل بالناس** من يك
اقامة **الجمعة** رخصت بيان للسقط وما في السراج لا بد من شرائط الجمعة الا الخطبة رده في البحر **عند**
الكسوف رخصت بيان للسقط وما في السراج لا بد من شرائط الجمعة الا الخطبة رده في البحر **عند**
وصفتها **لا تستعمل** اي يركع واحد في غير وقت مكره بلا اذان ولا اقامة ولا جهراً ولا خطبة
وبناي الصلاة جامعة ليعمل **ويصل** فيها الركوع والسجود والقرآن والادعية والاذكار
التي هي من خصائصه النافذة ثم يدعو بعد ذلك جالس مستقبلاً القبلة اوقاً بما يستقبل الناس
والقوم يوسنون حتى تخطي الشمس كلها وان لم يخطها الامام للجمعة صلى الناس فزاد في
منافهم تخزن اربع الفنة كما تحسب للقر والزم الشذوذ والظلمة القوية تهازل والصناعات في
ليل **والفزع** الغالب ونحو ذلك من الالباب المخوفة كالزلازل والصوراق والظلم والمطر
الاربعين ويوم الامم ومنه الدعاء برفع الطاعون وقول ابن حجر انه يدعى اي حسنة
كل وقتا طاعون ولاهني وغامر في الاشياء وفي العيني صلاة الكسوف سنة واخبار
في السراج وجوبها صلاة الكسوف حسنة وكذا البقية وفي الفتح واختلف في اشان

البحر

قوله في يوم الامام
ما روي في
الخطبة

البحر

قوله في يوم الامام
ما روي في
الخطبة

البحر

قوله في يوم الامام
ما روي في
الخطبة

زكاة التجارة بحصلها للسوم لان زكاة السوم وزكاة التجارة مختلفان قدرا وسببا فلا يبي
حول احدهما على الآخر **فلا يشترط** لها اي للتجارة **فما جعلها سائمة** **اعني** اول الحول من وقت الحمل
للسوم كما لو باع السمعة في وسط الحول او قبله بيوم بحسبها او بعينها او بعقد ولا نقاد عند
او بعرض ونوي بها التجارة فانه يستقبل حولا اخر جرم وفيها ليس في سوامم الوقف الخيل البلد
زكاة لعدم المالك ولا في الماشي العي ولا مقطوعة العوائم لانها ليست بسائمة **مصاب الابل**
كسركم المالك وتكون موشة لا واحد لها من لفظها والنسبة اليها ابل بنوع انما سميت به لانها تتولى
على الخادها **فهي من جنس كل حي منها الى جنس وعشرين بنت** **عشر** **بنت** **عشر** **بنت** **عشر** **بنت**
منسوب الى بنت نظر **او عرب سائمة** وبابن المصائب عقوقها اي الحن وعشرين بنت
مصاب وهي بنت طمعت في السنة السائمة سميت به لان امها تكون غالبها حاضرا ايها مالا يخرى
وفي **سنة** **فلا تلي** الى جنس واربعين بنت **لبن** **وهي بنت طمعت في السائمة** لان امها تكون ذات
لبن لاخرى غالبا وفي **سنة** **واربعين** **الي** **سنتين** **حقه** **بالكسر** **وهي التي طمعت في الاربعة** **وحق**
رغوها وفي **احدي** **وسنتين** **الي** **جنس** **وسبعين** **مذمعة** **بفتح** **الذال** **المجهر** **وهي التي طمعت في**
الاربعة **لانها تتخذ** **اي تطلع** **اسنانه** **اللبن** **وفي** **سنة** **وسبعين** **الي** **سنتين** **بنت** **لبن** **وفي** **احدي**
وسبعين **حقان** **الي** **مائة** **وسبعين** **كذلك** **رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكره في سائمة**
ثم تستأنف **الربضة** **عندنا** **فيوم** **في كل حي سائمة** **مع** **الحقن** **ثم في كل مائة** **وحسب** **داربعين**
بنت **حقان** **وحقان** **ثم في كل مائة** **وحسب** **ثلاث** **حقان** **ثم تستأنف** **الربضة** **بعد** **المالية**
والحقن **في كل حي سائمة** **مع** **الثلاث** **حقان** **ثم في كل حي** **وعشرين** **بنت** **حقان** **مع** **الحقن**
ثم في **سنة** **ولثلاثين** **بنت** **لبن** **معهم** **ثم في مائة** **وسنة** **وتسعين** **اربعة** **حقان** **الي** **سنتين** **ثم**
تستأنف **الربضة** **بعد** **المائتين** **ايلا** **كما تستأنف في الحي التي بعد المائة** **واكتفي** **بحقن** **حتى** **يجب**
في كل حي **حقه** **ولا يخير** **في** **توري** **الابل** **الابلية** **لأنها** **ثلاث** **خلاف** **البر** **والغنم** **فانه** **المالك** **عنه**
باب **زكاة النحر** **من المير** **بالسكون** **وهو** **السوق** **سبح** **لانه** **يشق** **المير** **كالثور**
لانه **يثير** **الارض** **ومزده** **بقره** **والتا** **للحورق** **مصاب** **البقر** **والكاسوس** **ولرسول** **ولمن** **وحسب**
واحدة **تخلط** **عكسه** **وحسب** **بقر** **وغنم** **وبغيرها** **فانه** **لا يعد** **في** **المصاب** **ثلاثون** **سائمة** **تغير** **بشره**
وفيها **تبيع** **لانه** **تبيع** **امه** **وهو** **دوسنة** **كاملة** **او** **تبعه** **انشاء** **وفي** **اربعين** **سنة** **دوسنتين**
اوسنة **ويمازاد** **على** **الاربعين** **بحسبه** **في** **ظاهر** **الرواية** **عن** **الامام** **وعنه** **لا يخفى** **فيما** **زاد** **الي** **سنتين**
ففيها **صنع** **ما** **في** **ثلاثين** **وهو** **قوله** **والثلاثة** **وعليه** **الفقهاء** **يجوز** **عن** **الشيخ** **وتصحيح** **القدوري**
ثم **في كل** **ثلاثين** **تبيع** **وفي كل** **اربعين** **مسنة** **الا اذا** **اخلا** **كافية** **وعشرين** **فخمس** **اربعة** **اتبعة**
ولثلاث **مسنت** **وهكذا** **باب** **زكاة الغنم** **مشتق** **من** **الغنم** **لانه** **يسهل** **الذ** **الدفع**
فكانت **غنم** **كل** **طالب** **مصاب** **انقص** **نا** **او** **مغرا** **فانهما** **سول** **في** **تكيل** **المصاب** **والاخصية** **واذا**
لا **في** **اذا** **الوجب** **والايمان** **اربعون** **وفيهما** **سائمة** **تبع** **الذكر** **الا اني** **وفي** **مائة** **واحد** **وعشرين** **سائمة**
وفي **مائتين** **واحدة** **ثلاث** **سائمة** **وفي** **اربعة** **مائة** **اربعة** **سائمة** **وبما** **بينها** **عقوق** **ثم** **بعد** **بلوغها**
اربعة **في** **كل** **مائة** **سائمة** **الي** **خبر** **نهاية** **وهو** **قد في** **زكاتها** **اي** **الغنم** **التي** **من** **الضأن** **والمعز** **واو**
ما **تستأنف** **سنة** **الاجز** **الابلية** **وهي** **اي** **عليه** **الكرها** **على** **الظاهر** **وعنه** **جواز** **الاجز** **عن** **الضأن**
وهو **قوله** **الدليل** **يرجيه** **ذكر** **الحال** **والذي** **من** **المير** **اثن** **سنتين** **ومن** **الابل** **اثن** **سنتين** **والجذع**
من **البر** **اثن** **سنة** **ومن** **الابل** **اثن** **اربعة** **ولا يخفى** **في** **خيل** **سائمة** **عندها** **عليه** **الفقهاء** **خاينه** **وغرها**
ثم **عند** **الامام** **لها** **مصاب** **مقدرا** **لا** **يضم** **للاعدم** **الغنل** **بالتقدير** **ولا في** **مصاب** **وصي** **سائمة** **اجما** **عا**
ليست **للتجارة** **فلولا** **فلا** **كلام** **لانهما** **عن** **العروض** **ولا في** **عوامل** **وعلوة** **مالم** **تكن** **العلوفة** **للتجارة**
ولا في **كل** **بفتحتين** **وللشاة** **وفصيل** **وللثاة** **بوزن** **سنور** **وللذبقرة** **وصورة**
ان **يوت** **كل** **نكار** **ويتم** **الحول** **عليه** **ولا** **دها** **الصغار** **الا** **تبعا** **لكبير** **ولو** **واحد** **ويجب** **ذلك** **لوالد**
ولو **نا** **قبضا** **فوجب** **للازم** **الوسط** **وهذا** **كسقطها** **لوقد** **الواجب** **وجب** **التكثير** **فقط** **ولا** **يكل**
من **الصغار** **خلاف** **الشائي** **ولا في** **عقوق** **وباب** **النسب** **في كل** **الاموال** **وخصه** **بالسوم**

ولا في حال بعد وجوبها ومنع الساعي في الامم لتقلتها بالعين لا بالذمة وان هلك حصه
سقط حطه ويصرف المالك الى العفو ولا ثم الى تصاب ببلية ثم وتم بخلاف المستهلك بعد الحول
لوجود التقدي ومنه على حسبها عن العلف او الماشي هلك فضمن بداهم والقوي بعد
الزجر والاعارة واستدال مال التجارة بمال التجارة هلاك ويصرف الى التجارة والسائمة بال
استهلاك **وجاز** **دفع** **القيمة** **في** **زكاة** **وعشر** **وخراج** **وفطرة** **ونذر** **ومكانة** **غير** **الاعتاق** **وتعتبر**
القيمة **يوم** **الوجوب** **وقال** **ابو** **الاد** **او** **في** **السوامم** **يوم** **الاد** **اجما** **هو** **لما** **ص** **ودفع** **في** **البلد**
الذي **المال** **فيه** **ولو** **في** **مغارة** **ففي** **اقرب** **المصادر** **اليه** **في** **المصدق** **لا** **يأخذ** **الا** **الوسط**
وهو **اعلا** **الاد** **في** **واد** **في** **الاغلا** **ولم** **يحد** **جدا** **الجدا** **الا** **الحول** **ولا** **يأخذ** **منها** **حامل** **كذا** **فعل** **الشاء**
وقواعدنا **لانا** **بياه** **وليراجع** **وان** **لم** **يحد** **المصدق** **وكذا** **ان** **وجد** **فالعقد** **تسا في** **ما** **وجب** **من** **ذات**
سنة **دفع** **المالك** **الاد** **في** **مع** **الفضل** **خير** **على** **الساعي** **لان** **دفع** **بالقيمة** **او** **دفع** **الاحل** **وهو** **الفضل**
بلا **جرح** **لانه** **شر** **في** **شرط** **الرضا** **هو** **الصحيح** **سرح** **او** **دفع** **القيمة** **ولو** **دفع** **ثلاث** **شياه** **سيان** **عن** **اربعة**
وسط **اجاز** **والمستفاد** **دو** **مئة** **اورث** **وسط** **الحول** **يضم** **الى** **مصاب** **من** **جنسه** **فكره** **بحول** **الا**
ولو **ادي** **زكاة** **فقد** **ثم** **استشري** **به** **سائمة** **لا** **يضم** **ولو** **يضان** **بما** **لا** **يضم** **احدهما** **كمن** **سائمة** **زكاة**
والفرد **هم** **وورث** **العاصمة** **الى** **افرى** **لحولا** **ويعر** **بهم** **الى** **اصل** **اخذ** **البضاعة** **والسلطان**
الجابر **زكاة** **الاموال** **الظاهر** **كالسوم** **والعشر** **الخراج** **لما** **عاد** **على** **اربائها** **ان** **عرف** **المأخوذ**
في **حله** **الا** **في** **ذكر** **والاصرف** **فيه** **تعليم** **فيما** **بينهم** **وبين** **الله** **اعادة** **غير** **تخراج** **لا** **يضم** **مصادره** **واختلف**
في **الاموال** **الباطنة** **في** **الاولوية** **وسرح** **الوهيا** **فما** **الحق** **به** **عدم** **الاجرا** **وفي** **المسوط** **الاصح**
اذ **نوي** **بالدفع** **نظر** **زماننا** **الصدقة** **عليه** **لا** **يضم** **عليه** **من** **التصا** **فما** **الحق** **اخي** **امير** **بلح**
بالصيام **لكن** **ان** **يضمه** **ولو** **اخذها** **الساعي** **جرا** **لم** **تقم** **زكاة** **لكن** **يها** **بلا** **اختيار** **ولكن** **يجوز** **بالحس**
ليودي **بنفسه** **لان** **الكره** **لا** **يبي** **في** **الاختيار** **والتي** **التجسس** **المعني** **به** **سقوطها** **في** **الاموال** **الظاهر**
لا **الباطنة** **ولو** **خطط** **السلطان** **المالي** **المصوب** **بما** **ملك** **فحق** **الزكاة** **فيه** **ويورث** **عنه**
لان **الخطط** **استهلاك** **اذ** **لم** **يكن** **تميزه** **عنه** **اذ** **في** **حقيقة** **وقوله** **ارفع** **اذ** **قل** **خلو** **مال** **من** **عقب**
وهذا **اذا** **كان** **للمال** **عزما** **استهلك** **بالخط** **منفصل** **عن** **روي** **دينه** **والا** **فلا** **زكاة** **كالوكان** **الحل** **فبما**
كان **في** **النهر** **الحواشي** **السعدية** **وفي** **شرح** **الوهيا** **يندر** **عن** **البرازية** **انما** **يكون** **ان** **تصدق** **بالحرام** **القطعي**
اما **اذا** **اخز** **من** **انسان** **مائة** **ومن** **آخر** **مائة** **وخطط** **بما** **تصدق** **لا** **يكره** **لان** **ليس** **بحرام** **بعينه** **بالفتح**
لا **استهلك** **بالخط** **والوجي** **ذو** **مصاب** **ولانه** **لستين** **اول** **تص** **هو** **لوجود** **السبب** **وكذا** **الوجي**
عشر **دع** **او** **شره** **بعد** **الخروج** **قبل** **الادراك** **واختلف** **فيه** **قبل** **النبات** **وطول** **ع** **الخروج** **والاظهر**
لجواز **وكذا** **لوجي** **خارج** **رأسه** **وقامه** **في** **النهر** **وان** **وصلية** **لرسول** **الفقر** **قبل** **تمام** **الحول** **او** **ما**
اورث **وكذا** **لان** **الحقير** **كونه** **مصرفا** **وقت** **الصرف** **اليه** **لا** **يعده** **ولو** **غير** **في** **ارض** **الخراج**
كما **قال** **يتم** **الكرم** **كان** **عليه** **خارج** **الزروع** **جمع** **العتاوي** **ولا** **يخفى** **في** **مال** **يحي** **تخلي** **بفتح** **اللام** **وشر**
نسبة **لبي** **تغلب** **بكرها** **قوم** **من** **نصارى** **العرب** **وعلى** **المرأة** **على** **الرجل** **منهم** **لان** **الصلم** **وقم** **منهم**
كذلك **ويؤخذ** **في** **زكاة** **السائمة** **الوسط** **لا** **الهموم** **ولا** **الكرام** **ولا** **تؤخذ** **من** **تركة** **غيره** **وسنة**
لنقد **شرها** **وهو** **النية** **وان** **اوصي** **بها** **اعتبر** **من** **الثلث** **الا** **انه** **يجوز** **الورثة** **وعونها** **اي** **الزكاة**
فوي **يجوز** **الغنية** **لأنه** **سبي** **ويجي** **الفرق** **في** **العين** **شكرا** **ادي** **الزكاة** **اولا** **ويؤدها** **لان** **فيها**
العرا **شياه** **باب** **زكاة المال** **الذية** **للمعروف** **في** **حديث** **هنا** **اربعة** **عشر** **اموالا**
فان **المراد** **بغير** **السائمة** **لان** **زكاتها** **غير** **مقدرة** **به** **مصاب** **ان** **ذهب** **عشر** **ونحو** **الا** **والغنى**
سائمة **وهي** **كل** **عشر** **دراهم** **وزن** **سبعة** **مئات** **والذي** **ارعر** **ن** **قيراط** **والدرهم** **اربعة**
عشر **قيراطا** **والقيراط** **خمس** **شعيرات** **فيكون** **الدرهم** **الشري** **سبعين** **شعيرة** **والمتشابه**
شعيرة **فهو** **دور** **وثلثة** **اسباع** **ودهم** **وقيل** **في** **كل** **بلد** **وزنهم** **وسمحت** **في** **منزقات**
البيع **والمعتر** **ونحو** **اذا** **ودرجا** **لا** **تجتمعا** **والا** **لازم** **مبتدا** **في** **منز** **بكل** **منهما** **وجوه**
والتوسر **او** **عليه** **مطلق** **سابع** **الاستعمال** **اولا** **ولو** **بالحول** **والثقة** **لانها** **اختلف** **انما** **نا** **في** **لها**

لاقتضاه عليه وعليه الفتوى كما في المجتبى والمنه عن الدراية وصححه غير واحد وهو الحق كما في العناية وهو
اقسام ثمانية فمن هو نوهان معين كصوم رمضان او غير معين كصومه قضاء وصوم الكفارات
كمنه فمن عدا لا اعتقاد او لا لا يكثر جاحده قاله الهنسي بشا لابن الكمال **واجب** وهو نوهات
معين كالنذر المعين وغير معين كالنذر المطلق واما قولنا في ولي قوله ودمه فدخله الخصوص
كالنذر بمعينة فلم يبق قطعا وقيل قايلا الاكل واعتدل الشرب لا يكتفي بغيره سعدى بالفرق
فان المذوق لا يذوق في مصلدة العصر بخلاف الغائبة **هو من على الظاهر** كالكفارات بعين
علا لان مطلق الاجماع لا يفيد الترخي القطعي كالمصطخر **ونقل كثر ما يعم السنة** كصوم عاش
مع التاسع والمذوق كايام البقي من كل شهر ويوم الجمعة ولو متفرقا وعرفة ولو لم يجمع لم ينعقد
والمكروه تخريما كالعديد وتزويها كاشورا وحده وسبت واحد ونيز ونهر ورجاء ان جعل
وصوم صمت ووصال ودمه وان افطر الايام الحجة وهذا عندنا في يوسف كما في المحيط
نهي خمسة عشر وانه ثلثة عشر سبعة متتابعة رمضان وكفارة ظهرا ودفن وعين
واغفار رمضان ونذر معين واعتكاف واجب وسنة نحر فيها نفل وقضاء رمضان وصوم
منقعة وفدية حلف وجزاء صيد ونذر مطلق اذا فطر هذا **فيما اذا صوم رمضان** والظاهر
المعنى والنقل من الليل فلا يصح قبل ولا بعده الى الصبح **الكبرى** لا بعدها ولا بعدها
اعتبار بالكر اليوم ومطلق السنة اي سنة الصوم وبينه نقل لعدم التزام **فيما اذا** وصفت كنية
واجب ان في ايام رمضان فقط لثبته بتعين الشارع الا اذا وقعت الميتة من غير رمضان
حيث يحتاج جنسها الى التبيين لعدم تعيينه في حتمها فاقسمه على رمضان بل **يقيم على** من نفل
او واجب **من على** الاكر من هو الاصح سراج وقيل بان ظاهر الرواية فلذا اختاره المصنف تبعا
لادراكه في اول الاشياء المعصية وقيل عن النفل عن رمضان سوي مسافر في وجب اجازة واختاره
ابن الكمال وفي الشرب لا يمنع البرهان انه الاصح **والنذر المعين** لا يصح بنية واجب اخر بل يقع
على واجب فراه مطلقا في اربعين تعيين الشارع والعهد والوصام مقيم عن غير رمضان ولو لم يجمع
به اي رمضان فهو من غير ما في حديث اذا جاز رمضان فلا صوم الا عن رمضان **وتحتاج**
صوم كل يوم من رمضان الى نية ولو صحها مقبها تمييزا للعبادة عن العادة وقاد زفر وماك يكتفي
نية واحدة كالصلاة فلا تساد البعض لا يوجب فسادا لكل بخلاف الصلاة **والشرط الباقي**
من الصيام قران النية للغز ولو كانا وهي **تنبيه** النية للصورة وتعيينها لعدم فسخ الوقت
والشرط ان يعلم بطلانها كما صوم يصوم قاف الحداوي والسنة بان يتلفها بها ولا ينقطع
بالنية بل لا يجرع عنها بان يعزم ليل على الفطر ونية الصيام الفطر ونية الصوم في الصلاة
صححة ولا تنقضها بالانقضاء ولو نوى القضاء بها صار نفل فيقضيه لو افسده لان الجهل
في دارنا غير معتبر فلم يكن كالمظنون **ولا يصام يوم النكاح** هو يوم الثلاثاء من شعبان وان
لم يكن على اي حال لعدم اختلاف المطالع لجواز تحقق الروية في بلده اخرى واما على
مقابل فلسف شك ولا يصام اصلا شرع الجمع للصبي عن الزاهدي **الانقضاء** بغيره وكذا
واجب اخره تنزيها وادبهم بكونه عن رمضان كونه خيرا ويقع عنه في الاصح انه لا تقطع رمضان
والا بان ظهرت نية لموتها **التنزيل** فيه احب اي افضل اتفاقا **وان في صوم** ما زاد او
صام من اخر شعبان فلا فائدة فاكرا لا فائدة لحدث انقضاء رمضان بصوم يوم او يومين ما حدث
من صام يوم النكاح فقد عصى بالقسم فلا اصل له **والاصح** هو ان يفسخ ويغير من غير الزوال
به معنى نية النية النية وان كان على كنية صوم النكاح فهو من كذا في الاصح العوام والنفق
المعترة هنا ان ينوي التطلع على سبيل الجرم من لا يصح صوم ذلك اليوم اما المعتاد فيكون ما
ولا يقبل ما لا كان من رمضان فنهى ذكره حتى زاده وليس يصام لم يرد في اصل
النية بان نوى ان يصوم عدا ان كان من رمضان والافلا اصوم لعدم الجرم في العزم ان
ليس يصام لو نوى ان لا يقبل عدا فلا يقبل صوم **والفطر** ويصير ما جاز انقضاء اليوم
في رمضان بان كان من رمضان فنهى **والاصح** واجب على من ذكره **وقال** ان يصام

نحو

صوم
نحو

ان كان من رمضان **والاصح** نقل المتروكين مكرهين او مكرهين او مكرهين **فان على** رمضان
فنهى **والافضل** فيها الواجب والنفل غير مضمون بل **لما** لعدم التثقل قصدا اكل المتكلم ما
ناسا كاكل بعد صاهو الصبح شرع وبها يراي مكلف هلال رمضان او الفطر ورد قوله
بدليل شرعي صام مطلقا وجوبا وقيل ندبا فان افطر نفل فقط فيها الشهادة البرد واختلف
المشايخ لعدم الرواية عن المتقدمين **فما اذا افطر قبل** اذ لم يهتد به **فما اذا افطر** عدم الحجة
وصححه غير واحد كخاماره يحتمل ان يكون خيالا لا حلالا واما بعد قوله فنهى الحجة ولو
فاسقا في الاصح **وقيل** بلا دعوى وبلا لفظ الشهد وبلا حكم ومجلس قضاء لا يشهد به
للمصوم مع عدم كونه وعبار **خبر** **عدله** او استور على ما صحه البرازي على خلاف ظاهر
الرواية لا فاسق اقضا قاهل له ان يشهد مع علمه بنسقه قد انزاي نعم لان المتأني ربما
قبل ولو كان العدل قضا او اني او محدودا في زفة تاج بين كنية الروية او لا على المذهب
وقيل شهادة واحد على اخر كعدواني ولو على مثلها يجب على الجارية ان تخرج في ليها بالابا
اذ نوهها وضهدا في الحاشية **وسهل** المفضل مع العلة والعدالة **نصاب الشهادة** **والفطر**
الشهد وعدم الحد في قدف لعل نعم العبد لكن لا ينشيط **الدعوى** كالان شريط في حق الامرة
وطا في الحجة ولو كانا بسيرة لاحد فيها صاموا بقوله فنهى **واظروا** يا جابر عدلين مع العلة
للمصوم ولو اراه احكام وحده خبر في الصوم بين نصب شاهدين امرهم بالصوم بخلاف العبد
كما في المحرم ولا يبره بقول الموقنين ولو عدوا على المذهب فاد في الرواية
وقول او في التوقيت ليس بموجب وقيل نعم والبعض ان كان نكره **وقيل** بلا على
عظيم يقع العلم الشرعي وهو غلبة الظن **بغيرهم** وهو موقوف الى رأي الامام من غير تقدير بعد
على المذهب وعن الامام ان يكتفي بشاهدين واختاره في الجرح وفي الاقضية الاكثا واحد
اتجمن خارج البلد وكان على مكان مرتفع واختاره ظهر الدين قاهل او طريق اثبات رمضان
والعبدان يذبح وكذا سعة يدخله بعض دين على حاضر فيقر بالدين ويترك الفطر فيشهد
الشهود بروية الهلال فيقتضي عليه ويثبت دخول الشهر فنهى لعدم دخوله تحت الحكم **شهدوا**
ان شهد عند قاضيهم كذا **شاهدان** بروية الهلال في الميزان وقضى المتأني به **ووجد**
استجماع شرط **الدعوى** قضي اي جاز هذا **المتأني** ان يحكم بشهادة لان قضاء المتأني
حجة وقد شهدوا به لا يشهدوا بروية غيرهم لان حكاية نعم لو استفاضت في البلدة في
الاخرى لزمهم على المعص من المذهب بجني وغيره **وقد صوم** فلا ينفذ **وقول عدلين** حل
الفطر الباشة لثقلته بصوم وبعد شملته بجعل وجود نصاب الشهادة ولو صاموا بقوله عدل
حيث يجوز وبغيره هلال الفطر لا يحل على المذهب خلافا لمحمد كذا ذكره المصنف لكن نقل ابن الكمال
عن النخعي انه ان عم هلال الفطر حل اتفاقا وفي الزيلعي الاشبه ان عم حل والا لا هلال الا
وقية الاشهر التسعة **كالفطر** على المذهب وروية بانها لليلة لانية مطلقا على المذهب
حدادي واختلاف المطالع وروية تها قبل الزوال وبعد غير بعض على ظاهر المذهب وعليه
اكثر المشايخ وعليه الفتوى بجمع الخاصة بغير اهل الشرع بروية اهل المغرب اذ اثبت
عندهم بروية او كيد بطريق موجب كما قال ابن بلخي الاشبه انه غير كنه قال ابن الكمال اخذ
بظاهر الرواية **فصرح** اذا داروا الهلال نكره ان يشره واليلا نكره على الجاهل كما
في الرمية وكراهة البرازية **باب** ما يشهد الصوم وما لا يشهد العشاء
والبطان في العبادات بيان اذا اكل الصائم او شرب الصائم او جامع حال كونه ناسيا في الزمان والنفل
قبل النية او بعدها على المعص بجمع النية الا ان يذكر فلم يتكلم ويذكر لوقيا والا لا
وليس عدل في حقوق العباد او دخل حلقه عينا او زبانا او دنانا ولو فطر استغنا عن عدم
اكتان الخرجة وسفاهة انه لو دخل حلقه الدخان افطر اذا كان ولو عدوا او غيرهم لو
ذكر لكان القرض عنه فليتبه له كالمصطخر **الشرب** لا يواظب على ان **واحد** او **واحد** وان وجد
طعمه في حلقه او قبل ولم ينزل او احتلم وانزل بنظر ولو في فمها مرارا او يدبكر وان طال النبح

والاصح
نحو

صوم
نحو

[illegible]

والحال اننا **علمنا ان الشمس تشرق** في وقت واحد ونشرق في ذلك في الاول دون الثاني علما بالاصل فيها
ولم يبين الحال لم يفتي في ظاهرها الرواية والمثلية تنزع في السنة وثلاثين محلها المحطات
فتي في الصور كلها قد ذكرنا ليدل على الغروب والارتفاع على عددهما نظر فظهر عددهم ولو كان ذلك
طالع البصر فتعي وكذا ان شدة التفتي لا تفرق شيئا والاثبات على انما تفتي فيه الكثرة
حجرا لا يفتي منه ذكره عبد شري اجل قصد العصبية فان فعلوا وجبت تفتي له بذلك افتي
اعية الامصار عليه الفتوى فيه وهذا حسن بهر **والاخر ان يكون من وقت يوم واحد على ما**
لان القطر يتحرك فيبقى شرعا واجب **كسائر ايام** وصاحب نصف طوله ونصف محيطه ونصف
مع ومنظر ولو كرهها ووسطا **وصحي** بلغ **وكاثر** لم يلزمهم **يقصرون** ما قامهم الا لا يخرج من وانما قطر
لعدم اصلتها في البحر الاول من اليوم وهو السبب في الصوم كان لو تباين الزوال كان فلا يفتي
بالاذا كان في الشربلا يدعى انما تفتي في المسافر والمجنون والمرعي قبل الزوال اصح عن التفتي
ولو تباين الحائض والنفساء بصلصالهما في اول الوقت وهو يتجزى ولو تباين الصبي بالصوم اذا
اطاعة ويضرب عليه ابن عشر كصلاة في الاعم **وان جامع** المكث اذ ميا شتهن في رمضان اذا مارس
او جوع وتوارت المحقة في احد السبيلين انزلوا **واكلوا** **واشربوا** **غدا** يكسر الفلين وبذلك
المجتبين والمدا يفتي فيه **او دوا** ما يدوا وهو ما يدرجها وما نعتله الشربلا عن الحدا في يوم
جبية بذكر الجرد من صلح البدن وداريه وجرها وما نعتله الشربلا عن الحدا في يوم
الصبر **علا** **واصح** **ان** **يفعل** **بالايطي** **القطر** **بكم** **فقد** **وكل** **ولس** **وجامع** **بهم** **بلا** **انزل** **واذا**
انصر في دبره **وذكر** **ذلك** **فتي** **طوله** **قال** **في** **الصور** **كلها** **وذكر** **ان** **القطر** **في** **قمر** **لحم** **لوانه**
مفتي **تعد** **عليه** **او** **سمع** **حدثا** **او** **علم** **تاويله** **بكم** **الشبهة** **وان** **افعل** **القطر** **لم** **يثبت** **الا** **في** **ال**
الاوهان **ولذا** **العيبه** **عند** **الامة** **ولعلي** **كن** **جعلها** **في** **الملتقى** **والحاجة** **درج** **في** **البحر** **الشبهة**
كثارة **الظاهر** **ان** **ثبت** **بها** **الكواب** **واما** **هذه** **باب** **السنة** **ومن** **يشبهها** **بما** **زعم** **انها** **كل** **ان** **يؤي** **بلا**
ولكن **مكرها** **مد** **يطر** **استقرا** **من** **وحيطي** **واختلف** **فيها** **لورس** **يخرج** **ففسه** **او** **سوف** **بمكرها**
والعبد **لن** **ويها** **في** **العتاد** **حي** **وحضوا** **المستقن** **تتأدد** **دول** **في** **افضل** **ولم** **يجعل** **العدل** **المعتمد**
سقوطها **او** **توكر** **قطعه** **ولم** **يكن** **لذام** **لتكفيه** **واحد** **عن** **يرضا** **عن** **عند** **عند** **عليه** **الاعتاد** **بترابه**
ويجزي **عمرها** **واختار** **بعضهم** **الفتوى** **ان** **القطر** **يعني** **اتجام** **داخل** **والا** **ولا** **كل** **عدل** **شجرة** **بلا**
عذري **تقتل** **رقاعه** **في** **شرح** **الوهابية** **في** **قوله** **في** **الفتوى** **خرج** **ولم** **يعد** **القطر** **مطلعا** **املا** **الاولا** **فان**
عاد **لايسفحه** **او** **لم** **يحوط** **عليه** **من** **ترك** **لصوم** **لايفسد** **فلا** **فالتثاني** **وان** **اعاده** **او** **قدر** **خصه**
منه **فاكر** **حدادي** **القطر** **اجام** **والكافة** **ان** **ما** **له** **الزوال** **الا** **له** **المحار** **وان** **استغنى** **او** **طلا** **الفتي** **عالم**
او **مذكر** **لصوم** **ان** **كان** **ما** **له** **الزفسد** **بالاجام** **مطلعا** **وان** **قل** **لاعتد** **الثاني** **وهو** **الضم** **القطر**
الرواية **كقولهم** **ان** **له** **الزفسد** **كأن** **الفتح** **عن** **الكافي** **ان** **كان** **عند** **نفسه** **لم** **يفطر** **وان** **اعاده** **فيه** **روايت**
اصحها **لايفسد** **محيط** **وهذا** **كل** **في** **طعام** **وما** **اوص** **او** **دوم** **في** **طعام** **بغير** **فسد** **مطلعا** **فان**
لثاني **واستحسنه** **المأذوم** **ولو** **كان** **ما** **بين** **استثنائه** **ان** **شخصه** **فاكل** **فتي** **نقط** **وفي** **ان** **ان**
لا **يفطر** **الا** **ان** **خرج** **من** **من** **فاكل** **ولا** **كان** **لان** **الفتوى** **تجاهد** **كل** **من** **لجس** **بما** **خرج** **يفطر** **وذكر**
في **الاصح** **ان** **الزفسد** **يجب** **لا** **تشت** **في** **نه** **الا** **ان** **عند** **الظم** **في** **حلقه** **كان** **لا** **يفسد** **كل** **فاكل**
وهو **الاصل** **في** **العلم** **بفسده** **وهو** **لورس** **في** **وذكر** **فسده** **في** **عمر** **تد** **فيها** **بالعلمي** **كل** **من**
زوجه **او** **سده** **على** **الحلق** **فذا** **في** **كرهه** **الدوق** **عند** **الشرقي** **لان** **ودوني** **في** **النهر** **بان** **ان**
ويجب **بلا** **وتخت** **غيب** **في** **الا** **ولا** **وهذا** **في** **الزمن** **لا** **للتفكر** **قال** **او** **افيه** **لا** **لحرمة** **القطر** **فيه**
لا **عز** **على** **الذهب** **تبقى** **كرهه** **وكم** **منع** **على** **ابيض** **منوع** **بشم** **والافطر** **وذكر**
للفطر **في** **الا** **في** **الحلوة** **بغدير** **وقيل** **يباح** **ويجب** **لثان** **الناس** **لأن** **في** **قمر** **وكم** **قبله** **وس**
ومعافاة **ومباشرة** **فاصلة** **ان** **ان** **الزفسد** **وان** **ام** **الناس** **لا** **يكره** **في** **شارب** **والكل**
ان **لم** **يفسد** **الزبد** **لا** **يقل** **للمس** **اذا** **كانت** **بغدير** **السنون** **وهي** **القنينة** **وصرح** **في** **النهاية**
بوجوب **بوجوب** **قطع** **ما** **زاد** **على** **القنينة** **بالضم** **ومقتضى** **الام** **بترك** **الا** **ان** **يعل** **الوجوب**

في الايمان نذر الصوم رجب فنهل وهو مريض افطر وقضى كرمضان او صوم الابد فضعف الشفا
بالمعينة افطر وكثر كرام اذ يوم يقدم فلان يقدم هذا الحيوان لكل او الزوال او حينها قضى
عند الشفا فخلا للشا ثالث ولو قدم في رمضان فلا قضاء اتفاقا ولو عني به اليقين كثر فتط
الا اذا قدم قبل نيته فنواه عنه بربا لنية ووقع عن رمضان ولو نذر شهر رمضان كاملا او
الشهر بقبضه او جمعة فالاسبوع الا ان يني اليوم ولو نذر صوم السبت فمأثمة ايام صلاتين
ولو قال سبعة فسبعة استب والفرق ان السبت لا يكرر في السبعة فمأثمة على العدد بخلاف
الاول واعلم ان النذر الذي يقع للاموات من اكثر العوام وما يؤخذ من الدرهم والشرع لا يثبت
وبحسبها الى الصراح الاول انكرام نذرنا اليهم فهو باطل وحرام ما لم يقصدوا صومها
لنقراء الامام وقد ابتلى الناس بذلك ولا سيما في هذه الاعصار وقد بسط العلامة فاسم في شرح
درر البحار ولقد قال الامام محمد لو كان العوام عبيدي لا اعتقبتهم واستطعت وكذا في ذلك لا فهم
لا يمتد ون قال كلهم يتغيرون **باب اشكاف** وجه المناسبة له والتاخير
استراط الصوم في بعضه والطلب الاكث في العشر الاخير هو لغة اللب وشرا **الب** بفتح اللام وقوم
الكتب ذكره ولو عجز في **مسجد جامعته** هو مال امام ومودة اذبت فيه اجتنابا ولا ينعى الاثم اشتراط
اذا اجنى فيه ويحرم بعضهم وقد ابيح في كل مسجد وصحة السراج وما اجمع فيه مطلقا
اتفاقا **اولث امر في مسجد بيتها** ويكره في المسجد ولا يقع في غير موضع صلاتها من بيتها كما اذا
لم يكن فيه مسجد ولا يخرج من بيتها اذا اعتكفت فيه وهل يقع من الخبي في بيته لمراره والظاهر
لا لا حائل ذكره **ثبته** فالبس هو البركن والكون في المسجد والنية من سئل عما قلنا ظاهر عن
جنبنا وحين وقفا شرطان وهو فلا نية اقسام **واجب بالنذر** بلسانه وبالشروع وباتفاق
ذكره ابن الكمال **وسنة موكل في العشر الاخر من رمضان** اي سنة كناية كما في البرهان وغيره لا قلنا
بعدم النذر على من لم يفعل من الصعابة **وصحة من حر من الاضمة** هو بمعنى غير الموكلة **وفطر**
الصوم لصحة **الاول** اتفاقا فقط على المذهب **فمن نذر اعتكاف ليلة لم يعم** وان نوى معها اليوم
لعدم محليتها للصوم اما لو نوى بها اليوم مع والفرق لا يخفى بخلاف ما لو قال في نذره **لا اذبح**
فانه يعم وان لم يكن الليل حلالا للصوم لانه يدخل نذرا واعلم ان الشرط في الصوم مراعاة وجوده
لا **ايضا** له لا يشره فلو نذر اعتكاف شهر رمضان لم يعم واجزاؤه صوم رمضان عن
صوم الاعتكاف لكن قالوا الوصل تنطوقه نذر اعتكاف ذلك اليوم لم يعم لان اعتكافه من اوله
نظروا فاعتقدوا جعلوا واجبا وان لم يستكفهم رمضان المعين ففني شهر اخر بصوم مقصود لعود
شرطه الى الحال الاصل فلم يجز في رمضان اخر ولا في واجب سوي قضاء رمضان الاول لانه خلف
عنه وتحتقنه في الاصول في بحث الامر **واقده** فلا ساعة من ليل او نهار وعند مجده وهو ظاهر
الرواية عن الاتمام لفساد النفل على المسامحة به بفتي والساعة في عرف الفقهاء من الزمان
لا جزء من اربعة وعشرين كما يقول المجتهد كذا في غير ذلك اذ كان رغبة **فلو شرع في نذر اعتكاف**
لا يذبح قضاءه لانه لا يشترط حال الصوم على الظاهر من المذهب وما في بعض المعتبرات انه
يلزم بالشروع من غير على الضعيف قاله المصنف وغيره **وحرم عليه** على المعتكف اعتكافا واجبا
اما النفل فلا يخرج لانه لا يشترط حال الصوم على الظاهر من المذهب **الحاجة** الانسان طبيعة كقول او غايط
وغسل الوضوء ولا يترك الاعتكاف في الميكن كذا في النهي او شرعية كعبه وان اومر ذنا وباب
المنارة خارج الميكن **ووقت الزوال** ومن بعد منزله اي معتكفه **خرج في وقت يذبح**
مع ستمها بحكم في ذكره ربه وسنن بعد ما اربعة اوسنا على الخلاف ولما كثر لم يفسد لانه
محله وكذا تنزهها عن القضا التزمه بلا ضرورة **فان خرج** ولو ناسبا ساعة زمانه لا يملكه
كما لا يذبح **فقد يفسد** الا اذا فسد بالردة واعتبر ان نذرها ولو اوهو استكفان ويثبت
فيما عدا ذلك **واخرج بعد نفل وقعه** وهو ما لا يغير لا يفسد واما ما لا يثبت كما يجازي
وانه لم يفسد فستط لا لالمطلان والاكثان الشبان او لم يفسد الفساد كما حققه الكمال
خلافا لما فصله الزبيدي وغيره لكن في النهي وغيره جعل عدم الفساد لا يندم وبطلان جماعته

واخرج

مسجد جامعته هو مال امام ومودة اذبت فيه اجتنابا ولا ينعى الاثم اشتراط

واخرجوها استسكان وفي التاثيرا خالية عن المحذور بشرط وقت النذر ان يخرج ليعا
مرتين وصلاة جنازة وحضور مجلس على حاد ذلك للتحفظ **خص المعتكف بالشر**
ونوم **وعقد احتاج اليه** نفسه او ماله فلا جنازة كونه **كبير ونكاح** **وجهه** فلو خرج كاجلها
فسد لعدم الضرر **وقر** اي تخريا لانه محل اطلاقهم **بحر احصا** **رميب فيه** كما في فيه
مبايعة غير المعتكف مطلقا للنفق وكذا الكثرة وقومه الا لغير الشاء وقدمناه قبيل الوتر
كمن قال ابن الكمال لا يكره الاكل والشرب والنوم فيه مطلقا ونحوه في المجتبى وكن يخرجها
صحت ان اعتكفه قربة والا لا حديث من صحت بخا ويجب اي صحت كما في غير الاذكار عن
شر الحديث رحم الله امر تكلم فغفر او صحت فستب **وتكلم** **الاجتر** وهو ما لا اثم فيه ومنه المباح
عند الحاجة لا عند عدمها وهو محل ما في النفع انه مكروه في المسجد باكل الحنات كما تاكل النار
الحطب كذا حقته في **النهر كرامة قران وحديث** **وعلم** ونذر ريس في سيرا لرسول صلى الله عليه وسلم
وقصص لاشاعره الصلاة والسلام وحكايات الصالحين وتكاتبه اهل الدين **وبطل** **بوطي**
في فوج **النزل** **اولا** ولو كان وليه خارج المسجد **للا** **او ناسبا** في الاثم لا حاله
مذكور **بطل** **بازال** **بقبلة** **اولس** **وتفخيد** ولو لم يزل لم يطل وان حرم اكله لعدم الخراج ولا
يبطل بازاله بغيره ولا ينظر ولا يسر ليل او ليل او ناسبا لبقا الصوم بخلاف اكله عمل وودعه
وكذا افواه وجنوده اذ اما اياها فان دام جنونه سنة ففناه استسكانا **لزمه** **البالي** **بثمة**
بلسانه **اعتكاف ايام ولادة** اي متباعدة وان لم يشترط التسامع **ككسه** لان ذكر احد العددين
يلحق بالآخر وكذا التثنية يتناول **الامر** **فلو نوى في نذر الايام** **النهر** **خاصة** **صحت** **نية** **لحقة**
وان نوى بها **البالي** **الايام** **الا** **لا يلزمه** **لا نذر اعتكاف** **فشهر ونوي** **النهار** **خاصة** **او نوي**
عسكاري **البالي** **خاصة** **فانه لا يقع** **نية** **لان الشهر** **اسم** **لمقدس** **لشهر** **الايام** **والسالي** **فلا** **يحل** **مادونه**
الا ان يستثنى **البالي** **ففتن** **بالنهر** **ولاستثنى** **الايام** **مع** **واشي** **عليه** **لما** **واعلم** **ان** **البالي** **تامة**
لايام **البيلة** **عزفة** **ولم** **ولالي** **الخر** **فتن** **لشهر** **الماضية** **وقفا** **بالناس** **كما في** **الحجبة** **الولوية**
هذا **خليفة** **القدر** **دائرة** **في** **رمضان** **اتفاقا** **لما** **تقدم** **وتساخ** **خلافا** **لها** **وغيره** **فمن** **قال** **بعد**
ليلة **من** **منا** **ات** **خر** **اوانت** **طابق** **ليلة** **القدر** **فبعده** **لا يقع** **حتى** **ينسل** **رمضان** **الاي** **لجواز** **كها**
في **الاول** **في** **الاولى** **وفي** **الاي** **في** **الاجرة** **وقال** **الاي** **اذ** **امضى** **مثل** **تلك** **البيلة** **في** **الاي** **والا** **خلاف**
انه **لو** **قال** **قبل** **دخول** **رمضان** **وقع** **بضميه** **فان** **في** **المحيط** **والفقير** **على** **قول** **الامام** **لكن** **يبدل**
يكون **الحال** **فمنها** **يعرف** **الاختلاف** **والا** **في** **البيلة** **السابع** **والعشرين** **كتاب** **الحج**
هو **منع** **الحاد** **كسر** **لغة** **القص** **المعظم** **لأطلق** **القص** **كأخذ** **بعضهم** **وشرا** **بزيادة** **اي**
طواف **ردوف** **في** **مكان** **مخصوص** **اي** **الكعبة** **ومعرفة** **في** **زمن** **مخصوص** **في** **الطواف** **من** **طلع** **فجر** **آخر**
الى **آخر** **الحر** **وفي** **الوقوف** **من** **ذوال** **الحج** **عرفة** **لغير** **الحج** **ينفل** **مخصوص** **بان** **يكون** **محمدا** **بنية**
لحج **سابقا** **كما** **يجب** **لم** **يقبل** **لا** **اذا** **ركن** **من** **اذا** **كان** **الدين** **ليعم** **حج** **النفل** **فرض** **سنة** **تسع** **واما** **اخره**
عليه **الصلاة** **والسلام** **فمر** **لشهر** **لحذر** **س** **عليه** **بقائه** **حياة** **يكل** **التبليغ** **م** **لان** **سببه** **البيت** **هو**
واحد **والزيادة** **تطوع** **وقد** **يجب** **كما** **اذا** **اجاز** **المقات** **بلا** **احرام** **فانه** **كما** **يجب** **عليه** **احد** **النسكين**
فان **اختار** **الحج** **انقص** **بالجوب** **وقد** **تصفت** **بالحج** **كالحج** **بالحرام** **وبان** **كراهة** **الحج** **لا** **لا** **ت**
من **يجب** **استيذان** **في** **النوازل** **لو** **كان** **ابن** **سجيا** **فلا** **ب** **منعه** **حتى** **يطي** **في** **الامر** **في** **العام**
الاول **هذه** **الاشياء** **واما** **ابو** **ابن** **عن** **الامام** **وما** **لك** **واحد** **يفسق** **وقد** **شهادته** **بشأ** **اي**
سنتا **لان** **تأخره** **معترة** **وباركها** **م** **لا** **يفسق** **الا** **لا** **صرا** **بحر** **وجهر** **ان** **الذرية** **طليقة**
لان **دليل** **الاحتياط** **طلي** **ولذا** **اجمعوا** **انه** **لو** **قرا** **في** **كان** **اذا** **كان** **المنع** **بونه** **فيله** **وقال** **الاول** **بحر**
انق **ماله** **وسمه** **ان** **يستتر** **في** **الحج** **ولو** **قرا** **على** **وقايه** **وبرجل** **ان** **الواجب** **الله** **تعال** **بذلك**
اي **لو** **ناو** **يا** **وفاه** **اذا** **قد** **تم** **في** **الظفر** **ب** **ل** **لان** **الان** **غير** **مخاطب** **بغير** **وع** **الامان**
في **حق** **الاد** **وقد** **حققت** **في** **ما** **عنته** **على** **المنازل** **من** **عطف** **علم** **ببر** **بسته** **اما** **لو** **كان** **بنا** **دا** **اي**
باجل **عدل** **او** **مستوري** **بالحج** **الدين** **بغير** **بحسوس** **وخاف** **من** **سلطان** **يمنع** **منه** **في** **زاد** **يعم**

يجوز ان يكون اليه في هذه الزمان وانما
على القصص عليه ان العتق ما كثر
وون فيه لعدم الفروع الخرج
يكون واحدا على القصص في البيع
في السعي مخصوصا لمعتكف لا يجوز غيره
بل ضرورة وانما في الدرر

في وسطه ومنطقة وسيف وسلاح وتحت ذيل حمى التغطية واللبس واكتحال بغير طيب
فلو كحل محيط مرة او مرتين فليعمل صدقة ولو كثيرا فليعمله دم سراجيه ولا يتق حناتا وفضلا
وحامته وتلق ضربه وجبر كسر وحك راسه ويدنه لكن يرق ان خاف سقوط شعره او قلر كان
في الواحش تصدق بشئ وفي الفلانة كذا من طعام غير اذ كان واكر الحوم **التي** في انفسهم
وليفلا وعلاشها او صيط واديا اولي تركا جمع ركاب او جمعاشا وكذا الولي بعضهم بعمسا
او اخر دخل في السكر اذا التلبية في الاحرام كالنكبة في الصلاة **رافضا** استثناءا من قوله لا يلاجه
كما يفعل العوام واذا دخل مكة بدلا لمجد الحرام بعد ما يامن على التمتع داخل من باب السلام بخارا
موردا متواضعا خاشعا ملاحظا لالة التمتع ويسن العسل للرجال وهو اللطافة فيجب الحاشي
ونفسا **وحيث شاهد البيت** كثر ثلاثا ومعناه الله اكبر من الكعبة **وهل** ليل لا يتبع نفع غير كثر ثم
ابتدأ بالطواف لانه تحية البيت ما لم تحف فرب المكوبة او اجامتها او الوزر او ستره رابطة فاستقل
الحجر كبراهيل **رافضا** يد به كاصلة **واستلم** بكعبه وقبل بياضه وهل يبعد عليه قبل نعم بلا بداء
لان سنة ونحوه اذا واجب فان لم يقدر يضعها ثم يقبلها واحداها لا يمكنه ذلك **يس** بالبحر
شافي بين ولو عصا ثم قل اي الشئ وان يحسبها اي الاستلام والاساس **استقبل** حشر اليه
يا طم كعبه كانه واصنع ما عليه وكبره هل وجد الله تعالى وصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يقبل
كعبه وفي بنية الرضخ في الحج يجعل باطن كعبه للسيا الا عند الحجرتين فكعبته **وطاعة** بالبيت طواف
القدم **وسن** هذا الطواف لما قال في لانه القادوم واخذ الطائف عن بيته **مايلي** الباب فتصير كعبته
عن يساره لان الطائف كان لم يمسها والواجب يقف عن عين الامام ولو عكس عاد مادام بكه فرفع فليعمل
دم وتذا لوابتداء من غير الحجر كما قالوا ومن جميع بدنه جمع الحج **جاء** قبل شروع **بذاه** تحت
ابط اليمن فليطاف به على كفة الابر استثناءا من الاستلام **واستلم** بكعبه وجوبا لان منه سنة اذ من البيت
طواف من الزمعة لم يحج كاستقبال احتياط او به قبل اسمعيل وهاجر سبعة اشواط فقط للوطاف
فانما علم به فالحج انه يلزمه اتمام الاسبوع للشروع اي لا يشروع فيه ملتزما بخلاف ما لو طاف
انما لم يشروع عسقا لا ملتزما بخلاف الحج واعلم ان مكان الطواف داخل المسجد ولو لم يراه ونزله
لا خارج لم يبره وطاف بالمسجد لا بالبيت ولو خرج منه او من السعي الى الجادة ان مكوبة او تجدد
وقس لم عادتي وجاز فيها اكل وبيع وافتا وقرأه لكن الذكر افضل منها وفي منكر النووي الذي
المافر افضل واما في غير المافر فالقراءة افضل فليراجع **وكل** اي متى سرع مع تنادى الخطا وهز كعبته
في الثلاثة **الاول** استثناءا فقط فلو تركه او نسبه ولو في الثلاثة لم يربط في الباقي ولو زعم الناس
وقف حتى يجد فرجة فيرمل فليحج لاستلام لانه بدلا من الحج الى الحج في كل شوط وكما سار بالحج
فصل ما ذكر من الاستلام واستلم الركن الثاني وهو مندوب لكن لا تقبل وقال من هو سنة
ويقبله والدلائل في يد ويكره استلام غيرهما فحتم الطواف باستلام الحج استثناءا من شفعها
في وقت صباح **يجب** بالحج على الصحيح **بعد** كل اسبوع عند المقام حجارة طهر فيها اثر قدعي الخليل
او غيره من المسجد وهل يعين المسجد فلو ان التزم المأزم وشرب من زمزم وعاد ان اراد السعي
واستلم الحجر وكبر وصلى وخارج من باب الصفا ندبا فبعد الطفا بحيث يري الكعبة من الباب
واستقبل البيت وكبر وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ثم بصوت مرتفع طائفة **بذاه** يد على
السماء واخذت البعارة بما شاء لان تحيلا يمين شيا لانه يذهب رقة القلب وان يتركه بالمأز
خس من شئ بخلافه **ساعيا** بين الميادين الاخرين من المحرقات في جدار المسجد **مصدقها**
وفعل ما فعله في الصفا بفعل هكذا بدلا بالصفا وحتم الشرط السابع بالمروة فليبدأ بالمروة
لم يعتد بالاول هو الصحيح ونسب ختمه بركعتين في المسجد كتم الطواف **ممكن** بغيره **بذاه** يد
ولا يجوز فيه الحج بالمرح عندنا **طواف** بالبيت **فلا** ما شاء ولا يربط ويهي افضل من الصلاة
ناذلة للافا في وقته لكي وفي الحج ينبغي قسده من بين الحوسم والافلاطون افضل من الصلاة
مطلبا **وخطب** الامام او خطب الحج ثلاثا **سابع** في الحج بعد الزوال وبعد صلاة الظهر
وكما قبله وعلى فيها المناسك فاذا صلى بكة الحج يوم التروية ثامن الشهر خرج اليحي قرية من

تواضعا **للب** وهو اللطافة **اللطافة** في حجابها **في حجابها** ونفسا وصبي
له **من** الما **بشيرة** لانه ملوث بخلاف جمعة وعيد ذكره الزيلعي غيره لكن سوي في الكافي
بينهما وبين الاحرام ورجحه في النهرو شرط لئلا السنة ان يحرم وهو على طهارته **وكذا** يتكبر
الاحرام اذ اذلة ظفره وشظفه وشاربته وعاشته وحلق راسه ان اعتاده والافسحده وجماع زوجته
او جارية لومعه **ولا مانع** كحيض وليس نازرين السرة للركبة **وبذاه** يد على ظهره وليس ان يدخله
تحت عيته ويلقيه على كفة الاسر فان زهره او دخله او عقده اسك ولادم عليه **جد** بدني او عييلين
طاهر بين ابيصين ككفن الكناية وهذا سان السنة والافسح العورة كات **وطيب** بدنه
ان كان عليه لا ثوبه بما بقي عليه هو الامم **وصلى** ندبا بعد ذلك **شغف** يعني ركعتين في عرفة
مكروه وتجزيه المكوبة **وقال** الحرف **بذاه** يد على ظهره **بذاه** يد على ظهره
وطول مدته **وتقبل** على قول ابراهيم واسمعهل رينا تقبل منا وكذا المعصية والقارن خلاف الصلاة لان
مذنها يسيرة كذا في الهداية وقيل كذا في الصلاة ومعه الزيلعي في كل عبادة وما في الهداية
اولي **بذاه** يد على ظهره **بذاه** يد على ظهره **بذاه** يد على ظهره **بذاه** يد على ظهره
بشرط مقارنتها بذكر بقصد به التغطية كتسبيح وتهيل ولو با لغارسة وان احسن العريضة التلبية
على الذهاب **وفي** **للك** **الامر** **يك** **لا** **شرك** **في** **الحج** **ان** **الحج** **بكر** **الحرف** **وتفتح** **النية** **بذاه** يد على ظهره
او مبتدأ وخبر **والك** **لا** **شرك** **في** **الحج** **ان** **الحج** **بكر** **الحرف** **وتفتح** **النية** **بذاه** يد على ظهره
اي تحريا لغتهم انما شرطوا الزيادة سنة ويكون سببا بتركها وبتركها الصوت بها واذا
بذاه يد على ظهره **بذاه** يد على ظهره **بذاه** يد على ظهره **بذاه** يد على ظهره
الحرم او في احرام سابق ونحوه كناية ونذر ومنعته وقرآن **وتفتح** **النية** **بذاه** يد على ظهره
الحج وهل العرة كذلك ينبغي **وبذاه** يد على ظهره **بذاه** يد على ظهره **بذاه** يد على ظهره
بالتسليم من الميقات او مقتها **لحقة** او قرآن وكان التقليد والتوجه في اشهره والام يصح حيا
حق لمقتها **وتوجه** **بينه** **الاحرام** **فان** **لم** **يتم** **بذاه** يد على ظهره **بذاه** يد على ظهره
بكل ذكر تغليظي لكن نزل تخفي بالاحرام ثم حجة الاحرام لا تقف عليه نية تسك لا نول
اهم الاحرام حتى طاف وطوا واحدا من السبع ولو طاف نية الحج صرف للزمن ولو عين فخلا
فغفل وان لم يكن حج الزمن شربا ليعين الفتح **ولو** **اشهر** **بذاه** يد على ظهره **بذاه** يد على ظهره
الحل او بعثا **الاستعانة** **وقرآن** **لم** **يتم** **بذاه** يد على ظهره **بذاه** يد على ظهره
بالنسك **وبعد** **اي** **الاحرام** **بلا** **هله** **يتج** **الرفق** **اي** **الجماع** **او** **ذكره** **بحضرة** **النساء** **والفسوق**
اي الخروج عن طاعة الله **والجمال** **فان** **من** **الحج** **اشنع** **وقتل** **صيد** **البر** **والا** **بجر** **والا** **بشارة** **اليه**
في الحاضر **والدلالة** **عليه** **في** **الغايب** **ومحل** **تحريمها** **ما** **اذا** **لم** **يعلم** **الحج** **اما** **اذا** **علم** **فلا** **في** **الاصح**
والنطي **وان** **لم** **يعصك** **وكبره** **وسمعه** **وقلم** **الظفر** **وستر** **الوجه** **كل** **او** **بعضه** **كثرة** **وقته**
نعم في الكناية لا يابى بوضع يديه على انفه **والرأس** **خلاف** **الميت** **وبقية** **البدن** **ولو** **حلى** **على**
راسه ليا كان تقطع لاجل عدل وطبق ما لم يتعد يوما ليلة فتدبر صدقة وقال ابو وجعل
تحت ستر الكعبة فاصاب راسه او وجهه كره والافلا يابى به **وعسل** **راسه** **وطيبه** **بذاه** يد على ظهره
لان طيب او يتقل الهولم بخلاف صابون ودلوك واستان انفا قازا في الجوهرة وسدر وهو
مشكل **وتصبا** **اي** **لحمته** **وحلق** **راسه** **وازال** **الشعر** **بدنه** **الا** **الشعر** **لثابت** **في** **العين** **فلا** **ين**
فيه عندنا **وليس** **شئ** **وسر** **ويل** **اي** **كل** **يعول** **على** **قدر** **بدن** **او** **بعضه** **كثيرة** **وبدنه**
وقبلا ولم يدخل يديه في كفه جازعنا الا ان يترتر رزقه او يحلل ويجوز ان يترتر يديه
وجبة ويلحف بي في نوم وغيره انفا **قاصدا** **وقلسوة** **وحقق** **الا** **ان** **لا** **يحد** **نفسه** **في** **نفسه**
استغفر **من** **الكبيرة** **عند** **معدن** **الشرك** **يجوز** **ليس** **ان** **زومونه** **لا** **لجور** **وبذاه** يد على ظهره
بذاه يد على ظهره **بذاه** يد على ظهره **بذاه** يد على ظهره **بذاه** يد على ظهره
لا **يتق** **الا** **استقام** **لحديث** **اليه** **في** **الذعية** **والصلاة** **والسلام** **دخل** **الحج** **في** **الحج** **والاستغفار**
ببيت ومحل **يجب** **راسه** **او** **وجهه** **فوا** **سب** **احدا** **له** **كأمر** **وشده** **ان** **بكر** **الها**

ان عليه الصلاة والسلام احرم بالجمعة ادخل عليه العرة لبيان الجواز فصلا قارنا ثم اتهم ثم الاوان
والفرق ان لغة الجمع بين شيئين وشرا انهم يرفعون صوتا بالتلبية **جمعة** ورفع مع حقيقة او
حكم بان يحرم بالعره الا انهم بالجمعة ان يطوف لها اربعة اشواط او عكسه بان يدخل احرام العرة
على الجمعة قبل ان يطوف للقدم وانما اوجبها وان لم يدم من المنفقات اذ القارن لا يكون الا قارنا
انفسه في الشهر **جمعة** ويجوز اما بالنصب والمراد به المدة والمستأنف والمراد به بيان السنة
اذا انقضت بقله كذا الصلاة تحت بعد الصلاة اللهم اني اريد **جمعة** والعره فيسري اليه وتقبل
معي وتقبل تقدم العرة في الذكر لتقدمها في الفعل وطواف العرة او لاحد لوفاء الحج لا يقع المالحا
سبعة اشواط يرسل في الثلاثة الاول وليس بالاحل فلو حل من عرفة ولم يدمه ان **جمعة**
كأمر فطوف للقدم ويسعى بعده ان شاء الله ان يطوف في منى اليين ثم سميها لها جاز وانما
كأمر عليه **جمعة** والفرق ان هو دم شكر في كل منه بعد رمي يوم النحر لوجوب الترتيب وان **جمعة** صام
لثلاثة ايام ولو ستره اخرها يوم عرفة بعد ما يحرم به فقل في المخرج بيان لافضل من كلام وسبعة
بعد تمام ايام **جمعة** فرضا او اجبا وهو بمعنى ايام التشريق اربع ايام التشريق لا يحرم له لقوله
مقالي وسبعة اذ ارجعتم اي فرغتم من افعال الحج فممن وطنه مني او غلها موطنه فان كانت
السكينة في الدم فلم يقدر يحل عليه ودان ولو قدر عليه في ايام النحر قبل الحلق بطل صومه فان
وقف القارن بعره قبل اكل طواف العرة بطلت عرته فلو اني بربعة اشواط ولو بقصد التردد
او النقص لم يطل وبها يوم النحر والاصل ان المات في منى منى ما هو متلبس به في وقت يسلم له
ينصرف للتلبس به وقصيت لشرا وعرفها **وجوب** دم رضى العرة **وسقط** دم الزمان لانه ابرئ
للتسكين **باب** التمتع وهو من المتاع او المتعة وشرا ان يفعل العرة او اكر اشواطها
في شهر **جمعة** طواف الاقل في رمضان مثلا طواف الباقي في شوال ثم حج من عامه كان متمتعا فحج
قاد المصنف فلتنسخ النسخ الى هذا التعريف ويطوف ويسعى كما امر ويجوز ان **جمعة** وصلى
التلبية في اول طواف العرة واقام ببلدة خلا لا يحرم بالجمعة بالجمعة في سفر واحد حقيقة او حكما بان يسلم
بأهله المأما غير صحيح يوم التروية وقيل افضل ويحج كما ذكره لكنه يميل في طواف الزيادة ويسعى
بعده ان لم يكن قد جهاد احرام وفتح كالقارن ولم تنب الاجمعة عند فان **جمعة** حرام
كأن ان وجان صوم الثلاثة بعد احرامها او العرة لكن في الشهر الحج افضل او الاحرام وناحية افضل
ربما وجود الهدي كما في المتع السوق المهدي وهو افضل احرم ثم ساق هدي معه وهو
اول من توفه الا اذا كانت التمتع فيقودها وقد بدت وهو ام في من التمتع وكذا
وهو حق ساهم من البصر والابن لان كل واحد لا يحسنه فائمن احسنه بان قطع الجمل فقط
فلا يابى به واعتبر ولا يخل منها حتى يخرج احرام **جمعة** فحين لم يسق وحلق يوم النحر اذا حلق
حل من احرامه على الظاهر والمكي ومن في حكمه فقط ولو قوت او تمتع جاز وانما عليه دم جبر
ولا يحرم به الصوم لومعسر ومن اعتبر بلاسوق هدي ثم بعد عمره عاد الى بلده وحلق فقد اتم المأما
صحيحا ففعل تمتع ومع صوفة تمتع كالقارن وان طوافها اقل من اربعة من شهر الحج وانما فيها
ويحج فتم طواف اربعة قبلها لا اعتبارا لا اكثر كوفي اياها في حل من حرمتها ايا الشهر
وسكن مكة ايدخل المواقيت اربعة اي غير بلل **جمعة** من عامه فتمه لبقا سنة وتوافد
ورجع من البصرة الى مكة وقصاها ووجع لا تكون متمتعا لانه كالمكي الا اذا لم ياهله رجع في
بها لانه سمر آخر ولا يصح كون العرة قصا ما افسد واي النسكين افسده المتع اتهم بلاد
للتعقيل للفساد **باب** الحياض الحياض هنا ما تكون حرمة بسبب الخواص او
الحرم وقد يجب بان اودم او صوم او صدقة ففصلها بقوله **الوجوب** دم **جمعة** بالجمعة فلا شيء على
الصبي خلا للشافعي ولو ناسيا او جازا او مكرها فوجب على نائم غطي راسه ان **جمعة** حلت
كاملا ولو لم ياهل بل كن وما يبلغ عضو لوجعه وابدن كل كعض واحد اذا انحدر المجلس الا ان
طيب كفارة ولو لم ياهل له لزمه دم آخر لتركه واما الثوب الملبس اكثره فيسترط للزوم الدم
دوام لبسته يوما او خضب راسه بجمعة رقيق اما المتبلد فيه دمان او ادهن برئت اوصل

نحو

نقع الملهة الشروع الي كانا للصين لانما اصل الطيب بخلاف بقية الاطعمه فلو انك او استعمل
او اوى به حرارة او شوق ويطيب او يغسل في اذنه لا يجب دم ولا صدقة اتفاقا خلافا للمك
والعصر وصحابة والفقهاء ويحرمها مما هو عليه بنفسه فانما يفسد بها بالاستعمال ولو لم يفسد
التدري ولوجده في طعام قد طبع ثلاثي عليه وان لم يطبخ وكان مغلوبا او اكل كشم طيب وتغص
او ليس **جمعة** لسان معادا فلو انشرب او صنع على كفتيه لاني عليه او ستر راسه معنادا اما
بجمل اجانة او عدل ثلاثي عليه **جمعة** كاملا او ليله كاملة وفي الاقل صدقة والمزاد على اليوم كاليوم
وان نزع ليله واعاده تمام ولو لم يجمع باليس مالم يضمن على الترك للبه عند النزع فان عزم
عليه اي الترك ثم ليس تقدر الجراكم الاول والا وكذا يتعد الجرا لو لم يجمع يوما فان كان **جمعة**
للبيه ثم دام على لبسه من ما اخر عليه ليرث ايضا لانه محظور فكان لدوام حكمه الابتداء ودام
اللبس بعد ما حرم وهو لايه كان شارب بعد ولو مكرها او ناعما ولو قد سبب اللبس بتد
الجرا ولو اضطر الى قميص قميص اولي قلنسوة فلبسها مع عمامة لزم دم وانما ولو تقي
زوال العزورة فاستمر كغيره في قميص ريع الداس او اوجه كالك ولا يابى بقطعة اذنه
وقضا وضع يده على اذنه بلا ثوب او حلق اذ ان ريع راسه اربع حجة او حلق **جمعة**
بعضي واخبر والافضة كما في البحر الفتح او حلق احدي ابطيه واعانة او رقبته كلها **في**
نقص اظفار يديه او رجله او اكل في مجلس واحد فلو تقدر المجلس فقد ادم الا اذا اتخذ
الحل لحلق ابطيه في مجلسين او راسه في اربعة اويدها رجل اذا ريع ككل او طواف للقدم
لوجوبه بالشروع او للصدر جنبيا او احدا او للرجل من تحتها ولو جنبيا قد بدت ان لم يعد والاصح
وجوبها في الجائزتين بها في الحدث وان المحتر الاول والثاني جابر له ولا يجب إعادة السعي
جوهرة وفي النسخ طواف العرة جنبيا او بعدا فليهدم وكذا لو ترك من طوافها شوطا لانه
لا يدخل للصدقة في العرة او انما من عرفة ولو لم يدمه قبل الامام والمغرب وبقطع الدم
بالعود والعود في الاصح غاية اترك اقل سبع الف من عصى ولا يطف غيره حتى لو طاف للصلاة
انتقل الى الرض ما يملكه ثم ان بقي اقل الصدر فصدقه او اقدم وتترك اكثره **جمعة** على ما ابا في حق
النساء حتى يطوفه كل جامع لزمه دم اذا تعدد المجلس لان يقصد الرضى فحق ان ترك طواف
الصدر او اربعة منه ولا يتحقق الترك الا بالخرج من مكة او ترك السعي او اكثره او ترك
فيه بلا عذر او الوقوف بجمع يعني من دفعة او الرض كذا في يوم واحد او الرض الاول او اكثره
او اكثر من يوم او حلق في الحل **جمعة** في ايام النحر للوجوهها فدمان او عرق لاختصاص الحلق بالجمعة
لا دم في معتق خرج ثم رجع من حل الى الحرم ثم فطر وكذا الحاج اذا رجع في ايام النحر والاقدم للتأخير
او قبل عطف على حلق او لشيئين بينهما اقل اول في الاصح او استعني بكفة او جاع بهيمة وانزل
او اخر الحاج الحلق او طواف الفرض عن ايام النحر لوقتها ما اوقد شكلا على آخر يجب في صوم
النحر اربعة اشيا الرض في المذبح لغرضه في حلق في الطواف لكن لاني على طواف قبل
الرضي والحلق من بكره لباب وقد تقدم كما لا يخفى على الحرف والا اذا حلق قبل ابري لان دم لا يجب
ويجب دمان على قارن حلق قبل فحرم دم لتأخير دم لعزلة على المذهب كاحرام المصنف
قال دبر اذ فزع ما توفه بعضهم من جعل الدمين الحياض **جمعة** جوابه قوله الا ان يصدق
اقل عضو او ستر راسه او ليس اقل من يوم في الحزنة في الساعة نصف صاع وقياد بها
قبضة وظاهر ان الساعة ثلثه او حلق ثاربه او اقل من ريع راسه او لحيته او بعضي نصف صاع وقيادته ان
نقى اقل من خمسة اظفار او خمسة الي ستة عشر من ريع راسه او لحيته او بعضي نصف صاع وقيادته ان
كل كل نصف صاع الا ان يعلم ما يقتضيه ما اذا طواف للقدم او للصدر بخدا او ترك شاة
من سعي الصدر ويجب لكل سوط من من السعي نصف صاع او احدى الجاهر الثلاث ويجب لكل
حصة صدقة الا ان يعلم دما نكاح واقاد الحدادي المقتضى نصف صاع او حلق راسه بحرم
ارحلا غيره او رقبته او قلم طره بخلاف ما لو طيب عضو غيره او لبسه محيطا فانه لا شيء عليه
اجما عليه **جمعة** فقد نصف صاع من كالفعل وان طيب او حلق او لبس بجدر خير ان شاء

سنت وكذبوه لم يصدق الا ان يكون امرا ظاهرا ولو قال مجتهد وكذبوه صدق بيسته الا اذا
 كان مديون الميت وقدموا لانفاق ولا تقبل منهم انه كان يوم الحرب بل ان الا اذا ابرهنوا
 على اقاربه انه لم يخ **السنة في اللغة** هو في اللغة والشرع **ما يهدي بالشرع** من العلم **الشرع**
 به فيه اذناه **ما يهدي بالشرع** من العلم **الشرع** به فيه اذناه **ما يهدي بالشرع** من العلم **الشرع** به فيه اذناه
 بل يندب في دم الشكر **ما يهدي بالشرع** من العلم **الشرع** به فيه اذناه **ما يهدي بالشرع** من العلم **الشرع** به فيه اذناه
 في بدنة شربت لغيره وان اختلفت جناسها **ما يهدي بالشرع** من العلم **الشرع** به فيه اذناه **ما يهدي بالشرع** من العلم **الشرع** به فيه اذناه
 جنبا او حايضا **ما يهدي بالشرع** من العلم **الشرع** به فيه اذناه **ما يهدي بالشرع** من العلم **الشرع** به فيه اذناه
 القطع اذا بلغ الحرم **ما يهدي بالشرع** من العلم **الشرع** به فيه اذناه **ما يهدي بالشرع** من العلم **الشرع** به فيه اذناه
 اي وقدره هو الايام **ما يهدي بالشرع** من العلم **الشرع** به فيه اذناه **ما يهدي بالشرع** من العلم **الشرع** به فيه اذناه
 الحرم لامي للكل لا ينفقه لكنه افضل ويتصدق بجلاله **ما يهدي بالشرع** من العلم **الشرع** به فيه اذناه **ما يهدي بالشرع** من العلم **الشرع** به فيه اذناه
 اي الذي اعم منه فان اعطاه فمدا لو نفقه عليه جاز ولا يركبه مطلقا بلا ضرورة فان اضطر
 الي الركوب ضمن ما تنقص بركوبه وجعل متاعه ويتصدق به على الفقير لغيره لا يركبه فان اضطر منه ضمنا
 ضمن قيمته بسوط ولا يركبه ويضطره بملكه البارد ولو المذبح فريسا والاهلية ويتصدق به
 ويقدم بدل هدي واجب عطف او شيب بما يقع الاضحية وضع بالحب ماشا ولو كان العيب
 تقطعا عني **ما يهدي بالشرع** من العلم **الشرع** به فيه اذناه **ما يهدي بالشرع** من العلم **الشرع** به فيه اذناه
 يعلم منه شيئا لعدم بلوغه حمله **ما يهدي بالشرع** من العلم **الشرع** به فيه اذناه **ما يهدي بالشرع** من العلم **الشرع** به فيه اذناه
 فقط لان الاشتباه بالعبادة البق والسر بغيرها حق **ما يهدي بالشرع** من العلم **الشرع** به فيه اذناه **ما يهدي بالشرع** من العلم **الشرع** به فيه اذناه
 وقته لا تقبل شهادتهم **ما يهدي بالشرع** من العلم **الشرع** به فيه اذناه **ما يهدي بالشرع** من العلم **الشرع** به فيه اذناه
 وقته قبلت **ما يهدي بالشرع** من العلم **الشرع** به فيه اذناه **ما يهدي بالشرع** من العلم **الشرع** به فيه اذناه
 الوقتين **ما يهدي بالشرع** من العلم **الشرع** به فيه اذناه **ما يهدي بالشرع** من العلم **الشرع** به فيه اذناه
 الاول جاز لسنة الترتيب **ما يهدي بالشرع** من العلم **الشرع** به فيه اذناه **ما يهدي بالشرع** من العلم **الشرع** به فيه اذناه
 يطوف **ما يهدي بالشرع** من العلم **الشرع** به فيه اذناه **ما يهدي بالشرع** من العلم **الشرع** به فيه اذناه
 الى المسجد الحرام **ما يهدي بالشرع** من العلم **الشرع** به فيه اذناه **ما يهدي بالشرع** من العلم **الشرع** به فيه اذناه
 بلا كراهة لعدم خلف وعده **ما يهدي بالشرع** من العلم **الشرع** به فيه اذناه **ما يهدي بالشرع** من العلم **الشرع** به فيه اذناه
 من **ما يهدي بالشرع** من العلم **الشرع** به فيه اذناه **ما يهدي بالشرع** من العلم **الشرع** به فيه اذناه
 تحلل الا بالهدي ولو اذن لامرته بنفل ليس له ارجوع ملكها متافعا وكذا ان كانت تطلق
 الامة الا اذا اذن لامرته فليس لزوجهما متاعها **ما يهدي بالشرع** من العلم **الشرع** به فيه اذناه **ما يهدي بالشرع** من العلم **الشرع** به فيه اذناه
 حج الزوجه او من طاعة الوالد بن فلان بن فلان **ما يهدي بالشرع** من العلم **الشرع** به فيه اذناه **ما يهدي بالشرع** من العلم **الشرع** به فيه اذناه
 الصدقة ورجع في البرازية افضل **ما يهدي بالشرع** من العلم **الشرع** به فيه اذناه **ما يهدي بالشرع** من العلم **الشرع** به فيه اذناه
 حنيفة رضي الله تعالى عنه حتى حج وعرف المشقة **ما يهدي بالشرع** من العلم **الشرع** به فيه اذناه **ما يهدي بالشرع** من العلم **الشرع** به فيه اذناه
 وتنعف فيها كل من بلاد اسطة صاق وقت العشا والوقوف بدع الصلاة وبدهة يعرفه
 الله للرجع كل الحج كغير الكبار فيسلم ثم كرف اسلم وقيل غير المتعلق بالادي كذي اسلم
 وقال عياض اجمع اصل السنة ان الكبار لا يكرها الا التوبة ولا قابل بسوط الذين ولو
 حنفاه تعالى كدين صلاة وكرة نعم اثم المطل وتاجرا لصلاة ويحيا بسوط وهذا معنى
 التكثير على القول به وحديث ابن ماجه انه عليه الصلاة والسلام استحب له حتى في الدماء
 والمظالم فتعصف بندي دخول البيت اذا لم يشغل على ان نفسه او غيره وما يقول العلماء
 من العروة الوثقى والمعاد الذي في وسطه انه سره الدنيا لا اصل له ولا يجوز شراؤه
 الكسوف من بني شيبه بل من الامام او نائبه ولو لم يشا او حايضا لا يقتل في الكسوف
 الا اذا قتل فيه ولو قتل في البيت لا يقتل فيه كره الاستخفاف بما زمره لا لاغتسال
 لاحرم للبدنية عندنا ومكة افضل منها في المراجع الاتصاف بمكة الشريفة صلى الله عليه وسلم
 قامة افضل مطلقا حتى في الكعبة والعرف والكرمي وزيارة قبره الشريف مندوبة بل قيل

رج

مجم

واجبه

واجبه لمن له سنة وبها يباح لو فرضنا وتغير لونه لما لم يمس به عليه الصلاة والسلام فبدا
 بزيارته لاحالة واليتيم معه دابة مسجده الشريف فقد اخرج الصلاة فيه من الف في
 غيره الا المسجد الحرام وكذا بقية القرب ولا تتركه المجاورة بالمدينة وكذا يمتنع لمن ينسبه
قائمة **النكاح** ليس للعبادة شريعت من عهد ادم عليه السلام الى الآن
 ثم تنقسم في الجنة الا النكاح والايام **ما يهدي بالشرع** من العلم **الشرع** به فيه اذناه **ما يهدي بالشرع** من العلم **الشرع** به فيه اذناه
 ارجل من امرأة لم ينس من نكاحها ما منع شرعي يخرج الذك والخنثى المشكوك في ذكوريته والحمام
 والجنينة وامشاة المملوك لاختلاف الجنس واجاز الحسن نكاح الجنينة بشهر وقفية قصص المخرج
 ما يفيد الخلل ضمن كمال امة للتشري وعندها اهل الاصول واللغة **ما يهدي بالشرع** من العلم **الشرع** به فيه اذناه **ما يهدي بالشرع** من العلم **الشرع** به فيه اذناه
العقد حيث جاز في القاب او السنة مجردا عن الزمان يراد الوطى كافي ولا تنكح اما نكح ابوك
 فخر من منية الاب على الابن بخلاف حتى تنكح زوجا لسانده اليها والمقصود منها العقد
 لا الوطى الا بحداد **ما يهدي بالشرع** من العلم **الشرع** به فيه اذناه **ما يهدي بالشرع** من العلم **الشرع** به فيه اذناه
 المهر والنقعة والا فلا ان يترك بدائع ويكون سنة مكرمة في الابع فيا تم بتركه وثابا
 نوي تحسنا ولولا حال الاعتدال في القدر على وطي ومهر ونقعة ورجع في النهر وجوبه
 للولاية عليه والاشكال على من رغب عنه **ما يهدي بالشرع** من العلم **الشرع** به فيه اذناه **ما يهدي بالشرع** من العلم **الشرع** به فيه اذناه
 اعلانه وتقديم خطبة وكونه في المسجد يوم الجمعة بغير قيد وشهو عدول والاستدانة
 له والنظر اليها قبله وكونهما دون سنة وحسب وعزا وما لا فوقة ادبا وخلعتا ورجعا وحكما
 وحكمه عن الزفاف المتعار لا اذا الم ينقل على مسندة دينيه **ما يهدي بالشرع** من العلم **الشرع** به فيه اذناه **ما يهدي بالشرع** من العلم **الشرع** به فيه اذناه
 احدهما وقبول من الاخر **ما يهدي بالشرع** من العلم **الشرع** به فيه اذناه **ما يهدي بالشرع** من العلم **الشرع** به فيه اذناه
 موكلته منك **ما يهدي بالشرع** من العلم **الشرع** به فيه اذناه **ما يهدي بالشرع** من العلم **الشرع** به فيه اذناه
 واخر للاستقبال **ما يهدي بالشرع** من العلم **الشرع** به فيه اذناه **ما يهدي بالشرع** من العلم **الشرع** به فيه اذناه
 بايجاب بل هو تكيل ضمن فاذا قال في المجلس **ما يهدي بالشرع** من العلم **الشرع** به فيه اذناه **ما يهدي بالشرع** من العلم **الشرع** به فيه اذناه
 مقام الطرفين وقيل هو ايجاب ورجعه في النهر والثاني المضاع المدبهمه او دون او شرا
 كزوجتي نفسك اذا لم يوافق الاستقبال وكذا انما تزوجك او حيك خاطبا لعهد جريان
 المساومة في النكاح او هل اعطيتها ان المجلس النكاح وان للوعد فعد ولو قال لها يا عرس
 فقات ليك انعقد على المذهب فلا ينقل بقول **ما يهدي بالشرع** من العلم **الشرع** به فيه اذناه **ما يهدي بالشرع** من العلم **الشرع** به فيه اذناه
 بل غايب بشرط اعلام اليهود بما في النكاح مالم يكن بلفظ الامر فتقول الطرفين فسخ ولا بالقرار
 على المختار خلاصه كقولهم انا في ان الاقرار اظهر لما هو ثابت وليس باننا **ما يهدي بالشرع** من العلم **الشرع** به فيه اذناه **ما يهدي بالشرع** من العلم **الشرع** به فيه اذناه
 كان يحضر من اليهود **ما يهدي بالشرع** من العلم **الشرع** به فيه اذناه **ما يهدي بالشرع** من العلم **الشرع** به فيه اذناه
 ينقذ بنزوح **ما يهدي بالشرع** من العلم **الشرع** به فيه اذناه **ما يهدي بالشرع** من العلم **الشرع** به فيه اذناه
 عن اكل ومنه الظاهر البعنى على الاشبه دخين ورجع في الطلاق خلاصه فيحتاج للزوق **ما يهدي بالشرع** من العلم **الشرع** به فيه اذناه **ما يهدي بالشرع** من العلم **الشرع** به فيه اذناه
وصل الايجاب بالسمية للمهر **ما يهدي بالشرع** من العلم **الشرع** به فيه اذناه **ما يهدي بالشرع** من العلم **الشرع** به فيه اذناه
 اول العلم على الزنى لوفيه ما يعير اول من شرائط الايجاب والمقبول اتحاد المجلس والحاشي
 وان لا يخالط الايجاب للقبول كقبول النكاح لا المهر **ما يهدي بالشرع** من العلم **الشرع** به فيه اذناه **ما يهدي بالشرع** من العلم **الشرع** به فيه اذناه
 وان لا يخرج مضافا ولا معلقا كايحيي ولما المتلحمة مجهولة ولا يشترط العلم بمعنى الايجاب
 والقبول فيما يمتد به فيه الجدة والهل اذا لم يجمع لينة بدنيي **ما يهدي بالشرع** من العلم **الشرع** به فيه اذناه **ما يهدي بالشرع** من العلم **الشرع** به فيه اذناه
 ونكاح لانها صريح وسأعدها كناية ويجوز لفظ **ما يهدي بالشرع** من العلم **الشرع** به فيه اذناه **ما يهدي بالشرع** من العلم **الشرع** به فيه اذناه
 في النكاح **ما يهدي بالشرع** من العلم **الشرع** به فيه اذناه **ما يهدي بالشرع** من العلم **الشرع** به فيه اذناه
 وسلا واستجارة وكل ما تنك به الرقاب بشرط نية او قرينة وفهم اليهود المتصدد لا يصح
 بلفظ اجارة بل اذاي واجارة ومهمة ورجع ودو جعة ونحوهما لا يندب المالك لكن ثبت
 به الشبهة فلا يحدوها الا من المسمى بهما المثل وكذا ثبت بكل لفظ لا يستعمله النكاح
 فلحفظ **ما يهدي بالشرع** من العلم **الشرع** به فيه اذناه **ما يهدي بالشرع** من العلم **الشرع** به فيه اذناه

كراهة فانت رجع زوجت نفسك بانه
 فغير ان تقول بانه وبار قبل الزوج لا ينقذ

الأصل عندنا أن كل ما يوجب على ملك الميراث على بنكاح وما لا فلا وإن كان مختصا في الميراث وتزويجا
في الأمة وحرة عامة لا يبيع عتقه ولو لم يولد له عدة حرة ولو لم يولد له عدة حرة ولو لم يولد له عدة حرة ولو لم يولد له عدة حرة
على من يملك الميراث ولو تزوج أباها من الأم أو غيرها من غيرها ولو لم يولد له عدة حرة ولو لم يولد له عدة حرة ولو لم يولد له عدة حرة
لظلال أني وضع نكاح الزوج من الميراث ولو لم يولد له عدة حرة ولو لم يولد له عدة حرة ولو لم يولد له عدة حرة ولو لم يولد له عدة حرة
لأنه لا يولد له عدة حرة ولو لم يولد له عدة حرة ولو لم يولد له عدة حرة ولو لم يولد له عدة حرة ولو لم يولد له عدة حرة
فقاتل لمرأته أقتل نفسي لا يمنع لانه مشرود لكن لو ترك ليلها يوجب كذا من رفق
لأنه رفق بالله له بزاره وصحتها للعد ولو لم يولد له عدة حرة ولو لم يولد له عدة حرة ولو لم يولد له عدة حرة
الشري أصلا لانه لا يملك إلا الطلاق وضع نكاح حبل من ذنا لأحلي من غيره أي الزنا لثبوت
نفسه ولو لم يولد له عدة حرة ولو لم يولد له عدة حرة ولو لم يولد له عدة حرة ولو لم يولد له عدة حرة
الأولي لما يبيح ما به ذرع غيره إذا الشعر بنيت منه فروع ولو لم يولد له عدة حرة ولو لم يولد له عدة حرة
وطها اقتضاها ذل ولو لم يولد له عدة حرة ولو لم يولد له عدة حرة ولو لم يولد له عدة حرة
به جاز وكان نصبا دالة نهر وضع نكاح الوطء بملك عين ولا يستبرأ بها زوجها بل سبيلها
وجوب على العقيم ذخير أو الموطوءة أي جاز نكاح الزانية وإذا هاترت في له وطها سبلا
استبراء وأما قوله تعالى الزانية لا ينكح إلا أن تفسخ بابتة فانكحها ما طابت لك وفي آخر
خطر المحرم للجب على الزوج تطلق الفاجرة ولا عليها شريح الفاجر إلا إذا خافا الإعتيا
حدود الله فلا بأس أن يتفرقا في الوهانية ضعيف كما ذكره المصنف وضع نكاح المضبوطة
المحرم والمسيك لها ولو دخل بالمحرم قلها مهر المثل وبطل نكاح متعة وموت وإن
جهل المدة أو طالت في الأعم وليس منها لو نكحها على أن تطلقها بعد شهر أو نوي مكثه
معها مدة معينة ولا بأس بزواج البهاريات عبي وبيع له وطأ امرأة ادعت عليه عند فاق
أن تزوجها بنكاح صحيح وهي أو أقالها على نفسها أي لا تنكح أي لا تنكحها عليه خلية من الموانع
وقضى القاضي بنكاحها بيبنة أقامتها ولم يكن في نفس الآخر تزوجها ولو لم يولد له عدة حرة
نكاحها خلا فاقها في الشرب لا يزوجها بغيرها بيبنتي ولو قضى بطلانها بشهادة
انزوم عليها بذلك تعدد حل لها الزوج باخر بعد العدة وحل للشاهد زورا تزوجها
وجرت على الأول وعند الثاني لا تحل لها وعند محمد تحل لأول ما لم يدخل الثاني وهي من
زوم القضاء بشهادة الزور كاسيخ والنكاح لا يصح تعليقه بالشرط كنزوجهك أن رضيت
أي لم ينفذ النكاح لتعليقه بأكثر مما يحد في الدهرية نظر ولا إضافة إلى المستقبل
كنزوجهك غدا أو بعد غدني لم يصح ولكن لا يبطل النكاح بالشرط العائد وإنما يبطل الشرط
دونه يعني لو عقد مع شرط فاسد لم يبطل النكاح بل الشرط بخلاف ما لو علق بالشرط إلا
أن تعلقه بشروط ما ضا كأي لا يحال فيكون تخفيفا فنعتقد الحال كذا خطب بنتا لأبيه
فقال ابوها زوجها فكل من قلان فكذا به فقال أن لم يكن زوجها قلان فقد زوجها
لأنك فعلت عمل كذا به أعتقد لتعليقه بوجوده وكذا إذا وجد المعلق عليه في المجلس ذكره جوي
زاده وجهه المصنف بخلاف في أنه يربط في كتاب الصرف في مسئلة التعلق برضا الأب
والكن إطلاقا فليست من المعنى بآب الوحي هو لغة خلاف العدة وهو فالعالم
بالله تعالى وشرا البيان القائل الوارث ولو فاسقا على المذهب ما لم يكن مهنتكا وخرج
عن صحيح وجي مطلقا على المذهب والولاية تنفذ القول على الغير ثبت بأمر قرابة
ومك ولولا وأما من شأنه أو أبا وهي هانوعان ولاية تدب على الكلفة ولو لم يولد له عدة حرة
أجبار على الصغرى ولو لم يولد له عدة حرة ومرفقة كما إذا به قوله وهو أي الولي شرط صحة
نكاح صغير مخونة وورثت لا مكلفة فنقد نكاح حرة مكلفة بلارضي ولي والأصل أن
كل من تزوجت في ماله مخرق في نفسه وما لا فلا وله أي الولي إذا كان عصبية ولو غير محرم
كأن في الأعم خاتمه وخرج ذوا الأرقام والأام والقاضي الاعتراض في غير الكفو في نفسه
القاضي ويجدد بنجد النكاح ما لم يكت تله من ليل لا يفسخ لولا وتبين في حق الجبل

أول ما يوجب
بجواز وطء

الظاهر

الظاهر وهو في غير الكفو عدم جواز النكاح وهو المختار لمقتضى اعتبار الزمان فلا تحل
مطلقة ثلاثا لم تكن غير كفو بلارضي ولي بعد معرفته إياه فيلحقها وبنا على الأول وهو ظاهر الرواية
فرض المصنف من الأول ما قبل العقد أو بعده كالميراث لثبوت كفو لولاية أمان وقود واستحققة
في الوقت واستوداع في الميراث ولو لم يولد له عدة حرة ولو لم يولد له عدة حرة ولو لم يولد له عدة حرة
صحيح نافذ مطلقا اتفاقا ونقضه أي ولي لرحق الاعتراض المهر ونحو مما يدل على رضاها
دلالة أن كان عدم الكفاة ثابتا عند العقد قبل مفاصدة والام يكن رضاها لا يكون سكوت رضاها
تلك وأما تقديره بأنه كفو فلا يفسد حق الباقين مبسوط ولا يفسد الميراث على النكاح
الولاية بالبلوغ فإن استأذنها هو أي الولي وهو السنة أو كيلة أو رسول أو زوجها وليها
وأجرها رسول أو فصولي عدل فسكت عن رده مختارة أو فسكت غير مستهزئة أو نسبت أو كبت
بلا صوت فلو بصوت لم يكن إذا ولا رد احتي لورضيت بعده العقد مراح وغيره فاني الوقاية
والملتقي فيه نظر فهو أن أي تزويج في الأول أن أخذ الولي فلو تعدد المزوج لم يكن سكوتها أذنا
وأجازة في الثاني أن بقي النكاح لا يبطل بوجوه ولو قالت بعد مودة زوجي أي باري وأكرت الورث
فالقول لها فترت وتعدت ولو قالت بغير امرئ لكنه بلغني فريضت فالقول لم وقولها غيره أو لم منه
رهن العقد بعده ولو زوجها نفسه نسكو قهار بعد العقد لا ينكح ولو استأذنها في معنى
فردت ثم تزوجها منه فسكت مع في الأعم بخلاف ما لو بلغها فردت ثم قالت رضيت لم يجز
لبطلان ما لو ولد ولذا استحسن التجدد عند الزفاف لأن الغالب اظهار الفقرة عند جازاها
ولو استأذنها فسكت فوكل من زوجها من ساه جازاها عرف الزوج والمهر كما في القنية
واستكمله في البحر بأنه ليس للوكيل أن يوكل بلا إذ لا يقتضاه عدم الجواز أو أنها استئذنة
أنه ثبت الزوج الذي هو لتظهر الرغبة فيه أو عنه ولو في ضمن العام كبراني أو يوجب على جوي
والأما لم تقتض على الأمر العلم بالمهر وقيل بشرطه هو قول المتأخرين بجرس الذخيرة وأقر
المصنف وما صحه في الدرر من الكافي رده الحال وكذا إذا تزوجها الولي عندها أي حضرها
فسكت مع في الأعم فإن استأذنها بغير الزوج كاجنبي أو ولي بعيد فلا علة لسكوتها بل لا
بدن القول كالتبني الباعنة لارق بينها إلا في السكوت لانه رضاها يكون بالذلة كما ذكره جوي
أما هو في معناه من فعل يدل على الرضا كطلب مهرها ونفقتها وتكليفها من الولي ودخولها
برضاها ظهر به وقبول التهنئة والفعك سرورا وعن ذلك خلاف خدمته أو قبول هديته
من زانت بكارتها بوجبه أي فطنة أو دهر جوي أو حصوله جراحة أو فطنة أي كبر حقيقته
كقربى يجب أو عنة أو طلاق أو موت بعد خلع قبل وفي أو زنا وهذا فقط بغيرها أن لم
يتكرر ولم يتجدد به ولا تثيب كوطء بيبنة أو نكاح فاسد فاق الزوج بغيرها باللعنة
النكاح فسكت وقالت ببل مرددت النكاح ولا يبينه على ذلك ولم يكن دخل بها طوطا في الأعم
فالقول قولها بيبنتها على المعنى به وتقبل بيبنة على سكوتها لأنه جوي بضم الشفتين ولو رها
فبينتها أو ولي إلا أن يبرهن على رضاها أو اجازتها كما لو زوجها أبوها مثلا لا عام عدم بلوغها
فقاتل أمها بغيره والنكاح لم يصح وهي راضية وقال الأب أو الزوج بل هي صغيرة فانه القول لها أن
ثبت أن سنها تسع وكذا لو ادعى المهر أو بلوغه ولو برها فسكت البلوغ أو في الأعم خلاف قول
الصغيرة مرددت حين بلغت وكذا الزوج فالقول له أن نكحها ولو لم يولد له عدة حرة
البلوغ ولو سلمة البلوغ فالقول لها شرح وهما يملحظ والولي لا يبينه النكاح الصغير
والصغيرة جبرا ولو ثبت كفوها ونحو شهر وأمر النكاح ولو ثبت فاقضت بنقض مهرها
وزيادة مهر أو زوجها بغير كفو إذا كان الولي المزوج بنفسه بغير إثبات أو جازاها الولي
وابن المجنونة لم يبرهن بها سوا الاختيار رجامة وضعا وإن عرفت لا يصح النكاح اتفاقا وكذا
لو كان مسكنا فزوجها من فاسق وشرب أو فقير أو في حرفة لظهور سق اختياره فلا يصح
شكته المظنونة بجهل وان كان المزوج غيرها أي غير الأب وأبيه ولو الأم أو الكافي أو وكيل الأب
كن في المهر بنحو الوكيل لو كيلة العقد مع لا يصح النكاح من غير كفو وجعل فاقضت أمها في

ع

ع

ع

ع

صدر الشريعة مع ولها فصح وكذا كان من كفو وبها المثل مع ولكن لها اي لصغير وصغير
وملقق بها خيار الفسخ ولو بعد الدخول بالبلوغ او العلم بالانكاح بعد التصور المقتضى وبه
عنه خيار العتق ولو بعت وهو صغير فرق بغيره ابيه او وصيه بشرط القضا للفسخ فيقول
فيه ويلزم كل امر من الفرق ان من قبلها ففسخ لا ينقض عدولاً ولا يلحقها اطلاق الا بالردة
وان من قبله فطلاق الا بمك اوردت او خيار عتق ولو بغير فرق منه ولا يفسخ عليه الا اذا اختار
نفسه خيار عتق بشرط لكل القضا الاجابية وبطل في النهر فقال
فرق النكاح انك جعلا نكاحاً فسخ طلاق وهذا الذي يكملها ثبائنا الدار مع نقصان مهرها
فساعدت وقد كثر بغيرها فقبيل بوجاهة اسلام الحارب او اوضاع بغيرها فزعموا انها
خيار عتق بلوغ رده وكذا ملك لبعض وتلك الشريعة جميعها اما الطلاق في عتق وكذا
البلوغ وان كان يتلوها فقساً قاض الى شرط التجميع خلافتين ومك واصل في فيها
تقبيل سي مع الاصل اولى ثبائنا مع ضاد التعديديها وبطل خيار النكاح بالسكوت
لو اختار عتقاً باصل النكاح ولو سالت عن قدر المهر قبل خلو الزوج او سالت عن
الشهود لم يبطل خيارها بغيرها ولا يمتد الى اخر المجلس لانها لا شفعة ولو اجتمعت مع
تقول المطلب الحثاني ثم بدأ بخيار البلوغ لانه ديني وتشهد قايلاً بلفظ الان ضرورة احتيا
الحق وان جهلت به لتفرغها للعلم بخيار المقتضى فانه يمتد لغيرها بالولي وخيار الصغير
والثب اذ بلغ البطل بالسكوت بالاصح رضا اذ لا تلت عليه كقبلة وليس ودفع مهر ولا يطل
بغيرها عن المجلس لان وقت المهر ينبغي حتى يوجد الرضا ولو ادعت التمكن كرها صدقت ومغا
ان القول لمعي الا انه لو في حبس الوالي فليحفظ الوالي في النكاح لان المال المنصبة بنفسه وهو
من يتصل باليتيم حتى المقتضى بلا توسط اخي بيان ما قبله في ترتيب الارث والمحب فيقدم
ابن المحبوت عليهما لانه لا يجزى بغير نقصان بشرط حريته وتكلمه واصل في حق سكره تريد
الزوج ولولا عدم الولاية وكذا لا يمتد في نكاح ولا مال لمسلم على كافة الا بالسلب
بان يكون المسلم سداً كافراً او مسلماً او ثابته او شاهداً وبكافراً ولا يمتد على كافر مثل اتفاقا
فان لم يكن عصبة فالولاية للام ثم لام الاب وفي القصة عكسه ثم لبيت الابن ثم لبيت
البيت ثم لبيت ابن الابن ثم لبيت بنت البيت وهكذا ثم للجد الفاسد ثم للاخت لادام ثم للاخت
لاب ثم لولد الام الذكور والاني ثم لاولادهم ثم لذوي الارحام المعتات ثم الاحوال ثم الخالات ثم بنات
الاعام وهكذا الترتيب اولادهم سمى ثم مولى الموالات ثم لسلطان ثم لخاص نعى له عليه ينشور
ثم لوالده ان فوض لذلك والا لليس للموحي من حيث هو ربي ان يزوجه اليتم مطلقات وان ادعى
اليه الاب بذلك على المذهب لم لو كان قريباً او حاكماً يملك بالولاية كالاجني فروع ليس لغيره
تزويج الصغير من نفسه ولا من لا يقبل منها وتلك في معنى النكاح وافر المصنف وبه علم
فعدله وان عرى عن الدهوي صفة زوجت نفسها ولا ولا حاكم ثمرة توقف ونفذ باجازتها
بعد بلوغها لان له جيزا وهو السلطان ولو زوجها وبان مستويان قدم السابق فانه لا يرد
معاطلا ولولي الابطح التزويج بغيره المازب فلو تزوج الابطح حلال قيام الاقرب توقف
على اجازته ولو تحولت الولاية اليه لم يجز الا باجازه بعد القول تستاني وظهيره سافة
النصر واختار في المثل في نظر الكفو الخطب جوابه واعتبره ابائنا في وقت ابن الكمال ان
عليه الفتوى بغيره الماخلف فين اخفى في المصلحة لم تكون بغيره منقطعة ولو زوجها اقرب
حيث هو جاز النكاح على ظاهر ظهيره وبنت للاسد من اوليا النسب شرح وبهانية لكن
في الغسنة في عتقها لم يزوجه الاقرب زوج القاضي عند قوت الكفو التزويج بعض اقرب
اي بان شاعره عن التزويج اجاماً خلاصه ولا يبطل تزويجه السابق بمود الاقرب لم يحصل بولاية
تامة وولي المحبونة والمحزون ولو ارضى النكاح اما النكاح في ائمال فلا با اتفاقا انها وان شغل
دون انها كما هو الاول اذ انما الاب به ليعتق اتفاقاً ولا في صغير او صغيرة او اخر وكل على او
امراة او مولي السد بالنكاح لم يفسد لانه انما على الغير خلاف مولي الامة حيث ينفذ اجامها

ان دخل بها او فسخها وان لم يرض
بها لا يفسد كذا في من المهر من كذا
فراثة الفتاوى فضل تزويج الصغير

في تزويج الصغير من نفسه
ولا من لا يقبل منها وتلك في معنى النكاح

ان ساقض ضمها ملك الا ان يشهد الشهود على النكاح بان ينصب القاضي خصاً عن الصغير حتى ينكر
تقام اليه عليه اذ يدرك اليه الصغير او الصغيرة فيصدة او الولي المرفق او صدق الموكل او بعد
عنداني خيفة وقا لصدق في ذلك وهذه المسئلة خرجت من قولهم من ملك الانكاح ملك الاقرب به
ولها نظاير فصرح هو لولي المحزون ومعتق تزويجاً لمن لم اره ومنه المتابع وحريه
في الصبي الحاجة بالحق الكفاة من كافاه اذا سواه والمراة هاتساواة محبوبة
او كون المرأة اذ في الكفاة معتبرة في ابداً النكاح للزوم ومحبته من جانبها اي الرجل لانه الشريعة
تأني ان تكون فراخا للذي ولا لا تقتصر من جانبها لانه الزوج مستتر في لا يفسد وفاة الزوج
وهذا عند اكل في المصم كما في الكفاة بكون في الظاهر بغير غيرها عندة وعندة تقتصر في جانبها
ايضا والكفاة في حق الولي لا حقها فلو نكحت رجلاً ولم تعلم حاله فاذا هو بعد لا خيار لها بصل
للاوليا ولو زوجها بربها ولم يعلم اعدم الكفاة ثم لم يطل الخيار لاجل اذا شرطوا الكفاة
او اجتمع بهما وقت العقد فزوجه على ذلك لم يظهر انه غير كفو لان لم الخيار ولو لم يجز فليحفظ
وتقتصر الكفاة للزوم النكاح خلافاً لما لاكت نكاحاً فترش بعضهم كفاً بعض وبغير العرب
بعضهم كفاً بعض واستثنى في المتيقن نكاحاً بغيره بغيره بالمتقن والحق الاطلاق قاله
المصنف كالجرح والنهر والعتق والشرب لانه وبعضه اطلاق المصنف كالنكاح والدرهم وهذا
في العرب واما في الجرح فتقتصر حريته واسلاماً قبل سنه او معتق غير كفو لولها ايوها
سلم او حر او معتق واما حرة الاصل ومن ابوه مسلم او اخر غير كفو لذات ابوين وابوان
فيهما كما ناب لتمام النسب بالجد وفي النكح ولا يبعد مكافاة مسلم بنفسه لمعتق بنفسه واما
معتق الوضيع فلا يملك في معتقه الشريف واما حرة اسلم فتكون لم يرد واما الكفاة بين
الذين فلا تقتصر الا لقتنة وتقتصر للعرب والجرح واما اي تقري فليس فاسق كفو
لصاحبة او فاسقة بنت صالح معاً كان او لا على الظاهر ثم ولا بان يقدر على المحل ونفقة
شهر لو غير محترف والا فان تكسب كل يوم كفايتها لو تطلق النكاح وحرة فكل حاكم غير كفو
المشايخ والخطاط ليزا وتاجر ولاها لعالم وقاض واما اتباع الظلمة قاضي من الحكم واما
الوظائف من الحرف فصاحب كفو للتاجر لو غير دينه كفاية وذو تدريس او نظير كفو لبيت
الامير بمصر بحسب الكفاة اعتباراً بعد ايتاء العتق فلا يضر بها ما جده فلان وقت
كونها في المصنف واما لو كان دليلاً في صارت لاجل فان بقي عاها لم يكن كفو والا لا يفرحها
الجمعي لا يكون كفو بمعية ولو كان الجمعي عالماً او سلطاناً وهو لا يفرح عن الينا بغيره
في الجرح انما يظهر ادرابه وافر المصنف كفو في النهر ان ضر الحبيب بذي المنصب والجاه
غير كفو للمعوية ينابيع وان بالعلم كفو لان شرف العلم فوق شرف النسب والمال كما
حرم به البازي وارتضاء الحال وغيره والوجه فيه ظاهر ولذا قيل ان عابية افضل من
فاطمة فتستاني ولكن كقوليت المتابع وميتي سيلنا عن مذهبه اجاباً بهنا كما بطلد
المصنف والفتوى كقول السيد فلا جرة بالبدن كالعرة بالجمال خابية ولا بالعتق ولا بغير
ينفع بها اوسع خلافاً للشافعي كمن في النهر عن الموعنة المحزون ليس يكون لعاقله وكذا
الصبي كفو بنفسه ابيه او امه او جده فهو بالنسبة اليه كفو يعني المحل كمال بالنسبة الي
المنفعة لان العادة ان الاثا يتحول عن الاثا المهر لا المنفعة ذخيره ولو نكحت باقر من
مهرها فتولي العصبة الا من حق يتيم مهر مثلها او يفرق القاضي بينها دفعا لفساد ولي
طلقها الزوج قبل تزويج الولي قبل الدخول فله نصف المهر ولو فرق الولي بينها قبل الدخول
فلم يرها وان بعد فله المهر وكذا لو مات احداهما قبل التزويج فله المهر ولو لم يطلها
بالتمام لانها النكاح بالموت جواهر النكاح اي امره بغيره امراة فزوجه امراة وقال
لا يصح وهو استحسن مطلقاً للهداية وفي شرح الظاهري قولها احسن التزويج قوله
ابو الليث وافر المصنف واجموا له وزوجه بنته الصغيرة او موليته لم يجز كما لو ام
بعتة او جرة او امرة تخالف او امرة بتزويجها ولم تعين فزوجه غير كفو لم يجز اتفاقاً

الحق كقول السيد
الشافعي

[illegible]

قضي لعدد لو آلي لا لوات لاد الطلاق
 الا الصم وحي من اعرب المسائل جنيغ
 من الغائب وهو عليها لانها فليسا بطل
 ب فانت طلاق حتى لم يبع خلاف ان
 احد المومنين وامرأة الكافية **عنه** اي
نفي لانا او نفي ثلاثة المومنين **عنه** اي
 يدعون غير المدخول بها واولا زوجا **عنه**
 فقتة **وكم لا بالسبي** فلو فرج احدها
ح سببا واولا واثبات بنات بنات
سببا او فرج النامع ادين او
 يدين حتى لو كانت المسبية متكرمة لم
 يقبل لا واما النفع من المحل فخره
و فليقل تزوجها او كافي حتى تنفع
ها او الزوجي **فمنع** لان نفي عددا
عنه **الضعف** لو سمي او المقتة **لو**
 لكي ينفق **لو اردت** **لحي** الزفة
 استحسانا وصرحوا بنفي رهاحية
 بالمر ليس كدثار وغيره القوي لوليها
 بما اليه تنفع في المنفعة **و** كذا في المنبر

كلها من ذكر النفس دهر وتاجه واقره الهني والباقي في كبره الكمال ونقله الاكل قبل
فالحق منصفه من قول **الاستغفار** او طلقة او امك **وقال** **اخترت** فان ذكر
الاختارة كذا ذكر النفس اذا كانت في لوجده وكذا ذكر الطلقة وتكرار لفظ اختاري وقوله
اخترت ابي اواهي او الازواج بقوم مقام ذكر النفس في الشرط كذا في كلام احدها كاشنا
فلم يختص الاختيار بكلام الزوج كما ظن ولوقالت اخترت نفسي وزوجي او نفسي لا بل زوجي وقع
وما في الاختيار من عدم الوقوع سهوهم لو عكس لم يقع اعتبار بعدم ويطل امها كالم
عظمت باو ارشاهل اختاره فاخترته او قالت لخصت نفسي باصلي **وذكرها** اي لفظه
اختاري **لان** لم يطف او غيره **فقال** **اخترت** او **اخترت** **الاختار** **الاختار** **الاختار** **الاختار**
او الاخر **يقع** **بالاخر** من الزوج لدلالة التكرار **فقال** لا يقع في اخترت الاولى الى اخر واحد
باسية واختاره الطاريي بحر واقره المتدعي وفي اخاوي القديس وبه نأخذ انتهى فقد افساد
ان قوله اخاوي الخي به لان قوله وبه نأخذ من اللفظ المعليها على الاكثر كذا في الشرح
معنى الاشياء **وقال** في جواب اخبر المذکور **طلقت نفسي** او **اخترت نفسي** **طلقة**
او اخترت الطلقة الاولى بانته بواحدة **في الامم** لقومضه بالباين فلا تحلفه امر بذكر
في طليقة او اختاري **طلقة** **فاختارت** نفسها **طلقت** **رجعية** لقومضه اليها بالخير
والغير للبيونة اذا قرن بالصرح صار رجعية ككسبه قيد بني ومثلها بالاختلاف لطلقت نفسك
او حق طليقتي **بانيه** كاجعل امها يدها ولم فصل تفتي ككس طليقتي نفسك حتى شئت فلم
فصل طليقتي كما ان بانيه لان لفظ الطلاق لم تكن في نفسي الامر **فرو** قال لرجل
خير امر في فخر ما لم يجبرها بخلاف اجربها بالخير لا اقرو به قال لها انت طالق ان شئت
واختاري فقلت شئت واخرت وقع شئتان قال اختاري اليوم وغدا اخذ ولو اختارت
غدا فقد قال اختاري اليوم او امرك بيدك هذا الشهر خبرت في بطنها وان قال يوما او شهرا
ثلاث ساعه تكلمي منها من الغد والى تمام ثلاثين يوما ولو جعله لمراسي الشهر خبرت في الليلة
الاولى ويومها ولو بطل الوقت بالاعراض بل بمضى الوقت علت اول **باب** **الامر**
باليد كاهو كالاختار الا في نية الثلاث لآخر **اذا قال لها** ولو صغرة لانه كالتعليق بزازيه
امرك بيدك او بشاكك او لك اولساك **ينوي ثلاثا** تنوي بعضها **فقال** في جملتها **اخترت**
نفسى بواحدة او قبلت نفسي واخرت امرى او انت علي حرام اومني باين او امانك باين او
طالق **وقعن** وكذا لو قال ابوها قتلها خلاصه وينبغي ان يقتد بالصغرة واعترك طلاقا **فذكر**
يد الله ويدك وامري بيدك على اختيار خلاصه **كأمر بيدك** وذكره تعالى للترك واذ لم
ينو ثلاثا فواحد ولو طلقت ثلاثا فقال نوب واحد وللدلالة حلف وتقبل بينها على البلاه
كأمر واتحاد المجلس **وعلمها** او ما يقوم مقامها شرطا فلو جعل امها يدها ولم نقل بذلك
وطلقت نفسها لم تطلق لعدم شرطه خاتمه **كل لفظ يصح** **للاقتداء** **منه** **بصلى** **لغير** **الامم**
وما لا يصح للاقتداء منه فلا يصح للجواب منها فلو قالت انا طالق او طلقت نفسي وقع خلاف
مخوطتك لان المرأة موصف بالطلاق دون الرجل **اختار** **الاختار** **الاختار** **الاختار**
ليس من الفاظ الطلاق لا يصح جوابها بل يصح كمن يرد عليه حجة ببولها وقولها ايها كافر فتر
وفي قولها في جوابه **طلقت نفسي** واحدة واخرت نفسي **تطلق** **بانت** **واجرة** لما تقر
ان المعترت تقوى الزوج لا ابتعاها ولا يدخل الليل في قوله امرك بيدك اليوم ويصدق لانهما
تليان فان ردت امرى يومها بطل الامر في ذلك اليوم وكان امها يدها بعدد ولو طلقت
بلا لم يصح ولا تعلق الامر **ويدخل** **البيل** في امرك بيدك اليوم وغدا وان ردت في يومها لم يقع
في الغد لانه تقوى واحد **ولو قال** **امرك بيدك اليوم** وامرك بيدك غدا لانهما اثنان خاتمة
ولم يذكر خلافا ولا يدخل الليل كالاختار **تبني** **بانت** **واجرة** **بانت** **واجرة** **بانت** **واجرة**
ان يرتد قبل بولها لا بعده كالابراوان في المحل لا يبقى في الغد كمن في البول كجرح امرك بيدك الى
مراسي الشهر فقلت اخترت زوجي بطل خيارها في اليوم ولها ان تختار نفسها في الغد عند

وارجع لمراسي بيد من وجع من وهو سره
في مجلس وليس له ان يجرح من حشده
فلا يملك النفس

الامام وجهه في الدرية بالدمعي ذكر الوقت اعتبر تعلقت والاقتليك باي لطفها
بانيه هل بطل امها ان كان التقوى من غير انم وان معلما كان دخلت الدار او موقتا لاجل
لكن في الجرح من الثانية ظاهرا الرواية ان المعلق كالخبر **فرو** **وعلمها** على امرها
يدها مع ولادعت جعله امها يدها لم تسع الا اذا طلقت نفسها بحكم الامر ثم ادعته
فتسليم قات طلقت في المجلس بلا تبدل وانكرها لقول لها جعل امها يدها انضمتها بعينه
خاتمة فخرها ثم اختلفت فالقول لانه سكر وتقبل بينتها على الشرط المنفي كاي شيء طلب
اولياها واطلاها ففقد الزوج لانهما ما تريد مني افضل ما تريد وخرج فطلعت امها لم
تعلق ان لم يرد الزوج التقوى والقول لانه خلاصه لا يدخل كلام الفغولي ما لم يقل ان
دخلت في كذا جعل امها بين رجلين فطلعتا احدهما لم يقع **فصل** **في المنة**
قال **لها طلق نفسك** **لم يرد** **واحدة** **او تسق** في الحق **طلقت** **رجعية** **وان**
طلقت ثلاثا **وزواجه** **وتعين** **قيد** **بخطا** **لانه** **لو قال** **طلق** **اي** **نسايت** **شئت** **لم يدخل** **تحت** **عزم**
خطابه **وقوله** **في** **جوابه** **انت** **نفسى** **طلقت** **رجعية** **ان** **اجازه** **لانه** **كناية** **للاختار** **نفسى**
واذا **اجازه** **لان** **الاختيار** **ليس** **بصرح** **ولا** **كناية** **ولا** **بذلك** **الزوج** **الرجوع** **عنه** **اي** **عن** **التقوى**
بأنواع **الثلاثة** **لما** **فيه** **من** **معنى** **التقوى** **وتقيد** **بالمجلس** **لانه** **مطلق** **الاذا** **ازاد** **مضى** **شئت** **وتجر**
ما **يند** **عزم** **الوقت** **تعلق** **بطلقت** **ولو قال** **رجل** **في** **قول** **او قال** **لها** **طلق** **ضرتك** **لم يفتقد**
بالمجلس **لانه** **يؤجل** **فرد** **الرجوع** **الاذا** **ازاد** **وكذا** **عزلت** **فانت** **وكذا** **الاذا** **ازاد** **مضى** **شئت**
تقيد **به** **والرجوع** **لصيرورة** **تملكا** **في** **الخاتمة** **طلعتا** **ان** **شئت** **لم يصر** **وكلاما** **شئت** **فاذا**
شئت **في** **مجلس** **عليها** **طلعتا** **في** **مجلسه** **لا** **تغير** **والوكلاء** **عنه** **فاذا** **قال** **لها** **طلق** **نفسك** **ثلاثا**
او **تسقين** **وطلقت** **واحدة** **وقعت** **لها** **بعض** **ما** **فوضه** **وكذا** **الوكيل** **لم** **يقتل** **بالتأليف**
ينبغي **فيها** **لا** **شرط** **الموافقة** **للفظ** **لما** **في** **تعلق** **الخاتمة** **امها** **بعض** **طلقت** **ثلاثا** **او** **واحدة**
طلقت **نفسا** **لم** **يقع** **امها** **بانيه** **او** **رجعي** **فحكمت** **في** **الجواب** **وقع** **ما** **امر** **الزوج** **به**
وبطو **وصتها** **والاصل** **ان** **المخالفة** **في** **الوصف** **لا** **تبطل** **خلاف** **الاصل** **وهذا** **اذا** **لم** **يكن** **معلما**
بمشيتها **فان** **علته** **فحكمت** **لم** **يقع** **شي** **لانها** **ما** **انت** **بمستند** **ما** **فوض** **اليها** **خاتمة** **وتجبر**
قال **لها** **انت** **طالق** **ان** **شئت** **فقلت** **شئت** **ان** **شئت** **انت** **فقال** **شئت** **ينوي** **الطلاق**
او **قالت** **شئت** **ان** **كان** **كزا** **المعذور** **اي** **لم** **يوجد** **بعد** **كان** **شاكلي** **او** **ان** **تجأ** **البيل** **وهي** **في** **النهار**
مطل **للمرقة** **الشرط** **ان** **قالت** **شئت** **ان** **كان** **كزا** **لم** **يقدح** **في** **اراء** **بالمصاحفي** **المختوم** **وجود**
كان **كاه** **اي** **في** **الدار** **وهو** **فيها** **وان** **كان** **هذا** **ليلا** **هي** **بعض** **لا** **تغير** **فان** **لها** **انت** **طالق**
مضى **شئت** **او** **مضى** **شئت** **او** **اذا** **اشيت** **او** **اذا** **اشيت** **فردت** **الامر** **لا** **يرتد** **ولا** **يقتيد**
بالمجلس **ولا** **تطلق** **نفسا** **الا** **واحدة** **لانها** **متم** **الازمان** **لا** **اخصال** **فتلك** **الطلاق** **في** **كل** **زمان**
لا **تطلق** **بعد** **تطلق** **لها** **تزوج** **الثلاث** **في** **كل** **شئت** **ولا** **تجمع** **ولا** **تسقي** **لانها** **لعم** **الازاد**
ولو **طلقت** **بعد** **زوج** **امر** **لم** **يقع** **ان** **كانت** **طلقت** **نفسا** **ثلاثا** **متفرقة** **والا** **فلا** **تغير** **فيها**
بعد **زوج** **اخر** **وهي** **مسند** **الهدم** **الا** **انته** **انت** **طالق** **حيث** **شئت** **او** **اين** **شئت** **لا** **تطلق** **الا**
اذا **غابت** **في** **المجلس** **وان** **قامت** **من** **جملتها** **قبل** **مجلسها** **لا** **مسند** **لها** **لانها** **للكان** **ولا** **تعلق**
لطلاق **به** **لعملا** **عجائز** **ان** **ان** **لها** **ام** **الباب** **وي** **كيف** **شئت** **بشم** **الرجال** **رجعية** **فان** **شئت**
بانيه **او** **ثلاثا** **وقع** **ماشية** **مع** **نيت** **والا** **رجعية** **لومرودة** **والا** **بانت** **وبطل** **الامر** **وقول**
الزولي **والعقبى** **قبل** **الدخول** **صوابه** **بعد** **تقبه** **وفي** **كم** **شئت** **او** **ما** **شئت** **لها** **ان** **تطلق**
ماشية **في** **مجلسها** **ولا** **يكن** **بدعيا** **للمرور** **وان** **ردت** **او** **انت** **بانيه** **الاعراض** **ارتد** **لانه** **تملك**
في **الحال** **لجواب** **كذلك** **قال** **لها** **طلق** **نفسك** **من** **ثلاث** **ماشيت** **تطلق** **مادة** **الثلاث** **ومشده**
اختار **من** **الثلاث** **ماشيت** **لان** **من** **تبقيته** **وقال** **بانيه** **تعلق** **الثلاث** **والاول** **الهدم**
فرو **قالت** **طالق** **ان** **شئت** **وان** **لم** **تساي** **طلقت** **لحال** **ولو** **قال** **ان** **كنت** **تجيب** **الطلاق**

ط
ان لم تطلق نفسها قبل طلقت
واحدة او تسقين

لولا ان زوجة الامة لم اشتهاها
مده لم يقع قاضيان

27

طلمها شين طلمها لاف و شين
نفي نفيك لافا باله اوعى القف
اطلمت ضمها و اوعى القف
لان مرض يابنونه الابل
الاف لاف
فضمها لاف و اف
طلمت ضمها و اوعى القف
لان مرض يابنونه الابل
الاف لاف
فضمها لاف و اف
طلمت ضمها و اوعى القف
لان مرض يابنونه الابل
الاف لاف
فضمها لاف و اف

از وصال فرانس معتبره احراز غم فراشته موقوفه غیر مستوفیه
اولا عده لها بمختلفه اشیاء و لذات مولاها و او اعتقد انها بسیار
و لابد بدین بند العبدیتم بدو اگر چه در جمیع اولیاء العبد

[illegible]

في احد ايام

داعی البائین الاولیٰ صحی

[illegible]

العدة من كتب
الطبيب لا في الدنيا

مسدء القدة
في السطح الكفا

بعضها والا لا يحرم المزمع لو مدخولة والا فيلبي تنزيق الايدان والخلق في السكاح الفاسد
لا توجب العدة والطلاق فيه لا ينقض عهده الطلاق لا يفسد جوهره ولا ينقض في بيت الزوج
بما ذكره فالت معتد عدي والمدة معتد وكذا في الزوج قبل طهرها من حلقها والاحتلال
المدة لا لان الامين انما يصدق فيما لا يحل له الظاهر لم ولو بالظهور فالمدد المذكور ولو بالاحتلال
فالطهر الحرة ستون يوما وليلة اربعون يوما ما لم تلغ السقط طاهر في الوجبة وما لم يكن طهرها
معلتا بولادتها فيضم لذلك خمسة وعشرين للنفس لانه في الحين من كانا صحتها معتد
ولومن فاسد وطلعت قبل الوحي ولو حلقا وبغير طهرها من طهرها معتد لانها مقبوضة
في يدع بالوحي الاول بقا الزم وهو العدة وهو احد السبل العشر المبينة على ان الدخول
في السكاح الاول دخول في الثاني وقول زفر لعدة عليها فحل للزوج ان يطله المصنف بما يطول وجزم
بان التناهي المقتل اذا خالف مشهور مذهبه لا ينفذ حكمه الا في الامور التي لا يضر بها السلطان
على العمل بغير المشهور فيسبغ فيه خفياء زفريا وهذا لم يقع على الواقع خلافا لغيره فيمنع
غيره من طهرها في اومات عنها لم يقتد عندنا في حقيفة اذا اعتقد ذلك لا سيما بانكره وما
يقصدون وان كانت الذمبة سالما مقتد به معتد اتفاقا وقيد الولي بما اذا اعتقدوا له الله
لو طهرها مسلم اومات عنها فتعتد اتفاقا فلو لم يمسلم معتد وكذا لا تقتد بسيرة
اختلفت تنبأ الدارين لانه العدة حيث وجبت واجبا للعباد والمحرر على النكاح
الاكامل فلا يصح تزوجها الا لانها معتد بل لان في طهرها ولد ثابت النسب كحقيقة خرجت
الينا مسلم او ذميمة او مستأمنة من اهل او صارت ذميمة لما مرنا لمحي بالجماد الا انما حصل
للمس وكذا لا بد له من تزوج امرأة الغير ودورها لما يذكروا في نسخ المتن ودخل بها وللدخول به
بغير ذلك لا يحد من العلم بالحكمة لانه زنا والمحرر بها لا يحرم على زوجها في شرح الوهبانية لورث
المرأة لا يزوجها زوجها حتى يحق لاحتمال علوقها من الزنا فلا يسي ما به ذرع عنه فليحفظ لغرابته
خلافا ما اذا لم يمسح حيث حرم على الاول الى ان تنقضي العدة ولا تنقضي عدها على الاول لانها
صارت نائمة خاتمة فليس يبيح لوعلة راضية كاس فقدر فرس روع ادخلت
منه فزجه اصل معتد في الجرحانم لاحتياجها لتعرف براءة الزم وفي النهج ان طهر حلقها
نعم والا لا وفي الفتنة ولدت في طهرها ومضى سبعة اشهر فكذلك لم يصح اذا لم تحق
فيها ثلاث حقيقي وان لم يكن حاصت قبل الولادة ان من لا تحق لا تحل ويظهر لطفها ثلاث
ويقول كنت طلقها واحدا ومضت عدها فلي مضى معلوما عند الناس لم تقع الثلاث والا
تقع ولو حلقا عليه بوقوع الثلاث بالينة بعد نكاح فلي برهن انه طلقها قبل ذلك منع طلقت
من قبل بجر وفيه عن كوهرة اجزها ثمانية ان زوجها الغائب مات او طلقها ثلاثا اذ اتاها
منه كتاب على يد نفقة بالطلاق ان اكبر دايها انحق فلا يابى ان تعتد وتزوج وكذا لو طلقا
امرأة لرجل طلعت زوجي وانقضت عدتها لا يابى ان يتكهن وفيه عن كافي الحكم لو شكت وقت
موت معتد من وقت تسنينين به احتياط وفيه عن المحيط كذا في مدة تحلل لم تنقض نفقتها
ولنكاح احتياط لا يخبر بها بقدر الحكم ولو ولدت لآكر من نصف حول ثبت نسبه
ولم ينسد نكاح احتياط الا في الامور التي تروى لومات دون المعتد قصص في الحداد
كان باب العدة ودفروا بالجم وهو لغة كافي القاموس نكاح الزنية للعدة وتشرعا
نكاح الزنية ونكاحها معتد بايت او موت تخد بكم الحاد كرها كالمكة مسلمة ولو اامة
مكتوبة نكاح صحيح ودخل بها بدليل قوله اذا كانت معتدة بقيت اوبوت وانما امرها المطلق
او الميت يترك لانه حق الشرع اظهرها للتاسف على قوت نكاح النكاح بترك الزنية محلي
او حر او امشاط بضيق الاسنان والظيوان لم يكن لها كالا في والدهن ولو بالاطيب
كذلك خالفي والكحل والكناء وليس لمصنفي والمزمن ومضوي بمجرة او ورس الاجزاء
راجع للجميع اذ الضرورات تتبع المحظورات والاباس باسود وانزعت ومعه طلق لاراحة
له الاحداد على سبعة كافر وصغيرة ومجنونة ومعتدة عتق كونه عن لم ولد ومعتدة نكاح

فاسد او يولي بشبهة او طلاق رجعي وسياح الحداد على قرابة ثلاثة ايام فقط وللزوج منعها
لان الزنية حقة فصح وينبغي حل الزيادة على الثلاثة اذ ادخل الزوج اوله تكن زوجته نفس
وفي المتارونية ولا تغدر في لبس السواد وهي ثمة الا ان زوجة في حق زوجها فتعد رالي
ثلاثة ايام كافي في البحر وظاهر منعها من السواد تناسفا على موت زوجها فارق الثلاث وفي
النهج ولو بلغت في العدة لزومها الحداد فيما بقي والمعتدة اي معتدة كانت عتي فتع معتدة عتق
ونكاح فاسد وانما الخاتمة فقطل اذ لم يحط بها غيره وترضى به فليس كنت فقولا ان تحرم
خطبتها بالكره وتضم ومع التفرع كارد الزوج لم معتدة او وفاة لا المطلقة اجماعا لا انصاير
الى عداوة المطلق ومعاودة جوازه لمعتدة عتق ونكاح فاسد وفي بشبهة يترك في الهنتان
عن المضرات احباء القرين على الخروج ولا يخرج معتدة رجعي رباي باي فرقة كانت على ما في
الظهيرية ولو ختمت على نفقة عدتها في الاصح احتيارا وعلى السكنى فلمزنها ان تكثر في
بيت الزوج معراج لوح اامة سيرة ولومن فاسد مكلفة من بيتها اصلا لا ليلا ولا يفسد
ولا في محض دار فيها منازل لغيره ولو با ذمه لانه حق الله بخلاف حماة التمدد حق العدة
موت يخرج في الجديدين وتثبت اكثر الليل في منزلها لان نفقتها عليها فتقتل الخروج حتى
لو كان عند حالها ما سارت كالمطلقة فلا يحل لها الخروج فتح وجزم في النفقة خروجها لاصلا
مالا بدلهما من كرامة ولا يكل لها طلقت اومات وهي زانية في غير مسكنها عادت اليه فور
لوجوبه عليها وتقتل ان اي معتدة طلاق وموت في بيت وجبت فيه ولا يخرج من الا ان
تخرج او تهدم المنزل او تخاف ان يهدم او تلف مالها ولا يخرج من البيت ويحذر ذلك من
الضرر ورايت فخرج لا ترضى موضع وفي الطلاق اي حيث شاء الزوج ولو لم يكن لها نفقة
من الدار اشترت من الجانب المحتج وظاهر وجوب الشر لوقادرة او الكراجر واقره اخوه
والمصنف قلت لكن الذي رايته نسخي الجبتي استمرت من الاستمرار لغيره ولا بد من
سيرة بيتها في البايين ليلا تحل بالاجنبية ومعاودة ان الحلال يمنع الحلو المحرم وانضاف
المزول عليها او كان الزوج فاسقا فخرج وجه اولي لان سنها واجب لاسكنه ومعاودة وجوب الحكم به
ذكره الحكم وحسن ان يجعل القام بينها المرأة نفقة تزوج من بيت المال بجر من طهرها كالمس
قادر من على الحيلة بينها وفي الجبتي لا افضل الحيلة بستر ولو فاسقا فامارة قال ولها ان يسكنها
بعد الثلاث في بيت واحد ان لم تلتقيا التنا الا اذ لو لم يكن فيه خوف فتنة انتهى وبسبب
شرح الاسلام عن زوجين اترقا وتكهنها ستون سنة وبينهما اولا وتنقض طهرها معا فم
فيسكنان في بيتهم ولا يجتمعان في فراش ولا يمسسان التنا الا اذ لو لم يكن ذلك فالانم وافرو
المصنف ابانها اومات عنها في سمر ولو لم يعرفها ليس بينها وبين غيرها سمر ربيعت ولو
بين مصرها مدته وبين مقصدها اقل كمنعت وان كانت تلك اي من السفر من كل جانب منها
ولا يعتبر ما في مينة وميسرق فان كانت في مكان فغير بين رجوع ومضى جهاد او لا في الصور
والعود اقل لتعتد في منزل الزوج ولكن امرت بما يصح للاقامة كافي في البحر وغيره زاد في النهج
وبين وبين مقصدها سفر او كانت في مصر او قرية تعلم للاقامة فتعتد ان لم يجدوها اتفاقا
وكذا اذا وجدت عند الامام ثم خرج من حرم ان كان في التنا المعتد المطلقة بالبادية فتح سحر اهل
الكل في حجة او حجة مع زوجها ان تخرجت بالكل في المكان الذي طهرها به فله ان يقول لها والا
لا يرضى للزوج المسافرة بالمعتدة ولو عن رجعي حتى وتطلعت الرجعي كالبان نيا سر عز
تقع من مفارقة زوجها في سفر لقيام الزوجية خلافا لما في سفر فاسد
طلب من القاضي ان يسكنها بجواره لا يجيبه وانما اعتد في مسكن المفارقة طهرها به بقتل ابن
زوجها عليها السكنى لا النفقة تتلوا فانه لا تقع معتدة نكاح فاسد من الخروج محتج
قلت مرعن البرازير خلافا لكن في البدايع لم منعها لخص من مائة كخاتمة ومجنونة
وامر ولداعتها بالتحفظ في ثبوت النسب اكثر من النكاح استان لمزج رابطة
رضي الله تعالى عنها كالمزج في الرضاع وهذا الآية الثلاث اربع سنين واقلها ستم اشهر

اجماعا فثبت نسب ولد معتدة الرجعي ولو بالاشهر لاياسها بدائع وقاسد النكاح في ذلك
كجهتة يستأنف وانه ولدت لاي من سنتين ولو عشر سن سنة فاكمل بالحق امتداد طهره
وعلى قهها في العدة مالم تقرب نصي العدة والمدة تحتمل وكانت الولادة رجعية ولو لا كثر نسبه
اولتها بالعلوق في العدة كافي الاقل للشك وان ثبت نسبه كما ثبت بلادعوة احتياجا في مبتدئة
جاء منه لاقول منها من وقت الطلاق لجواز وجوده وقتة ولم تقرب نصيبا كامرا وانما لها لا يثبت
النسب وقيل يثبت لتصور العلوق في حال الطلاق وزعم في الجوهرة انه الصواب الا بدعونه لانه
التميم وهي شبهة معتد ايضا والاذا ولدت فتبين احدها لاقول من سنتين والآخر لاكثر والا
اذا امكنها فثبت ان ولدت لاقول من سنة اشهر من يوم الشراء ولو لا كثر من سنتين من وقت
الطلاق وكالطلاق سائر اسباب الفقة بآيات كفي في التمسك في عا شرح الحياوي ان الدعوة
شرح طر في الولادة لاكثر منها وان لم تصدق المرأة في رواية وفي الاجماع فتح ويثبت نسب
ولد المطلقة ولو رجعي المرافعة المدخول بها وكذا غير المدخول ان ولدت لاقول من الاقل
غير المقر بالانقضاهن وكذا المقر ان ولدت لذلك من وقت الاقرار اذ لم تدع جلا فلو
ادعت فجاءت لاقول من تسعة اشهر مطلقا كونه العلوق في العدة والا لا يكون بعدها
لانه لم يصحها يجعل سكوتها كاقرا بمعنى عدتها فلما ادعت جلا في كبر في بعض الاحكام
اعتبر فيها بالبلوغ ويثبت نسب ولد معتد الموت لاقول منها من وقتة اي الموت اذا كانت
كبيرة ولو لم يولد لاي اما الصغيرة فان ولدت لاقول من عشرة اشهر وعشرة ايام ثبت والا
لا ولدت بغيرها بعد اربعة اشهر وعشر فولدت لستة اشهر لم يثبت واما الامة فكما بين
لانعلا الموت بالاشهر على الاكمل ينبغي وان ولدت لاكثر من تسعة اشهر من وقتة لا يثبت بدائع ولو لم
تدع لاكثر من تسعة اشهر من وقتة لا يثبت الاقرار والاقول من اكثرها
من وقت الموت لتبين كذبها والا لا يثبت لاحتمال حدوثه بعد الاقرار ويثبت نسب ولد
المعتد بموت او طلاق انما يحدث ولادة بها تحتمل تامة واكتفيا بالمقابلة قيل وبرجل اوجب
ظاهر وهل يكفي الشهادة بكونه كان ظاهرا في الجمعا نعم او اقرار الزوج به بالحيل ولو انكر تبينه
تكفي شهادة القابلة اجماعا كما في معتد رجعي ولدت لاكثر من سنتين لا لاقول من تسعة اشهر
الورثة فثبت في حق المخرج وانما يثبت النسب في حق غيره حتى الناس كافة انما تصاب
الشهادة بان شهد مع المقر رجل اخر وكذا لو صدق المقر عليه الورثة وهم من اهل التصديق فثبت
النسب ولا يمنع الرجوع والايتم نصاها لا يشارك المكذبين وهل يشترط لفظ الشهادة ويجلس
الحكم الامع لا تظنوا الشهادة الاقرار وشروط العدد نظر الشهادة وفعل المصنف عن الزيلي
ما يفيد اشتراط العدالة قال فقول شيخنا وينبغي ان لا يشترط العدالة مما لا ينبغي قلت وفيه
اكدت بشرط العدالة في المقر اللهم الا ان يقال لاجل السراية فتأمل وليراجع ولولدت
فاختلص في المدة ففالت المرأة نكحتي من نصف حول وادعي الاجل فالقول لها بايمين وقال
تحلف وبه ينبغي كما سيجي في الدعوى وهو اي الولد ابنه الشهادة الظاهر لها بالولادة من نكاح
حالا على الصلاح قال ان نكحتها في طهرها فولدت نصف حول من نكاحها لزمه نسبه
احتياطا لتصور الوكيل حاله المعتد ولو ولدت لاقول منه لم يثبت وكذا الاكثر ولو يوم كفي يرف
الفتح واقره في البحر ولزمه مهرها لجعله مطلقا ولا يكون به محصنا تهاية على طهرها بكونها
لم تطلق فيها امة بل بنجدة تامة خلافا كما في ولو اقر المعلق حصة لك بالحيل او كان ظاهرا
طلعت بالولادة بلا شهادة لاقرا به بذلك واما النسب ولو اقره كالموتة الولد فلا يثبت بدو
شهادة القابلة اتفاقا بغيره قال لامة ان كان في طهره ولد او كان بها قبل فهو مني فثبت له
ظاهر غير المقتبل بالولادة كافي ام ولده اجماعا انهاء تدبر لاقول من نصف حول من وقت
مقتله وان لاكثر منه لا لاحتمال علوقه بعد مقتله فثبت بالتعلق لانه لو قال هذا حامل يثبت
نسبه الى سنتين بنفيه غايه قال لصلام هو ابني ومات المقر فقات امه المعروفة بجرية
الاصل والاسلام وبانها ام العلام انا امراته وهو ابنه يورثانه استحسانا فان جهلت حرمتهما

اواميتها

اواميتها لم ترد وقوله فقال وارثه انت ام ولدك في قيد الشاكي اذ الحكم كذلك لو لم يقل شا
او كان صغيرا كافي البحر او كانت فصل اشهر وقت موتة ولم يعلم اسلامها وقتة او قال وارثه كذا
له وهي امة لا يثبت في الصور المذكورة وهل لها مهر المثل قيل نعم زوج ائمة من عبده في اوقات بول
فادعاء المولى لم يثبت فثبت لزمه نسخ النكاح وهو لا يثبت الفسخ ويحق المولد وتبصير الامة
ام ولده لا قراره بمنوتة واموتها ولدت ائمة الموطوعة له وللاحق وقت ثبوت نسبه على عوة
لنصف فواشها كامة مشتركة بين اثنين استولدها واحد عبارة الدرر استولدها اشهر
جاءت فولد لا يثبت النسب بدو في الحمة وطها كام ولو كانتا مولاها وسيجي في الاستيلا
ان المولى على اربع مرات وقد اكفوا بقيام المولى بلادخول كزوج المعز في بطريق بينهما
سنة فولدت لستة اشهر مذكرتها تصوم كرامة له واستخدا ما فتح كفي في النهي الاقتصادي
على الثاني اولى ان على المسافة ليس من اكرامة عندنا قلت كفي في عقايد التفتا زاني جرم
بالاول تبعا للمخفى الثقلين المفسر بل يشيل عما يحكي ان الكعبة كانت تزور اجلا من الاول كاصل
يجوز القول به فقال حرق الهادق على سبيل الكرامة لاهل الولاية تجاز عند اهل السنة ولا يلبس
بالمعجز لانها اشر دعوى الرسالة وبدا عليها يكفر فورافلا كرامة وتعامه في شرح الوهابية من
السيرة عند قوله ومن لولي قال على مسافة يجوز جهول من بعض مكفر
وابانها في كلاما كذا قاله عن النبي الخيري يروي في ينص
اي ينص هذا القول ينص محمد انانوين بكرامات الاله ليا غاب عن امراته فترجعت واثرو ولدت
اولاد لاجل الزوج الاول فالاولاد لثاني في المذهب الذي رجع اليه الامام وعليه الفتوى
كافي في الحاشية والجوهرة والكا في غيرها وفي حاشية شرح المنار لابن الحنبلي وعليه الفتوى ان احتمله
الحال كفي في اخر دعوى الجمع حكى اربعة اقوال ثم اتفقي بما افتره المصنف وعمله ابن ملك بانه
المستفتر حقيقة فالولد للزنا الحقيقي وان كان فاسدا وقامه فيه فراجه واستدوع
نكامة مظلقتها فشرها فولدت لاقول من نصف حول مذكرها لزمه والا لا المطلقة قيل
الدخول والبلانة سنتين فذللها كفي في الثانية سنتين فاقول في الرجعي لاكثر مطلقا بعد
ان يكون لاقول من نصف حول مذكرها في المثلتين وكذا لو اعتقها بعد الشراء ولو باعها فولدت
لاكثر من الاقل مذباعها فادعاء هل يفتقر لصدق المشتري قولان مات عن ام ولده او اعتقها
فولدت لدون سنتين لزمه ولاكثر لا الا ان يدعيه ولو تزوجت في العدة فولدت لستين من
عقد او موته ولنصف حول فاكمل مذكرت زوجت وادعيه معا كان للزنا اتفاقا لكن باعتد
بخلاف ما لو تزوجت ام الولد بلا ان فانه لا تزوج اتفاقا ولو تزوجت معتدة بارين فولدت لاقول
من سنتين مذبانت ولاقول من الاقل مذكرت زوجت فالولد للاول لعاد نكاح الاخر ولو لا كثر منها
مذبانت ولنصف حول مذكرت زوجت فالولد للثاني ولاقول من نصفه لم يلزم الاول والثاني
والنكاح صحيح ولو لاقول منها ولنصفه ففي عقد الجمعا انه لا ولد لكنه نقل هنا عن البدائع انه
للثاني معلا بان اقدامه على الزوج دليل انقضاهن حتى لو علم بالعدو فانساح فاسد ولدها
للاول ان امكن اثباته منه بان تدل لاقول من سنتين مطلقا او مات ولو كمل مرة فمات بسقط
سنتين الخلق فان اربعة اشهر فثبت للثاني وان اربعة الايام فثبت للاول عند النكاح
اصل في البحر قلت وفي جمع الفتاوى كفي كافر سبيل فولدت منه لا يثبت النسب منه ولا يجب
العدة لانه نكاح باطل بان
ثبتت لام النسبة ولو كرامة او جوسية او بعد الفقة الا ان تكون من ذلة حتى تلم لها تخبر
او فاجر خورا يضع الولد به كزنا وعنا وسرقة وبياحة كافي في الجمعا قال المصنف والذكر
يظهر اهل باطلاتهم كاهن مذهب الشافعي ان القاسقة بترك الصلاة لاهصانها وفي المعتد
الام احق بالولد ولو سبيل السيرة معرفة بالجور لم يستقل كفي ام غير مامونة ذكره في المجتبى بان
تخرج كرا وقت وتترك الولد ضايعا او تكون ائمة او ام ولد او مديرة او مكاتبة ولدت في ذلك
الولد قبل النكاح لا اشتعا لهن بخدمته المولى كفي ان كان الولد نكاحا كفي لانه لولي بحتي

والنكاح المبرور وهو
البلانة والبراجح

[illegible][illegible]

الكاتب
ضم
والله

اذا لم يكن عصبه

فَاعْطِنِي

شاعيا فقتضى به نفذ اذ لم ير نسق الامر والمأور وجر و بعد الفرض **يامها القاضي** بالاسئلة
تقبل **يد** وان اذ الزوج ابايدون الامر فرفع عليها وهي عليه ان صرح بانها عليه امر او فوس
ولو انكسبها فاقول له بحتي وتجب الادانة على من يجب عليه نفقتها ونفقة الصغار لولا الزد
كاخ وعم وحبس الاخ ونحوه اذا اشغ لان هذا من المعروف ويكفي واختيار ويستفح **نفي نفقة**
الانصار ثم البسر **فما جئته** ثم نفقة يساره في المستقبل او **بالعكس** **حب الوفا** كما مر
صاكت زوجها **على نفقة** كل شهر على **ديارهم** قالت لا تكفي زيدت و **وقال لا اطيع ذلك**
بكر لان النفقات لمقابلة بكاهال **الاذا اشغ** **سحر الطهارة** **وعلى القاضي** ان ما **ولا** **ذلك**
المصاح **عليه** فحينئذ يفر من كفايتها نقله المصنف عن الكاتبة وفي البحر عن الفخر **لا** ان يعرف
القاضي عن حاله بالسؤال من الناس فيوجب بقدر طاقتة وفي الظاهر صاكتها عن نفقة كل شهر
على ما به درهم والزوج محتاج لم يلزمه الا نفقة شلها **النفقة** **لأنهم** **ديار** **الابا** **انصار** **ا**
الزنا اي اصطلاحها على قدر عيني اصنافا ودرهم فقبل لك لا يلزم شي ومعد ترجع
بما انفقت ولومن مال نفقتها بلامر القاضي ولو اختلفا في المدة فالقول له والبيعة لها ولو
انكرت انفاقه فالقول لها بيمينها **وذكر** **موت** **احدها** **او طلاقها** **او لور** **جميعا** **الظهور**
وعنايه واعتد في البحر على عدم سقوطها بالطلاق لكن اعقد المصنف ما في جواهر الفتاوى
والفتوى عدم سقوطها بالزوجه كذا فيجوز الناس ذلك حيلة واستحسنه محكي الانباء وما
وبالاول افي حكاية كمن صح الشرب لا في شرجه للوهابيه ما بحث في البحر من عدم سقوطها
ولو باين قال وهو الاصح وروما ذكره ابن النجدة فتامل عند الفتوى **سقط المروى** **لان** **مصلحة**
الاذا **استدانت** **بما** **قضى** فلا تسقط بوط او طلاق في العجم لما مر انها كاستدانت بنفسه
وعبارة ابن الكمال اذا استدانت بعد فرض قاضي ولو لم ادر فليجزم **ولا** **نز** **النفقة**
والكسوة **المجمل** **موت** **او طلاق** **عجلها** **الزوج** **ام** **ابوه** **ولو** **قائمة** **به** **نفق** **بياع** **الفق** **وسعي**
مدبر ومكانت **بعض** **المأذون** **بالنكاح** **وبدونه** **يطالب** **بعد** **عقته** **في** **نفقة** **زوجته** **المؤخر**
اذا اجتمع عليه ما يجرى عن ادائه ولم ينفذ **ذخيره** **ولو** **بنت** **المولى** **لا** **امته** **ولا** **نفقة** **ولد** **ولو**
زوجته حرة بل نفقته على امه ولو مكاتبه لتبعيته للام ولو مكاتبين سعى لاهم ونفقته
على ابيه جوهر **مق** **معد** **آخر** **اي** **لو** **اجتمع** **عليه** **نفقة** **اخر** **بعد** **ما** **اشراه** **من** **علم** **به** **اول** **معلم** **ثم**
علم فرضي بيم ثانيا وكذا المشتري الثالث **وهل** **جل** **لان** **دين** **حادث** **قال** **الكمال** **وابن** **الكمال**
فاني الدار **تبع** **المصدر** **بنه** **ونسقط** **بموت** **وفشل** **في** **الاصح** **وبيع** **في** **دين** **عز** **ها** **مرة**
لعدم التجدد ويحكي في المأذون ان لغزما استسماه ومقاده ان لها استسماه ولو لنفقة
كل يوم بجر قال وهل بيع في كفها ينبغي على قول الثاني المفق به نعم كما بيع في كسوتها **نفقة**
الامة **المكسوة** **ولم** **مدبرة** **ادام** **ولما** **انكح** **انته** **فكالحرة** **انما** **تجب** **على** **الزوج** **ولو** **بعد** **بالنبت**
بان بدفعها اليه ولا يستخذمها **فلو** **استخدمها** **المولى** **او** **اهله** **بيدها** **او** **بواها** **بعد** **الطلاق**
لا **يجل** **انقضاء** **العدة** **لا** **قبله** **اي** **لم** **يكس** **بواها** **قبل** **الطلاق** **سقطت** **خلا** **حرة** **فشرت**
فطلعت فعادت وفي البحر على فرضها قبل التوبة باطل ونفقات الزوجات اختلفت فمخلو
بجالي **وكذا** **تجب** **لها** **السكنى** **في** **بيت** **خارج** **عن** **اهله** **سوي** **طفله** **الذي** **لا** **ينهم** **بجاء** **وأنه**
وام **ولد** **واصلها** **ولو** **لدها** **من** **غير** **مقدم** **ها** **كلما** **ام** **كسوة** **وبيت** **متر** **من** **كل** **الم**
غلن **نرا** **في** **الاختيار** **والعيني** **ومرا** **وق** **ومقادة** **لزوم** **كثيف** **ومطبخ** **وبيني** **الا** **كتاب** **بجر**
كفها **الحصول** **المقصود** **هذه** **ايت** **في** **البحر** **عن** **الكاتبة** **ليشترط** **ان** **الكرن** **في** **الدار** **احد** **من** **احياء**
الزوج **يؤذيها** **وتعمل** **المصنف** **عن** **المصنف** **كفاية** **مع** **الامر** **لا** **مع** **الضرر** **فلكل** **من** **زوجتيه**
طال **بته** **بيبت** **من** **دار** **على** **حرة** **ولا** **يلزم** **ان** **تألفها** **بوسنة** **وباره** **باسكان** **باين** **جيران**
صالحين بحيث لا تستوحش سرائيه ومقادة ان البيت بلا جيران ليس مكانا شرعا بجر
وفي النهر وظاهر وجوبها لو البيت خاليا عن الجيران لاسما اذا خشيت على عفتها من
قلت لكن نظريه الشرب لا في جيران ما لا جيران له غير مسكن شرعي فنتبه **ولا** **ينهم**

تكميلها

الزنا

من الدخول فيها في كل وقت وفي غير ما من الخادم في كل وقت **ويمنع من الميرة** وفي نسخة
من البسوة لكن عبارة سلا مسكين من الزنا **فد** **ب** **بعض** **خايشه** **ومنعها** **من** **زيارة** **الا** **جاب**
ويهاذتهم والولية وان اذن كانا عاصيين كاحر باب المهر وفي البحر لمنعها من الغزل وكل
على ولو تبرعا اجنبي ولو قابلة او مفسدة لتقدم حقها على فرض الكفاية وفي مجلي العلم الا
لنازلة استمع زوجها من سواها ومن الحكم لا لنفسها وان جاز بلا تزويج وكشف عن احداهما
الباقى وعليه خلاف في منعهن العلم بكشف بعضهن وكذا في الشرب لا به معز يا لكال
وتنفي **النفقة** **بانواعها** **زوجته** **القاضي** **مد** **س** **صير** **قده** **واستحسنه** **في** **البحر** **ولو** **موقوف**
وطه **ومثل** **كثير** **ذين** **وايلي** **مطلقات** **ابا** **وبه** **فقط** **لا** **تقرض** **لملوكه** **واخيه** **ولا** **يفتح** **عنه**
دينه **لان** **نقضا** **على** **القاضي** **في** **مال** **له** **من** **موت** **مهم** **كثير** **وطعام** **ام** **اخلافه** **ففسق** **لبيعه** **ولا**
يباع مال القاضي انفا **فان** **مردود** **او** **من** **يقرب** **عند** **الامانة** **وعلى** **الذين** **وبدا** **بالاول** **ولو**
انفق بلا من ضمنه لا رجوع وقيل قول المودع في الدفع للنفقة لا المدفون لاسبية او
اقرها **باجر** **ويجوز** **وبالزوجية** **وبقائمة** **الولاد** **وكذا** **الحكم** **الثابت** **اذا** **ام** **القاضي** **نكح** **اي** **جاء**
وروجية ونسب ولو لم يعلم باحداهما احتج بالآخر باليمين ولا يثبت هناك عدم الخصم
وتنفي **اي** **اخذ** **منها** **كذلا** **بما** **اخذت** **وجوب** **يا** **الاصح** **اي** **مع** **الكيل** **احتياط** **او** **كذلك**
اخذ **نفقة** **تلى** **ذكر** **الضرب** **كان** **الكمال** **كفاية** **وان** **القاضي** **لم** **يبع** **في** **النفقة** **ولا** **كانت**
لا **شركة** **ولا** **مطلقة** **مضت** **عند** **ها** **فان** **حضر** **الزوج** **وربما** **انه** **اوقاها** **النفقة** **طولت** **هي** **او**
كفها **برما** **اخذت** **وكذا** **لو** **لم** **يرهن** **ونكحت** **ولو** **طلعت** **طولت** **فقط** **لا** **تقرض** **على** **قاي**
ب **قائمة** **الزوجية** **سنة** **على** **لشام** **او** **النسب** **ولا** **تقرض** **ايضا** **اذا** **خلفت** **مالا** **قائمة** **سنة**
ليز **من** **يد** **وباره** **هابا** **استدانت** **ولا** **يتقي** **ب** **لان** **نقضا** **على** **القاضي** **وقال** **اردم** **ببعض** **ها**
اي بالنفقة لا به اي بانكاح **وعلى** **النقضاء** **اليوم** **على** **هذا** **القول** **بفحق** **به** **وهذا** **من** **الست**
اليتيقي بها بقول زر وعليه فلو غاب ولزوجته ومقار قبل نيتها الكفاية ان لم يكن عالما
به لم يترحم ولم يامرها بالنفاق او الاستدانة لزمع بحر **وتجب** **نقطة** **الزوجه** **في** **البان**
والزوجة **بما** **عصية** **خيار** **بفتي** **وبه** **ونفي** **في** **عدم** **كفاية** **النفقة** **والسكنى** **والكسوة**
ان طالت الملح ولا تسقط النفقة المروضة بمضي المدعي على المختار بزازيه ولو ادعت امتداد
الطهر فلها النفقة ما لم يحكم بانقضائها ما لم تدع اكيل فلها النفقة الى سنتين منطلها
فلومضت لم يثبت ان لا حيل فلا رجوع عليها وان شره لانه شرط باطل بحر ولو صاكتها عن نفقة
المدعي انما لا ينهزم وان باحسين لا لجهالة لا تجب النفقة بانواعها **المضرة** **موت** **مطلقة**
ولو حاملها **الاذا** **كانت** **ام** **ولو** **في** **حامل** **من** **مولاها** **فلها** **النفقة** **من** **كل** **المال** **جوهري** **وتجب** **السكنى**
فقط **للمحقة** **فرقة** **بمحبيتها** **الاذا** **خرجت** **من** **بيته** **فلا** **سكنى** **لها** **في** **هذه** **الفرقة** **تستل** **في** **كوة**
وتقبل ابنه **لا** **غيرها** **من** **طعام** **وكسوة** **والزرق** **ان** **السكنى** **حق** **الله** **فلا** **تسقط** **عالم** **والنفقة** **حقها**
فستقط بالفرقة بمحضتها **ونسقط** **النفقة** **برودتها** **بعد** **البيت** **اي** **ان** **خرجت** **من** **بيته** **ولا**
فواجبه **فتمسكت** **لا** **يملك** **ان** **له** **عدم** **حسبها** **بمخالاف** **المتردة** **حتى** **لو** **لم** **تحبس** **فلها** **النفقة**
الاذا **اكتحت** **بدا** **للمرء** **ثم** **عادت** **وتابت** **لسقوط** **العدة** **حتى** **لو** **لم** **تحتس** **فلها** **النفقة**
اي **لم** **تدرك** **مجاورتها** **والا** **فتمنع** **نفقتها** **بعودها** **فلنحفظ** **وتجب** **النفقة** **بانواعها** **على** **المطلقة**
يعم **الانثى** **والجمع** **الغير** **الحرة** **فان** **نفقتا** **لملوكه** **على** **ملكه** **والنفق** **في** **ماله** **للمناض** **فلو** **غاب** **فلم**
الاب **ثم** **يرجع** **ان** **استدلا** **لان** **نوي** **الا** **ادانة** **ولو** **كانا** **فقيرين** **قال** **الاب** **يكسب** **او** **تسقط** **بفتي**
عليهم **ولو** **لم** **يتس** **انفق** **عليهم** **الزوي** **ورجع** **على** **الاب** **اذا** **الامر** **ذخيره** **ولو** **خاصته** **الام** **في**
نفقتهم **فرقتها** **القاضي** **وامر** **يدفعها** **للام** **مالم** **بنت** **خيارتها** **ويدفع** **لها** **صاكتها** **واسا**
يامر **من** **يقع** **عليهم** **وامر** **صاكتها** **عن** **نفقتهم** **ولو** **من** **بادة** **يسير** **تدفع** **تحت** **التقدير** **وان** **لم**
تدخل **طرح** **ولو** **على** **مال** **لغيرهم** **ريدت** **بحر** **ولو** **طاعت** **بجمعت** **بنفقتهم** **دون** **حصتها**
وفي المثنية اب معسر وام مرسدة توام الام بالنفاق ويكون دينها على الاب وهي اولى من الجدد

من الدخول فيها في كل وقت وفي غير ما من الخادم في كل وقت
ويمنع من الميرة وفي نسخة من البسوة لكن عبارة سلا مسكين من الزنا
فد ببعض خايشه ومنعها من زيارة الاجاب
ويهاذتهم والولية وان اذن كانا عاصيين كاحر باب المهر وفي البحر لمنعها من الغزل وكل
على ولو تبرعا اجنبي ولو قابلة او مفسدة لتقدم حقها على فرض الكفاية وفي مجلي العلم الا
لنازلة استمع زوجها من سواها ومن الحكم لا لنفسها وان جاز بلا تزويج وكشف عن احداهما
الباقى وعليه خلاف في منعهن العلم بكشف بعضهن وكذا في الشرب لا به معز يا لكال
وتنفي النفقة بانواعها زوجته القاضي مد س صير قده واستحسنه في البحر ولو موقوف
وطه ومثل كثير الذين وايلي مطلقات ابا وبه فقط لا تقرض لملوكه واخيه ولا يفتح عنه
دينه لان نقضا على القاضي في مال له من موت مهم كثير وطعام ام اخلافه فسق لبيعه ولا
يباع مال القاضي انفا فان مردود او من يقرب عند الامانة وعلى الذين وبدا بالاول ولو
انفق بلا من ضمنه لا رجوع وقيل قول المودع في الدفع للنفقة لا المدفون لاسبية او
اقرها باجر ويجوز وبالزوجية وبقائمة الولاد وكذا الحكم الثابت اذا ام القاضي نكح اي جاء
وروجية ونسب ولو لم يعلم باحداهما احتج بالآخر باليمين ولا يثبت هناك عدم الخصم
وتنفي اي اخذ منها كذلا بما اخذت وجوب يا الاصح اي مع الكيل احتياط او كذلك
اخذ نفقة تلى ذكر الضرب كان الكمال كفاية وان القاضي لم يبع في النفقة ولا كانت
لا شركة ولا مطلقة مضت عندها فان حضر الزوج وربما انه اوقاها النفقة طولت هي او
كفها برما اخذت وكذا لو لم يرهن ونكحت ولو طلعت طولت فقط لا تقرض على قاي
ب قائمة الزوجية سنة على لشام او النسب ولا تقرض ايضا اذا خلفت مالا قائمة سنة
ليز من يد وباره هابا استدانت ولا يتقي ب لان نقضا على القاضي وقال اردم ببعضها
اي بالنفقة لا به اي بانكاح وعلى النقضاء اليوم على هذا القول بفحق به وهذا من الست
اليتيقي بها بقول زر وعليه فلو غاب ولزوجته ومقار قبل نيتها الكفاية ان لم يكن عالما
به لم يترحم ولم يامرها بالنفاق او الاستدانة لزمع بحر وتجب نقطة الزوجه في البان
والزوجة بما عصية خيار بفتي وبه ونفي في عدم كفاية النفقة والسكنى والكسوة
ان طالت الملح ولا تسقط النفقة المروضة بمضي المدعي على المختار بزازيه ولو ادعت امتداد
الطهر فلها النفقة ما لم يحكم بانقضائها ما لم تدع اكيل فلها النفقة الى سنتين منطلها
فلومضت لم يثبت ان لا حيل فلا رجوع عليها وان شره لانه شرط باطل بحر ولو صاكتها عن نفقة
المدعي انما لا ينهزم وان باحسين لا لجهالة لا تجب النفقة بانواعها المضرة موت مطلقة
ولو حاملها الاذا كانت ام ولو في حامل من مولاها فلها النفقة من كل المال جوهري وتجب السكنى
فقط للمحقة فرقة بمحبيتها الاذا خرجت من بيته فلا سكنى لها في هذه الفرقة تستل في كوة
وتقبل ابنه لا غيرها من طعام وكسوة والزرق ان السكنى حق الله فلا تسقط عالم والنفقة حقها
فستقط بالفرقة بمحضتها ونسقط النفقة برودتها بعد البيت اي ان خرجت من بيته ولا
فواجبه فتمسكت لا يملك ان له عدم حسبها بمخالاف المتردة حتى لو لم تحبس فلها النفقة
الاذا اكتحت بدات للمرء ثم عادت وتابت لسقوط العدة حتى لو لم تحتس فلها النفقة
اي لم تدرك مجاورتها والا فتمنع نفقتها بعودها فلنحفظ وتجب النفقة بانواعها على المطلقة
يعم الانثى والجمع الغير الحرة فان نفقتا لملوكه على ملكه والنفق في ماله للمناض فلو غاب فلم
الاب ثم يرجع ان استدلا لان نوي الا ادانة ولو كانا فقيرين قال الاب يكسب او تسقط بفتي
عليهم ولو لم يتس انفق عليهم الزوي ورجع على الاب اذا الامر ذخيره ولو خاصته الام في
نفقتهم فرقتها القاضي وامر يدفعها للام مالم بنت خيارتها ويدفع لها صاكتها واسا
يامر من يقع عليهم وامر صاكتها عن نفقتهم ولو من بادة يسير تدفع تحت التقدير وان لم
تدخل طرحت ولو على مال لغيرهم ريدت بحر ولو طاعت بجمعت بنفقتهم دون حصتها
وفي المثنية اب معسر وام مرسدة توام الام بالنفاق ويكون دينها على الاب وهي اولى من الجدد

لزم وجهه اكل او انت حر بعد موتي وموت فلان ما لم يت فلان قبله فيصير مطلقا وانت
حر بعد موت فلان كافي الدهر والكفر وورثه في الجرح في المسوط وغيره من ان ليس تدبر ابل
قبلت احق لومات فلان والموت في حق من كمال المال ولومات المولى اول اهل التعلق **ويبين**
المقيد وجد الشوط بان مات من سواه وورثته ذلك لعق المديون الثلث لوجود الاضافة
للموت **قال ابن تيمية** **هذا من مذهبنا** **فصل في لعن** **خلاف** ما لو قال **في مرضي** فارق بين
من وفي ولوله حتى فهو لصدا او معك قال محمد بن وهيب واحد مجتبى **وقد عرفت** المديون المطلق
لنشا فتمت فدا برهني والمديون المقيد يقوم فدا برهني عن الكاينة وفيها عنها جميع قال
بعد انت حر قبل موتي بغير فوات بعد شهر عتيق من كل ماله زاد في المجتبى ولو لا يبعه في المخرج
فسرع قال عمر بن الخطاب بعد موتي ان شاء الله مع الايصا وفي هو حر بعد موتي ان
شاء الله لم يبع لان الاول امر والاستثناء فيه باطل والثاني ليجاب فصح الاستثناء
باب **الاستيلاء** وهو لغة طلب الولد من زوجة او امه وخصه الفقهاء بالثاني
اذ اولوت ولو سقطت الامه ولو لم يدر من من سيدها ولو باستدخاله في فرجها باقراره ومجتبى
ابن تيمية لا يسرق ولده بعد موته ولو علم اكله لقتله اوما في بطنها مني كما في بطن موت
النسب وهذا قضا امام ائمة ثبتت بلا دعوة لاستيلاء موهوبه ومجتبى وهما نداء ولدت
من زوج ولو فاسدا كفي شبهة فولدت **فاشهرها الزوج** اي ملكها او بعضها **في ام ولد** من
حيث الملك فلو ملكك ولدها من غير فله ببعه وكذا لو استولدها منك ثم اسقطت او خلعت ثم
ملكها فان عتيق ام الولد يتكره تكرار الملك كالحارم خلاف المديونة والمستولد كالمديونة
وقدم الا في ثلاثة عشر موضعا المذكور في فروق الاشياء والبيع الفاسد من الجرح منها
انما يتحقق **بموت** من كماله والمديونة من ثلثة عشر **سماوية** والمديونة شمسية ولو فقيح بجوارحها
لم ينفذ بل يتوقف على قضا قاضي اخر امضا وابطال اخيره وينفذ في المديونة **فاس** **وان**
ولدت **ببعه** **ولدت** **نسبه** **بلا دعوة** اذ لم تخزم عليه بخون كاح او كتابه او دعي ابنه او
المولى امها حينئذ لو ولدت لكان من ستة اشهر لانيث الاب دعوة الا في المروجة فلا ثبت
بل يفتق عليه بدعونه ولو اقل من ستة اشهر ثبت بلا دعوة وفسد النكاح لذبح استبرأها
قبله بخر وقدمه في نكاح الرقيق وثبوت النسب لكنه ينتفي بنفيه من غير توقف **على**
لحان **لان** **الزنا** **اربعه** **منعيف** **لامه** **ومتوسط** **لام** **الولد** **وعلى** **كل** **قوله** **قوي** **للمنكره** **فلا**
ينتفي **باللعان** **والقوي** **للمعترة** **فلا** **ينتفي** **اصل** **لعدم** **العان** **الا** **اذا** **قضي** **في** **قاضي** **غير**
حتى **سرى** **ذلك** **فيلزمه** **بالفحص** **او** **نظا** **في** **الزمان** **وهو** **سالك** **كالم** **في** **العان** **لانه** **دليل**
اذا **ضاح** **بخر** **فلا** **ينتفي** **بنفيه** **في** **هاتين** **الصورتين** **اذا** **اسلمت** **ام** **ولدت** **الذي** **يعني** **كافرا** **او**
مديونة **مسكين** **عرق** **عليه** **الاسلام** **فان** **اسلم** **في** **له** **والاسلمت** **نظرا** **لها** **بينين** **لان** **الخصم**
الذي **والدابة** **يوم** **القيمة** **اسلمت** **من** **حصوله** **اسلم** **في** **ذلك** **فتمت** **قنة** **وعتقت** **بعد** **ادائها**
اي **القيمة** **التي** **قد** **رها** **القاضي** **وهي** **مكاتبه** **في** **حالات** **سماوية** **الا** **في** **صورتين** **بلا** **دعي** **والى** **الرق**
لو **مجزت** **الا** **لو** **مجت** **للاعتد** **ولومات** **قبل** **سمايتها** **ولها** **ولد** **ولدت** **في** **سمايتها** **في** **في**
عليها **ولا** **اعتقت** **بما** **انا** **لها** **ام** **ولد** **وكذا** **الحكم** **المديون** **في** **في** **لنفي** **قيمه** **ولو** **اسلم** **الذي**
عرق **الاسلام** **عليه** **فان** **اسلم** **فيها** **والاسلم** **جميعه** **تخلص** **من** **بيد** **الكافر** **درك** **مسكين** **فان**
ادعي **ولد** **امه** **مستكره** **لوم** **ابيه** **ثبت** **نفسه** **منه** **ولو** **كافر** **او** **مريضا** **او** **مكاتبه** **لكن** **اذا** **مجز**
فله **ببعها** **وهي** **ام** **ولده** **وهي** **يوم** **العلق** **نصف** **فيها** **ونصف** **عقها** **ولو** **نفس** **الا**
قيمة **ولدها** **لانه** **عن** **حل** **لاصل** **فان** **ادعيها** **معا** **او** **جهل** **السابق** **وقد** **استوبا** **وقت** **الدعوى**
لا **العلق** **في** **الاوصاف** **فان** **لو** **لم** **يستوف** **بقدم** **من** **العلق** **في** **ملكه** **ولو** **نكاح** **وايد**
وجرح **وفي** **وكافي** **ابن** **وذي** **بعد** **ومرتد** **ومجوسي** **ثم** **لا** **ثبت** **نسب** **ولد** **فان** **بلا** **دعوة**
لجنة **الدعوى** **كالم** **وهي** **ام** **ولدها** **اذا** **جلبت** **في** **ملكها** **الا** **لو** **استر** **يا** **جلب** **لانها** **دعوة** **عتق**
نولا **وهي** **طبا** **وبادعا** **احد** **ها** **يضن** **نصف** **قيمة** **الولد** **لا** **العرق** **وعلى** **كل** **نصف** **عقها** **وتعاقب**

في قوله ما لم يت

الا ان كان نصيب احداهما اكثر مما ولد منها والباقي لثالث المهر بغير ملك **خلاف** **الشوط** **والا**
والا **لان** **ذلك** **لما** **سوية** **وان** **كان** **احدهما** **أكثر** **نصيبا** **من** **الآخر** **لعدم** **تجزئ** **النسب** **فيكون**
سوية **لعدم** **الاولوية** **وتبعه** **الارث** **والولا** **ورث** **الابن** **من** **كل** **ارث** **ابن** **كامل** **وورث**
من **ارث** **اب** **واحد** **وكذا** **الحكم** **عند** **الاسلام** **لو** **كربا** **ولو** **نسا** **وتعاقب** **في** **الجرح** **وفيه** **لومات** **احدها**
او **اعتقها** **اعتقت** **بلاشي** **قلت** **فالعق** **انما** **يخزي** **في** **القنة** **لا** **في** **الولد** **بل** **يعتق** **بعضها**
يعتق **بعضها** **اتفاقا** **مجتبى** **فلمنعها** **جارية** **بين** **مدين** **ولدت** **فان** **عقها** **احدها** **والنصف** **الآخر**
وخرج **الكلامان** **منها** **معا** **فلا** **دعوة** **اول** **لا** **استننا** **وها** **للعلق** **خاتبة** **ادعي** **ولوامته** **كاتبه**
وصدقة **المكاتب** **لزم** **النسب** **بقصا** **دعوا** **لدعونه** **ولادانية** **الا** **جني** **ام** **لا** **دعوا** **كاتبه** **فلا**
يشترط **تقديمها** **كالمجتبى** **ولزم** **المدي** **العرق** **قيمة** **الولد** **يوم** **ولد** **وسقط** **الحكمة** **الشبهة**
ولم **تقرام** **وللع** **لعدم** **ملكه** **وان** **كذب** **المكاتب** **لم** **يثبت** **النسب** **مجره** **على** **نفسه** **بالعقد** **ولدت**
سنة **جارية** **غيره** **وقال** **اعتقها** **بموتها** **والولد** **ولدي** **فصدقه** **المولى** **في** **الاطلال** **والكذب** **في** **الولد**
لم **يثبت** **نسبه** **فان** **صدقه** **فيها** **جميعا** **يثبت** **والا** **لا** **قول** **الربيعي** **ولو** **صدقه** **في** **الولد** **يثبت** **اي**
مع **تقديمه** **في** **الاطلال** **فلا** **الخالعة** **لا** **لا** **تجزي** **ولو** **ملكها** **او** **ملكه** **بعد** **كذب** **اي** **المولى** **كاتبه** **يوما**
من **الدهر** **ثبت** **النسب** **وقصير** **ام** **ولد** **اذا** **ملكها** **لنقله** **اقراره** **ولو** **استر** **لدجارية** **احد** **ابويها**
او **جده** **واسرته** **وقال** **ثبتت** **حليها** **في** **الاحد** **للشبهة** **والنصف** **الا** **ان** **بصدقه** **فيها** **وان** **ملكه** **في**
عتق **عليه** **وان** **ملك** **امه** **لا** **تصير** **ام** **ولد** **لعدم** **ثبوت** **نسبه** **كذا** **ذكر** **المصنف** **ثم** **الربيعي** **لكن** **تقل**
هنا **في** **نكاح** **الزني** **عن** **المدرس** **والخاتبة** **لو** **ملكها** **بعد** **كذب** **يوما** **ثبت** **النسب** **لبقاء**
الا **في** **تقديمه** **في** **الخاتبة** **زنا** **بامه** **فولدت** **فلكم** **لم** **تقرام** **ولد** **وان** **ملك** **الولد** **عتق** **وفي** **الاشباه**
لو **ملك** **احده** **لامن** **الزنا** **اعتقت** **ولو** **احده** **لا** **بغير** **روم** **اراد** **على** **امته** **ولا** **انصرام**
ولد **عليها** **لظفر** **ثم** **يترجى** **وجهها** **اي** **يؤمونها** **في** **مرضه** **ان** **هناك** **ولد** **او** **جلب** **عتق** **من** **الكل**
والا **في** **الثلث** **وما** **في** **يدها** **للربيعي** **الا** **اذا** **اوصي** **لها** **بغير** **في** **المجتبى** **استحسن** **مجان** **ترك** **لها**
ملحقة **واقعية** **ومنعقة** **ولا** **شي** **للدر كرا** **الامان** **مناسسته** **عدم** **تأثير** **القول**
والا **كراه** **وقدم** **العتاق** **لمشاركته** **للطلاق** **في** **الاسقاط** **والسرابة** **البين** **لغة** **العرق** **وشرا** **عبارة**
عن **عقد** **قوي** **بغير** **الحالف** **في** **الحالف** **في** **الحالف** **في** **الحالف** **فانه** **عق** **شرها** **الا** **في** **حس**
مذكورة **في** **الاشباه** **فلو** **جلبت** **الخلع** **حت** **بطلاق** **وعتاق** **شرطها** **الاسلام** **والكلفت** **و**
وامكان **البر** **وحكمها** **البر** **والكفارة** **وركنها** **اللفظ** **المستعمل** **فيها** **وهي** **يكفر** **الحلف** **بغير** **الله**
قبل **بغير** **لنهي** **وعامتهم** **لا** **بشر** **الاسما** **في** **زمانها** **وحلوا** **النهي** **على** **الحلف** **بغير** **الله** **لا** **على** **وجه**
الوثيقة **كقولهم** **بايكم** **ولعرك** **وبخو** **ذلك** **عتبي** **وهي** **اي** **البين** **بانه** **لعدم** **تصوير** **الغفوس**
والغفوس **في** **غير** **معا** **في** **بعض** **هما** **الطلاق** **ومجتبى** **فلمنعها** **ولا** **يدع** **هو** **يؤدى** **لا** **ان**
كناية **عن** **البين** **عن** **الله** **تعالى** **وان** **لم** **يعقل** **وجدا** **الكناية** **بدايع** **عقري** **تعبه** **في** **الا** **ثم** **النار**
وهي **كبيرة** **مطلقة** **لكن** **ان** **الكبار** **متفاوت** **ان** **ان** **حلف** **على** **كاذب** **عقرا** **ولو** **غير** **نيل** **او** **ترك**
كراه **ان** **يجز** **لان** **في** **ما** **من** **كراه** **ما** **فعلت** **كرا** **عالمنا** **فعل** **ادخل** **كراه** **الله** **ما** **لحق** **الف** **عالمنا**
خلافه **وهو** **ان** **يتركها** **كرا** **بغير** **تقديم** **بالمعمل** **والمعاني** **تعا** **او** **الكري** **بالمعنا**
تتلمز **القرية** **فان** **بها** **لغو** **للاواخذة** **فيها** **الا** **في** **ثلاث** **طلاق** **وعتاق** **ونذر** **السياء** **ينفع**
الطلاق **على** **غالب** **الظن** **اذا** **بين** **خلافه** **وقد** **اشتهر** **عن** **الشافعية** **خلافه** **ان** **حلف** **كاذبا**
فلمنعها **سادقا** **في** **ما** **من** **احوال** **فالفارق** **بين** **الغفوس** **والغفوس** **الكذب** **واما** **في** **المستقل**
فالمستقلة **وخصه** **الشافعية** **بما** **يجري** **على** **اللسان** **بلا** **تقصيد** **للا** **الله** **وبلى** **الله** **وكره**
فلذا **قال** **ربيعي** **عنه** **او** **تواضعا** **وتاديا** **وكا** **للعوقفه** **على** **ما** **من** **صادقا** **كراه** **الله** **لأن** **القيام**
الآن **في** **حال** **فان** **مروا** **لها** **منعقة** **وهي** **حلفه** **على** **مستقبل** **ان** **يكذب** **هو** **فخو** **واته** **لا** **امر**
ولا **تعلق** **النسب** **من** **الغفوس** **وهذا** **التم** **نفسه** **الكفارة** **لا** **بغير** **واحفظوا** **ايانكم** **ولا** **يتصور**
حفظ **الا** **في** **مستقبل** **فقط** **وعند** **الشافعية** **يكفر** **في** **الغفوس** **ايضا** **ان** **حلف** **وهي** **اي** **الكفارة**

ولو صح

ت

الظهر اليوم وبره فمضى وهو اول من غره او غيره او في منسكفة على ترك زوجته شهر او نحو
وحشه او في مستويان كلفه لا ياكل هذا الخبز بل ابره اولي وايضا واحفظوا ايمانكم فقد وجب
فتح في عشرة **ومن حرم** اي على نفسه لا لغيره ان اكل هذا الطعام فهو حرام فاكله بالكتابة هو
خلاصة واستسكه المصنف **شأ** ولو حراما او ملك غيره كقول الخز او مال فلان على حرام مالم
يرد الاخير خاتمه **فصل** بكل او نفقة ولو تصدق او هب لم يحن حرم العتق زبلي
كفر ليعنه لما تقرر ان حرم الحال عين ومنه قولها لزوجها انت على حرام او حرمك على
نفسى فلما وجبت في الجاه او اسرها كفت تجب وفيه قال لقوم طلائك على حرام او لا
الفرق او اهل بغداد او اكل هذا الرغيف على حرام حنث يا بعضي وفي والله لا اكله او لا اكله
لم يحن الا بالاكل زاد في الاشياء الا اذا لم يكن اكله في مجلس واحد او حلف لا ياكله خلافا
وفلان وفري احدها او لا ياكله اخوة فلان وله اخ واحد وتمامه فيها قلت وبه عرف جواب
حادثه حلفه بالطلاق ان اولاد زوجته لا يطعمون بستره فطعم واحد لم يحن **كل من** او حلف
الله او حلف المسلمين **على حرام** زاد الكمال او الحرام يلزم في ونحوه **فصل في الطعام والشراب**
ولكن الفتوى في زماننا على ان النبي **صلى الله عليه وسلم** لم ياكل من كذا من غير حلف بل لا يحن وان
نوي لانا فلا خلاف وان قال لم يوطأ قام يصدق قضا لقلبه الاستعمال ولذا لا يحن به الا
الرجال ظهر به وان لم يكن له امره وقت العين سوانك بعد لم لا يحن فيكف بالكل او يحرره
لو يحنه على آت ولو بالله على ما من فمضى اوله ولو له امره وقتها فبات بلا حنث فاكل
فلا خلاف انما للطلاق وقد حرم في الايام ومن نذر نذر مطلقا او معلقا بشرط كان
من جنسه واجب اي فمضى كاصبر به تبعه البحر والدرهم وهو عارية مقصودة خرج
الوضو وتكبير الميت ووجوب الشرط المعلق به ثم النذر حدث من نذر شرعي فعليه
الوقاية بما في كسوم وصلاة وصدقة ووقف واعتكاف واعاق ودية وجم ولوماسيا
فانها عادات مقصودة ومن جنسها واجب لوجوب العتق في الكفار والمشي في الحرم على القائد
من اهل مكة والنفقة الاخر في الصلاة وهي لث لا اعتكاف ووقف مسجد المسلمين
وجب على الامام من بيت المال والافعل المسلمين فتح **ولا يلزم** النذر ما ليس من جنسه
فرض كفاية مرفوع ونسب جارية **ووجوب** مسجد الرسول او الاقصى لانه
ليس من جنسها فمضى مقصود وهذا هو الصواب في الدرر وفي البحر بل يطه خضر فزاد
ان لا يكون معصيته لانه فمضى نذر صوم يوم الحز لا لغيره وان لا يكون واجبا عليه قبل
النذر فلو نذر حجة الاسلام لم يلزمه شيء غيرها وان لا يكون ما التزمه اكثر مما يملكه او ملكا لغيره
فلو نذر الصدق بالث ولا يملك الامامية لزمه الماية فقط خلاصه انتهى قلت وزاد ما في
زواي الجواهر وان لا يكون مشجلا لكون فلو نذر صوم امس او اعتكاف لم يحن نذر وفي الفتنة
نذر التصديق على الاعيان يحن مالم يشوا ايد السبل ولو نذر التسبيحات دبر الصلاة لم
تلزمه ولو نذر ان يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم كل يوم كذا لزمه وقيل لا **لشأن** المعلق
فيه تفصيل فان **حلفه** بشرط يوجب كذا فمضى يوجب وجوب وجوب وجوب وجوب
الشرط وان علقه بما يروه كان **نذرا** فلا يحن **ولا يحن** في نذر او امر بميتة على
المذهب لانه نذر بظاهره يبين بمعناه بخبر ضروري نذر من حلف بعقوبة في نذر
وفي به والاف **ان** بالترك **ولا يحن** تحت الحكم فلا يجره القاضي نذر ان يذبح ولده
فصلية لما قصه الكل على السلام والعاء الثاني والسابع كذا في بقوله **والعادات** ان
يذبح نفسه او عياله واجوب مسجد النساء ولو يذبح ابيه او جده او امره لغيره لانه ليس
كسبه ولو قال ان **يذبح** من ذبحي حذا تحت **شأ** او على **شأ** ان يذبح ابيه او جده او امره لغيره لانه ليس
لان الذبح ليس من جنس ذبح بل واجب كالاخصية فلا يحن **الا** ان نذر او تصدق بغيره لانه ليس
لان الصدقة من جنسها فمضى وهي الزكاة فتح **وجوب** في نذر الدرر **تشافق** فتح **لو** في
الله على ان اذبح جزورا او تصدق بغيره فمضى **فصل** في نذر ما لا يحن في جموع النوار

عيار

ووجهه لا يحن وفي الفتنة ان ذهبت هذه الصلة فبلى كذا فذهبت ثم عادت لا يلزم من
نذر ان يحن كذا جاز له **فصل في الفجر** لما تقرر في كتاب الصوم ان النذر غير المعلق بالجنس يحن
نذر ان يحن صدق بغيره فمضى **فصل** في نذر ما لا يحن في جاز ان ساء او العتق كصدقه بميتة
نذر صوم شهر معين او مئة سنة او اكل نذر فيه **فصل** في ما فاضاه وحده وان قال متشابها **فصل**
لزمه استسكال لانه معين ولو نذر صوم الابد فاكل لعذر فدى نذر ان يحن صدق بالث **فصل** في ما
وهو يملك دونها لزمه ما يملك منها فقط هو المختار لانه يملك لم يوجد النذر في الملك ولا يحن
السبب فلم يحن في ما يملك من صدقة ولا سال له لم يحن اتفاقا فاذن **فصل** في نذر
الماضي يوم كذا في يد تصدق بمائة اشري قبله اي قبل ذلك اليوم على غير الشرع لما تقرر فيها
من **فصل** في نذر لم يزد عليه ولا نذر فعله كقارة يحن ولو نذر صيا ما لا يحن لزمه فلا
ايام ولو صدق فاطعام عشرة مساكين كالعطرة ولو نذر ثلاثين حجة لزمه بغيره **فصل** في
ان شاء الله بطل يحن وكذا يحن في بال است استعمال المتصل **فصل** في نذر عارية او حلف
لوجبة الاجزاء ولو بالامر او النهي كاعتق ابي عبد يحن في ان شاء الله ويحب عدي هذا ان شاء
الله لم يحن الاستسكال بخلاف المتعلق بالث كاتية كامر في الصوم **فصل** في
في الدعوى والخرج والسكنى والاشان واكوب وغير ذلك الاصل ان الايمان بميتة عند
الماضي على الحقيقة اللغوية وعند ما كان على استعمال القول في وعند احد على النية وعند
على العرف مالم يشوا بمحله اللفظ فلا حنث في لا يهدم بيتا بيت العتيقوت الا بالنية
فتح الايمان حسنة على لا لفاظ لا على الاغراض فلو اعتاظ على غيره وحلف ان لا يشترك
له **فصل** في نذر يذبحه او اكثر شيئا لم يحن كن حلف لا يحن من اياها او لا
بغيره اسواط او لغز فيه اليوم بالفسخ من السطح وحرب بعضها وغدق
برحيف اشتراء بالث احبها لم يحن لان العترة لعموم النطق الا في سائل حلف لا يحن
بغيره حنث باحدى عشر بخلاف البيع الشاء لا يحن بدخول العترة والمشهد والبيعة
للضاري والكسبة للهود والاولى والظلال التي على الباب ان لم يصلها للبيتوتة بجر
في حلفه لا يحن بيتا لانها لم تعد للبيتوتة وكذا يحن في العترة والاوان على الذهب
لان بيتا فيه صيفا وان لم يكن مستقفا فتح وفي لا يحن دارا لم يحن بدخولها لغيره لانه
فيها اصلا وفي هذه الدار يحن وان صارت محلا او بيتا **فصل** في نذر ما لا يحن
الدار اسم للعرصة والبناء وصف والصفة انما تعتبر في الفكر لا المصن لا اذا كانت شرطا
او داعية للميت كلفه على هذا الرب فتصدق بالوصف وان جعلت بعد الاهداء **فصل**
فصل في نذر ما لا يحن او حلف عليها الماء فصار نذر لا يحن وان نذر دارا
بعد ذلك كذا البيت وكذا بيتا بالآوى فهدم او بنى بيتا اخر ولم ينقض الاول لزوال
اسم البيت ولهدم المسقف دون الكيفيات فدخل حنث في المعين لانه كالصفة لا في
المتك لان الصفة تقرر فيه كامر وعزاء في البحر للدايم كمن نزل فيه في النهار لانه لا يرق
حيث صلح للبيتوتة قد هدم الدار لانه لو اضر او لم يضر بان قال هدمت بدعوا
على اصة لانت كذا المسجد فخر ببقائه مسجد اليوم لغيره يحن ولو زيد فيه
حصة فدخلها لم يحن مالم يقل مسجد يحن فلان يحن وكذا الدار لانه قد يحن
على الانسان وذلك موجود في زيادة بدليل بحر ولو حلف لا يجلس على هذه الاسطوانة
او على هذا الحائط فهدم ما لم يحن ولو نقصه او ابرك هذه السفة فقصت ثم
اصعدت تخشعا لم يحن **فصل** في نذر ما لا يحن **فصل** في نذر ما لا يحن
غير المجرى لا يسمى قنابل انبوبا فا كسر فهدم الى اسم ومضى زال ملكه المين
والوانت على السطح واصل عند المتقدمين خلافا للآخرين ودفعوا الى نذر الحنث
على اسله سائر وقدره على مقابل وقال ان الكمال ان اختلف من بلاد البحر لا يحن
مسكن وعليه الفتوى وفي البحر وقاد ان لو اترقي نذر او حيا طاحت وعلى قول المتأخرين

يرامح

نا

ولوبالعمل فلا يخلص له الا اذا كان المعلق طلاق المتروجة فيرفع الامر الى ساق فيفسخ
اليمين المضاف وقد مرنا في التعليق ان الافتكاك في ذلك بحر **حلف** لا يدخل دار فلان
انظر الملوكة والمستأجرة والمستفارة لان المراهبة المسكن عرفا ولا بد ان تكون سكا
لابطريق التبعية فلا يدخل دار فلانة دخل دارها وزوجها سكن بها لم يحث له
الدار انما تنسب الى الساكن وهو الزوج ثم عن الواقعات **لا يحث في حلفه انه لا مال له وله**
دين على مفلس بتشديد اللام اي يحكم بافلاسه او على **ملي عني** لان الدين ليس بمال بل
وصف في الذممة لتصور قبضه حقيقة فسرور قال لغيره واهه لتفعلن كذا
فهو حالف فانه لم يفعل له الخطيب حث مالم ينو الاستحلاف قال لغيره اقمته عليك بالله
او لم يقل عليك لتفعلن كذا فالحالف هو المستدي مالم ينو الاستيفاء ولو قال عليك عهد
الله انما فعلت كذا فقام انتم فالحالف المحب لا يدخل فلان داره فجميعه على النهي ان لم
يكن منه ولا يفعل النهي والمنع جميعا آخره انه حلف انه لا يترك فيها يقول آخره لا يدع
ماله اليوم على غريمه فقدمه للفتاوى وحلفه برتبيل له ان كنت فعلت كذا فامر انك طالق
فقال نعم وقد كانت فعلت وفي الاشياء القاعع الحادية عشر السوال معاد في الجواب
قال اماره زيد طالق او عياد حرا وعليه المشي لبيت الله ان فعلت كذا وقال زيد نعم كان حالفا
الى اخره ادعي عليه فحلف بالطلاق ما لم عليه شي فزهره بالمال حث به فبقي حلف ان
فلانا فبقيل وهو عند الناس غير تفعل وعنده فبقيل لم يحث الا ان ينوي ما عند الناس
لا يل بعد في القصة مثلا تفعل مع شر بركة حث ومع عبد المادون لا لا يزعم ارض فلان
فوزع ارضي بينه وبين غيره حث لان نصف الارض بشي ارضا فحلف لا ادخل دار فلان
فدخل المشتركة اذ لم يكن ساكنا **كلام** **الحكود** هو لغة المنع وشر
عقوبة مقدرة وجبت حقا له تعالى في حر فلا يجوز الشفاعة فيه بعد الوصول للحكم
وليس مطهر عند نابل المطهر المؤقت واجمعا انها لا تسقط الحد في الدنيا فلا تغزير
حد لعدم تقديره ولا نقصان حد لانه حق الولي والزا المحجب للحد وهي وهو داخل قدر
حسنة من ذكر **حلف** خرج الصبي والمعتق ناطق خرج وعلى الاخرى فلا حد عليه مطلقا
للشبهة واما الامم فيحد للزنا بالافراس لا بالابرهان سرح وهما شبه طابع في قبل **مشتاة**
حالا او ما ضاخر المكره والمدير ويحق الصغيرة **خال** عن ملكه اي ملكا الوالي وشبهه اي في الحث
لا في الفعل ذكره ابن الكمال وزاد الكمال في دار الاسلام لانه لا حد بالزنا بدار حرب او يملكه
من ذلك بان استلحق فعدت على ذكره فانها يجدان لوجود التمكن او يملكها فان فعلها ليس
وطا بل يكتن ثم التقرير وزاد في المحط العلم بالتحريم فلو لم يعلم لم يعد للشبهة ورجع في
الفتح جرحته في كل حلة وبييت **شهادة اربعة رجال في مجلس واحد** فلو شرف من حدوا
بلغت الزنا لا يجد فقط الوطي والجماع وظاهر الدرر ان ما يفيد معنى الزنا يقوم مقامه
ولو كان الزوج احدهم اذ الم يكن الزوج نذنها ولو شهد بزناها جولد للتهمة لانه يدفع
اللعان عن نفسه في الاول ويستعطف نصف المهر لقبل الدخول او نفقة العدة لو بعد
في الثانية ظهر به **فساها** الامام عنه ما هو اي عن ذاته وهو اللام عيني وكفه هو **واين**
هو ومتى زنا ونحن زنا الجوارك ونمكرها او بدار الحرب او في صباه اي بامته ابنة فيستعطف
الفتاوى احتيا لا للزنا فان يسنوه وقالوا وانه وطها في زوجها كالمسل في الحكم هو
زنا بامته احتيا لا للدرء وعدلوا **سرا** وعكنا اذ لم يعلم بحاله كبر وجوبا وزيث
الشبهة اذ لم يملكه فاشهدا في الشبهة اذ لم يملكه فاشهدا في الشبهة اذ لم يملكه فاشهدا في
ولم يكذب الاخر والآخر كذب بحجة او رقتها ولا اقرب زنا بحسنا او هي باخرى لحواز
ابناء المستعطف للحد ولو اقربه او بغيره في حال سكن لاحد ولو سرق او زنا واحد لاني
الانشاء لا يحتمل التكذيب والافراق يحتمل تراسب في محال اي الحق الارادة
كلما اقربوه بحيث لا يراه وسالده كما مر حتى عن المرفي بها لحوازي بامته ابنة لفسر

فان يسنه كما يحق حد فلا يثبت بغير الفتاوى ولا بالبيئة على الاقرار ولو قضى بالبيئة فافترق
لم يجد عند الثاني وهو الاصح ولو اقرارا بيا بطلت الشهادة اجماعا سراج وعلى سبيله ان **رجع**
من اقراره قبل الحد او في وسطه ولو رجوعه بالتمكيد بوجه خلاف الشهادة والافراق
رجوعه لان اقراره الروعة **تريد** كاشي وكذا يرفع الرجوع عن الاقرار بالاحصان لانه لما صار
شرطا للحد صار حقا له تعالى في دفع الرجوع عنه لعدم المكذب بجر وكذا عن سائر الحدود
انما الصلة كحد شرب وسرقته وان ضمن المال وندب بفتنه الرجوع بل هو كقبل اولست
او وطيت بشبهة محدث ما عدا في الزاني انها ووجد سقط الحد عنه وان كانت زوجة
للغير بلا بيئة ولو **الحل** **ها** تزوجها بدمه اي بعد زناه او استرها لا يسقط في الاصح لعدم
الشبهة وقت الفعل بجر ويرحم محض في فصاحت يموت ويصطفون كصغوف الصلاة لرحم
ملازم قوم تخفى ودم اخرون فلو قتلته خصي وقتا عنه بعد القضاء به فليس وينبغي ان
يعز ولا يفتية على الامام ثم ولو قبله اي قبل القضاء به يجب النقصان في العود اليه في **نكاح**
لان الشهادة قبل الحكم بها الحكم لها والشرط بالة الشهادة ولو بحصة صغيرة لا العذر
كوض دهم الفتاوى يحضرون فان ابا او امرا او غابوا او قطعوا بعد الشهادة او بعضهم
سقط الزم لغوات الشرط ولا يحدون في الاصح كما لو خرج بعضهم عن الاهلية للشهادة ففسخ
او عا او خرس او قف ولو بعد القضاء لان الامتنان القضاء في الحدود وهو لو حصنا اسما
غيره وفي الموت والغيبه كما في الحكم في الامام هذا ليس حكاكف وحضوره ليس بلازم
قال ابن الكمال وما نقله المصنف من الكمال نقضه في النهي ثم الناس افاد في النهار ان حضورهم
ليس بشرط فربهم كذا فلو استعملوا بسقط **وبعد** الامام لو مقل مقتضاه ان لو انتقم لم يحل
للقوم بجر وان امرهم لغوات شرط فتح شبيحي انه لو قال قاض عدل قضيت على هذا
بالرجم وسك رجه وان لم تغاين الحق ويكره التحريم الرجم وان فعل لا يجرم الميراث **وفصل**
وكفن وصلى عليه ومع انه عليه الصلاة والسلام صلى على الغامديه وغير المحسن بجذامية ان
حل **ومنعها** **العبد** بدلالة النص والمراد بالمحصات في الية الحراري ذكره البيضاوي وغيره
وذكر الزيلعي انه غلب لانك على الذكر كنه عكس الفتاوى والعبد لا يحده سيده بغير
اذن الامام ولو فعله هو يكره الظاهر لا لقولهم كنه اقامة الامام ثم بسوط لا عقدة له في
العصا ثمرة السبا عا عقدا طرافه متوسطا بين الجرم وغير المولم ونزع **يأبى** خلا ازار لست
عودته **وفرق** جلده **عليه** **خللا** **الاسنة** **وجهه** **ومرجه** قبل وصدوم وبطنه ولو جلد في
يوم حسين متواليه ومثلها في اليوم الثاني اجزاه على الاصح جرحه و قال علي رضي الله عنه
يضر **الرجل** **قائما** **والمرأة** **قاعدا** في الحدود والتعدي **غير** **مردود** على الارض كما يفعل في زماننا
فانه لا يجوز بجره وكذا لا يحد السوط لان المشترك في الشبي يع ابن كالف ولا يفرغ **شياها** **الا**
الغزو **والخشو** **وتعزب** **حالة** **لما** **روينا** **وحملها** **المصدر** **ها** **في** **الرجم** **وحاز** **ترك** **لنسترها**
شياها **لا** **يجوز** **لكن** **لذكر** **الشبي** **ولا** **يربط** **ولا** **يمك** **ولو** **هرب** **فان** **مقل** **لا** **ينبع**
والا **ينبع** **حتى** **يموت** **كاس** **ولا** **يجم** **بين** **جلده** **ودم** **في** **المحس** **ولا** **ينجلد** **وفي** **الفترب**
في **البكر** **وفرض** **في** **النهاية** **بالحبس** **وهو** **احسن** **واسكن** **للفتنة** **من** **التقريب** **لانه** **يعود**
على **موضوعه** **بالنقض** **الاسياسية** **وتغري** **اي** **يفوض** **للامام** **وكذا** **في** **كل** **جناية** **يهر** **ويرجم** **مرفق**
زني **ولا** **يجلده** **حتى** **يبرا** **الا** **ان** **يقع** **الباس** **من** **بريه** **فيقام** **عليه** **تحر** **ويقام** **على** **الحال** **بعد**
وفصل **لا** **قبله** **اصلا** **بل** **يجس** **لوزن** **ها** **بسيطة** **فان** **كان** **حدها** **الرجم** **دمت** **حق** **وتمت**
الا **ان** **لم** **يكن** **للمو** **لود** **من** **بريه** **حتى** **يستغنى** **فان** **ادعت** **الحيل** **بريها** **النشاة** **فان** **قلت**
نعم **حبسها** **ستين** **زوجها** **اختيار** **وان** **كان** **الجلد** **بعد** **النشاة** **لا** **ندم** **من** **شر** **اصط**
احصان **الرجم** **سبعة** **الحربة** **والنكف** **عقل** **وبلوع** **والاسلام** **والوطي** **وكونه** **بنكاح** **صح**
حالة **الدخول** **وكونه** **بصفة** **الاحصان** **المذكورة** **وقت** **الوطي** **فاحصان** **كل** **منها** **شرط**
لصيرورة **الاخر** **به** **محصنا** **فلو** **تم** **امته** **او** **اخر** **علا** **فلا** **احصان** **الا** **ان** **يطاها** **بعد** **الفتق**

فحصل الاحتصاص بالامانة قبله حتى لو زني في بيملة ثم اسلم لا يرجع بل يحلده وفي شرط آخر
ذكر ابن الكمال وهو ان لا يسل احتصاصها بالامانة فلا يراد ان اسلم لم يقبل الا بالامانة بعد
ولو لم يكن جنة او عتبه عاد بالافاقه وقيل لا يولي بعد وعلم انه لا يجب بها النكاح بقاياه
اي الاحتصاص فلو لم يكن في عمر مرة ثم طلق وبنى محرما او زني بغيره ونظر بعضهم الشرط فقال
شرط الاحتصاص اثنتي عشرة في ذواتها من النكاح مستلها بلوغ وعقل وحريه
ورابعها كونه مسلما **باب الوحي الذي يوجب الحد الذي لا يوجب لقيام الشهادة لحديث ادوا**
الحدود بالشبهات ما استعملتم الشهادة ما يشبه الشيء الثابت وليس بثابت في نفس الامر
وهي ثلاثة انواع شبيهة بحكمة في الحمل وشبهة اشتباه في الفعل وشبهة في الاحتياط والتحقيق
تدخل هذه في الاولين وسحقته فان ادعاها اي الشهادة وبرهن قبل برهانه وسقط الحد
وكذا سقط ايضا مجرد دعواه الا في دعوي الاركان خاصة فلا بد من البرهان لا بدعوي
بفعل الغير فلو ثبت في الحد بلازم شبهة الحمل اي الملك وشي شبيهة بحكمة اي الثابت
حكم الشرع بحله وان ظن حريته كولي امته ولله ولله وان سفل ولو لم يكن فاشتم
لحديث انت وماك لا يملك ومعتدة الكفايات ولو لم يكن خلاص مال وان في يها
ثلاثا لم يلقه عدل في الله عند الكفايات وراجع وولي البايعة الامنة المبيعة والزواج
الامنة المهور قبل تسليمها المستور ووجهه وكذا بعد في الفاسد وولي الشريك اي
احد الشريكين كحريته المشتركة وولي جارية كانته وعدة آما ذون له وعليه دين محبط
بماله ورقبته زليجي وولي جارية من الفتيمة بعد الاخرى بدارنا او قبله وولي
جاريته قبل الاستبراء والتي فيها خيار المشرى والتي هي اخذ رصنا وزوجه حرم بوثها
او مولا ومعتها لانه اوجاعه لامها او بنتها لان من الامنة من لم يحرم به وغير ذلك لا يخفى
على المتبحر قد عوي في كسر في ستة مسائل ممنوع ولأحد ايضا بشبهة الفعل وشي شبيهة
اشتباها اي شبهة في حق من حصل له اشتباه ان ظن حله العبرة لدعوي الظن وان لم يحصل
له الظن ولو ادعاه أحدهما فقط لم يحل حتى يقر احدهما بغيره بالحريه ثم كوي امته **باب**
وان عليا شئني ومعتدة الثقات ولو حله وامته امرأته وامته سيد وولي المهر انما
المهر في رواية كتاب الحدود وهي المختارة زليجي وفي الهداية المستعير لزمه كالمهرين
وسيجي حكم المستأجر والمفوض وينيغي ان الموقوف فزع عليه كالمهرية ثم ومعتدة الطلاق
على مال وكذا المختلعة على المعصية بدائع ومعتدة الاعتاق والحال انها هي ام ولله والولي
ان ادعي النسب ثبت في الاولى شبهة الحمل لاني المشايخ اي شبهة الفعل لمختصة زنا الا
في المطلقة ثلاثا بشرطه بان تملك لا من سنتين لالا كراه الادعاء كالمهرية بابه وكذا المختلعة
والمطلقة بالاولى نهاية والافق وولي امرأة زنت اليه وقال النكاح في زوجك ولم
تكن كذلك معتد اخر من فثبت نسبه ولأحد ايضا شبهة العقد اي عقد النكاح عنده
اي الامام كولي محرم نكحها وقال ان علم بالحريه نكح وعليه الفقي خلاصة لكن المهر في جميع
الشروط قول الامام فكان الفتوي على اولي قاله قاسم في تفصيله لكن في التمسك في
المضرب الفتوي على قولها في المهر وحريه الفقر اليها من شبهة الحمل وفيها شبهة النسب
كالمهر وولي في نكاح بغير شهود لأحد لشبهة العقد وفي المحتجب نكاح محرمة
او منكحة الغير او معتدة ووطها طائنا الحل لا يجد ويعز وانا قلنا ان المحرمه كذلك
عند خلافها فظهر ان تقسيمها لثلاثة اقسام قول الامام وجوب على امته الحريه وعنده
وساير محارمه سوى الولاد لعدم البسطة وولي امرأة وجدت على فاشتم فظنها زنا
ولو هو محرم للثبوت بالسؤال الا اذا ادعاها فاجابة قائله انا زوجك او انا فلانة باسم
زوجته فوافها لان الاختيار دليل شرعي حتى لو اجابته بالفعل او بغيره حد وديمة عطف
على خبره وجاز للفصل في بياضه ستان وحد في زني بغيره مستامنة

لا يجد

لا يجد الحزب في الاول والحريه في الثانية والاهل عند الامام الحد وكلها لانقام على سبيل
الاحد القذف ولا يجد وولي بيمه بل يعز ويزج في محرق ويكره الاستماع بها حية وميتة
يجتنب وفي النهي الظاهر انه يطلب تدبير القول ثم يفتن بالقسم ولا يجد وولي الحريه زنت
اليه وقيل خبر الواحد كاف في كماله في قوله النكاح في محرمه عليه مهرها بذلك فقي
عمر رضي الله عنه وبالحله او بولي دبر وقالان فضل في الاجانب حد وان فعله وامته
او زوجه فلا حد اجابا بل يعز قال في الدرر بجواب الخراف بالنار وهدم الجدار والتكليس
من محل نرفع باتباع الاحجار وفي الحواشي والحل اصح وفي الفتح يعز وليمي حتى يموت او
يتوب ولو اعتاد اللواطه قتل الامام سياسة قتل وفي النهي يعز بالجماع والتبديل
بالامام يفهم ان الفتاوي ليس له الحكم بالسياسة فصرح وفي الجوهرة الاستئناس
وفيه التعزير ولو لم يكن امرأته وامته من العيب يذكره فانزل في ولاشي عليه ولا يكون
المواطنة في الفتيمة على المعصية لانه استتبعها ربهما حنيئته والجنة منزعة عنها فتح وفي
الاشياء حرمها عقليه ولا وجود لها في الجنة وقيل بجمعة فتوجد وقيل على الله تعالى
طاعة ضعفهم المولى لا يكون ولا الاسفل كالاناث والصحيح الاول وفي البحر جرحها الشد
من الزنا لم يجر عقلا وشرعا وطبعا والواش ليس بجراح طبعيا ومنزول حرمته بزوج وشرأ
خلاصها وعدم الحد عند الحقة بل للتعطيل لانه مطهر على قوله وفي المحتجب يكسر سيقها
عند كبحه هور اوزني في دار الحرب او البقي الا اذا زني في عسكر لغيره ولأية الاقامة هذا
ولا حد بزي غير مكنت بمكة مطلقا لعله ولا عليها في عكس حد ففعلوا لاحد بالزنا
بالمستأجرة له اي لزمانا والمكر وجوب الحد المستأجرة للخدمة فتح ولا يابا براه ولا يقرر
ان انكره الاخر بشبهة وكذا لوقال اشتريتها ولو جرحي وفي قتل امته بزنائها الحد بالزنا
والقيمة يا قتل ولواذهب عنها الزمة فيمتها ويستحق الحد لقتله الحنة العيا فاورث شبهة
هداية وتفصيل مالوا افضاضا في الشرع ولو عصبها بزنائها ضمن قيمتها فلا حد على اتفاقا
تختلف بالزنا بغيرها ضمن عصبها ضمن قيمتها كذا لو زنا بحق ثم كنها لا يسقط الحد اتفاقا
والخلفه الذي لا والي فوقه بوجدها بالنقصان والاموال لانها من حقوق العباد فيستوفى
ولي الحق اما بكتكها او بمنعة المسلمين وبه علم ان القضا ليس شرط للاستيقا القصاص
والاموال بل للثقتن فتح ولا يجد ولو لقتل لعننه حق الله تعالى واقامته البره ولاية لاحد
عليه اختلاف امر السلالة فانه يجد بالامام **باب** الشهادة على الزنا والرجوع
عنها شهدوا بحد شقاق بالاعتراف كمن اوبعد مساندة او خوف طريق لم تقبل الشهادة الا في
حد القذف اذ فيه حق العبد ويحق المال المسروق لا يحق العبد فلا يبق بالانقاد
ولو اقتربه اي بالحد مع القصاص حد لثقت الشهادة الا في الشرب كاشي وتقامه بزوالم
الرجوع ولغيره يعني شهر هو الاصح ولو شهدوا بزن شقاق حد الشهادة عند المعصية وقيل
لا كذا في الحانية شهدوا على زنا وسبب حد وولي سرقته من غلب لا لشرطية الدعوي في
السرقه دون الزنا اثر بالزنا كجهولته دون حدوا عليه بذلك لا لاحتمال انها امرأته
او امته كاختلافهم في طوعها او في البلد ولو كان على كذا الزنا اربعة كذب احدان فيقتل
بعين اذكر وادعتا واحدا وتبا هذا المكان والقتل فتح ولو اختلفوا في زنا وبنى
واحد معصية اي الرجل والمرأة استخسانا لاسكانه الترميز ولو شهدوا على زناها
وكذا في بكر او رقعا او قرضا او فسخة او شهدة او على شهادة لربعة وان وصية شهد
الاصول بعد ذلك لم يجد احد وكذا لو شهدوا على زنا فوجد محبوبا ولو شهدوا بالزنا وكان
محبوبه او محبوبة او في ذمت او لثلاث او اربعة محبوه او عبيد او وجد احد م كذا
بعد القصاص المحبوه للقذف اذ عليه المذوف والى قوله وان مات منه حد خلاصا
لما اورد في بيت المال اتفاقا ويجد من رجع من الربعة بعد اربع قطع لاقتلاب
شهادته بالرجوع قذفا وعزم رجع للدين رجع قبله اي الرجم حد والقذف لا يجد لان

الامضاء من القضا في باب الحدود ولا شيء على من يرمي بعد ارمي فان رجمه اخرجها من الدنيا
وليرجع الثالث من الرجم وليرجع اربعة فممنوها احاسا حواي من المراكب في يوم الميهم ان
ظهر غير اهل للشهادة عبيدا او كافرا وهذا اذا اخبر المزيك بحرية الشهود واسألهم نعم
رجم قايلا لم تقت الذنب والافاء لدية في بيت المال انفا ولا يحدون القذف لانه لا يور
بحس كالمقتل من امر رجمه بعد التزكية فظهر ذلك غير اصل فان القضا تليق من الدية
استحسانا لشبهة صحة القضا فلو قتله قبل الامر او بعد قبل التزكية اقتض منكم يقتض
بقتل المفتي يقتله قصاصا ظهر للشهود جيدا او لا لان الاستيفاء للولي رليعي من
الردة وانما ترك الشهود فوجدوا عبيدا فديته في بيت المال لامتثال الامام فنقل فعليه
اليه وان قال الشهود للزنا فقلنا النظر قبلت لاهية لغير الشهادة الا اذا قالوا لقد فاه
للتلذذ فلا تقبل فستفهم فتح وان انكر الاحصان فشهد عليه رجل وامرأتان او ولد
زوجته من قبل الزنا فكم رجم ولولاها ما تم طلقها وقال وطبعتها وانكرت فهو محصن
بأقراره ووثما لا يقتل من ان الاقرار بحجة قاصم كالمقتول جدد الطلاق كنت نصرا بيه وقال
كانت مسلمة فبرحم المحصن ويجلد غيره وبه استغنى عما يوجد في معنى نسخ المتن من قول
اذا كان احد الزانيين محصنا بجدة كمنها حله فقتل تزوج بلا في قدخل بها لا يكون محصنا
عند الثاني لشبهة الخلاف تهر باد **حد الشرب المحرم بعد مسلم**
فلو اردت نسك فاسلم لا يجد لانه لا يقام على الكفار يظهر به لكن في شبهة الفتى سكر
الذي من المحرم حد في الامم حرمة السكر في كل طاعة فلا يجد لغير الشهادة فكيف طابع
غير مضطر شرب الخمر ولو قتل قاتلا سكر او سكر من نبيذ قاتله يفتي طاعة عالما بالحكمة
حقيقة او حكا يكون في دارنا لما قالوا لو دخل حربي دارنا فاسلم فشر الخمر جازا بالحكمة
لا يجد بخلاف الزنا حرمة في كل ملة قلست يرد عليه حرمة السكر ايضا في كل ملة فقتل
بعد الاقامة فلوجد قبلها فظاهم انه يعاد عيني اذا اخذ الشارب ويرجم ماسر من خمر او
نبيذ فتح من نصرا لراجمة على الخمر فقد قص موجودة خبر الريح وهو موت سماع طاعة
الا ان تنقطع الراجحة بعد المسافة وحشد فلا بد ان يشهد بالشرط طاعة ويقول اخذنا
ورجمها موجودة ولا يثبت الشرب بها بالراجحة ولا يثبتها بل يشهد دة بطلين يسا لها
الامام عن ماهيتها وكيف شرب لاحتمال الكراه حتى يسأل عن عدالتهم ولا يفتي بظاهرها
لاحتمال شربه في دار الحرب فاذا ايسوا ذلك حبه حتى يسأل عن عدالتهم ولا يفتي بظاهرها
في حد قاتله ولو اختلف في الزمان او شهد احدها بسكر من الخمر والاخر من السكر لم يجد
عليه به او يثبت بأقراره مرة صاحبا ثمانية سوطا متعلق بجدة الخمر ونصها للعبد وفرت
على يد نكدا الزنا كالمز فلوا في سكر او شهدوا بعد ذوال رجمها لا بد مسافة او اقر
كذلك او رجم عن اقراره لا يجد لانه خالص حق الله فيعمل الرجوع فيه ثم نبوة باجاء الصحابة
ولا اجاع الابراهم وعمر ابن مسعود رضي الله عنهم اجمعين وهما شرط اقيام الراجحة والسكران
من لا يفرق بين الرجل والمرأة والماء والارض وقالوا لا ينقطع كلامه غالبا فلو نصفه ستمتجها
فليس بسكران بجر ويجوز للفتوى لتعنت دليل الامام فتح ولوارتد السكران لم يصف لا
تخرج غرسه وهذه احدي المسائل السبع المستثناة من انما لصاحي كما بسطه المصنف عزرا
للاشياء وغيره وتفرغ في الاشربة عن الكهنة حرمة الكيخ وحشية وافيون لكن دون
حرمة الخمر ولو سكرها كلها لا يجد بل يعزرا انتهى وفي النهر التحقيق ما في العناية ان البهيمام
لانه حشيش اما السكر منه ثم ام اقيم عليه بعض الحد فترج ثم اخذ بعد التتادام لا يجد لما
ان الامضاء من القضا في باب الحدود ولو شرب اوزنا ثانيا يستأنف الحد لخل الخمر كما
يجي فسر سكران او صاح جمع به ففرسه فخدم اسنانا قامت انقاد راعا عليه فم
والا لا مصنف عماد بة باد **حد القذف هو لغة الرمي وشرا الرمي**
بالزنا وهو من الكيابة لاجماع فتح كمن في النهر قذف غير المحصن كصغره ومملوكه وحره منبهة

رجم

من الصغار هو حكم الشرب لية وثبوتها فثبت برجلي يسألها الامام عن ماهية وكيفية
الا اذا شهد بقوله ياذا في لم يجبه ليا انها كما يجبه للشهود يمكن احضارهم في ثلاثة
ايام والا لا يظهر به ولا يكتفى خلافا لثاني تهر **حد الخمر والصيد** ولو ذميا او امراة قاذفا
المسلم لغير ان تبته حرته والافسه التعزير البالغ العاقل المصنف عن فضل الزنا ينقص
عن احصان الرجم بشيئين النكاح والدخول وبقي من الشروط ان لا يكون ولد او ولدا
او اخرى او مجوسا او خصيا او وطي بنكاح او ملك فاسد او هو رجلا او قرضا وان يوجد
الاحصان وقت الحد حتى لو ارتد ستمت اذ القاذف ولو اسلم بعد ذلك فتح بصرح الزنا
ومنه انت ان في من فلان او مني على ما في الظاهر وشهد اليك كما فعله المصنف عن شرح
المنار ولو قال يا زاني بالهمن لم يجد شرح تكلم او بقوله زنا في الجبل بالهمن فانه مشتكل
بين الفاحشة والصعود وحالة الغضب تعين الفاحشة اولست ليك ولو اردت
سألك او قال لست لابوك فلأحد اولست باين فلان لاييه المعروف به والحال انه امره
محصنة لانها المقدوفة في صورتين اذ المحصن احصان المقدوف لا الطالب شتم
في غضب يتعلق بالصورة لثلاث بطيب المقدوف المحصن لانه حقه ولو المقدوف
غايبا عن مجلس القاذف حال القذف وان لم يسمعه احد تهر بل وان امر المقدوف بذلك
شرح ككلمة ويزرع العزوة وكشف فقط اظهرا للتخفيف باحتمال صدقه بخلاف حد شرب
وذا لا يجد بلس باين فلان جده لصدقه وبسته اليه او في خاله او عمه او ابنته
يشهد بد آياميه ولو غير زوج امه زلي لا نهام آيا جازا ولا بقوله بالين ماء المساء
فيه نظر ابن الكمال ولا بقوله بيا نعل معرف في النهر مني شبيه لغير قبيلة او فاه عنها
عزير وفيه يافرح الزنا يا يمين الزنا يا يمين الزنا يا يمين الزنا فقتل بخلاف يا كس
الزنا او يا حرم زاده فقتله وبها لو وجد ابو فقتله ولا احد بقوله لامرأة زنت
بغير اذن او بغير اذن او بغير اذن لا يبين بزننا شرعا غلات زنت بغير اذن او بانه
او بجارة او بزوج او بدارهم فانه يجد لانها لا تقبل لا ليلا في نهر اذ زنت واخذت البذل ولو
قتل هذا الرجل فلا حد لعدم العرف باخذ المال وانما يطلبه بقتل الميت من نفع النكاح
في شبه بسب قذفه اي الملت وهم الاصول والفروع وان علوا او سفلا ولوان
الطالب محجوبا او محجوبا عن الميراث يقتل اوراق او كمن اولد بنة ولومع وجود الاقرب
او عنوة او تصديقه للوقوفهم العار بسبب الجرشه قيد بالميت لعدم مطالبتهم في الغالب
لجواز تصديقه اذا حضر قال يا ابن الزانية وقدمات ابواه فعليه حد واحد للتدخل الاك
فموت ابو به ليس بتبديل فائدة في المطالبة ذكر في اخر المسبوط ان معتوهة قالت لرجل
يا ابن الزانية فجاء بها الى ابن ابني ليلى فاعترفت فخذها حدين في المسجد فبلغ ابا حنيفه
فقال اخطا في سبع مواضع بين تكلم على اقرار المعترفة والزنها الحد وحدها حدين واقامها
معا وفي المسجد وقاية وبلا حضرة ولها وقال في الدرر ولم يتعرف ان ابو به حيان فتكون
للمعتوهة لها اومتان تكونان لابن اجنت عليه لعنا **حد القذف** بان قذف وشرب وسرق
وزنا غير محصن بقاء على حد بخلاف الحد واليه في بيتهما خيفة الهلاك بل يجس حتى
يبرأ **حد القذف** كلف العبد ثم هو الامام انشاء بها حد الزنا ان شاء بالقطع
لغيره بالكتاب ولو رجمه الشرب لنبوة باجتهاد الصحابة ولو قضا ايضا بالكتاب
بالقذف ثم رجمه لو محصنا ولقي غيرها بجر وفي الحواي ولو قتل ضرب القذف وضم الشر
ثم قتل وركب ما بقي وبوجه مسطرة من تركته لعدم قطع نهره لا يطالب والاداء فرم وان سل
ومهداه اياضه وان علا وسيد لف وشرب بقتل امه **حد القذف** امه لغير المحصنة
فلي لا يهاون من نهر ابواب او بخره ملك الطالب في النهر اذ اسقط عنه الحد عزير ليشتم
ولم يعزير ولا ايرت فيه خلاف الشافعي والرجوع بعد اقراره ولاعت من اى اخذ هو
ولا صلح ولا عمن فيه ومن لم يوعي القذف فلا حد لانه المعنى بل انكر الطالب

وہابی

42

وهو لا يعلم قطع شيء ويقطع لوسق من السبل نصابا لانه حر حرش وهما بة اوسن المسار اذا
بكل مكان ليس بحر حرش الطريق والبحار ورب المتاع عده اي بحيث يراه ولو لم يقطع لانه
في الامم لا يقطع لوسق ضيف من اضافة ولون بعض بيوت الدار اوسن صندوق مقفل
لاختلاف الخبز اوسق شيئا لم يخرج من الدار لشبهة عدم الاخذ بخلاف العصب وان لم يخرج
من حرش الدار المستعجدة الى حطبها او اقام من اهل الحرش على حرش اخرى لا نكاح حرش حرش
او قتب دخل والي كذا رايته في فتح المتن والشرح بار وصوابه بالواو كما في الكثر شيئا
في الطريق يبلغ نصابا ثم اخذه قطع لان الرمي حيلة يعتاده السارق فاعتبر لكل فعلا احدا
ولم يأخذه او اخذه غيره فهو مقصع لاسارق او حله على دابة فساقه واخرجه او طلق رصنه
في غنى كلب وذبحه لان سيره يضاف اليه او الفاء في الما فخرجه بتحريك السارق لما
من اوله لا تحركه بل اخذه قوة جريه على الامم لانه اخبره بسببه ذيل في قطع في الكل لما ذكرنا
ويشكل على الاخير ما قالوا لو علقه على طائر فطار الى منزل السارق لم يقطع فلذا والله اعلم
جزم الحذاذي وغيره بعلم القطع وان قتب ثم فاد اخبر خارج الدار او دخل بيع في بيت
واخذ وبيع اللص الظاهري ولو وضعه في القتب ثم خرج واخذه لم يقطع في العجم شئ
او حل اي شئ طرفة خاضعة من النفس انك فلو داخله قطع وفي الكل بملكه اوسق من
سرق او من قطار يفتح القاف الابل على شئ واحد بغيره او حله عليه لا يقطع لالت
السابق والقبيل والراي لم يقصدوا الحفظ وان كان معها حافظ اوسن لكل سرق سرق
اوسق جوف القابض الحق فيه متاع وره يحفظه اونا بما عليه او يقرب او يدخل بيع في بيته
الغداوي في جيبه او يخرج فاحذ المال قطع في الكل والاصل ان الحزبان امنك وحوله فهكيد بخ
والاخذ اذ لا اليد فيه واخذ منه فسرق فسطا منصوبا لم يقطع ولو لم يقطع
او في فسطاط لخر قطع فتحه اخرج من حرش لانه لا تبلغ نصابا فتعها اخرى لم يقطع سرق
مالا من حرش فدخل اخر وحل السارق بماعه قطع المحول فقط سراج قال ان السارق
هذا اقرب قطع ان اصابه لكونه ازار بالسرقه وان لم يصب الثوب لا يقطع لكونه
علة لا ازار دهر وتوضيحه اذا قيل هذا قائل زيد معناه انه قتل او اذا قيل قاتل
زيد معناه انه يقتله والمضارع يحتمل الحال والاستقبال فلا يقطع بالكل قلت وفي
شرح الوهبانية ينبغي التفرق بين العالم والكاهل لان العولم لا يزقون الا انفعال
يجعل شبهة لدره الحد وفيه بعد لمام قتل السارق سياسة لسعيه في الارض بالقتاد
قدس بهذان عادو اما قتله ابتداء فليس من السياسة في شئ تهتمت وقد منعته
معزاي للمرج في باب الوحي الموجب للحدان التقييد بالامام يفهم انه ليس للقاضي الحكم بالسياسة
فليحفظ **باب سياسة القطع** وايضا في قطع السارق من زنده هو مقفل
الرمح وحسم وجوبا وعند الشافعي ندبا فتح الا في حرش وبيوت يدين فلا يقطع لان
الحذر ايجر لاشكف ويجس لوسط الامر ومن زبته ومونة كاجرة حواد وكله حسم على
السارق عندنا لتسبيه بخلاف اجرة المحض المحض ففي بيت المال وقيل على المقر شرع
وهبانية قلت وفي قضا الخانية هو الصحيح لكن في قضاء البرازير وقيل على المدعي
وهو الامم كالسارق ورجل البيري من الكلب ان عاد فان عاد فاشا لا وجره
ايضا بالقرب حتى يتوب اي تظهر امارت التوبة شرح وهبانية ومدري يقطع لانه
ورابعا ان مع حل على السياسة اوضح من سرق واهما به السرق مقطوعة او شاك او اصبعا
نهبها سواها سوى الاتهام او رجلك المني مقطوعة او شاك لم يقطع لانه هلاك بل بحس
ليتوب ولا يضمن قاطع اليد السرق ولو عمل في العجم تهرا اذ اسر بخلاف لانه اختلف واظن
من جنسه ما هو خير منه وكذا لو قطعه غير اعداء في الامم ولو قطعه احد قبل الامر اقصا
وجب القصاص في العهد والدية في الخطا وسقط القطع عن السارق سواء قطع بمينه
ام بيساره وقضي الشافعي بالقطع كالامر على العجم فلا ضمان كافي وفي السراج سرق قطع

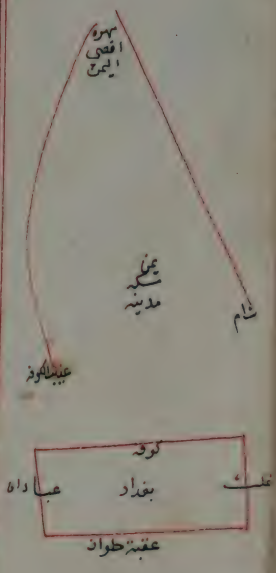
اللفاظي
علم السارق
وعلى هذه القصة المحيرة بالقطع
وقطاع الطريق وضامنات
وجميع الخيانة تدون في
قصة وجب المسافة في
قتل المتن ونباب قاتلهم
قوامي حرة

لم يؤخذ به حتى قطعت بينه قصاصا قطعت رجله السرق **وطلب السرق منه المال**
لا يقطع على الظاهر بشرط القطع مطلقا في اقراره بمادة على المذهب لان الخصومة شرط
للقهر السرقه وكذا حضوره اي السرق منه عند الاداء الشهادة وعند القطع لاحتمال
ان يفر له بالملك فسطح القطع للحضور الظاهر وعلى الصحيح شرط المنظومة وانه المصنف
قلت لكنه يخالف لما قدمنا وشها فيجوز وقد حرر في الشرط لانه لا يباين في جرم
الاولي فاقبل في مخرج على قوله وطلب السرق الى اخره فقال فلو اقرانه سرق ما لا القاب يوقف
القطع على حضوره **وطالب السرق** في سرقته هذا الذي ولا يذنب في اوله ان سرق
من صاحبها لا يقطع لانه يلزم من جهالة عدم طلبه وكل من له يد في الخصومة في مخرج
عليه يتولى كونه وقاصب ومترين ومتول واب وصحي وقاصب على سوم شر واصحاب ربا
بأن باع دوما بقرهين وقضها فخر فامد لان الشر فاسد بمنزلة المصروب بخلاف معطي الربا
لان لا تسليم لم يبق له ملك ولا يدعي ولا قطع بسيرة القطعة خاتمة ومن لا يد له حسم فلا
ملك الخصومة كسارق سرق من سرق لا يقطع لم يقطع بخصومة احد ولو ما كان لا يد له ليست بعصية
كالايا في ايضا ويقطع بطلب المالك ايضا لو سرق منهم اي من اثباته وكذا يطلب الراهن بعصية
المترين على الظاهر لانه هو المالك لا يطلب المالك للمعين السرقه او يطلب السارق لو
سرق من سارق بعد القطع لسقوط عصمته بخلاف ما اذا سرق المالك من السارق الاول قيل
القطع او بعد مادري بنبهته فان له وكرب المال القطع لان سقوطه المقوم ضرورة القطع ولم
يوجد فصار كالمصاب ثم بعد القطع هل الاول استرداه ورايتان واختار الكمال رد ه
لما كان سرق شيئا وان رد بعد القطع هل الاول استرداه ورايتان واختار الكمال رد ه
حياله او ملكه اي السرق بعد القضا بالقطع وله بية مع تبني او ادعي انه ملكه وان لم يرض
الشبهة او نقصت فتمت من المصائب بنقصان السحر في بلد الخصومة لم يقطع في المسائل
الاربع اقراره نصاب اذ في احداهما شبهة سقطت للقطع لم يقطعا فتد باثر ادها لانه
لو اقرانه سرق وفلان فأنكر فلان قطع المقر كونه قتل انا وفلان اوسق وأغاب احدهما
وعنه او شبهة اثنان على سرقتهما قطع كذا في الشبهة السبقه ولو اقرانه سرق
سرقه قطع ورد السرقه الى السرق منه لوقاية كذا لو قامت عليه شبهة ذلك لكن بشرط
حزمة مولاة عند ائمتها خلافا للشافعي في اعند اقرانه بخلافه اتفاقا ولا عزم على سارق بعد
ما قطعت بية هذا لفظ الحديث ودره وغيرها ودواه الحال بعد قطع بية وسرد
المعين لوقاية وان باعها او وهبها لبقاياها على ملك مالها ولا فرق في عدم الغنيات
بين هالك المعين واستنلاكها في الظاهر من الرواية لكن ينبغي باذا اقتبها ديانة رسوا
كان الاستنلاك قبل القطع او بعد مجتبي وفيه لو استنلكه المشتري منه او الوهب
له ذلك كالتعينة ولو قطع بعض السرقات لا يضمن شيئا وقال لا يضمن مالم يقطع فيه
سرق بواقتنه فصعد في اخرجه قطع ان يقطع فبما نصابا بعد شقه ما كان
اتفاقا باه ينقص اكرام نصف القيمة ملة تصغير القيمة فبذلك مستنك الى وقت الاخذ
فلا يقطع وربعه وهل يضمن نقصان الشئ مع القطع مع الجنازي لا وقال الكمال الخ في
ومع اختار يفتين القيمة يستط القطع لما سرق ولو سرق شيئا في حرشها فاحذها الى مالها
مرا لا يقطع في العلم وان قطع حرشها فاحذها على بعض جهتها والوجه ما في من الحرش ومن
قد رصا وقت الاحد دهره ودماير او اوتيه قطع وردت وقال لا يرد لثمن الصفة
عند حذافا له واما حتى الحاشي لوجهه اواف فان كان يباع ورفا فكذلك وان عددا في
السارق اشفاقا اختار لم يصفه احرار وحق الخصومة اولست السويين فقطعه لا ولا
مجان وكذا الرصيف بعد القطع بخر خلافا لما في الاختيار والرصيفه اسودر ده لان السوداء
نقصان خلافا للشافعي وهو اختلاف زمان البرهان سرق في ولاية سلطان ليس سلطان
اخر قطع اذ لا ولاية على من ليس تحت يد فليحفظ هذا الاصل اذ الان للسارق مكان في عجم

لا بأس بنش قوتهم طلب المال تاتر خاشه وعبارة الخانية قبول الكثرة فوف الذي ولا يحل
للمخرج ان يمد اصل المكي يقتل كما لا يمد قريه الباقي ونسب المخرج عن قتله بل يسجل بالحل
المستعمل فيه فان فقد قتله ولو قتله بعد العلم بالعاصم ولو قصد الاصل قتله والاصل
دفعه لا يقتل قتله لجواز الدفع مطلقا ويجوز الفصل على ترك الكفاد معهم بمال منهم او
لغيره المتولد في القاتل وان جعلوا السلم فاجع لها ونشد أي فعلهم بنقض السلم تجوز ارجع
الغدير المحرم لو خير الفعل عليه الصلاة والسلام باهل مكة ونفقاتهم بلانند مع خيانة ملكهم
ولو يقتل في منعة باذن ولو بدونه اشقتهم فقط ونفقات المبتدئين أو الخيول
بلان وصارت دارهم دار حرب لو خير بالمال ولا يغلب على بلد لا لا فيه تقرير الموت
على الردة وذلك لا يجوز نسخ وان اخذ المال منهم لا يرد لانه غير معصوم بخلاف اخذ من
بغاة فان يرد بعد وضع الحرب او زارها فتح ولم ينسج في الزيليج بجرم ان تبين منهم ما فيه
تفويضهم على الحرب ككيد وعيد وحيل ولا يجوز لهم ولو بعد صلح لانه عليه الصلاة والسلام
نهى عن ذلك واما بالميرة وهي النطام والقائم في دار استعانة ولا تقتل من امنه من امواله
ولو غاصا او ادمى او قاتبا او صبيا او عبدا اذن لها في القتال باي لغة كان الايمان ولو كانوا
لا يعرفون فاضا بعد معرفتهم المسلمين ذلك بشرط ما جهم ذلك من المسلمين فلا ايمان لو كانوا لا يعرفون
منهم ويعلم بالصبر كامن ولا بأس عليهم وبالكفاية لقتال اذا طعن امانا وبلاشارة
بالاصابع الى القاتل ولو شاذي المشرى بالامان مع لو استعارهم طلبة لذارية لا لاهله وذل
في الاولاد اولاد الانبياء لا اولاد النباة ولو غار عليهم عسكر اخر بعد الصلح على بالامان
قتل القاتل الذبيحة وعلى الواطي المهر والولد حرسه تبعا لايه ومنز والنسب والاموال الي
اعلها يعني بعد ثلاث خيول ونسب الامان لو بقاوه سرا ومباشرة بالصلح يوجب
وبطل امان ذني الا اذا امر به مسلم شيعي واسير وناجز وصبي وعبد يجوز من عن القاتل
ومع محمد امان العبد وفي الخانية خدمة المسلم مولاه الخريف امان له ويجنون ونحني
اسلم عنه ولم يهاجر اليها لانهم لا يمكن القتال باب المخرج
في المغرب الغنية ما تبين من الكفار عنوة والحرب قائمه فتخرج باقيا للغنائم والماني ما تبين
منهم بعد كراجه وهو الكافة المسلمين اذ انهم الانام بلان صلاحا جري على وجهه ولو كان من
من الامرا وادبها تنق حركه لو ولو قتلها عنوة بالفتح اي نهرا تسما بين الجيوش النشاة
ان اهلها عليها بجزية على رؤسهم وخراج على ارضهم والاول اولي عند حاجته الغنائم
ولو اخرجهم منها ونزل بها قوما غيرهم ووضع عليهم الخراج والجزية لو كانوا كفارا فلو مسلمين
وضع العشر الا غير فضل الاساري اشياء ان لم يسلوا او اسروهم او تركهم العرا او امتنا
الاسير في الحرب والمزدين كايحيى وهم منهم اي اطلاقهم مجانا ولو بعد اسلامهم أين حال
تعلق حق الغنائم وجوزه الكافي لقوله تعالى فاما من ابعد واما فدا قلنا نعم بقوله
تعالى اقتلهم حيث وجدتمهم شرح مجمع وحرم فداهم بعد تمام الحرب اما قبله فيجوز
بالمال لا بالاسلم المسلم درهم ودرهم شرعيه وقال الجوز وهو اظهر الروايتان عن الامام
سني واتفق ان لا يفيدي شيئا وصبيان وحيل وسلاح الا لغيره ولا باسرا لم
يسلم اسيرا الا اذا امن على اسلامه وحرم جرحهم الى دارهم ثابت في نسخ الشرح تبعا للام
دونا المقتل تبعا لاي الكان للعبد بين مع المن بالاول وحرم عقده اية شق قتلها الى
دارنا فتدفع وتخرق بعد اذ لا يعلب بالانوار الاربعه كاتر قاصحة وامنته قد يترك
وما لا يجرق منها كيديدين بموضع خفي ونكر اوانهم وتراق ادها بها عايطه لم ويترك
حييا ونسبهم شق اخرها ما من خيرة حتى يوافقوها وعطيا لذي عن قتلهم
ولا يوجد ان يقابلهم وجد المسلمين حية اذعة با في رحلهم عنة اي في دار الحرب يترعو
ذنب العقوب واناب الجبة فقلعا للضرر لا يقتل القاتل تاتر خاشه وبها
ما تيسر سلات ثمز واهل الحرب يجامعون الاموات تحرق بالنار ولا تقسم عليهم عنة

الا اذ قسم عن اجتهاد او حاجة الغزاة فتعق او لا يداع نقل اذ الم يكن للامام حيلة فان
ابوا حل يحبرهم باجر المثل روايتان فاذا اقتدر فان يحل لو قسمها قدر كل على حلة قسم بينهم
والا فهو مما يشق وسبق حكمه ولم تنع الغنيمة قبلها لا للامام ولا لغيره يعني لا يقول المالك
باع شيئا بطعام جاز جوهرة ورد البيع لو وقع دفعا للفساد فان لم يكن رد غنمة لغنيمة خاتمة
ومدود لغنيمة كذا نقل الحوفي وخريف اورد اسم لمة لا قتال فان قاتلوا في شاكوكهم
والمن مات غنمة قبل قسمه او جرح ولو مات بعد اذ قسمه او بعد الاخران بدنا يورث
نصيبه كتاكيد ملكه تاتر خاشه وبها ادعى رجل شهود الواقعة ويرهن وقد ثبت لم تنقض
استعانة ويعصى بقدر حظ من بيت المال وما في البحر من قياس الوقت على الغنيمة
رده في الزهر وحررناه في الوقت ولم اي للغنائم لا غير الاستعانة بها اي في دار الحرب بطل
وطعام وحطب وسلاح وذهن بلا قسمه اطلق الكل تبعا للكثر وقيد في الوقاية السلاح
بالخاصة وهو الحق وقيد الكل في الظاهر بعدد يهي الامان عن الكل فان يهي بيع فبني في
تقديم المحتد به ولا بيع ونقول فلو باع رد غنمة فان قسمت تصدق به ولو غير من
وجد ما لا يمكن اهل الحرب كصيد وعسل فهو مشترك فيتوقف بيعه على اجازه الأمير
فان هلك او اثنى انتع اجازته والارح والغنيمة تجر وبعد الخروج منها لا الا برضاها ومن اسلم
منهم قبل سكر عصى نفسه وطفله وكل ماله فان كانوا اخذوا اخره نفسه فقط او اورو
معصوما ولو دة ميا فلو عند حربي في وكما لو اسلم ثم خرج اليسا ثم ظهر ثا على الدار فالغنيمة في
سرو بطلت لبيتته لاولئك الكبير ورجلته وحلها وعقاره وعبد المقاتل وامتة المقاتل
وحلها لان جرة الام حربي دخل دارا فغير امان فاحذوا احدنا فهو وما معه في كل المدين
سوا اخذ قتل الاسلام اوبعد وقالا لاخذ معاصة وفي الحن روايتان فتبته وفيها استأجر
لخدمة سفره فغير ارضي المستاجر وسلاحهم بينهما اذ اشترط في المقتل ان تستاجر
فصل في كيفية القسمة المعتبرة في الاستحقاق لسهم قارس وراجل وقت
الجماعة اي الانفصال من دارنا وعند المصافي وقت القتال فلو دخل دار الحرب فارسا
تفق الى مات فرسه استحق سهمين ومن دخل ارجلا فشرى فربا استحق سهما ولا
يسهم لغير فرس واحد صحيح كبر صانع لقتال فلو مضى اذ مع قبل الغنيمة استحقا
لاولهما فكبر تاتر خاشه وكان الفرق حصول الارهاب لكبر مرتضى لا بالهجر ولو عصى فرسه
قبل دخوله اود كبره اخر او فسر ودخل راجلا اخذه فله سهمان لا الوابعة ولو وجد تمام القتال
فانه يسقط في الامم لانه ظهر ان قصد التجارة فتح واقره المصنف بكن نقل في الشرط لايه
عن الجوهرة والتبيين ما بين الفقه وفي التستالي لرباعه في وقت القتال فراجل على الامم وبعد
القتال فارس بالاشفاق انتهى فتبته ولتخلف هذه القواعد في الخطا في الافتاء والقضا
ولا يسهم لعبد ومبي وامرأة وذوي ومجنون ومعوق ومكاتب ورضعهم قبل اخرج الحن
عندنا اذ ابا سار والقتال او كانت المرأة تقوم بمصالح الرضى او تدادى الجرحى او دل الذي
على العرف في سفادة جواز الاستعانة بالانوار عند الحاجة وقواستعانة على الصلاة والسلام
بالهجر وعلى الهجر ورضعهم ولا يسلم به منهم الا في الذي اذا دل فزاد على سهم لا يرك لا لاجر
والا يرك في الجرح والمصاف بغير المعين جمع حقيق تمام على العرب واليهن الذي ابو
عزى وامر عجمية والمزق عسكرة قاسوس سوا لا يسهم في ارجلهم واليهن واليهن واليهن واليهن
واليهن الباني يسهم اثلا فاعندنا حكمه والمسكين ومن السبل وجاز صرته لصفحة احد
فتح في المسنة لوصف الغنائم لحاقهم جاز وقد حقت في شرح المصنف وقدم فدا في
الغنيمة من بني هاشم منهم اي من الاصناف الثلاثة غنيمة لجواز الصدقات لغيرهم والاهم والاخر
لا غنيمة عندنا واما نقل المصنف عن البحر من ان ما في الكاوي فيند ترجع العرف لا غنيمة
نظر في حقه الهجر وذكره في التبرك باسمه في ايتة الكلام اذ الكل يهيه وسهم على الصلاة
والسلام سقط عنة لانه حكم على بنسخت وهو الرسالة كالصفي الذي كان صلى الله عليه وسلم

خطا وجب ان لا يذبح منه وحرم خبثه كالمسلم فتح وفيه لومات المستامن في دارنا وورثته
ثمة وقف ماله في وياخذوه ببينة ولومن اهل الامة بكنيل ولا يقبل كتاب منكم **واذا اراد**
الرجوع الى دار الحرب بعد الحول ولو لغيره او قسما حاجته كما يفيد الاطلاق **فمنع** لا عقد
الذمة لا ينقضي ومقادة من الذي ايضا **منع** لو وضع عليه **الخروج** باذا ازم به واخذ منه عند
حلول وقته لان خروج الارض كزاج الارض او صار لها اية المستامن الكفاية **زوج مسلم او ذي**
نسب لم يذبح بها **لا عكسه** لكان طلاقها ولو نكحها هنا فطال بته بغيرها فلها منه
من الرجوع تانها فيه فلو لم يذبح حتى حول ينبغي صيرورته ذميا على ما مر عن الدرر منه
علم حكم الدين الحادث في دارنا فان **رجع** للمستامن اليهم ولو لم يذبح داره حل ذمه لطلان امانه
فان ترك ووجبة عند معصوم مسلم او ذي اذ ذبحها **فاسم** او **ظهر** بالينا للجهول بمعي غلب
عليه فاخذوه او قتلوه **سقط ذمهم** وسلم وما غصب منه واجرة عين اجرها لسبق يد **وصار**
ماله كوديعته وما عند شركه ومضاربه وما في بيته في دارنا **فبأنه** واختلف في الرهن ورجع
في النهر انه الرهن بد يند وفي السراح لو بيعت من باخذ الوديعه والرضى وجب التسليم
اليه انتهى عليه فيو في منه دينه هناك لو صارت ووجبة **فبأنه** وان قتل **وصار** فله بالاختيار
عليه ذميه وقضيه ووديعته لو نكحته لان نفسه لم تنضم فبقية فكذا املا لا لظهر عليه نكح فله
له **من حق** هناك **منه** **عرب** او **كافر** ووجبة مع معصوم وغيره **فاسم** هنا او صار ذميا
لم يذبح عليه فكل في عدم يد ولا يذبح ولو يذبحه لينا لوقى مسلم وان اسلم ثمة **فبأنه**
هنا فظهر عليهم ففصل **حرم** المسلم الاتحاد الدار ووجبة مع معصوم له لان يد يكره ختمته
وغيره في **لو** رغبنا غصبها مسلم لعدم النيابة **فبأنه** وللامام حق اخذ ذميه **الاول** له
اصلا ودية **تستأن** اسم هان من **عاقلة** **فان** قاتله قاتله نفسا معصومة وفي العلم **القتل**
فصاها **والدية** صلحا لا للعق نفل الحق العامة **حرف** او يرتد او من وجب عليه **وقد اتفق**
بالحرم لا يقتل بل يحبس عنه الفدا **الخروج** يقتل لان من دخل فهو آمن بالرضى ويحس في الجنايات
لانصر دار الاسلام وادحرب الابانور لثاذه **باجر** احكام اهل الشرك وبانصاها **باجر**
الحرب وبان لا يبي فيها **مسلم** او ذي امتنا لان **الاول** على نفسه ودار الحرب نصير دار
الاسلام **باجر** احكام اهل الاسلام فيها **بجمعة** وبعيد وان في فيها **كافر** اصل وان لم يتصل
بدار الاسلام دهر وهذا ثابت في نسخ المتى ساقط من فتح الشرح فكانه قد روي بعضه وروى
باقية **باجر** **العشر** **والخراج** **والجزية** **والرضاء** **الحرب** هي من
حد الشام والكوفة الى اقصى اليمن وما اسلم اهل طوعا او نهي عنوة وقسم بين جيش **والعشر**
ايضا باجماع الصحابة **عشر** لانه ايق بالمسلم وكذا يستأن مسلم او كرمه كان داره دهر ومرو
في باب العاشر بين من هذا وخرناه في شرح الملتقى **وسواد** قري العواين **وحده** من **العتيق**
بضم فتح قريه من قري الكوفة الى **عقبة** **حلو** ان بن عران بضم فسكونا قريه بين بغداد وهدان
عربا ومن **العتيق** بضم فسكونا ثلثة قريه شرقي دجلة من قريه على العلوية وما قبل من العلوية
بفتح فسكون غلط مصنف عن المغرب الى **عبادان** بالثنية بضم فسكون بفتح البحر المثل
ليس ودار عبادان قريه مستعصية **طول** ويا لانا انشاء وعشرين يوما ونصف وعرضه عشرة ايام
سراج وما فيه عنوة ولم يسم بين جيشنا الامك سوا اقر اهل عليه او نقل اليه كذا اخرج **فتح**
مسلم **الخارجية** لانه البق بالحافر وارض السواد ملكه لاهلها يجوز بيعهم لاهلها وقره **فتح**
فيها هدية وعند الامة الثلاثة هي موقوفة على المسلمين فلم يحجز بيعهم **فتح** **وجب** **الخروج** في ارض
الوقف الا المشتراة من بيت المال اذا اوقعتها مشترها فلا عشرين ايام ولا اخراج شر بلا ليه
معزيا للحر وكذا لو لم يوقها كاذرة في شرح الملتقى **والصبي** **والخنزير** **والكل** كانت الارض **الخارجية**
والعشر **وعشر** دهر ومربع الزكوة وقالوا ارض الشام ومصر **الخارجية** وفي النسخ الماخوذة الان
من ارض مصر لخرة لا اخرج الا تترك اهلها ليست تملوك لخره لانه لو كانت لملك شي افشا
بلا وارث فصارت لبيت المال وعلى هذا فلا بيع بيع الامام ولا شره ومن وكل بيت المال لشي



منها لانه لو لم يكن النبي فلا يجوز الا لغيره والعيادة بالله تعالى زاد في البحر اورع في العقار
بضعت فبينة على قول المتأخرين المستند به **تسقط** ويسمي في باب الرضى جوار
بيع عقار الرضى في سبع مسائل وافتى مفتي دمشق فضل الله الروي بان غالب اراضيها
سلطانا لا تقراض مالهها قالت لبيت المال فتكون في يد زرعها كالعامة انتهى وفي
المهرج الواقعات لو اراد السلطان شراءها لنفسه يامر ببيعها ثم يشتريها منه
لنفسه انتهى واذا لم يعرف الحال في الشراء من بيت المال فالاصل المهرج وبيع عرف
مهرج وقت المشتراة من بيت المال وان شرط الواقفين صححة وانه لا اخرج على
ارضها **وسواء** **اعياه** **وي** **بأنه** **الامام** اورع له **كامل** **حرفي** **ولو اعياه** **مسلم** **عشر** **قريه**
ما قارب النبي يعني حكمه وكل منها اي العشرة والعشيرة **ان** **سقي** **بما** **العشر** **اخذ** **منه** **العشر**
الارض **كامل** **سقي** **بما** **العشر** **اذا** **الكافر** **لا** **يبدا** **بالعشر** **وان** **سقي** **بما** **العشر** **اخذ** **منه** **الخروج**
لان النبا والمال وهو اي الخراج **نوعا** **فخرج** **مقتضى** **اذ** **كان** **الواجب** **بعض** **المال** **كالحرفي**
دعوه **وخراج** **وليفته** **ان** **كان** **الواجب** **شيا** **في** **الذمة** **تعلق** **بالنكح** **من** **الانعام** **والارض**
لا **وضع** **عمر** **بني** **الله** **تعالى** **عن** **علي** **السواد** **قريه** **جرب** **هرو** **ستون** **دراهم** **سقي** **بذراع**
كسري سبع قبضات وقيل العتبر في كل بلد عرفهم وعرف مصر التقدير بالمدان فتح
وعلى الاول لعمول بحر يلفه المصاع من برا وسعي ودمها عطف على مصاع من اجود
النفوذ بلعي **والجرب** **الطيرة** **خضه** **ورام** **والجرب** **الكرم** **والنخل** **منصل** **فقد** **فيها**
ضعفها **ولما** **سواء** **ما** **ليس** **فيه** **تؤلف** **عمر** **كزعران** **وبستان** **هه** **كل** **ارض** **بحر** **طها** **لها** **ط**
وفيها **الحجر** **منزقة** **يكن** **الزراع** **تحتها** **فلو** **منقطة** **اي** **منصل** **لا** **يكن** **زراعة** **ارضها** **لهم** **كرم**
طاقة **ورعاية** **الطاقة** **ينصف** **الخارج** **لان** **التنصيف** **عين** **الانصاف** **فلا** **يزاد** **عليه** **في** **خراج**
المقاسمة **والاع** **الموظف** **على** **مقدار** **ما** **وطفه** **عمر** **بني** **الله** **عنه** **وان** **طاقة** **على** **العصر** **لا** **في**
وينقص **ما** **وظف** **عليها** **ان** **لم** **تطغ** **بان** **لم** **يبلغ** **الخارج** **ضعف** **الخارج** **الموظف** **تستغنى**
الى **نصف** **الخارج** **وجوز** **باجواز** **اعدا** **الطاقة** **وينبغي** **ان** **لا** **يزاد** **على** **النصف** **ولا** **ينقص** **عن** **الحد**
وقيه **لوفر** **س** **بارض** **الخارج** **كرما** **او** **لغير** **فصلية** **خراج** **الارض** **الى** **ان** **يطعم** **وكذا** **لو** **قطع** **الكرم** **وزرع**
الحب **فصلية** **خراج** **الكرم** **واذا** **اطعم** **فصلية** **قدر** **ما** **يطيق** **ولا** **يزيد** **على** **شره** **دراهم** **ولا** **ينقص** **عما** **كان**
وكما **يكن** **الزراع** **تحت** **لحم** **فبستان** **وما** **لا** **يكن** **كفر** **وما** **الاشجار** **الذي** **على** **المساة** **فلا** **تسقي**
فيها **انتهى** **وفي** **زكاة** **الخاتمة** **قوم** **شرا** **واشبعه** **فيها** **كوم** **وارض** **شرا** **الذي** **على** **المساة** **فلا** **تسقي**
الارض **واراد** **افهم** **الخارج** **فلو** **معلوما** **فها** **كان** **قبل** **الشرا** **والا** **كان** **جملة** **فان** **لم** **تعرف** **الكوم**
الاكوم **ما** **قسم** **بقدر** **الحصص** **قريه** **خراجهم** **متفاوت** **فطلوا** **النسوية** **ان** **لم** **يعلم** **تقدم** **ابتدا**
تكون **على** **ما** **كان** **ولا** **خراج** **ان** **تغلب** **المال** **على** **ارضه** **او** **تغلب** **الماء** **او** **اسباب** **الزراع** **الزراع** **الزراع**
كفر **وقري** **وسعة** **بوز** **الا** **اذ** **ابغى** **من** **السنه** **ما** **يكن** **الزراع** **فيه** **ثانيا** **اما** **اذا** **كانت** **الافنة**
غير **سواء** **ويمكن** **الا** **حزاع** **عنها** **كامل** **قريه** **وسباع** **وعوها** **كافهم** **وقارة** **ودود** **بحر** **وهك**
الخارج **بعد** **الحصاد** **لا** **يستعاق** **وقبل** **يقتطع** **ولو** **هيك** **بعضه** **ان** **فضل** **عما** **انفق** **في** **اخذ** **منه**
مقدار **ما** **ينصف** **سراج** **وقامه** **في** **الشرا** **لا** **يعز** **يا** **لغير** **قال** **وكذا** **حكم** **الاجارة** **في**
الارض **المستأجرة** **فان** **عطفت** **صاحبها** **وكذا** **نزل** **بها** **سراجا** **او** **اسلم** **صاحبها** **او** **اشترى**
مسلم **من** **ذي** **ارض** **خارج** **يجب** **الخارج** **ولو** **منه** **اشترى** **من** **الواحدة** **كان** **الخارج** **خراج**
حقا **لا** **يجب** **سراج** **وقد** **قلت** **ان** **المأخوذ** **من** **ارض** **مهرجة** **الخارج** **فان** **يعمل** **الان**
من **الاخذ** **من** **الفلان** **وان** **لم** **يزرع** **ويسمي** **ذلك** **فلا** **حقه** **واجب** **على** **السكن** **في** **ذلك** **معية**
يعود **داره** **وزرع** **الارض** **حرام** **بلا** **شبهة** **ترو** **ونحو** **في** **الشرا** **لا** **يعز** **يا** **لغير** **قال** **وقد** **قدم**
ان **مصر** **الان** **ليست** **خراجية** **بل** **لا** **خرة** **فلا** **يحق** **على** **من** **لم** **يزرع** **ولم** **يكن** **مستأجرا** **ولا** **اجر** **عليه**
بشبه **بها** **فما** **يعمل** **الظلم** **من** **الاضرار** **بها** **حرام** **خصوصا** **اذا** **اراد** **الاستئصال** **بالعلم** **وقال** **لو**
لو **زرع** **الاخذ** **قادر** **على** **الاعلى** **كيعرف** **ان** **فعليه** **خراج** **الاعلى** **وهذا** **يعلم** **ولا** **ينبغي** **في** **كسلا**

خرج من حرمه

مفسر في حرمه

البرازية وكذا الوابضه بالقلب فتح واشباه وفي فتاوي المصنف ويجب الحاق الاستبراء
والاستحفاف به فنقول حقه ايضا وفيها ما قيل عن الشريف لعن الله والديك والدين
الذين خلقوك فاجاب اجمع المضاف مع ما لم يتحقق عهد خلافا لما في هاشم وامام الحسين
كما في جميع الجوامع وحسنه فجمع حضرة الرسالة فينبغي القول بكفره واذا ذكر بسببه لاثوبية
له علي ما ذكره البرازي وقوله الشارحون نعم لولم يخط قول هاشم وامام الحسين باحتلال
العهد فلا يفر وهو الاثوبية بهذا لغيرهم بالميل الى ما لا يمكن ومنها من نقص مقام الرسالة
بقول بان يسبه صلى الله عليه وسلم او بفعله بان يفضله بقتله قتل حراما لم يصح به
لكن صرح في آخر السلف بان حكمه كالمرد ومفاد قوله الاثوبية كما لا يخفى فزاد المصنف في شرحه
وقد سمعت من مفتي الحنفية بمصر شيخ الاسلام بن عبد العال ان الكل وعنه بنوع البرازية
والبرازي تبع صاحب سيف المسلول وعزاه اليه ولم ينع له احد من علماء الحنفية وقد صرح
في الشف ومعين الحكام وشرح الطحاوي وهاوي الزاهدي وعنه بان حكمه كالمرد ولحق
الشف من سب الرسول صلى الله عليه وسلم فانه مرد وحكمه كالمرد وبفعله بان يفعل كالمرد
انتهى وهو ظاهر في قول الاثوبية كما مر من السلف انتهى فلنحفظ قلت وظاهر السلف انه قوله
بان الف خنزير او بان ما به كلب وان قوله لها شي لعن الله بني هاشم كذلك وان سب
الملايكة لا نسباً لغيرهم ومن حوادث الفتوى ما لو حكم حنفياً بكفر سب بني اهل البيت
بحكم يقول ثوبية الظاهر نعم لانها احاد اخرى وان حكمه يخرج به من تركت
في معروضات المفتي الى السورسوا الى الحنفية ان طالب علم ذكر عند حديث من احاديث
التي صلى الله عليه وسلم فقال اكل اطاويف النبي صلى الله عليه وسلم صدق بغيرها فاجاب
بان لا يمكن الا سبب استفهامه الا تكاري واثبات الحاجة الشئ للنبي صلى الله عليه وسلم
في كره الاول عن اعتقاد يوم يتجدد الايمان فلا يقتل والثاني يفيد الردية فقد اخذ
لاقتيل ثوبية اتفاقا فيقتل وقيل اختلف في قبول ثوبية فعندنا في حنفية فقتل فلا
يقتل وعند بقية الامم لا تقتل وتقتل حلالا فذلك مرده امر سلطان في عهده
لقتلة الممالك الحمية برعاية راي الكاشين بان اذا ظهر صلاحه وحسن ثوبية واسلامه
لا يقتل ويكتفى بتوبته وحسنه فلا يقول الامام الاعظم وان لم يكن من اناس يفهم حرم
تقتل فلا يقول الامة ثم في ٩٥٥ قد قرر هذا الامر باخضاض القائلين ان الفرقين
هو بفعل مقتضاه انتهى فلنحفظ وليكن التوقيف او الكافر بسبب الشيخين او بسبب
احدهما في الجرح عن الكوهر معزيا للشهيد من سب الشيخين او طعن فيها كمن لا يقتل
ثوبية وبه اخذ الديوبسي واولي الميث وهو المختار للفقوي انتهى وجزم به في الاشياء واقره
المصنف قابلا وهذا يقوي القول بعدم قبول ثوبية سب الرسول صلى الله عليه وسلم
وهذا الذي يلزم النقول عليه في الافتاء والقضا رعاية لحجرات المصطفى صلى الله عليه
وسلم انتهى لكن في النهي وهذا لا يوجد له في اصل الكوهر وانما وجد على هاشم بعينه الشيخ
فالخبر بالاصل مع انه لا يربط له بما قبله انتهى قلت وكفنا ما مر من الامر
فندبر وفي المعروضات المزبورة ما معناه ان من قال عن خصوص الحكم الشيخ يحيى الدين العربي
ان خارج عن الشريعة وقد صنعته للاضلال ومن طالع له لمجد ماذا يلزمه اجاب نعم فيه
كلمات تبين الشريعة وكلفت بعض المتصنفين لارجاعها الى الشريعة لكن استئنا بعض
اليهود اقترأها على الشيخ قدس سره فيجب الاحتياط بترك مطالعة تلك الكلمات وقد
خبر امر سلطان بانها فيجب الاحتياط من كل وجه انتهى فلنحفظ وقد انشأ صاحب
القاموس عليه في سوال رفع اليه فكتب اللهم اني نعتك بما فيه رضاك الذي اعتقده
وادين الله به ان كان رضي الله عنه طاعة الطائفة لا ارجو امام الحقيقة حقيقة
ورسما ويحيى رسوم المعارف فعلا واسما اذا تغفل فكر المرء في طرف من علمه عن
فيه خوارطه عاب لا تكدره الكلا وسحاب تنقاصه عنه الانوا كانت دعوتة عرفا

الشيخ
العلامة
المفتي

السبع الطباقي ونترق بكلمة فتقلا الافاق واني اصنفه وهو يقينا فوق ما وصفته من احوالها
كتبت وغالب ظني اني ما اصفته وما عاينته اذ ما قلت مقتدي به مع الجهول بغير عدوانا
وهو والله والله العظيم ومن اقامة حجة به بهرانا ان الذي قلت بعض من ساقفه
ما زدت الا على ما زدت نقصانا الي ان قال ومن خواص كتبه انه من واطب على مطالعته الشرح
صدر لك المصطلات وقيل المشكلات وقد انفي عليه اعارف عبد الوهاب الشمر اوي ساقفه في كتابه
تنبيه الاعيان على قطر من بحر علوم الاول با فضلك به وبالله التوفيق والكافر بسبب اعتقاد
لاثوبية له وان لم يصر في الاصح لسميها في الارض بالفساد ذكره الزيلعي ثم قال وكذا الكافر بسبب
البرازية لاثوبية له وجعله في الفخ ظاهر المذهب لكن في حظر الحائنة العقري على انه اذا اخذ اسما
او الزنديق المعروف الذي قيل قوله لم تقبل ثوبية ويقتل ولو اخذ بعد ما قبلت واذا في
الشرح ان الخائف لاثوبية له وفي السني الكاهن قبل كالمسحر وفي حاشية البيضاء في المناظر الذي
الي الحاد والاباح كالمزيد وفي الفتح والمنافق الذي يعني مكة الكفر وظاهر الاسلام كالمزيد
الذي لا يدين بدين وكذا من علم انه يسكن في الباطن بعض الضروريات كحرمة الخمر وبغير اعتقاد
حرمة ونظامه فيه وفيه كيز المسحر تعلم وفعله اعتقد تحريمه اولا ويقتل انتهى من في حظر
الحائنة لو استعمل الحزبية والامتنان ولا يستند لاثوبية وحسنه فاستثنى ما عدا ذلك واعلم ان
كل مسلم ارتد فانه يقتل اذ لم يثبت الاجماع الملة والتقني ومن اسلامه نكاحا والعبيد اذا اسلم
والكفر على الاسلام ومن ثبت اسلامه بهنبا دة ربهين ثم رجعا زاد في الاشياء ومن ثبت
اسلامه بهنبا دة رجل وامرأتين انتهى ولوشهد نصرانيان على نصراني انه اسلم وهو يسكن في بيتها
وقيل قبل ولو على نصرانية قبلت اتفاقا وقامه في آخر كراهية الدرر واليحيى بالعبيد من ولدته
التي ربيتها اذ لم يرتد والسكران اذا اسلم وكذا اللقط لان اسلامه حكمي لا حقيقي وقد في
الحائنة وبغيرها المكروه بالحرف اما الذي والمسلمان فلا يصح اسلامه انتهى لكن حكم المصنف في كتاب
الاکراه على جواب القياس وفي الاستحسان بمعنى فلنحفظ وحسنه فالمستثنى عشر شهيد واعلى
مسلم باردة وهو من لا يقرن له الا كذب الشهود العدول بل لانه افكاره ثوبية ورجوع يعني
يقتل القتل فقط وتثبت بقية الحكم المرتد كخطا على وطلان وقف ويسونون زوجة ثوبية
تقتل ثوبية والقتل كالدرة بسببه على الصلاة والسلام كالمسألة زاد في الجرح وقد مر من غلط
في هذا المحل وافر المصنف وحسنه فالمستثنى اربعة عشر وفي شرح الوهابية للشرع لا يمكن
كفر اتفاقا في بطل العمل والنكاح قاولاده اولاده زنا وما فيه خلاف يوس بالاستغفار والتوبة
وتجديد النكاح ولا يترك المرتد على ردة باعطاء الحزبية ولا امان موت ولا امان مويل ولا
يجوز استرقاقه بعد الحاق بذل الحرب بخلاف المرتدة حاتية والكر كراه حلة واحدة خلافا للشافعي
فلننصر به ودي او علمه ترك على حاله ولم يجز على العود ويؤول مكر المرتد عن حاله زوالا وقرنا
فان اسلم عاد ملكه وان مات او قتل على ردة او حكم بمجاهدة ورث كسب اسلامه وادنه كسب
ولو زوجته جزا العن نزل على بعد قضاء دين اسلامه وكسب ردة في بعد قضاء دين
ردة وقام امرات ايضا ككسب المرتدة وان حكم القاضي بلماعة عن مديرة من ثلث ماله دام
ولم يمس كماله وحل دينه وقسم ماله يعود في مكانه الى الورد والوال المرتد لانه الحق بلطاع
وينبغي ان لا يصح القضاء به الا في حق دعوى حق العبد نهروا لم ان شرفات المرتد على ربيعة
اقسام فينفذ منه اتفاقا ما لا يصح تمام وكليه وفي حق الاستيلاء والطلاق ويقول الحلية
وقسم الشفعة والحجر على عبد الماذون وبطل منه اتفاقا ما يصح الملة وهي حق النكاح
والذمجة والصيد والسنابة والارث ويوقف منه اتفاقا ما يصح المساواة وهو
المفاوضة او لاية متعدي وهو المقر على ولع الصغير ويتوقف منه عند الامام وينفذ
عندما لا يكون مياد لئلا يمال بما لا وعقد نهر كالمبايعة والصرف والسلم والعق والبيع
والكفاية والهيبة والرهن والاحارة والمسلم من اقار وبيع الدين لا يسهل له حاكم الوصية
وبقي ما منه وعقله ولا شك في بطلانها واما اياديه واستبداده والعقار والعقصة فينبغي

ح

بها

وله منها من ربحها بالخذ النعمة فان هلك بعد حبسه سقط وجعل لا ولا يدها
الى مدعها جبر عليه بالنية فان بطلت علامة على الوقع بالجبر وكذا جعل ان صدق مطلقا
بين الاول والخذ كليل الابع البينة في الاصح تباين النقطه فنعنت منه ثم بعد ما
في يد غيره فلا خصوصية بينهما بخلاف الوديعة تجبى ويزال لكن في السراج الصحيح ان
الخصومة لا يرد حق عليه ويؤخذ ومطلقا جعل اربابها وليس من عليه ذلك من سرقته عليه
الصدق بقدر ما من ماله وان استقرت جميع ماله هذا مذهب اصحابنا لانهم يبينهم
خلافاً لمن في يد هروني لم يعلم مستحقها اعتبارا بالديون بالاعيان وبني فعل ذلك
المطالبة من اصحاب الديون في الحق مجتبي وفي العدة وجد لقطه وعرفها ولم يرجع بربها
فانفع بها لغيره ثم ليس يجب عليه ان يتصدق بمثل ما في اليد جاز لرفقة مع صاحبه
ومكره وحل عنه الى اهله حطب وحده في الما ان له ثمة فلتعطه والا فالحال لقطه كسابر
المباحات الاصلية دهر وفي الحوازي غريب مات في بيت انسان ولم يعرف وارثه فتركه لقطه
مالم يكن كيرا اقبلت المال بعد الفسخ من ورثته ستمين فان لم يجدهم فله لوم في ما
اي برح حلم استلها بما اهل لغيره لا ينبغي له ان ياتيه وان اخذه ظل صاحبه ليرده عليه
لان كالا لقطه فان فرغ عنه فان كانت الام غريبة لا تفرق من لغيره لان ملك الغير وانه الام
لصاحب المحضنة والعربى ذكر فالعرف له ولو لم يعلم ان يبرجه غريبا لشي عليه ان شاء
الله تعالى في كل سنة وانه لم يملك الزرع فان فقرا الكه وان غنيا يتصدق به ثم اشتراه هكذا
كان يفعل الامم الحول في ظهره وفي الوهابية سربها رعت الجاهل غير امصار لاياسا لثنا
مالم يعلم ان يصرحوا ولا لادع عليه الاعتار ونهيا واخذك قضا حاتم النهر جاريا
يجوز وكثير وفي الجوز ينكر **الابق** مناسبة عرضية الله
والزوال والابق انطالق الرقيق غدا كذا عرفه الكمال ليذكر الهارب من موجه ومسقور
ومودعه وصبيه اخذه فمن ان خاف ضياعه ويحرم اخذه لنفسه ويندب اخذه ان
قوي عليه والا فلا ندب لما في البدايم حكم اخذه كلقطة فان ادعاه لغيره اليه ان يبرهن
واسقطت منه بكتيل ان شاء الجواز ان يدعيه آخر ويجعله احكام ايضا بانه ما اخرج
من ملكه بوجه وان لم يبرهن عطف على ان يبرهن واقر العبد انه عبد او ذكر المولى علامة خلية
دفع اليه بكتيل فان انكر المولى اياقة تخافه جعل حلف الا ان يبرهن على اياقة او على اقرار
المولى بذلك زبني فان طالت المدة ايمت على المولى باعه القاضي ولو لم يكن ثلثا لغير
المولى بكرة النقة وحفظت له لصاحبه واسك من ثمة ما اتفق عليه منه وان خاف المولى بعد
ربره او على دفع باقي الثمن اليه ولا يملك المولى نقض بيعه اي بيع القاضي لانه بلغ المشرع
حكمه لا ينقض قلت لكني راي في موهضات المرجوم الى السوء مدعى السوء
انه صدق امر السلطان ببيع القضاة عما اعطاه الا ان يبيع عبدا المستربة وجنحه فلا يبيع
صحة بيع عبدا مباحه فله اخذها من مشترها ورجع المشتري بجمته على المايه قات
واما في عييد الربا فكذلك اذا كان بغيره والا فلا رعايا العين بهذا ورد المايه ايضا انتهى
بالمعنى فله حفظ فانه مهم **ولو زعم** المولى تدبيره او ثباته او استلهاها بعد في ثمنه
الا ان يكون عنده ولد منها او يبرهن على ذلك نهر واختلف في الضال قبل اخذ افضل وقيل
تركه ولو عرفت بيته فابصالة اليه او في ابن عبد حيا به رجل وقاله ما اجدعه شيئا من
المال صدق ولا شيء عليه **وان رده** خبر لقوله الا في اربعين درهما اليه من مرق سفر فاكثر
وهو او الحال ان الزاد ولو صلبا او عبد لكن الجمل لولا ان يستحق الجمل قيده لانه لاجل
لسلطان وشحنه وخفيه ودهى يتيم وعابله ومن استئمان به كان وجده فله نفع
او كان في عماله وابن واحد الزوجين مطلقا ربي وطريق نقف ودهبا ولو اخرج
فاستثنى احد عشر اربعين درهما فبطل صلحها فانه عليها ولو بلا شرط استصفاا ولو مرد
امت ولها ولولا بطلان الاباق فبطلان بمرجها وانه بعد لها عند الثاني لثبوتها بالنفس

فلذا عول عليها رباب المتوفى اذا شهد ان اخذه ليرده والا لاني له ولو اوده من اقلها
بمنطقه وقيل يرضخ له براء الحكم او يقدر باصطلاحها بدني تاتار طانه بحر ولم
المصر في رخص له او بقطعه كامر دلم ولد ويدر وما ذرت كفن في الجمل وان مات المولى قبل
وصوله الى ابي الق و هو يدبر وام ولد لاجل له لقطه بوجه وانه ايق منه بعد اشهاده المقدم
لم يرضخ لانه امانة حتى لو استعمل في حاجة نفسه ثم ايق ضيق ابن ملك عن القبة وفي الوهابية
لو اترك المولى اياقة قبل قوله بيمينه ويازم مريد الرد فبقية مالم يبين اياقه وضيق لوان اومات
قبله مع كتمانته لانه غاصب واجعل له في الوجهين خلافا لثاني في الثاني لان الالهاده عنده
ليس بغير طافه في المنطقه ولا جعل يرد مكاتب حرية بل وجعل عبدا يرضخ على المرتفع
لانه حقه مساوية للدين واقل ولو اكر من الدين فعليه بقدر دينه والباقي على الواهب
لان حقه بالدين المتفرع منه وجعل عبدا وصي بوقت لا سداد وتجده لآخر على صاحب
الحزمت في الحال لانه المنفعة له فاذا انقضت الحزمة رجع صاحبها على صاحب الرقبة ان
مع الله القيد فيه اي في الجمل وجعل ياد وتامد من علي من يستقر له الملك فان بيع بدي بكل
والباقي لغيره كما يجب جعل ابن جني خطا لاني يد الاخذ علي من سيصير له ويغيب على
على غايه وهو يرضخ على موهوب له وان رجع الواهب بعد الزوال ملكه بالرجوع
بقتل نفسه وهو تركه انقرف وجعل عبدا في ماله والايق نقتة كنفقة لقطه كاس
وله حبه لدين نقتة ولا يوجهه الثاني حلية اياقة فاشا ولكن يحبس تغزيراله
وقيل بوجه النقة وبجرم في الهداية والكا في خلاص النقة والضال وقدر في التاثر
من حبه بستره المهر ونقتة فيها من بيت المال لم بعد ما يبيع الثاني كاس من
ابن بعد البيع قبل القبض المشرى ربح الامر الثاني ليخرج كتاب **المفقود**
في لغة المعلوم وشرفها غلب لم يدري اي هو ضوم قد سد ما بيت اودع الحق النقص
اي الفخر جمعه بلا نفع فدخل الاسير ومزته لم يدري الحق ام لا وهو حق نفسه في بالاستصحاب
هذا هو الاصل فيه فلا تترك حرمه غيره ولا يبيع ما له قلت وفي موهضات الفقيه الى
السوداء لا ليس لاي بيت المال انزعه من يد من يده عن امنه فله في ذهابه ما لا يبيع شيئا
عن بالخانة الغيتين ولا تنسخ اجارته ونصب الثاني من اي وكلا باخذه كنفاته
رد يونه الميرها ويحفظ ماله لا يتوم عليه عند الحاجة فله وكل فله حفظ ماله لا يتهم داره الا
باذن الحاكم لانه لعل مات ولا يكون وصيا تجنسي كنه اي هذا التوكيل المنصوب ليس بحكم
يدعي على المفقود من دين ووديعة ومشاركة في عقار او رقيق وكونه لانه ليس له اولا
تاب عنه واماه وكل بالقبض من جهة الثاني وانه لا يملك الخصومة بلا خلاف ولو فسخ
بخصومه لم ينفذ زاد اذ يولي في القضاء القضاء ويتبع ابن الكمال بالتمنيذ قاضي آخر كني في
الخلاصة القوي على القضاة يعني لو القاضي مجتهد لهر ولا يبيع الثاني ما لا يخاف فانه
في نقة ولا يقرها علامات ما لا يخاف فانه فانه يبيعه الثاني ويحفظ عنه قلت
كنه مع وضات الحق الى السوء اذ القضاة وامتايت المال في زمانا مامورون بالبيع
مطلقات وان لم ينفذ فانه فان ظهر حيا قبل الثمن لان القضاة غير مامورين بفضه فمذا ابيع
بغير تاهش لم ينفذ انتهى فله حفظ وينبغي على حرمه وقربه ولاد اوقم اصوله وقروته
ولا يقر قيمته وقبضه ما ولو وجد معني اربع سنين خلافا لما لك وسيت في حق من يرضخ لرواته
رجل من سنين وابن مقفود وللفقود بنتان وانشاء والزك في يد البنين والفقير من مقفود
الان واختصم للقاضي لا ينبغي له ان يحرك المال من موهضه اي لا ينزعه من يد البنين خزانة
المختصين ولا يستحق ما اوصى له اقامات الموصي بل يوقف مقله الى موت اقرانه
في بلع على المذهب لانه الغائب واختار الزبلي لتوجيه الامام وطريق قبول البينة ان جعل
القاضي من في نوع المال ضما عنه او نصب عليه قف فقبل عليه البينة لهر قلت وفي
واقعات المختصين لقرار الذي معزب للفقيرة انما يحكم بقره لفضله لانه المرحوم لما اقيم

خاتمه

فلذا رثت ما غيره

المال المتعلق بالدين جهة فان ظهر قبل موت اقرانه حيا فله ان يقطع ريعه بحكم ماله في حق
ماله يوم علم ذلك اي موت اقرانه فله منه حصة الموت وينقسم ما له بين من يورثه الآن وحكم
بموت من يورثه من حين فله فيه الموقوف له الي من يورثه من حين فله منه حصة الموت لا تقتصر
ان الاستصحاب وهو ظاهر الحال جهة دافعة لا مثبتة ولو كان مع الموقوف وارث يجب له
لم يعط الوارث شيئا وان انتفى حصة به اعطى اقل النصيب ويوقف الباقي لا يحل ودخله
الفرعين ولذا حذفت التدوير في فرع ليس للشافعي تزويج امته غايب ومجوز
وعندها ولدان يكاتبهما ويبيعهما كتابا **الشركة** لا يخفى مناسبتها للمنفق ومن
حيث الامانة بل قد يخفى في ما لم عند موت مورثه كغيره فشكلون في المعروف لغة الخلطة
سوى بها العقد لها سببه وشرا عارية عن عقد بين المشاركين في الاصل والدم جوهرة
وركنها في شركة العين اختلاطها وفي العقد العطف المتحد في شرا جوارها وكون الواحد قابلا
لشركة وهي ضربان شركة شرك وشركة شرك وشركة شرك وشركة شرك وشركة شرك وشركة شرك
الرجح في ادائها فانها شركا في الحفظ فستاتي اودسا على ما هو الحق فلو دفع المديون احدها
فلما لا رجوع بنصف ما اخذت في وجهه متناهي العلم وان من حل اختصاصه بما اخذه
ان يبيع المديون قدر حصته ويهدى رب الدين حصته رهبا شرا شرك او غير شرا باي
سبب كان جيرا او اختياريا او متناظرا او شرا في شرا شرك في الغرمية وكل من
شركا الملك اجبى في الاشتراك عن تصرف بغيره في مال صاحبه لعدم تعلقها بالوكالة **فصل في**
حصته ولو من شركه بلا اذن الا صورة الخلط لما لها به فعلها كحصة بلعير وشرا
وشرا وزرع مشترك فستاتي وقامه في فصل الثلاثين من العارية ونحوه في فتاوي ان يجبر
وقها بعد وفتن ان المظنة كذلك لكن فيها بعد وفتن اخرين جواز بيع الباقي او الغراس
المشرك في الارض المشتركة ولو للاجنبي فنته **الاختلاف** بلا صنع من احدها فلا يجوز بيعه
الابادة لعدم شيع الشركة في كل حصة بخلاف كوخام وطاحون وعبد وداية حيث يبيع
حصة امتا فاقا بسطة المصنف في فتاويه في الظاهر ان البيع ليس يبيد بل المراد الاخراج
عن الملك ولو بجهة او وصية او اما الانتفاع به بغيره شركه في بيتا عمل وخادم وارث
يتنفع بالكل ان كانت الارض بينهما الزرع والالاخر اختلاف الدابة وكونها وتمامه
في الفصل الثالث والثلاثين من الفصولين **شركة مقد** اي واقعة بسب عقد قابلة
للكالة وركنها **الاجاب** والقبول ولو دفع عليه الفتا وقال اخر من شرا وشرا
والرجح بيننا وشرا وشرا اي شركة العتدون لا يجوز عليه قايلا للوكالة فلا تقسم في سابع كاختلاف
وعدم ما يتصل به كاشرا وادرا سببا من الرجح لاحدها لانه قد لا يرجع غير المسمى وحكمها
الشركة في الرجح وهي اربعة مفادضة وعنان وتقبل ووجه وكل من الاخيرين يكون مفادضة
وعنانا كما سيجي اما مفادضة من القوي بعض بمعنى المساواة وكما في **التفتت** وكالات
وكالات لصحة الوكالة بالجهول ضمنا لا قصدا **وتساويا** ما لا تقسم به الشركة وكذا ربحا كما
حققه الواقي **وتصرفا** وسيا لا يخفى ان التساوي في المقرف يستلزم التساوي في الدين
واجازها ابو يوسف مع اختلاف التوسع الكراهة فلا تقسم مفادضة وان تمت عنانان
من صبيبت لعدم اهليتهما للوكالة ولما دونين لتساويهما فمافضة وكل موقع **معي** لمفادضة
تقتدر عليها لا يثبت ما ذلك في العانة كان عنانان كاسر لا اجتماع شرا سببا كاختلاف ونعم
المفادضة بين حقي وتساوي وان تفاوتا تصرفا في مركزها التسمية لتساويهما في ولاية
الارام بالجهة ثابتة ولا تقسم الا بطلان المفادضة وان لم يعرفها منها سراج او باي من جميع
مقتضاها ان لم يذكر لتفادها اذ المعركة المعنى للابني واذا تمت فاما اشترا احداهما
شركا الاطعام اهله وكسوته احسنا لان المعلوم بدلالة الحال كالمشروط بالان
واراد بالمستغنى ما كان من حوائجه ولوجارية للولي باذن شركه كاجبي وللبايع مطلقا لهما

وانما اجازته ليس في ذهاب الام من شركة
وقامه في الرسالة المذكورة في الاشياء
الشركة ومن فافقة لمن فافق بالاقا وزاد
الواني تحت الدرر الرفعة اربعة اربعة
ايهايتها

شرا متبها اي الطعام والكسوة ويرجع الاخر بما ادى على المشتري عقد حصته ان ادى من
مال الشركة **فصل في لزوم اعدائها** تجارة واستغراض وقصص واستهلاك وكالات بمال باس
وم الاخر ولو لم يورثه باقراره الا اذا اقرن لاثبت شهادة له ولومعندته فيلزمه خاصة
كله ونظم وجانية وكلا ما لا تنفع الشركة فيه وقابلة للزوم انه اذا ادى على احوالها **تختلف**
الاخر ولو ادى على الغايب لم تحلف لخاصة على علمه ثم اذا قدم له تحليف البتة ولو لم يكن
ويصل ان ذهب لاحدها او ورت ما تنفع فيه الشركة ما يجي ووصل ليد وليرصد او ايقا
لغوات المساواة متا وفي شرطها لا يثبت يقضي ما لا تنفع فيه الشركة كمن وعقد
واذا بطلت بما ذكر حارت عنانان اي تنقلب اليها ولا تنفع متا وعقد وعقد ذكر فيها المال
والانها تقبل رجوعه بغير التفتت والمطلوبين **الثانقة** والتب والنترة اي ذهب ونصته
لم يضر بان جرى مجرى التفتت **الثانقة** انما هو بالرجوع ونصته من هو المتاع غير
التفتت ويحرم قايوس ان يبيع كل منها نصف عنده نصف عنده الا في عقد اها خاصة
او عنانان وهذه حيلة لصحتها بالرجوع وهذا انساويا فية وان تفاوتا بابع صاحب الاقل
بقدر ما ثبت به الشركة ابن كمال فقول نصف عنانان في ولا تنفع بما الغايب
او من مفادضة كانت او عنانان فلتد المسمى على موجب الشركة واتا عنانان بالكره تنفع
اذ تفتت وكالات فلتد بيان لشرطها تنفع من اهل الموكيل كعبي ومقره يعقل البيع
وان لم يكن هذا للوكالة لكن لها لا تقتضي الوكالة بل الوكالة كما وخاصة ومطلقا
وسوقنا ومع التفتت في الحال دون اربعة وعكس ومعنى المال دون بعض وعقدان
فصل في كالات من احدها ودرهم من الآخر بخلاف الوصف كعبي وسود وان تفاوتت
شمتها والرجح على ما شرطها مع عدم الخلط لا ستند الشركة في الرجح الي العقد لا المال فلم
يلزم مساواة وانما دخل وطالب المشتري بالرجح فقط لعدم تعلق الكالة **ويرجع على**
شركة حصته عند ادى من مال نفسه ايع بقا مال الشركة والا فاشرا لخاصة ليد
يعبر مستند ينظر على مال الشركة بلا اذن تجر وتقبل الشركة بمالك المالين او احداهما **فصل في**
والصالح على ما لم يكن قبل الخلط وعليها بعد وان اشترى احدها بماله وعكس بعد مال الاخر
قبل ان يشرى به شيئا **قال** المشتري بالرجح منها شركة عقد على ما شرطها ويرجع على شركه حصته
عند ادى من البين لقيام الشركة وقت الشرا وان هذا مال احدها **ثم** اشترى الاخر مال
قان من هذا بالوكالة في عقد الشركة بان قال على ان ما اشترى كل منهما بماله هذا يكون مشتركا
بهر رصدهم الشريفة **قال** المشتري مشترك بينهما على ما شرط في الاصل لمال لا يرجع لصرد
شركه شرك لهما الوكالة المصريح بها ويرجع حصته عند الايمان ذكر اجمعه الشركة وكس
بصادق على الوكالة فيهما ابن كمال **فصل في** اشترا خاصة لان الشركة لما بطلت بطل ما في
خبرها من الوكالة **وتنصف** بالشر ما درهم سببا من الرجح لاحدها فلتد الشركة كالات
شرط لعدم ضادها بالشر وطفاهم مطلقا الشرط لا الشركة بخر ومنصف كل
مرح صدر الشريفة وابن كمال بضاد الشركة ويكون الرجح على قدر المال **فصل في** شركه انما
واحدة **فصل في** انسا من تجر لم او يحفظ المال **ويستحق** اي يبيع المال بضاعة بان يشرى اربع
لربها او يبيع ويبيع **ويضارب** للهادون الشركة ففتنتها ويوق اجنبيا ببيع وشرا
ولزهاه المفادضة الاخر مع فيه تجر ببيع بما عروهاه خلاصة ونقد وشرا بزيادة
وسبا بمال له حل او لا وهو المعص خلافا للاشياء وقيل ان له حل بغيره والا لا ظهر به
ومونة السفر وانكر من راي المال ان لم يرجح خلاصة لا يحل الشركة الشركة الا باذن
شركه جوهر ولا **الرجح** الا باذن او يكونه من لعادة في وجب الدين وحيث ذفع اقرا
بالرجح والارهاق سراج ولا **الرجح** والاذا با تجارة وزويج **الرجح** وهذا كالات
اما المفادضة فكل ذلك ولو فاض ان باذن شركه جاز ولا تستدعنا تجر ولا **الرجح** بها
في عنان ومفادضة **فصل في** تزويج العدة لا الاشتاق ولو لم يبال ولا الحبة اي للزوج ونحن

تبا

لن

و

في شرط الموقوف في كبره لا يخرج الا بيمين شرط باطل
في الوقف ما في يمينه ولا ينافي الا بيمينه
منه نقلا عن البحر في باب التدبير من العتق

في باب التدبير من العتق
مورد الا بالشرط

لا يجوز ان يكون
على شرط في جواز
النقل من مكانه
بشرط جواز
محمد

على المجد جاز ويترك فيه ولا يكون محصورا على هذا المجد وفي عرف حكم نقل كتب الاوقات من محالها
للاستغناء بها والفقهاء بذلك مبتلون فان وقفها على شخصي وقته لم يجز نقلها وان على طلبة العلم
وجعل مزاها في خزائن الخيرية في مكان كذا ففي جواز النقل يتوقف على ما في يد من غلبه بيمينه في ما هو
لها رتبة كماله مسجد ومدرسة يفتون بقدر كفايتهم في السلاح والبساط كذا في الآخر
المصالح وقامه في البحر وان لم يشترط **الواقف** للبرية انقضا وتعلل الجهات للعارة ان لم يخف
ضرر بين فتح فان خيف كماله وخطيب وفرائ قدسوا فبعطوا المشروط واما الناظر والمهاج
والجاني فان على زمن العارة اجرة عليهم لا المشروط بغير قال في النهر وهو الحق خلافا لما في
الاشياء وفيها عن النضر لوجه الناظر لمع الحاجة الى التغير حتى وهل يرجع عليهم الظاهر لا
لقد يربا لا دفع وما قطع للعارة يستطراسا وفيها لوسطا الواقف تقديم العارة في الفاضل للفقرا
او المستحقين لزم الناظر اساك قدر العارة لا سنة وان لم يجتهد الا ان جواز ان يحدث حدث
ولا غلة بخلاف ما اذا لم يشترط فيلحق بالفرق بين الشرط وعدمه وفي الوهابية لوزاد المتولي وانما على
اجرا للملأ من الكمل لوقوع الاجارة له وفي شرطها للمشرع لا في عند قوله
في ويدخل في وقف المصالح قسم **في** امام خطيب والمؤذن يعبر **في**
الشعار التي تقدم شرط ام لم يشترط بعد العارة هي امام وخطيب ومدرس ووقاد وفرائ وموزن
وناظر وثمن رتبة وقناديل وحصى وما وصق وكفة لفتله لمينة فليس مباشر وشاهد وشا ورسا
وخازن كتب من الشعار فتقدمهم في دفع الحسابات ليس بشرعي ويقع الاستياء في بوابه بزيلا في
مدا قاله في البحر قلست ولا يزد في تقديم بواب ومزمل في وخادم مطهر انتهى قلست
انما يكون تدريس من الشعار لو مدرس المدرسة اما مدرسين الجامع فلا لانه لا يعطل لغيره خلا
المدرسة حيث تغفل اصلا وهل ياخذ ايام البطالة كعيد ورمضان لم اره ويني الحافة بطلان
القاضي واخلفوا فيها والاصح انه ياخذ لانها للاستراحة استياء من قاع المعادة تحكه ويسجي ما
غاب فيلحظ **في** كان الموقوف **دارا** **معارية** **علي** **من** **له** **السكنى** ولو منع من مال له من العتق
اذا العزم بالعتق **دبر** **ولم يزد في الاصح** يعني انما تجب العارة عليه بقدر الصفة التي وقفها
الواقف **ولو ابي** **من** **له** **السكنى** **او تجز** **لغيره** **على الحكم** **او اجرها** **انما** **من** **غيره** **وعرها** **باجرها**
كمعارية الوقت ولم يزد في الاصح الا بيمين من له السكنى بيمين ولا يجبر الا على العارة ولا تمنح
اجارة من له السكنى بل المتولي والقاضي **في** **مردها** **بعد** **التغير** **للمن** **له** **السكنى** رعاية الحقين فلا
عارة على من له الاستغلال لانه لا سكنى له فلو سكن هل ترضه اجرة الظاهر لا لعدم الغاية الا
اذا احتج للعارة في اخذها المتولي ليعبر بها ولو هو المتولي ينبغي ان يجبره القاضي على عارضا ما عليه
الاجرة لانه لم ينقل بصب متوليا ليعبر بها ولو شرط الواقف غلته له وموئنا عليه صحا وهل يجبر على
معارضة الظاهر لا بغير وجه القبح لو لم يجد القاض من يستاجرها لم اره وخطي انه يجبره بين ان
يعبرها او ردها لورثة الواقف قلست قلنا هو الوارث لم اره وفي فتاوي قاري الهداية
ما يفيد استبداله او رد عنه للوارث او لغيره **ومف** **الحاكم** **او المتولي** **حاوي** **تقصه** **او** **ثمنه** **ان**
تغذرا عارة عينه الى عارته **ان احتاج** **والاحتفظ** **ليحتاج** **الا** **اذا** **أخاف** **ضبا** **عد** **فيهم** **ويك**
ثمنه **ليحتاج** **حاوي** **ولا يقسم** **القتل** **او** **ثمنه** **بني** **مستحق** **الوقت** **لان** **حقهم** **في** **المنازع** **لا** **العين**
جعل **في** **اي** **جعل** **الباقي** **شيئا** **من** **الطريق** **مسجدا** **لمنع** **ه** **ولم** **يعز** **بالمأرب** **حاز** **لانها** **للسكنى**
كفكس **اي** **جواز** **عكسه** **وهو** **ما** **اذا** **جعل** **في** **المسجد** **لما** **عرف** **اهل** **الامصار** **في** **الجوامع** **وجاز** **كل**
احد **ان** **يمز** **فيه** **حتى** **الكامر** **الا** **الجذب** **والحاجين** **والدواب** **ويجوز** **ما** **جعل** **الامام** **الطريق** **مسجدا**
فانكس **جواز** **الاصالة** **في** **الطريق** **لا** **المرو** **وبه** **المسجد** **وقد** **اين** **ودار** **حانوت** **بمسجد**
صاق **على** **اناس** **بالقيمة** **فيها** **دبر** **وعاد** **بجعل** **الواقف** **الولاية** **نفسه** **جار** **بالاجاع** **وكما**
لوم **بشرطها** **احد** **فالولاية** **لمنع** **الشافعي** **وهو** **ظاهر** **المذهب** **بترخلا** **لما** **نقل** **المصنف** **من**
لوصيه **ان** **كان** **والا** **فللحكم** **فتاوي** **ابن** **نجيم** **وقا** **الهداية** **وبسج** **وبسج** **وجو** **بازا** **في** **الواقف**
دبر **غيره** **بالاولي** **غير** **ما** **من** **او** **عاجز** **واظهر** **به** **فمن** **كسب** **محر** **وتحو** **فتح** **او** **كان** **يعرف** **ماله** **في**

الكيميا

عنه ان كانت الكثرة فتعبر عنه
بحر من الصافي وان صحت
بصحة اوجه لان الارض قد ينشأ
على شكلها من العارضة العارضة
كما لو كانت في الارض
كما لو كانت في الارض
كما لو كانت في الارض

العادية باع القيم الوقت بالمرأى في ورايه جاز قلست واما المجلد لوانتم لثبوت اراد اولاد
الوقت اطال المقاتل المعنى ابوالسعود في مع زمانه قد اتمعت القضاء عن استماع هذه الدعوي فليحفظ
الوقت في رهن مائة كسبه منه من الثلث مع الفضي فان خرج الوقت من الثلث او اجاره
الوقت في رهن في كل والا يخل في الزاوي على الثلث ولو اجاز لبعض جاز بقدره ويحل وقت رهن
معه ويرعى من دون محيط بخلاف صحيح لو قيل لخير فان شرط وفاة دينه من غلة مع وان لم يشر
يو من الفاضل عن كفائته بلا شرط ولو وقفه على غيره فغلة لمن جعله لم خاصة فتاوي ابن نجيم قلت
فقد يحيط لان غير المحيط يجوز في ثلث ما يقع بعد الدين لوله ورثة والا في كل فلو باعها القاضي
ثم ظهر مال شري به ارض بدلهما وتماثل في الانتصاف في باب وقف المريع وفي الوهبانية
وان وقفه لموهوب فافكر بكونه فان مات عن عين تنفي بالبيع
اي والا يبيطل او للعلة: مجهل فليسا مل قلست كفي في مع وضات المعنى ابني السعدي
عن وقف علي اولاده وهرب من الديون هل يقع فاجاب لا يقع ولا يلزم والقضاء ممنوعون
من الحكم وتبجيل الوقت بمقدار ما شغل بالدين انتهى فليحفظ **الوقت على ثلاثة اوجه اما**
للفقر او لاغنياء الفقر او يستوي فيه الفريضة قربان وضمان ومقابر وسقايات وقفا
وتحريم كساجد وطاعون وطست الاحتياج لكل لذلك بخلاف الادوية فلم يجز لعني بلا قيم
او تنصص في مثل الاعتياد نفي الفقر كفتة **فروع** اقر بوقف صحيح وبانه ارضية
من يدع ووارثه يعلم خلافة جاز الوقت ولا تنع دعوي وارثه قضاء دهره وفي الوهبانية
ويحل اوقات احري بارتداده **الحال** ارسلاد منه لا وقف اجدر
قصر على يراي شرط الواقف في اجارته فلم يزد القيم بل القاضي لانه لا ولاية
النظر لغيره وغايب وميت **فلا راعى الواقف مدتها قيل تطلق الزيادة للقيم وقيل تنقيد**
بسنه مطلقا وبها اي بالسنة يبقى في الدار وثلاث سنين في الارض الا اذا كانت
المصلحة بخلاف ذلك وهذا مما يختلف زمانا وموضعا في المزاربة لو احتج لذلك بعقد
عقد او يكون العقد الاول لازما لانه ناجز الثاني لانه مضاف قلست كفي قال ابو جعفر الفري
علي الحال الاجارة العلوية ولو بعقد ذكر الكرماني في الباب التاسع عشر واره قدره اخذ
وسيجي في الاجارة **ويجوز باجل ثلث ولا يجوز بالاقل** ولو هو المستحق قاري الهداية لا يتقيد
بسنه تاذ لم يربع فيه الا بالاقلا شيئا **فلو خص اجره بعد العقد لا يفسد العقد للزم**
الضرر ونحوه اذ اجري على **بوشيد من ينفذ ثانيا** **في الاصل** في الاشياء لو زاد اجره ثلث في
نفسه بلا زيادة احد فليلت في ضيقها به يعني وبما لم ينفذ قلست المسمى وقيل لا يعتد به ثانيا
كزيادة واخذت فانهما لا تعتبر وسيجي في الاجارة **المستاجر الاول او في غيره اذا**
قبل الزيادة والموقوف عليه العلة او السكنى لا يملك الاجارة ولا الدعوي لو غصب منه
الوقت **الاستبراء** او اذن قاضي ولو الوقت على رجل عيني على ما عليه الفتوى عادية لانه لا ينفذ
في العلة لا العين وهل يملك السكنى من يسحق الرهن في الوهبانية لا وفي شرحها للشرنبلاني وغيره
نعم والموقوف اذ اجره المتولي يد **وان اجر المثل لزم المستاجر المتولي** كما غلط فيه
بعضهم **فما دام قيام اجر المثل كالب** وكذا وجي حاشية **اجر من لا يسفره بدونه** فانه يلزم لثبات
تمامه وليس فكل منهما لانه لا يحط والاسقاط في الاشياء عن القضية ان القاضي يامر بالاتي
باجر المثل وعليه تسليم زود السنين الماضية ولو كان القيم ساكنا مع قدرته على الرفع للقاضي
لان امره عليه وانما هي على المستاجر واذا اظهر لناظر ما لساكن فلهذا التمسك منه فيمنه
في مرفق قضايته انتهى فليحفظ قلست **وقيد باجارة المتولي لما في نص الاشياء لو اجر**
الغاصب ما ساقفه مضمونه من مال وقفه يقيم او بعد فعل المستاجر لمسي الاجر المثل وعلى
الغاصب رد ما قبضه الا ان لم يزل العقد انتهى فليحفظ يغني بالاضاف في غصب عتقا لوقت
وغصب مقادير او ان لا يملكها لو سكن بلا اذن او اسكنه المتولي بلا اجر كان على الساكن اجر
المثل ولو غصب معد للاستغلال به يغني صيانة للوقف وهذا وكذا منافع مال ابيتم دهره

وذكر

ولذا يعني **من مال ما هو اسم للوقف** **فما اختلف اعلى** **فما حاري القديس** **ومني فقي القيمة**
شري بها غارا آخر فيكون وقتا بدله الاول والذي **تقبل فيه الشها** **حسبة** **بدون الدعوي**
اربعة عشر منها الوقت على ما في الاشياء لانه حكمه القصد بالعدلة وهو حق الله بقول الوقت
على معين هل تقبل بلا دعوي في الخائبة ينبغي لا انقضا قاي في شرح الوهبانية **الشيخ حسن**
وهذا النصيب هو المختار وفي التشارخا **انه هو حق الله تقبل والا لا الا بالدعوي فليحفظ قلت**
كفي بحث فيه ان المحنة ووقف المصنف بقولها مطلقا لم يثبت اصل الوقت لما للفتا وبان
الدعوي لثبوت الاستحقاق لما في الخائبة لو كان ثمة سخي ولم يدع لم يدع له من العلة وقيل كلها
للفقر **قلت** ومفادة انه لو ادعي استحقاق مع انها لا تنع منه على المعنى به الا بتولية كما قد دبر
وفي الاشياء لما شاهد حسبه في اربعة عشر وليس لما مدح حسبه الا في دعوي الموقوف عليه اصل
الوقت فانها تنع عند البعض والمخفي به لا الا بتولية فاذا لم يسم دعواه فالاجنبي اولى انتهى
وقيل فتنه **ويشترط** في دعوي الوقت **بيان الواقف** ولو الوقت قد عا في **الصحيح** **بازنه**
لا يكون اشياء مجهول وفي العادة يتقبل وتقبل فيه **الشهادة على الشهادة وشهادتها**
مع الرجال والشهادة بالاشهاد اصله وان صرح به اي بالسلم **في المختار** ولو الوقت
على معين فليحفظ **للاوقاف القديمة** عن الاستهلاك بخلاف غيره لا تقبل بالشهادة لاثبات
شرائطه في الاصل دهره وغيرها كفي في المجتبى المختار فقولها على شرط ايضا واعتده في المرام
واقره الشرط لاني وقواه في الفتح يقول سبيك تمنع ثبوت المجهول ومصادره ما كان عليه
في رواوين القضية انتهى وجوابه ان ذلك لغرض ورمح والذي عجم **بيان المصنف** كقولهم
على سبيل كتمان **اصل** للوقت صحة الوقت عليه تقبل بالتسامع **وبعض مستحقه** **ولذا بعض**
الورثة والاثاث لها في الاشياء قلست وكذا لو ثبت اعساره في وجه احد الغرماء
ما يجي تمام وقالوا قتل بسنة الافلاس بقبضة المدي وكذا بعض الاوليا المستأجرين
طريق المسلمين والتسليم يقتضي عدم الحصر ثم انما ينصب احد الورثة خصوصا عن الكل ولو
في دعوي دين لا عين ما لم يكن بيد فليحفظ **ينصب خصما من كل** اي اذا كان وقف بين
جماعة ورافقه واحد فلو احدثهم او وكله الدعوي على واحد منهم او وكله **وقيل لا ينصب**
قلايم القضا الا قدر بها في الدعا من **وهذا** اي انصاف بعضهم اذا كان **اصل الوقت**
لثباته **ولا ينصب** احد المستحقين خصوصا وتماثل في شرح الوهبانية **المشري المتولي** **بما**
الوقت دار للوقت **للتعليق** **بالمنازل الموقوفة** **ويجوز بيعها في الاصل** لان لزومها لا
كثيرا ولم يوجد هاهنا مالم المودن والامام **لم يستوف** **وظفتها من الوقت** **سقط**
لانه كالمصلحة كالمعاضة وقيل لا يسقط لانه كالاجرة كذا في الدرر قبل باب المندوخه هاهنا قال
المصنف ثم وطاهر ترجيح الاول لحكاية الثاني بتقبل قلست **قد جزم في البنية** **تخصيص**
القصة **بانه يورث** **بخلاف** **سري** **القاضي** **كذا في وقف الاشياء** **ومقت** **النهر** **ولو على الامام**
دار وقت فلم يستوف الاجرة حتى مات ان اجرها المتولي سقط وان اجرها الامام لا عادويه
اخذ الامام العلة وقت الادراك وذهب قبل تمام السنة لا يسترد منه غلة باق السنة نصا
كالحجبة وموت القاضي قبل الحول ويحل للامام غلة باق السنة لو فقرا وكذا الحكم في طلبه العلم
في الدمارس دهره ونظر ابن السخنة الغيبة المسقط للعلوم المتقضية للعدل ومنه
والا يبي **بمدته** **اذ لم يزد على** **ثلاث شهور** **انوي** **يعني** **ويغفر**
وقد اطلقوا **بالاخاء** **السهم** **مطلقا** **لما قد مضى** **والحكم في الشرع** **يعني**
قلست **وهذا كله** **في سكان المدرسة** **وفي غير من اجم** **وصلة** **الرحم** **امانها** **فلا يسحق** **العدل**
والعلوم **كان في شرح الوهبانية للشرنبلاني** **وفي المنظمة المحمية** **كذلك** **سائر الابواب**
او لم يكن **عذر** **فذا من باب** **المتولي** **لو لوقت اجرا** **كذلك** **فيك** **ما ذكر**
من اوجه **تولي الوقت** **ما جوزه** **واذا كان** **حيث ياتي** **ومثلا** **الوصي** **اذ يختلف**

ط

حكمها في اعلى ما عرف بحسب التقليد والنسب فحق كل المرافعات كمالا لم ينس
تلك لكن للسبب في رسالة سنها الصبا في جواز الاستتابة ونقل الإجماع على ذلك
لنحفظ ولاية نصب العثم في الوقت ثم لوصية لقيامة مقامه ولوجعل على امر الوقت فقط
كان وصيا على كل شيء خلافا للثاني ولوجعل النظر لرجل ثم جعل آخر وصيا كانا ناظرين مالم يتخصص
وقامه في الاسعاف فلو وجد كما با وقت في كل اسم متول وتاريخ الثاني متأخرا متزكيا فخر فصر
طالب التولية لا يولي الا المشروط له النظر لا نسوي فيريد التنفيذ ثم اذا مات المشروط لم يعد
سوت الوقت ولم يوص الى احد فولاية النصف للقاضي اذا لولا لاية للسحق الابتدائية كما مر وما
والم فصل احد لثقل لاية من اقارب الوقت لا يحصل المتولي من الاجانب لانه اشق ومن فصل
نسبة الوقت اليهم اراد المتولي اقامة غيره مقامه في حياته وممكن ان كان القوي لم بالشروط
عاما مع ولا يمكن عزله الا اذا كان الوقت جعله القوي والعزل والا فان فوض في حجة لا يصح
وان في مرض موته مع وبنفي ان يكون له العزل والقن من العز كالا نصا الشاه قال وسلبت
عن ناظر عين بالشروط ثم من بعد الحكم فهل اذا فوض النظر لغيره ثم مات ينتقل الحكم فاجبت ان
فوض في حجة نعم وان في مرض موته لا مادام المفضي له راييا لقيامة مقامه وعن واقف شرط
مرتبا لرجل معين ثم من بعده للآخر ففرغ عنه لغيره ثم مات هل ينتقل للآخر فاجبت بالانتقال
وفها للواقف عزله الناظر مطلقا بيقضي ولم اوصم عزله لمدى امام ولاها ولولا يجعل ناظرا
فنصب القاضي لم يمكن الا وقت اخرجه ولوعزل الناظر نفسه ان علم الوقت والقاضي
صح ولا لا باع دارا ثم باعها المشتري من اخر ثم ادعى ان كنت وقتها اوقاف وقف على
لم تصح فلا جعل للمشتري واذا اقام بيئته او ابرز حجة شرعية قلنا فيسقط البيع ويلز
اجرا مثل فيه لاني الملك لو اسحق على المعتد بزيادة وعزها وليس للمشتري حصة بالحق منه
من الاستحقاق وهي احدى المسائل السبع المستثناة من قولهم من سبي في نقض ما تم من جهته
فسيحبه مردود عليه واعتد في العثم والجر ان ادعى وقتا يحكمها بلزوم مئة قتل والا لاه
تفصيل حسن اعتد المصنف في باب الاستحقاق لكن اعتد الاول آخر الكتاب تبعا للذكر
وغیره وفي العادة لا تقبل عند الامام وهو المختار وصوبه الزيلعي قال وهو حوط وفي دعوى
المنظومة المحيية وصلا في وقت هرج الله تعالى اما لو كان على العباد لم يجوز قلنا
وقد قدما ثوبها مطلقا لثبوت اصله لعله للفقراء تدبير وفي فتاوى ابن نجيم نعم تسع دعواه
وبيئته ويسقط البيع الباني للسجدة اولى من القوم بنصب الامام والمؤذن في المختار
الا اذ عين القوم اصل من عينه الباني مع الوقت قبل وجود الموقوف عليه قلنا وقت
على اولاد زيد ولاد ولد له او على مكانه هيا لبيما مسجدا ومد من مع في الامم ونقر العزل للفقراء
الي ان يولد زيد او يبنى المسجد عما زيد في النهروين في ابله لوقته على مدرسة يدرس
فيها المدرس مع طلبة فدرس في غيرها لمعتد المدرس فيها ان تقرر العلو فله لا للفقراء
كما يقع في الردم **فروع مهم** حدث للفقير ارصد الامام ارضا على ساقية ليصرف
خراجها لتكفيتها فاستغنى عنها لاجاب البلد فتغلبا وكما الامام لسانه في ملك هل يصح اجاب
بعض الشافعية باه الارصاد على المكمل ارصاد على المالك يعني فيصع وحسنه بلزم المزمع عليه
ادارتها كما كانت كما في الحاوي احوض اذا حارب مرفت اوقافه في حوض آخر فتدبر واكريرة
فيها سوت وقت بيئتها على عتقه فلان والبا على درسته وعتقه ثم على عتقه قال
الوقت الى العتقا هل يتخل من خصه بالبيت في الثاني اختلفت الافله اخذ ابن خالون مذکور
في الزخيرة لكن في الحاشية ادعى رجل بدار والفقير بما له والفقير لم يحتاج هل يعطي من نصيب
الفقير الاختلاف والاصح نعم استأجر دارا موقوفة فيها اشجار ممتدة هل الاكل منها الظاهر انه
اذا لم يعلم شرط الوقت لم ياكل كما في الحاوي عرس في المسجد اشجارا تنمر ان عرس للسبل لكل
سبل الاكل والانتفاع لمصالح المسجد شرط الاوقات كمن السارح اي في المظنوم والدالة ورجح
العمل به فيجب عليه خدمة وظيافته او تركها لمن يعل والامام لسانا فبالدلم لتركها تغليل لكل
من النهرو في الاشياء الجامكية في الاوقات لها نسبة الاجرة اي في زين المباشرة واكل للاغنياء

حكمها في اعلى ما عرف بحسب التقليد والنسب فحق كل المرافعات كمالا لم ينس
تلك لكن للسبب في رسالة سنها الصبا في جواز الاستتابة ونقل الإجماع على ذلك
لنحفظ ولاية نصب العثم في الوقت ثم لوصية لقيامة مقامه ولوجعل على امر الوقت فقط
كان وصيا على كل شيء خلافا للثاني ولوجعل النظر لرجل ثم جعل آخر وصيا كانا ناظرين مالم يتخصص
وقامه في الاسعاف فلو وجد كما با وقت في كل اسم متول وتاريخ الثاني متأخرا متزكيا فخر فصر
طالب التولية لا يولي الا المشروط له النظر لا نسوي فيريد التنفيذ ثم اذا مات المشروط لم يعد
سوت الوقت ولم يوص الى احد فولاية النصف للقاضي اذا لولا لاية للسحق الابتدائية كما مر وما
والم فصل احد لثقل لاية من اقارب الوقت لا يحصل المتولي من الاجانب لانه اشق ومن فصل
نسبة الوقت اليهم اراد المتولي اقامة غيره مقامه في حياته وممكن ان كان القوي لم بالشروط
عاما مع ولا يمكن عزله الا اذا كان الوقت جعله القوي والعزل والا فان فوض في حجة لا يصح
وان في مرض موته مع وبنفي ان يكون له العزل والقن من العز كالا نصا الشاه قال وسلبت
عن ناظر عين بالشروط ثم من بعد الحكم فهل اذا فوض النظر لغيره ثم مات ينتقل الحكم فاجبت ان
فوض في حجة نعم وان في مرض موته لا مادام المفضي له راييا لقيامة مقامه وعن واقف شرط
مرتبا لرجل معين ثم من بعده للآخر ففرغ عنه لغيره ثم مات هل ينتقل للآخر فاجبت بالانتقال
وفها للواقف عزله الناظر مطلقا بيقضي ولم اوصم عزله لمدى امام ولاها ولولا يجعل ناظرا
فنصب القاضي لم يمكن الا وقت اخرجه ولوعزل الناظر نفسه ان علم الوقت والقاضي
صح ولا لا باع دارا ثم باعها المشتري من اخر ثم ادعى ان كنت وقتها اوقاف وقف على
لم تصح فلا جعل للمشتري واذا اقام بيئته او ابرز حجة شرعية قلنا فيسقط البيع ويلز
اجرا مثل فيه لاني الملك لو اسحق على المعتد بزيادة وعزها وليس للمشتري حصة بالحق منه
من الاستحقاق وهي احدى المسائل السبع المستثناة من قولهم من سبي في نقض ما تم من جهته
فسيحبه مردود عليه واعتد في العثم والجر ان ادعى وقتا يحكمها بلزوم مئة قتل والا لاه
تفصيل حسن اعتد المصنف في باب الاستحقاق لكن اعتد الاول آخر الكتاب تبعا للذكر
وغیره وفي العادة لا تقبل عند الامام وهو المختار وصوبه الزيلعي قال وهو حوط وفي دعوى
المنظومة المحيية وصلا في وقت هرج الله تعالى اما لو كان على العباد لم يجوز قلنا
وقد قدما ثوبها مطلقا لثبوت اصله لعله للفقراء تدبير وفي فتاوى ابن نجيم نعم تسع دعواه
وبيئته ويسقط البيع الباني للسجدة اولى من القوم بنصب الامام والمؤذن في المختار
الا اذ عين القوم اصل من عينه الباني مع الوقت قبل وجود الموقوف عليه قلنا وقت
على اولاد زيد ولاد ولد له او على مكانه هيا لبيما مسجدا ومد من مع في الامم ونقر العزل للفقراء
الي ان يولد زيد او يبنى المسجد عما زيد في النهروين في ابله لوقته على مدرسة يدرس
فيها المدرس مع طلبة فدرس في غيرها لمعتد المدرس فيها ان تقرر العلو فله لا للفقراء
كما يقع في الردم **فروع مهم** حدث للفقير ارصد الامام ارضا على ساقية ليصرف
خراجها لتكفيتها فاستغنى عنها لاجاب البلد فتغلبا وكما الامام لسانه في ملك هل يصح اجاب
بعض الشافعية باه الارصاد على المكمل ارصاد على المالك يعني فيصع وحسنه بلزم المزمع عليه
ادارتها كما كانت كما في الحاوي احوض اذا حارب مرفت اوقافه في حوض آخر فتدبر واكريرة
فيها سوت وقت بيئتها على عتقه فلان والبا على درسته وعتقه ثم على عتقه قال
الوقت الى العتقا هل يتخل من خصه بالبيت في الثاني اختلفت الافله اخذ ابن خالون مذکور
في الزخيرة لكن في الحاشية ادعى رجل بدار والفقير بما له والفقير لم يحتاج هل يعطي من نصيب
الفقير الاختلاف والاصح نعم استأجر دارا موقوفة فيها اشجار ممتدة هل الاكل منها الظاهر انه
اذا لم يعلم شرط الوقت لم ياكل كما في الحاوي عرس في المسجد اشجارا تنمر ان عرس للسبل لكل
سبل الاكل والانتفاع لمصالح المسجد شرط الاوقات كمن السارح اي في المظنوم والدالة ورجح
العمل به فيجب عليه خدمة وظيافته او تركها لمن يعل والامام لسانا فبالدلم لتركها تغليل لكل
من النهرو في الاشياء الجامكية في الاوقات لها نسبة الاجرة اي في زين المباشرة واكل للاغنياء

في قوله

وشبه

وشبه الصلة فلو مات اذ عزل الاستد المجلة وشبه الصلة لتصح اصل الوقت فانه لا يصح على
الاغتيا ابتدا وتمامه فيها كمالا لم ينسب لغيره من وقف العقل الا اذا وقف على فخراته
اختيار ومنه يعلم حكم المرتب الكثير من وقف الفقراء لبعض العلماء الفقراء للحفظ ليس للقاضي
ان يعرض وظيفه في الوقت بغير شرط الوقت ولا على الفقير الاخذ الا بالنظر على الوقت باجره
تسوية يجوز الزيادة من القاضي على ما يعلم الامام اذا كان لا يملكه وكان عا ثا نسبيا ثا بعد
زمنين والمطلب ملحق بالامام بل هو امام الجمة قلنا واعتد في المنظومة المحيية ونقل عن
المسوط ان السلطان يجوز له عزل المشروط اذا كان غالب جهات الوقت فري ومنزاع فعمل امام
وان غير شرط الوقت لان اصلها لبيت المال يبع تعليق القوي في الوظائف فلو كان القاضي
ان مات فلان او عرفت وظيفه كذا فقد قرر تك فيها مع ليس للقاضي عزل الناظر بغير وكايه
المحقق حتى يثبت عليه حيا نة وكذا الوحي الناظر اذا اجر انسانا فهرب ومال الوقت عليه
لم يضمن ولو شرط في خيب الوقت حتى ضاع ضمن لا يجوز الاستدانة على الوقت الا اذا اجتمع
اليها لصلة الوقت كغيره وسر اذ يجوز بشرطين الاول اذن القاضي فلو بعد منه يستدين
بنفسه الثاني ان لا يبيع اجارة العين والعرف من اجرتها والاستدانة الفرض والشراء نسبة
وهل للمتولي شرا متاع فوق قيمة ثم يبيعه للعارة ويكون الرجوع على الوقت المحل
نعم اقر بارض في يد غيره انها وقف وتذبه ثم ملكها صارت وقفا فيلزم بالمصادرة على الانحفا
وان خالف كتاب الوقت لكن في حق المرفوعة فلو ان المشروط له الرجوع او النظر ان تصح
فلا بد منه ومنه لوجعله لغيره لا يصح اخر الاقرار ولا يكتفي صرف الناظر لثبوت استحقاقه
بل لابد من اثبات نسبة وسيجي في باب دعوى ثبوت النسب متى ذكر اوقاف شرطين متعا
يعمل بالمتاخر منها عندنا لاننا نأخذ للاول الوصف بعد اكل يرجع الى الاخر عندنا والى الجميع
عند الشافعية لو بالواو ولو لم يلق الا الاخر افاقا لكل من وقف الاستباه وتامة القادر
التاسعة متى وقف حال صحته وقاد على الفرضية الشرعية قسم على ذكرهم وانهم بالسوية
هو المختار المتقول عن الاخبار كما حقه مقي دمشق يحيي بن المنقاري الرسالة المرضية
على الفرضية الشرعية ونحوه في فتاوى المصنف وفيها متى ثبت بطريق شرعي وقته كان
وجب نقض البيع ولا يتم على البائع مع عدم علمه وللثبوت اجره بله ولو بى المشتري او غرس
فذلك لم يفسك معها بالانتع للوقت وفي ايزازية معزيا لجامع انما يرجع بعتة المشترا
بعد نقضه ادس للمشتري لبائع وان اسكده لم يرجع بشي بخلاف ما لاسحق المبيع لو انقطع بو
فألا كان في دارين الفضاة ابيع والاخر بوهن على شي حكم له به والاصرف للفقراء اما بيلهم وجه سلطان
بطريق شرعي فيعود لملك واقفه او وارثه او لبيت المال فلو وقفه السلطان عما جاز ولو
لجهة خاصة فظاهر كلالهم لا يصح لو شهد المتولي مع اخر بوقف كان كذا على المسجد فظاهر كلامهم
فرضها لا تترك المحاسبة في كل علم ويكتفى القاضي منه بالاجال لومع وفا الامانة ولو لم يجره
على القين شيئا فشيا ولا يجبه بل يهدده ولو انه يجلفه قبه قلنا وقدمنا
في الشرية اه الشريك والمضارب والوصي والمتولي لا يلزم بالتفصيل وان غرض قضات ليس الا
الوصول لثبوت المحصول لو ادعى المتولي ادفع قبل قوله بلا ميثاق اتق المثل ابو السعود انه
ان ادعى المدف من غلة الوقت في وقته كاد لاه واراد لاد لاه قبل قوله وان ادعى المدف الى
الامام بالحاج والبراب ونحوها لا يتقبل قول له لو استأجر شخصا لبيتا في الحاج باجر معلومة
ثم ادعى تسليم الاجرة اليه لم يقبل قوله قال المصنف وهو تفصيل في غاية الحسن ليعمل واعتد
ابنه في طائفة الاشياء لاجر العثم ثم عزل قصي لاجر للتصوب في الاصح وصل بملك المعزول
مصادرة المستاجر على التبريد ثم قال المصنف والذي ترجم عندي لا يكتفى بالثبوت الاخذ
زيادة على ما قرر له الاوقات اصلا ويجب صرف جميع ما يحصل من ثمنه وعوايد شرعية وعرفية
لمصارف الوقت الشرعية ويجب على الحاكم امر المشتري برد الرشوة على الراشي جنب الدعوى
الشرعية الحكمي من فتاوى المصنف قلنا لكن ينبغي في الرضايا ومرايا ان المتولي اجر

حكمها في اعلى ما عرف بحسب التقليد والنسب فحق كل المرافعات كمالا لم ينس
تلك لكن للسبب في رسالة سنها الصبا في جواز الاستتابة ونقل الإجماع على ذلك
لنحفظ ولاية نصب العثم في الوقت ثم لوصية لقيامة مقامه ولوجعل على امر الوقت فقط
كان وصيا على كل شيء خلافا للثاني ولوجعل النظر لرجل ثم جعل آخر وصيا كانا ناظرين مالم يتخصص
وقامه في الاسعاف فلو وجد كما با وقت في كل اسم متول وتاريخ الثاني متأخرا متزكيا فخر فصر
طالب التولية لا يولي الا المشروط له النظر لا نسوي فيريد التنفيذ ثم اذا مات المشروط لم يعد
سوت الوقت ولم يوص الى احد فولاية النصف للقاضي اذا لولا لاية للسحق الابتدائية كما مر وما
والم فصل احد لثقل لاية من اقارب الوقت لا يحصل المتولي من الاجانب لانه اشق ومن فصل
نسبة الوقت اليهم اراد المتولي اقامة غيره مقامه في حياته وممكن ان كان القوي لم بالشروط
عاما مع ولا يمكن عزله الا اذا كان الوقت جعله القوي والعزل والا فان فوض في حجة لا يصح
وان في مرض موته مع وبنفي ان يكون له العزل والقن من العز كالا نصا الشاه قال وسلبت
عن ناظر عين بالشروط ثم من بعد الحكم فهل اذا فوض النظر لغيره ثم مات ينتقل الحكم فاجبت ان
فوض في حجة نعم وان في مرض موته لا مادام المفضي له راييا لقيامة مقامه وعن واقف شرط
مرتبا لرجل معين ثم من بعده للآخر ففرغ عنه لغيره ثم مات هل ينتقل للآخر فاجبت بالانتقال
وفها للواقف عزله الناظر مطلقا بيقضي ولم اوصم عزله لمدى امام ولاها ولولا يجعل ناظرا
فنصب القاضي لم يمكن الا وقت اخرجه ولوعزل الناظر نفسه ان علم الوقت والقاضي
صح ولا لا باع دارا ثم باعها المشتري من اخر ثم ادعى ان كنت وقتها اوقاف وقف على
لم تصح فلا جعل للمشتري واذا اقام بيئته او ابرز حجة شرعية قلنا فيسقط البيع ويلز
اجرا مثل فيه لاني الملك لو اسحق على المعتد بزيادة وعزها وليس للمشتري حصة بالحق منه
من الاستحقاق وهي احدى المسائل السبع المستثناة من قولهم من سبي في نقض ما تم من جهته
فسيحبه مردود عليه واعتد في العثم والجر ان ادعى وقتا يحكمها بلزوم مئة قتل والا لاه
تفصيل حسن اعتد المصنف في باب الاستحقاق لكن اعتد الاول آخر الكتاب تبعا للذكر
وغیره وفي العادة لا تقبل عند الامام وهو المختار وصوبه الزيلعي قال وهو حوط وفي دعوى
المنظومة المحيية وصلا في وقت هرج الله تعالى اما لو كان على العباد لم يجوز قلنا
وقد قدما ثوبها مطلقا لثبوت اصله لعله للفقراء تدبير وفي فتاوى ابن نجيم نعم تسع دعواه
وبيئته ويسقط البيع الباني للسجدة اولى من القوم بنصب الامام والمؤذن في المختار
الا اذ عين القوم اصل من عينه الباني مع الوقت قبل وجود الموقوف عليه قلنا وقت
على اولاد زيد ولاد ولد له او على مكانه هيا لبيما مسجدا ومد من مع في الامم ونقر العزل للفقراء
الي ان يولد زيد او يبنى المسجد عما زيد في النهروين في ابله لوقته على مدرسة يدرس
فيها المدرس مع طلبة فدرس في غيرها لمعتد المدرس فيها ان تقرر العلو فله لا للفقراء
كما يقع في الردم **فروع مهم** حدث للفقير ارصد الامام ارضا على ساقية ليصرف
خراجها لتكفيتها فاستغنى عنها لاجاب البلد فتغلبا وكما الامام لسانه في ملك هل يصح اجاب
بعض الشافعية باه الارصاد على المكمل ارصاد على المالك يعني فيصع وحسنه بلزم المزمع عليه
ادارتها كما كانت كما في الحاوي احوض اذا حارب مرفت اوقافه في حوض آخر فتدبر واكريرة
فيها سوت وقت بيئتها على عتقه فلان والبا على درسته وعتقه ثم على عتقه قال
الوقت الى العتقا هل يتخل من خصه بالبيت في الثاني اختلفت الافله اخذ ابن خالون مذکور
في الزخيرة لكن في الحاشية ادعى رجل بدار والفقير بما له والفقير لم يحتاج هل يعطي من نصيب
الفقير الاختلاف والاصح نعم استأجر دارا موقوفة فيها اشجار ممتدة هل الاكل منها الظاهر انه
اذا لم يعلم شرط الوقت لم ياكل كما في الحاوي عرس في المسجد اشجارا تنمر ان عرس للسبل لكل
سبل الاكل والانتفاع لمصالح المسجد شرط الاوقات كمن السارح اي في المظنوم والدالة ورجح
العمل به فيجب عليه خدمة وظيافته او تركها لمن يعل والامام لسانا فبالدلم لتركها تغليل لكل
من النهرو في الاشياء الجامكية في الاوقات لها نسبة الاجرة اي في زين المباشرة واكل للاغنياء

حكمها في اعلى ما عرف بحسب التقليد والنسب فحق كل المرافعات كمالا لم ينس
تلك لكن للسبب في رسالة سنها الصبا في جواز الاستتابة ونقل الإجماع على ذلك
لنحفظ ولاية نصب العثم في الوقت ثم لوصية لقيامة مقامه ولوجعل على امر الوقت فقط
كان وصيا على كل شيء خلافا للثاني ولوجعل النظر لرجل ثم جعل آخر وصيا كانا ناظرين مالم يتخصص
وقامه في الاسعاف فلو وجد كما با وقت في كل اسم متول وتاريخ الثاني متأخرا متزكيا فخر فصر
طالب التولية لا يولي الا المشروط له النظر لا نسوي فيريد التنفيذ ثم اذا مات المشروط لم يعد
سوت الوقت ولم يوص الى احد فولاية النصف للقاضي اذا لولا لاية للسحق الابتدائية كما مر وما
والم فصل احد لثقل لاية من اقارب الوقت لا يحصل المتولي من الاجانب لانه اشق ومن فصل
نسبة الوقت اليهم اراد المتولي اقامة غيره مقامه في حياته وممكن ان كان القوي لم بالشروط
عاما مع ولا يمكن عزله الا اذا كان الوقت جعله القوي والعزل والا فان فوض في حجة لا يصح
وان في مرض موته مع وبنفي ان يكون له العزل والقن من العز كالا نصا الشاه قال وسلبت
عن ناظر عين بالشروط ثم من بعد الحكم فهل اذا فوض النظر لغيره ثم مات ينتقل الحكم فاجبت ان
فوض في حجة نعم وان في مرض موته لا مادام المفضي له راييا لقيامة مقامه وعن واقف شرط
مرتبا لرجل معين ثم من بعده للآخر ففرغ عنه لغيره ثم مات هل ينتقل للآخر فاجبت بالانتقال
وفها للواقف عزله الناظر مطلقا بيقضي ولم اوصم عزله لمدى امام ولاها ولولا يجعل ناظرا
فنصب القاضي لم يمكن الا وقت اخرجه ولوعزل الناظر نفسه ان علم الوقت والقاضي
صح ولا لا باع دارا ثم باعها المشتري من اخر ثم ادعى ان كنت وقتها اوقاف وقف على
لم تصح فلا جعل للمشتري واذا اقام بيئته او ابرز حجة شرعية قلنا فيسقط البيع ويلز
اجرا مثل فيه لاني الملك لو اسحق على المعتد بزيادة وعزها وليس للمشتري حصة بالحق منه
من الاستحقاق وهي احدى المسائل السبع المستثناة من قولهم من سبي في نقض ما تم من جهته
فسيحبه مردود عليه واعتد في العثم والجر ان ادعى وقتا يحكمها بلزوم مئة قتل والا لاه
تفصيل حسن اعتد المصنف في باب الاستحقاق لكن اعتد الاول آخر الكتاب تبعا للذكر
وغیره وفي العادة لا تقبل عند الامام وهو المختار وصوبه الزيلعي قال وهو حوط وفي دعوى
المنظومة المحيية وصلا في وقت هرج الله تعالى اما لو كان على العباد لم يجوز قلنا
وقد قدما ثوبها مطلقا لثبوت اصله لعله للفقراء تدبير وفي فتاوى ابن نجيم نعم تسع دعواه
وبيئته ويسقط البيع الباني للسجدة اولى من القوم بنصب الامام والمؤذن في المختار
الا اذ عين القوم اصل من عينه الباني مع الوقت قبل وجود الموقوف عليه قلنا وقت
على اولاد زيد ولاد ولد له او على مكانه هيا لبيما مسجدا ومد من مع في الامم ونقر العزل للفقراء
الي ان يولد زيد او يبنى المسجد عما زيد في النهروين في ابله لوقته على مدرسة يدرس
فيها المدرس مع طلبة فدرس في غيرها لمعتد المدرس فيها ان تقرر العلو فله لا للفقراء
كما يقع في الردم **فروع مهم** حدث للفقير ارصد الامام ارضا على ساقية ليصرف
خراجها لتكفيتها فاستغنى عنها لاجاب البلد فتغلبا وكما الامام لسانه في ملك هل يصح اجاب
بعض الشافعية باه الارصاد على المكمل ارصاد على المالك يعني فيصع وحسنه بلزم المزمع عليه
ادارتها كما كانت كما في الحاوي احوض اذا حارب مرفت اوقافه في حوض آخر فتدبر واكريرة
فيها سوت وقت بيئتها على عتقه فلان والبا على درسته وعتقه ثم على عتقه قال
الوقت الى العتقا هل يتخل من خصه بالبيت في الثاني اختلفت الافله اخذ ابن خالون مذکور
في الزخيرة لكن في الحاشية ادعى رجل بدار والفقير بما له والفقير لم يحتاج هل يعطي من نصيب
الفقير الاختلاف والاصح نعم استأجر دارا موقوفة فيها اشجار ممتدة هل الاكل منها الظاهر انه
اذا لم يعلم شرط الوقت لم ياكل كما في الحاوي عرس في المسجد اشجارا تنمر ان عرس للسبل لكل
سبل الاكل والانتفاع لمصالح المسجد شرط الاوقات كمن السارح اي في المظنوم والدالة ورجح
العمل به فيجب عليه خدمة وظيافته او تركها لمن يعل والامام لسانا فبالدلم لتركها تغليل لكل
من النهرو في الاشياء الجامكية في الاوقات لها نسبة الاجرة اي في زين المباشرة واكل للاغنياء

حكمها في اعلى ما عرف بحسب التقليد والنسب فحق كل المرافعات كمالا لم ينس
تلك لكن للسبب في رسالة سنها الصبا في جواز الاستتابة ونقل الإجماع على ذلك
لنحفظ ولاية نصب العثم في الوقت ثم لوصية لقيامة مقامه ولوجعل على امر الوقت فقط
كان وصيا على كل شيء خلافا للثاني ولوجعل النظر لرجل ثم جعل آخر وصيا كانا ناظرين مالم يتخصص
وقامه في الاسعاف فلو وجد كما با وقت في كل اسم متول وتاريخ الثاني متأخرا متزكيا فخر فصر
طالب التولية لا يولي الا المشروط له النظر لا نسوي فيريد التنفيذ ثم اذا مات المشروط لم يعد
سوت الوقت ولم يوص الى احد فولاية النصف للقاضي اذا لولا لاية للسحق الابتدائية كما مر وما
والم فصل احد لثقل لاية من اقارب الوقت لا يحصل المتولي من الاجانب لانه اشق ومن فصل
نسبة الوقت اليهم اراد المتولي اقامة غيره مقامه في حياته وممكن ان كان القوي لم بالشروط
عاما مع ولا يمكن عزله الا اذا كان الوقت جعله القوي والعزل والا فان فوض في حجة لا يصح
وان في مرض موته مع وبنفي ان يكون له العزل والقن من العز كالا نصا الشاه قال وسلبت
عن ناظر عين بالشروط ثم من بعد الحكم فهل اذا فوض النظر لغيره ثم مات ينتقل الحكم فاجبت ان
فوض في حجة نعم وان في مرض موته لا مادام المفضي له راييا لقيامة مقامه وعن واقف شرط
مرتبا لرجل معين ثم من بعده للآخر ففرغ عنه لغيره ثم مات هل ينتقل للآخر فاجبت بالانتقال
وفها للواقف عزله الناظر مطلقا بيقضي ولم اوصم عزله لمدى امام ولاها ولولا يجعل ناظرا
فنصب القاضي لم يمكن الا وقت اخرجه ولوعزل الناظر نفسه ان علم الوقت والقاضي
صح ولا لا باع دارا ثم باعها المشتري من اخر ثم ادعى ان كنت وقتها اوقاف وقف على
لم تصح فلا جعل للمشتري واذا اقام بيئته او ابرز حجة شرعية قلنا فيسقط البيع ويلز
اجرا مثل فيه لاني الملك لو اسحق على المعتد بزيادة وعزها وليس للمشتري حصة بالحق منه
من الاستحقاق وهي احدى المسائل السبع المستثناة من قولهم من سبي في نقض ما تم من جهته
فسيحبه مردود عليه واعتد في العثم والجر ان ادعى وقتا يحكمها بلزوم مئة قتل والا لاه
تفصيل حسن اعتد المصنف في باب الاستحقاق لكن اعتد الاول آخر الكتاب تبعا للذكر
وغیره وفي العادة لا تقبل عند الامام وهو المختار وصوبه الزيلعي قال وهو حوط وفي دعوى
المنظومة المحيية وصلا في وقت هرج الله تعالى اما لو كان على العباد لم يجوز قلنا
وقد قدما ثوبها مطلقا لثبوت اصله لعله للفقراء تدبير وفي فتاوى ابن نجيم نعم تسع دعواه
وبيئته ويسقط البيع الباني للسجدة اولى من القوم بنصب الامام والمؤذن في المختار
الا اذ عين القوم اصل من عينه الباني مع الوقت قبل وجود الموقوف عليه قلنا وقت
على اولاد زيد ولاد ولد له او على مكانه هيا لبيما مسجدا ومد من مع في الامم ونقر العزل للفقراء
الي ان يولد زيد او يبنى المسجد عما زيد في النهروين في ابله لوقته على مدرسة يدرس
فيها المدرس مع طلبة فدرس في غيرها لمعتد المدرس فيها ان تقرر العلو فله لا للفقراء
كما يقع في الردم **فروع مهم** حدث للفقير ارصد الامام ارضا على ساقية ليصرف
خراجها لتكفيتها فاستغنى عنها لاجاب البلد فتغلبا وكما الامام لسانه في ملك هل يصح اجاب
بعض الشافعية باه الارصاد على المكمل ارصاد على المالك يعني فيصع وحسنه بلزم المزمع عليه
ادارتها كما كانت كما في الحاوي احوض اذا حارب مرفت اوقافه في حوض آخر فتدبر واكريرة
فيها سوت وقت بيئتها على عتقه فلان والبا على درسته وعتقه ثم على عتقه قال
الوقت الى العتقا هل يتخل من خصه بالبيت في الثاني اختلفت الافله اخذ ابن خالون مذکور
في الزخيرة لكن في الحاشية ادعى رجل بدار والفقير بما له والفقير لم يحتاج هل يعطي من نصيب
الفقير الاختلاف والاصح نعم استأجر دارا موقوفة فيها اشجار ممتدة هل الاكل منها الظاهر انه
اذا لم يعلم شرط الوقت لم ياكل كما في الحاوي عرس في المسجد اشجارا تنمر ان عرس للسبل لكل
سبل الاكل والانتفاع لمصالح المسجد شرط الاوقات كمن السارح اي في المظنوم والدالة ورجح
العمل به فيجب عليه خدمة وظيافته او تركها لمن يعل والامام لسانا فبالدلم لتركها تغليل لكل
من النهرو في الاشياء الجامكية في الاوقات لها نسبة الاجرة اي في زين المباشرة واكل للاغنياء

محل هذه الرواية
الشهادة والبراءة
في بعض النسخ كما

فالأقرب أو في الأجر أو من جاورهم منهم أو من سكن ممر فقيد الاحتقاق به على شرطه وتسامر
في الأصناف ومن أحوجهم حوادث زمانه إلى ما خفي من مسائل الأوقات فليست في كتاب الأصناف
الخاص بأحكام الأوقاف المحمي بن كافي خلال الخصاف كذا في البرهان شرح مؤلف الرحمن
الشيخ إبراهيم بن موسى بن أبي بكر الطرطوسي الحنفي زيل القامه بعد دستن المتوفي في أوائل القرن
العاشر سنة اثنين وعشرين وثمانمائة وهو أيضا صاحب الأصناف **قولنا في النسخة اختلاف**
الشاهد بن مانع الأبي حدي وأربعين قال في زواجر الجواهر حاشيتها الشيخ صالح بن المصنف قد
ذكر في الشرح المحال عليه مسائل لا يفرقها اختلاف الشاهد وأنا أذكرها سردا فاقول **الرواية** شهد
أحدها أن له ألف درهم وشهد الآخر أن له ألف درهم تقبل **الثانية** ادعى كحطه جديقه
فشهد أحدها بالجودة والآخر بالردية تقبل بالردية وبقي بالآل **الثالثة** ادعى ما يدعى وقال
أحدها نيسابورية والآخر بخاريه والمدي يدعي نيسابورية وهي جديقه وبقي بالآل بخاريه بالاختلاف
الرابعة لو اختلفا في الهبة والعطية **الخامسة** لو اختلفا في لفظ النكاح والتزويج **السادسة**
شهد أحدها أن جعلها صدقة موقوفة إلا على أن يزيد ثلث غلتها وشهد الآخر أن لا يزيد نصفها
تقبل على الثلث **السابعة** ادعى بيع الوفاق وشهد أحدها به والآخر أن المشتري أقرهم بذلك تقبل
الثامنة شهد أحدها أنها جارية والآخر أنها كانت له تقبل **الثانية عشر** ادعى الفاطمة أنها
أعطاهما على إقراره بالف قرين والآخر بالف ودية تقبل **الثالثة عشر** ادعى الأبي أن شهد أحدها به
والآخر أنه صدق عليه وأحله جاز **الرابعة عشر** ادعى الهبة فشهد أحدها بالبراءة والآخر
أنه جاز **الخامسة عشر** ادعى كسب الهبة فشهد أحدها بها والآخر بالبراءة **السادسة عشر**
عشر شهد أحدها على إقراره أنه أخذ منه العبد والآخر على إقراره بأنه أودع منه هذا العبد تقبل
السابعة عشر شهد أحدها أنها ولدت منه والآخر أنها جملت منه تقبل **الثامنة عشر** شهد أحدها أنه أقر
أن الدار له والآخر أنها مسكن فيها تقبل **الثانية عشر**
الثانية عشر أنكر أن عبد فشهد أحدها على أنه في الباب والآخر في الطعام تقبل **الثالثة عشر** **عشر**
اختلف شاهد الإقرار بالمال في كونه أقر بالعربية أو بالفارسية تقبل خلافا في الطلاق **العشرون**
شهد أحدها أن قال لعبد أنت حر والآخر أنه قال إن أدي تقبل **الحادية والعشرون** قال الأمانة
أن كلف فلان أن طلق فشهد أحدها أنها كلفه غدوة والآخر عشيقة طلقت **الثانية والعشرون**
أن طلقك بعيدا حر فقال أحدها طلقها اليوم والآخر أن طلقها أمس تقبل الطلاق والعناق
الثالثة والعشرون شهد أحدها أنه طلقها لأنها البنت والآخر أنه طلقها لأنها البنت
بقي بطلانها وبطلان الرجعة **الرابعة والعشرون** شهد أحدها أنه أعتق بالعربية والآخر
بالفارسية تقبل **الخامسة والعشرون** اختلفا في مقدار المهر فبقي بالآل **السادسة والعشرون**
والعشرون شهد أحدها أنه وكله بخصومة مع فلان في دارهما وشهد الآخر أنه وكله بخصومة فيه
وفي آخر تقبل في دارا جتمعا عليه **السابعة والعشرون** شهد أحدها أنه وقع في محبة
والآخر بأنه وقع في مرضه قبل **الثامنة والعشرون** ولو شهد أنه ادعى إليه يوم كسبه آخر
يوم كسبه جازت **الثانية والعشرون** ادعى ما لا تشهد أحدها أن احتمال عليه حال غيره
بهذا المال تقبل **الثلاثون** شهد أحدها أن باع كذا إلى غيره وشهد الآخر بالبيع ولم يذكر الأجل تقبل
الحادية والثلاثون شهد أحدها أن باع بضرا كذا تقبل فيها **الثانية والثلاثون** شهد واحد
أنه وكله بالخصومة في هذه الدار عند قاضي الكوفة والآخر عند قاضي البصرة جازت شهادتهما
الثالثة والثلاثون شهد أحدها أنه وكله بالقبض والآخر أنه جازت تقبل **الثالثة والثلاثون**
شهد أحدها أنه وكله بقبض والآخر أنه سطره على نفسه تقبل **الخامسة والثلاثون** شهد أحدها
أنه وكله بقبض والآخر أنه ادعى له قبضه في حياته تقبل **السادسة والثلاثون** شهد أحدها
أنه وكله بطلب دينه والآخر بتقاضيه تقبل **السابعة والثلاثون** شهد أحدها أنه وكله بقبض
والآخر بطلبه تقبل **الثامنة والثلاثون** شهد أحدها أنه وكله بقبض والآخر أنه باعده أو

أرسله ليأخذ تقبل **التاسعة والثلاثون** اختلفا في زمن إقراره في الوقت تقبل **الاربعون**
اختلفا في مكان إقراره به تقبل **الحادية والاربعون** اختلفا في وقته أو في محبة أو في مرضه تقبل
الثانية والاربعون شهد أحدها بوقته على زيد والآخر على عمر تقبل ويكون دفعا على
الفعل انتهى **قلت** وزدت بفضل الله على ما ذكره المصنف مسائل منها لو اختلفا في تاريخ
الرض بأن شهد أحدها أنه رهن يوم كسبه والآخر أنه رهن يوم كسبه تسع عندها خلافا لمحمد
جواهر الفتاوى ومنها لو اتفق الشاهدان على الإقرار من واحد بماله واختلفا فقال أحدهما
تخارجيها في مكان كذا وقال الآخر أنها في مكان كذا تقبل ومنها لو قال أحدهما والمسلم بجالها كان
ذلك بالعداء وقال الآخر كان ذلك بالعشي تقبل وهما في الولولجية **ومنها** شهدا على رجل أن طلق
امرأته وأحدهما يقول أنه عين متكسبة بنت فلان والآخر يقول ما عينها في العلم والشهادة
المراة التي كانت له سوى ابنة فلان تطلقها وأخرجهما من داره قبل هذا التطلق قال في آخره
شهد على الطلاق إلا أن عين أحدهما المرأة وذكرها باسمها ولم يعين الآخر التي هي في مكانه وليس في
مكانه غير امرأة واحدة تقع الشهادة وهي في جواهر الفتاوى **ومنها** ادعى بكه داره شهد له
أحدها أنها داره قال ملكة تقبل منية المني **ومنها** ادعى القاي أو الفاء وخمسائة فشهد أحدها
لربايف والآخر بالف وخمسائة فقبليها ألف إجماعا منه **ومنها** لو شهد أن له على هذا الرجل ألف
درهم وشهد أن له على هذا الرجل ألف درهم وشهد أحدها أنه قد قضاه المطلوب منها خمسمائة
والطالب ينكره كذا فان شهدا تهما على الآل متبولة ولولجية **ومنها** ادعى جارية في يد رجل وجاء
بشاهدين فشهد أحدها أنها جارية غصبها منه هذا وشهد الآخر أنها جارية ولم يغصبها منه
قبلت الشهادة بجمع الفتاوى **ومنها** شهدا بسرقة بقره واختلفا في لو أنها تقبل غصه خلافا
جاء في الفصولين **ومنها** شهد أحدها بكفالة والآخر بكفالة تقبل في الكفالة لأنها أقل جبا مع
الفصولين **ومنها** شهد أحدها أنه وكله بطلاقها وشهد الآخر أنه وكله بطلاقها وطالت
فلانة والآخر فهو كمل غ طلاق التي اتفقا عليها وهي فيه أيضا **ومنها** شهدا بوكالة ورأى أحدهما
أنه عزله تقبل في الوكالة لا في العزل وهي منه أيضا **ومنها** ادعت أرضا شهد أحدها أنها ملكها
لأن زوجها دفعها إليها عوضا من الاستعانة وشهد الآخر أنها تملكها لأن زوجها أقر أنها ملكها
تقبل لأن كل بايع مقر بالملك لشترية فكانها شهدا أن ملكها وقيل ترد لأنهما شهدا أحدهما أنه
دفعها عوضا وشهد بال عقد وشهد الآخر بإقراره بالملك فاختلف الشهود به أما لو شهد أحدهما
أن زوجها دفعها عوضا والآخر بإقراره أنه دفعها عوضا تقبل لا تقاها كما لو شهد أحدهما
بالبيع والآخر بإقراره به وهي في جامع الفصولين انتهى كلام الشيخ صالح بن الشيخ محمد بن عبد الله
الغزي في الأشياء السكوت كالنطق الآية سأل عندها ٣٧ **قلت** وزادت
تتبرر البصائر مسئلتين الأولى مسئلة السكوت في الإجارة يقول ورضي كقول لسكن داره
أسكن بكذا والأفانقل فمسئلة لزوم المسمى وذكره المؤلف في الإجارة **الثانية** سكوت
الموعود بقوله دلالة قال المؤلف في محرم سكوت عند وضعه بين يديه فإنه يقول دلالة انتهى
ورأى عليها في زواجر الجواهر مسائل منها عند قوله **الرابعة والعشرون** سكوت عند وضعه
فقال ذلكا سكوتها عند وضع زوجهما لما في البرازية الفتوى على عدم سماع الدعوى في الغريب
والزوجة انتهى وصح قاضي خان أنها تسع فلما سأل عند الفتوى **قلت** وزادت في شرف
التزويج سكوت الجارية عند صرف المشتري فيه فراغنا وبنا وغيرنا للبرازية وهكذا ذكره في تزويج
البصائر معزبانها فالجواب عن صاحب الجواهر الزواجر كيف ذكر صدر كلام البرازية وذكر الآخر
ومنها لو تزوجت من غير كفركت الولي حتى ولدت كان سكوتها بالبيع ومنها ما في المحط
يجل زوج رجلا بغير امره وقبل التهنئة فهو رضا لأن بقوله التهنئة دليل الإجابة
ومنها أن الوكالة تثبت بالصرح تثبت بالسكوت وللأقال في الطهارة لوقال ابن القيم
فكيفية أن أريد أن أزوجك من نفسي فكسكت فزوجهما جاز ذكر المؤلف في محرم من بحث
الأوليا ومنها سكوت أهل العلم والسلطان في التقديس كما في شهادته البحر قال ويكتفي بالسكوت

من اهل العلم والصالح فيكون سكوت تركية للشاهد لما في المصنف وكان الليث بن سيار ورافضيا
فاحتاج الى تعديل وكان الذي مرصيا فعاده الفتاوى وشمل من الشاهد فسكت المعد ثم سأل
فسكت فقال اسكنه ولا يجيبني فقال المعد اما فكيف من مثلي السكوت قلت قد
عده في الاشياء معز بالاشهاد شرحه فكيف تكون ان فيه تعقيب يكون من اهل العلم والصلاح
فقد هامن الزوايد ومنها لو ان العبد خرج لصلاة الجمعة فراه مولا فسكت هل لا يخرج اليها
لانه السكوت بمنزلة الرضى كما في جملة الصبر ومنها ما في القضية بعد ان رقم بعلامة **لع عت**
ولو رقت اليه بالاجهاز فله ان يطلب بما يبعث اليه من الدنانير وان كان الجهاز قليلا فله المطا
بما يليق بالمعروف في عرفهم حينئذ يعني بان اذا لم يجز بما يليق فله استرداد ما بيع والمعتبر
ما يتخذ الزوج لاما يتخذ لها ولو سكت بعد الزفاف زمانا يعرف بذلك رضاه لم يكن لانه يخاف
بعد ذلك وان لم يتخذ بشئ ومنها اذا ابراه فسكت مع ولا يحتاج الى القول هكذا ذكره الربيع
في الاختيارات في كتاب الاقرار وسكت الراهن عنده بيع المرتهن الرهن يكون مطلقا
في احدى الروايتين ذكره الزبيدي وغيره وهي تعلم من الاشياء اول القاعة احدى شبه العز والراهن
وهو قلم بالصواب قول الاشياء يجلف المكنة احدى وثلاثين مثله بينها في الشرح قال
الشيخ شرف الدين في حاشيته عليها المسماة بنحو بر البصائر على الاشياء والنظر في اقول
قال في شرحه المجال عليه لم اعلم ان المصنف اقتصر على عدم الاختلاف عند على الاشياء السبعة
وفي الحاشية انه لا يستحق في احدى وثلاثين خصله بعضها مختلف فيه وبعضها متفق عليه فذكر
سرع الاختلاف السبعة وفي تزويج البنت صغيرة او كبيرة وعندها لا يستحق الاب في الصغير
وفي تزويج المولى امته خلافا لها وفي وهوى الدايي ايضا فانكره لا يجلف وفي دعوى الدين على
الرهن وفي الدعوى على الوكيل في المشتكى كالوصي وفيما اذا كان في يد رجل بشئ فادعاه رجلان
كل امرئ فاقرب به لاحدهما وانكر الآخر لا يجلفه وكذا لو انكرها فاحدهما فكل روث قضي عليه
يجلف الآخر وفيما اذا ادعى الحبة مع التسليم من ذي اليد فاقرب لاحدهما لا يجلف الآخر وفيما
اذا ادعى كل منهما انه رهنه وقضيه فاقرب به لاحدهما او حلف لاحدهما فكل لا يجلف الآخر وفيما
اذا ادعى احدهما الرهن والتسليم والآخر الشرا فاقربا لرهن وانكر البيع لا يجلف للمشتري
ولو ادعى احدهما في الاجارة والآخر الشرا فاقربا وانكره لا يجلف للمعيرة ونقال للمعيرة
ان شئت فانظر نقض المدة او فك الرهن وان شئت فانضم وفيما اذا ادعى احدهما
الصدقة والقبض والآخر الشرا فاقرب لاحدهما لا يجلف وفيما اذا ادعى كل منهما الاجارة فاقرب
لاحدهما او كل لا يجلف بخلاف ما لو ادعى كل منهما على ذي اليد العقب منه فاقرب لاحدهما
او حلف لاحدهما فكل يجلف للثاني كما لو ادعى كل منهما الادعاء فاقرب لاحدهما يجلف للثاني
وكذا الاعارة ويجلف ماله عليه كذا ولا قيمة وهي كذا وكذا وفيما اذا ادعى البائع رضى
الموكل بالبائع لم يجلف وكيله وفيما اذا انكره وكمل له في الشكاح وفيما اذا اختلف الصانع
والمستصنع في الماسر به لاي عين على واحد منهما وكذا لو ادعى الصانع على رجل انه استصنع
في كذا فانكر لا يجلف الحادية والثلاثون لو ادعى انه وكل عن الغائب يقين ربه وبالحضرة
فانكر لا يستحق المدين على قوله خلافا لها فترجعهم وقال الحلواني يستحق في قوله
جميعا انتهى وبه علم في الخلاصة مشاهير وقصور حيث قال كل موضع لو اقر زعمه فاذ انكره
يستحق الا في ثلاث منها الوكيل لا يشرا اذا وجد بالمشتري عيبا فادعاه ان يرد به بالعيب لا يجلف
فاذا اقر الوكيل زعمه ذلك وبطل حق الردا لثالثه لو ادعى الاخر رضاه لا يجلف وان اقر زعمه
الثالثه او كل يقين الدين اذا ادعى المدينون اذ الموكل ابراه عن الدين وطلب من
الوكيل على العمل لا يجلف وان اقر زعمه انتهى وزدت على اولى الثلاث السابقة البائع
اذا انكر قيام العيب لمحال لا يجلف عند الامام ولو اقر به زعمه كما في خيار العيب والشاهد
اذا انكر رجوعه لا يستحق ولو اقر به ضمن ما تلف به او السارق اذا انكرها لا يستحق الاب
في ما في الصبي ولا الوصي في مال البنت ولا المتولى للمعد والاقا ١٧١ اذ ادعى عليهم العقد

يجلفون

يجلفون حينئذ انتهى قلت وتكون وزدت على ما ذكره مسائل الاولى لو ادعى على رجل شيئا
ولو ادعاه لثلاثة فقال للمدعي عليه هو لا يعني الصغير فلا يجلف وفي فتاوى النضر عليه العيني في قول
جميعا فاذا اختلفت فكل والمدعي ارضا يقضي بالارض للمدعي ثم ينتظر بلوغ الصبي اصدقه
المدعي كاذبا قال وان كذبه ضمن الوالد قيمة الارض وتؤخذ الارض من المدعي ويندفع للصبي
وهذا بمنزلة ما لو اقر الغائب لم يظهر وجوده ولا تصدقه ولا يستحق عنه العيب فكذلك هنا
قلت وعلى الاولى رجوع هذا الى قول القن ولا يستحق الاب في ما في الصبي لانه لما
اقر بها للصبي ظهر انها من ماله وفيه تأمل الثانية لو اشترى دارا فحضر الشئ فأنكر المشتري
الشرا قال في النوازل ولو ان رجلا اشترى دارا فحضر الشئ فأنكر المشتري الشرا او اقر ان الدار
لانه الصغير ولا يبين على المشتري لانه قد زعمه الاقرار لانه فلا يجوز الاقرار بعينه وبعد
ذلك الثالثة لو كان في يد رجل غلام او جارية او طرب ادعاه رجلا فادعاه الى الفتاوى ثم
اراد الآخر تحليفه فان ادعى ملكا مرسلا او شرا من جهته لم يكن لان حلفه فان ادعى عليه
العقب قد تحليفه لانه لو اقر بالعتب يجب عليه الضمان كذا في النوازل الرابعة لس
اشترى الاب لانه الصغير دارا ثم اختلف مع الشئ في مقدار العن فالقول للاب بلا
بين كما في كثير من المذهب الخامسة لو ادعى السارق انه استهلك المروى وري المشتري
انه قائم فحلفه فالقول للسارق ولا يبين عليه قال ابو الليث في النوازل وسئل ابو القاسم عن السا
اذا استهلك المروى بعد ما قطعت يد هل يقضي قال لا ويستوي حلفه فيما استهلكه قبل
القطع وبعد القطع له فان قال السارق قد حلفه وقال صاحب المال لم تستهلكه وهو عندك
قام هل يجلف قال يجب ان يكون القول قول السارق ولا يبين عليه السادسة اذ ادعى
رجل شيئا واراد الرجوع فادعى الموهوب له هلاك الموهوب فالقول قوله ولا يبين عليه كما
في الخامسة وعرضا السابعة اذ ادعى عليه انكره في ثلث الميت فانكر لا يجلف التاسعة
اذ ادعى عليه انكره في ثلث الميت فانكر لا يجلف في البرازية التاسعة اقال الواهب
اشترى العن وقال الموهوب لم يشرطه فالقول له لا يبين العاشرة اشترى العبد
شيئا فقال البائع انت محبوب فقال العبد انا ما دون فالقول له بدو العيني الحادية عشر
اذا اشترى عبيدا بعد فقال احدهما انا محبوب وقال الآخر انا اوت ما دون لنا فالقول له لربلا
بين الثامنة عشر باع القاض مال اليتم فزده المشتري عليه يجب فقال ابراهي من قال
قوله لا يبين وكذا لو ادعى رجل قبله اجارة ارض اليتم اراد تحليفه لم يجلفه لان قوله على وجه
التمك وكذا في كل شئ يدعي عليه اثالث عشرة عشر لو طالب ابو الزوجه زوجها بالمهر فذكره لوصيفه
او كبره بكرا ولو اختلف الاب والزوجه في بكارتها ولا يبينه للزوج والنسب من الفتاوى تحليفه
على تعلم بذلك عن ابي يوسف انه يجلف وذكر الحطاف انه لا يجلف قالوكيل يقين الدين اذ ادعى
المدين ان ضلعت الدين ابراه وانكر الوكيل لا يجلف الوكيل وكذا في هذا كذا في الظاهر به الرابعة
عشر اشترى امته فادعى ان لها زوجا فقال البائع لها زوج عبيد فطلبها قبل ابيع او مات
فالقول له لا يبين كذا في السراجية واه اعلم هذا الخبر من خواص هذا الكتاب كذا في حاشية
الاشياء للثلاث الغزوي ايضا قلت وفي حاشيتها للشئ صالح زاد سبعة اخر فقيل في
الخامسة عشر لوطن المدعي عليه في الساعد وقال هو ادعى هذه الدار لنفسه قبل شهادته
فانكر فادعاه تحليفه لا يجلف جميع الفتاوى السادسة عشر اذا مات التركة مستقر فزادون
جامعة بامية ثم جاءه عزم اخر وادعى دينا لنفسه على الميت فالحق من الوارث لكنه اعطى
لانه حشده لانه لم يثبت فلم يجلف جميع الفتاوى السابعة عشر رجل ادعى رجل الف
دوم فاقربها ثم انكرها فادعاه هل حلف باه ما اقرت قال الدوي ثم وقال الصغار
لا ارا بما يجلف على نفس الحق جميع الفتاوى الثامنة عشر وضع لآخر ما لا يخالفا فقال
قبضت ودعيت وقال الدائم بل لنفسك لا يجلف المدعي عليه قال الفتاوى القول لربا لما
لانه ان سبب العمان وهو يقضي مال الغير بجميع الفتاوى التاسعة عشر رجل قدم رجلا

الاشياء للثلاث الغزوي ايضا قلت وفي حاشيتها للشئ صالح زاد سبعة اخر فقيل في

بما يقع حاله من هذه الاعمال ان حرمه الى المحبوسه محالة متعارفة صحيحة لا اجل ولا حرمه الى الاحوال المحبوسه محالة
متعارفة فان اجلها بل والفتحة على حال تنقضها المتعارفة ونها فاذ كان الاجل حرمه والواجب حرمه
ومعلومه فالمحرمه ضابط متعارفة فالعلمه كما وقفات لصلوات والادام والتميز والكسنة
وكونه باجل حرمه تنقضه وفيما لا يبرأه وفيما لا يبرأه له الصغرية له تخلفه من تحت شمس فلما
فقال ليس عندنا ان تنقضنا
فقال انما لا ذهبت واعطيت
كل من عثره فلما كانت ما حرمه
بجميع الدين في الحال لا يبرأ
هذا ليس حرمه بل حرمه في الحلية
وغرضه على العلم المشرف
ان لم يبرأ من حرمه كل من
المصنفات والاصناف السبع
استثنى احصاها لوصف
ليست هذه الما فقهه من
املاه الخليفة

سئل فيمن اشترى من احد
سلعة بثمن معلوم لاجل
معلوم فترضا بعد ذلك
على اجل اخر بعد الاول
يصح ذلك ام لا يصح ذلك
فمننا ونخبره

الاجابة ان الذي اشترى من احد
سلعة بثمن معلوم لاجل
معلوم فترضا بعد ذلك
على اجل اخر بعد الاول
يصح ذلك ام لا يصح ذلك
فمننا ونخبره

بما يقع حاله من هذه الاعمال ان حرمه الى المحبوسه محالة متعارفة صحيحة لا اجل ولا حرمه الى الاحوال المحبوسه محالة
متعارفة فان اجلها بل والفتحة على حال تنقضها المتعارفة ونها فاذ كان الاجل حرمه والواجب حرمه
ومعلومه فالمحرمه ضابط متعارفة فالعلمه كما وقفات لصلوات والادام والتميز والكسنة
وكونه باجل حرمه تنقضه وفيما لا يبرأه وفيما لا يبرأه له الصغرية له تخلفه من تحت شمس فلما
فقال ليس عندنا ان تنقضنا
فقال انما لا ذهبت واعطيت
كل من عثره فلما كانت ما حرمه
بجميع الدين في الحال لا يبرأ
هذا ليس حرمه بل حرمه في الحلية
وغرضه على العلم المشرف
ان لم يبرأ من حرمه كل من
المصنفات والاصناف السبع
استثنى احصاها لوصف
ليست هذه الما فقهه من
املاه الخليفة

سئل فيمن اشترى من احد
سلعة بثمن معلوم لاجل
معلوم فترضا بعد ذلك
على اجل اخر بعد الاول
يصح ذلك ام لا يصح ذلك
فمننا ونخبره

الاجابة ان الذي اشترى من احد
سلعة بثمن معلوم لاجل
معلوم فترضا بعد ذلك
على اجل اخر بعد الاول
يصح ذلك ام لا يصح ذلك
فمننا ونخبره

سئل فيمن اشترى من احد
سلعة بثمن معلوم لاجل
معلوم فترضا بعد ذلك
على اجل اخر بعد الاول
يصح ذلك ام لا يصح ذلك
فمننا ونخبره

الكلام
كان عن
او دايلا
نارسيه
او دايلا
او دايلا
او دايلا

حدود
عده
عده

كثير من صغار صلب مستدير على صورتي جمعه تامل قاموس ويته بالكثر بعض شراعه
وكذا العيب لوعدا والا لا قطع الاصبع عيب والاصبعان عيبان والاصبع مع الكف عيب
واحد والعصر وهو من يعل سياره فقط الان يعل بالبيت ايضا كثر من الخطاب رضى الله تعالى
عنه والشيب وشرب خمرهم او قارن عديا وعدم ختنها لوكبر بن مولدين وعدم هيق
حار وقلة الحمل وواب وكناح وكذب وعجمة وبزك صلاة لكن في القنية تركها في العبد لا
يجوز الرد وفيها لو ظهر من المار مشومة ينبغي ان يتك من الرد لان الناس لا يعرفونها
وفي المظومة المحمية والحال عيب لو على الذقن او الشفة لاجل العيوب كثيرة براناسه
منها حدث عيب اخذ عند المشتري بغير فعل البايع فلو به بعد التفتن رجع بحصة في المني وجوز
الارش واما قبله فله اخذه او رده بكل الثمن مطلقا ولو برهن البايع على حدوثه والمشتري على
قدمه فالقول للبايع والبينة للمشتري ولا رد جبر اما رجل وموتة الا في بلد العقد بحسب
رجوع بنقصانه الا فيما استثنى ومنه ما لو شراؤه قوليه او خاطا للغير يذكي او يضي به البايع جبر
والرد يرضي البايع الا لما عيب او زياده كان اشترى ثوبا فقط فطاعه على عيب
قديم رجع به اي بنقصانه لغير الرد بالقطع فان قبله البايع كذلك لانه استحق حقه
ولو اشترى بغيره فخره فوجد امه فاسدا لا يرجع لانه ما يشاء كما لا يرجع لو باع العبد
الثوب بكذا وبعضه او رده بعد القطع لغيره مقطوعا لا يخطا كما افاده بقوله فلو قطع
المشتري وخاطا او صبغه باي صبغ كان عيبه اول السوق بين او خير المدين او خير
بني ثم اطلع على عيب رجع بنقصانه لا يستأجر الرد بسبب الزيادة في الحصول الردا
حتى لو تراعى على الرد لا يفي القايض به ذكره ابن كمال كما يرجع لو باع اي المتعز به
في هذه الصور بعد روية العيب قبل الرضى به صريحا او لالة او مات العبد المراهلاك
البيع عند المشتري او اعتقه او دبر او استولد او اوقف قبل علمه عيبه او كان البيع طوعا
فاكله او بعضه او اطعمه عده او مديده اوله ولله اوليس لثوب حتى تحرق فانه يرجع بالنقصا
استحسانا عندنا وعليه الفتوى بخبر وعنها يرد ما بين ويرجع بنقصان ما اكل وعليه الفتوى
اختيارا ونهتاني ولو كان في رعايين فلم يرد البايع بحصة من الثمن اتفاقا ابا كمال وابن
ملك ربي قلت فعلى ما في الاختيار والنهتاني يتزوج العتيق فقبضه ولو اعتقه
على مال او كاتبه او قتل او ابق او اطعمه عله او امارته او مكنته او ضيعه بحسب ما اطلعه
على عيب كذا ذكر المصنف تبعه للعبي في الرمز لكن ذكر في الجمع في التجميع قبل الروية واقتره
شراحه حتى العيني فيفيد البعدية بالاولوية فقبضه لا يرجع بشي لا مشاع الرد بفعله
والاصل ان كل موضع للبايع اخذه معيبا لا يرجع باخراجه عن ملكه الا يرجع اختيارا وروية الفتوى
على قولها في الكل واقره التهان شري كويبيص ويطيع يجوز وقتا فليس فوجله فاسدا ينفع
به ولو علف للرداب فله ان يبتاع منه شي بعد علمه بعيبه بنقصانه الا اذا رضى البايع به
ولو علم بعيبه قبل كره فلم يرد به وان لم ينفع به اصلا فله كل الثمن لبطان البيع ولو وجد اكثر
فاسدا حاز بحصته عندها ثم روى المجتبى لو كان سينا ذابيا فاكله ثم اقر بايغه بوقوعه
فارة فيه رجع بنقصان العيب عندها وبه يقتضى باع ما اشتراه فرد المشتري الثاني عليه
يعيب رده على بايحه لو رده عليه بنقصان لانه فسخه مالم يحدث به عيب آخر عند فسخه
بالنقصان وهذا لو وجد قبضه فلو قبله رده مطلقا في غير العتار كما لو ردها روية او شراها
وهذا اذا باع قبل اطلعه على العيب فلو بعد فلازم مطلقا بخبر وهذا في غير المتقدمين لعدم
نفيهما فلا رد مطلقا شرح بجمع ولو رده به فاسدا فلا فسخ لا وان لم يحدث قبله الا
لانه اقاله ادعى عيبا موحيا ففسخ او طعن بغير قبضه البايع لم يجبر المشتري على دفع
الثمن للبايع بل يبرهن المشتري لاثبات العيب او يجلت بايحه على نفسه ويؤتمن
ان لم يكن شهود وان ادعى عيبه فهو رده ومنه الثمن ان فسخه فله ان يبتاع منه شي
ثلاثة ايام اجله ولو قال لا يئنه لي فلفه في ايها تقبل خلافا لما فتح وزم البيع بكونه

فوق
الرد
الرد

او البايع عن الخلف وفي المشتري ايا قادمه عا شرا طوره وجوز العيب عندها بكونه وسره
وجوز قلم عيبا بايحه اذا انكر قيامه الحال حتى يبرهن المشتري ان قدامه عيبا
يرجع حلف بايحه عندها بايحه ما بين وما سرق وما بين قط وفي الكبر بايحه ما بين مذ بلغ
سبع الرجال لا خلاصه صغرا وكبرا واعلم ان العيوب انواع حتى كايان وعلم حكمه وظاهر كبره
وهو واصعب واذا عا او ناقصة فيقضي بالرد بلا يمين للمتيقن به اذا لم يدع الرضى به وما لا يعرف
الا الاطباء كمن يدعي في قول عدل ولا ثبوت عند بايحه عدلين وما لا يعرفه الا انساكن فيك
قول الواحد يجلت البايع عيني قلت وبقي خامس ما لا ينظره الرجال والتاسفي شرح
قاضي خان شري بجاوية وادعي انها حتى حلف البايع استثنى بعض المسح فان كاذبا استحقاقه
في الشك في كل شيء ان يترق الصفقة وندمته حجة العيب في كل شيء لان تضييق القضي
عيب لا المثل كما يجزي وان شري بغيره في بعض الصفقات وادعاه حجة حاكمه ما قبل قبضه فلو
استحق او تقيت احدهما خبر وهو ان خيار العيب بعد روية العيب على التراضي على المعتبر وما في
الحاوي غريب بخبر فلو خاص ثم ترك عاد وخابم فلم الرد مالم يوجد بطلان دليل الرضى فتح وفي
المخالصة لو لم يجد البايع حتى حلف رجع بالنقصان وليس بالركوب والمداواة له وبه عيب
يرضى بالعيب الذي يدعيه فقامه مالم يفتقه بمرجدي وكذا لا مفيد رضى بعد العلم بالعيب
عنه الرد والارش ومنه العرن على البيع الا للدلالة اذا وجدها بوقافه رضى على البيع فليس
برضا كثر من ثوب على طائفة لينظر اليك فيه ام لا او عرفت على المؤمنين ليقوم ولو قال له البايع اني
قال رغب لزم ولو قال لا لان فخر عرض على البيع ولا تتر بملكه بزاوية لا تكون رضى الركوب للمدعي
البايع او شري العيب لها او للشيء والحال ان المشتري لا يدر كمنه اي الركوب بغير او سموية
وهل هو قيد لآخرين او لثلاثة استظهر الميرجدي الثاني واعتده المصنف تبعا للرد
والجرح والمبني وغيرهم الاول ولو قال البايع ركبها لحاجتك وقال المشتري لا لرداها فالقول
للمشتري بخبر وفي النسخ وحيد باي عيب في السفر لهما فهو غير استثنى بعد التفتن في عدد
البيع او احدا من متعدد ليتنوع الثمن على تقدير الرد وفي عدد المتبوض فالقول للمشتري لانه
قايض والقول للتاقيين مطلقا قدرا او صفة او فقيضا فلو جاز يورده بخبر رضى او روية
تقال البايع ليس هو البيع فالقول للمشتري في تقييذه لوجا ليرده بخبر عيب فالقول
للبايع كما لو اختلفا في طول البيع وعرضه فتح اشترى عبيدين اي شيتين ينفع باحدهما
وحده صفقة واحدة وقبض احدهما وحيد به او بالآخر عيبا لم يعلم به الا بعد التفتن اخذها او
ردها ولو قبضها بالبيع بحصة سالما وحده لجواز التفتن بعد التمام كالتفتن كليا
او روية او روي خف ونحوه كروي نور الف احدهم الاخر بحيث لا يعلم به وبه وحيد
بعضه عيبا فان لم رد كل واحد عيبه لانه كل واحد ولو في رعايين على الاظهر عا بدهو
البيع بهاد اشترى لغيره او ردها بشي ثم وجد بها عيبا لم يرد بها مطلقا ولو شيا ظاهرا
للباقي واحد ولنا ان استوفى ما عا وهو جزوها ولو اوالى ردها ان شيا ردها وان بكر لا
يجز ورجع بالنقصان لا يستأجر الرد في المظومة المحمية وشراها بكذا فثبتت شيئا لم يرد هابل
يرجع بربعين ردها بنقصان هذا العيب وفي الحاوي والمقطع الثوبية لانه لا يستأجر
البكارة فله ردها لعدم المشرط الا اذا قبلها البايع لان الاشتناع لحقه فادعاه في حال الاشتناع
وهو رد البايع تقدم بعد ادعاه العيب كما حدث لو لمعرد المجموع بزوال المانع ذكره قدير
البيع مع النقصان على الراجح ثم ظهر عيب بشري البايع الغايب والتمته عند التفتن في روية
مصدق فاذاهك عيب على المشتري الا اذا قضى القاضي بالرد على بايحه لان القضاء على الغايب
بلاخصم ينفذ على الاظهر ودر قتل العبد المتبوض او قطع عيب كان عند البايع كمثل
اوردة رد المظنوع او اسكر ورجع بنصف ثم يجمع واخذ منها اي ثمن المظنوع والمعتول
ولو تاملت الا رد في قطع عند الاخر او قتل رجع البايعة بعضهم على بعض وان على ذلك كونه
لا استحقاق لا كالعيب خلافا لما رجع البيع بغيره لانه ان كان عيبا وان لم يجمع خلافا

قارن في القبر خبر العيب على الرضى
عنده فلا يفسد به العيب بانها خرافة
عبرة العيني بكذا ان العبد اولى بالبيع بعد
الطاعة على العيب او مداواة البيع
بان كان عيبا ففقه دواء

الرد
الرد
الرد

قصة عبرة مهنا للتناقص
لأنه كذب الشرح

ومعنى الثاني لانه صان العيوب وانه من السوء والكره والخبث او العي فوجه ذلك معنى
الغن وفي جواهر المتاوي شره بمره كرم ولا يكن ثقلها غلبه الزناير ان بعد الفسق لم يرد
والن بعد فان انتفى البع يتناول الزناير بل الغنى لتلقى الصفقة عليه **بمع**
البع الفاسد المراد بالفساد المنع مجازا عن باطل الباطل والمكره وقد يذكر فيه
بعض الصمم تعاد كما ماورث خلا في رأي البع فهو بطل ماورثه في شره ففسد **بمع**
عالم بالمال ما يميل اليه الطبع ويجري فيه البذل والمنع من فرج القربا ونحوه **كالم**
لستوع لجانبه كيد بطل **والفتنة** سوى سبك وجرد والفرق في حق المسلم بين التي ماتت
خلف عنها او جنت ونحوه **واخر البع** به الا جعله ثوبا بداخل الباء عليه لانه كيد البع بمادته
الما بالمال ولم يوجد **والحدود** **بمع** حق القليل او يوسط لانه عدم ومنه ما اصله غلب
كجزء وبطل او بعضه معدوم كور وديار بين وورق فساد وجور ما كمال لغسل الناس و
ان في معنى ما يتناحرا بالاحسان وهذا اذ ثبت ولم يعلم وجوده فان لم يجز ولم يحيا روية
وتكفي روية البعض عندهما وعليه الفتوى شرح مجمع **والضمان** ما في ظهور الابا من المني **والملك**
جميع ملحوظة من البطلين من الجلبين **والنواج** تكبر ان جعل الحجة في انتاج النجاج لعامة اوداي
من امه شين انه ذكر الصبر لتذكر كبره **وعكسه** خلاف اليها والاصل انه الذكر والانثى
من بي ادم جنسان حكما فيبطل وفي سائر الحيوانات جنس واحد فيصعب وتقدر لغوات الوصف
ومترك الشبهة **علا** ولوم كامن برأيه وكما صام اليه لان هرمة باهله **وبمع** **الكرام**
وكري **الانهار** لانه ليس بالمشقوق خلاف بنا ونحو فيصعب اذ لم يشترط زكاه ولو اوجه **وما في**
حكمه اي حكم مالي بالكام الولد **والجانب** **والذبح** **الاطق** فان بيع هو باطل اي بقاءه
يملكوا بالقبض لا ابتداء فيصعب معهم من انفسهم **بيع** في ضم اليهم وشره وقول بان الكال **بيع**
هو باطل مشوق في صعبه في الجريان بالمرح الشرا رضا المكاتب قبل البيع وعدم نفاذ
القضاء **بيع** ام الولد وصعب في الفسخ فساد **والوجه** قوله على قضاء اخر صفا
او رد اشقي وهر فكن التوفيق وفي السراج والله **بيع** بمعنى كره **وبطل** **بيع** **ما في**
موقوف اي غير مباح الانتفاع به اذ كان له ليعتقد **كخر** **خنزير** **ومع** **ما في** **تخت** **خلف** **انها**
بل بالبحث وكذا فانها مال عبد الذي كره **خنزير** وهذا اذ بيعت **ما في** اي بالدين كدراهم
ودنانير ومكيل وموزون بطل في الكل وان بيعت بعين كره في بطل في اخر وقد في العرض
فيلكه بالقبض بعينه ان قال **وبطل** **بيع** **في ضم** **اليهم** **وكذلك** **خلف** **اليه** **ميتة** **ما في**
خلف **انها** **قيد** **بكون** **لاخر** **واضح** **في كل** **اي** **فصل** **التي** **ظانها** **اراد** **بها** **خلف** **ان**
الصفقة لا تتقدم بمجرد تفعيل **التي** **لا** **يملك** **من** **كره** **لفظ** **العقد** **منه** **خلافها** **وظاهر** **النهاية**
فيغيبه انه فاسد **خلاف** **بيع** **في ضم** **اليهم** **وكره** **اراد** **غيره** **ومكره** **في** **وقت** **غير**
الحدايعام فانه لاخر خلاف الفاسر بالبيع **الخواب** **يذكر** **بشاه** **من** **قاعدة** **اذا** **احكم** **ام**
وتحلال **ولو** **حكموا** **به** **في** **الاصح** **خلافا** **لما** **اقتضى** **به** **الخلا** **ابو** **السعود** **فيصعب** **بحق** **في** **المن** **وعنده**
والملك **لانه** **مال** **في** **الملك** **ولو** **لا** **في** **الملك** **ولم** **يقتض** **المساجد** **والمقابر** **في** **بيع** **ما** **بطل** **بيع** **ما في**
البيع **و** **مجنون** **اشيا** **وبول** **و** **بيع** **ما** **ادى** **لم** **يفعل** **عليه** **تراب** **لم** **يعمل** **بابه** **جا** **كره** **في** **بيع** **و** **بيع**
واكتفي **في** **المرجوع** **خلطه** **بتراب** **وشعر** **ان** **لكرامة** **الادي** **ولو** **لا** **كره** **المصنف** **وعنه** **في**
حك **شعر** **الخنزير** **بيع** **ما** **مالي** **في** **الملك** **لانه** **بطل** **الحدوم** **ولما** **خطر** **العدم** **لا** **بطل** **في**
الملك **فانه** **صحيح** **لانه** **فيه** **الصلاة** **والسلام** **هي** **عن** **بيع** **ما** **مالي** **عند** **الانسان** **ورضى** **في** **الملك**
وبطل **بيع** **ما في** **فيه** **العدم** **الركن** **وهو** **الملك** **والبيع** **الباطل** **كعدم** **ملا** **اشترى**
ايه **اذا** **قتض** **لا** **يملك** **البيع** **عنه** **لانه** **امانة** **وهي** **في** **القت** **تخافه** **قبل** **وعلم** **الفتوى**
وبها **بيع** **الركن** **ايه** **اوابه** **قبل** **بطل** **فصل** **فساد** **في** **وصايا** **صانع** **الدي** **مال** **البيع** **في** **بطل**
فاضح **باطل** **وقبل** **فساد** **ورج** **في** **الشف** **بيع** **المضطر** **وشرا** **فساد** **بيع**
اي **وقم** **السكوت** **فيه** **عن** **التي** **يبيعها** **بقيمة** **وشد** **بيع** **من** **هو** **المحتاج** **التي** **اي** **كال**

الجميع الروث 'سماخ

[illegible]

الافراق حتى لو تفرقت قبل الاسقاط تأكد الفساد ولا ينقلب جائزا ان كان كل واحد من ملك
كجائله فاشتهى كهبوب الرعي وجميع مطر فلا ينقلب جائزا وان ابطل الاجل بقيت اموالهم
يبسح من اموالهم او غيرها مما يملكه كل مسلم ذميا او امرا لم يجرع غير اي غير المحرم ببيع
بيعه مع ذلك عند الامام مع اشكر كراهته كما هو حال العاقد بغير باهليته وانتقال الملك
الى امره حكمه ولا لا تقص وهو الاظهر من بطلان بيعه عن البرهان ولا ببيع بشرط عطف على اي
الشرط ينعين الاصل الجاهل في فساد العقد بسبب شرط لا يقتضيه العقد ولا يلازم فيه
نفس العقد اذ فيه نفع ببيع هو من اهل الاستحقاق للنفع بان يكون ادبيا فلو لم يكن كذا ان
لا يترك الدابة البشعة لم يكن فسادا كما يجب ولم يجرع العرف به ولم يرد الشرع بجواز امواله
جرى العرف ببيع نعل مع شرط تسليمه او رد الشرع به كجاء شرط فلا فساد كشرط ان يقتضيه
البائع ويحظر فاشتهى ان لا لا يقتضيه العقد وفيه نفع للمشتري او بغيره من مال ماله نفع
للبيع وانما قال شرطه الماهر ان الجار اذا كان ثلاثة ايام جاز ان يشترط فيه الاستخدام ودره
فان اشترطه من ان بعد قبضته ولم يكن العرف عنده ولا لا شرط محرم او بغيره من مال ماله نفع
يستولدها ولا يخرج القن من حكمه مال ماله نفع ببيع يشترطه لم يفرغ على العمل بقوله
فيبيع البيع بشرط يقتضيه العقد كشرط الملك للمشتري وشرطه جسد المبيع المستحقا للثمن الاول
يقتضيه ولا يشترط فيه لانه ولو اجتبى ايهما كان فلو شرط ان يسكنها فلا فساد وان يقرضه البائع او
المشتري كذا قال الاظهر الفساد ذكره اخي زاده وظاهر الجرح ترجيح العدة كشرط ان لا يبيع عبران
الكل يركب الدابة البشعة فانها ليست باهل للنفع او لا يقتضيه كشرطه كشرطه من معلوم
وكيف جاز ان يملكه او جرى العرف به كبيع نعل او صم صاه باسم ما يول عتي على ان يجره واليه
ويشترطه اي يبيع عليه الشراك وهو السهم ومثله شتم القناب استحقاقا لتعاقب بلا تكليف
اذا علمه ملكه على وان يملكه ان يملك البيع الا في بيت اذ رضى فلان ووقته كجاء والشرط ان
من الشرط والتعلق ويجوز من سلب الشئ واذا ضمن المشتري المبيع برضى عبران الحال باذن ببيع
صريح او لا فان قبضه في مجلس العقد بحجته في البيع العاقد وبه خرج الباطل وتقدم
مع حكمه وجهين فلا حاجة لقول الهداية والعناية وكل من عوضه مال كما افاده ابن الحكم لان
اجاب سعدى بان لا كان الفساد مع الباطل جاز ان يجره بذكر قبضته ولم ينع
البائع عنه ولم يكن فيه خيار شرط ملكه الا في ثلاث في بيع الهازل وفي شراء الاب من مال المظن
او بغيره له ذلك فسادا لا يملكه به واذا ملكه ثبتت كل احكام الملك الاحقة لاجل المالك ولا
لبسه ولا وطها ولا ان يترجمها منه البائع ولا شفعة لجاره ولو عقار استباه وفي الجوهر
وسبح الجمع والسفينة بها هي سادسة عشر اذ لا يملكه الا بجمعه بعد ملكه او قبضه به
يوم قبضته لان به يدخل في ضمانه فلا تعتبر زيادة قبضته كالمصوب والمقول فيها للمشتري ما
لا تكاد الزيادة ونجب على كل واحد منها قبضته قبل القبض ويكون امتناعا عنه ان يملك
او يملك ما دام البيع مجازي جرحهم في هذا المشتري اعدا ما للفساد لانه معصية فيجب رفعها
بحر ولذا لا يستحق فيه قضاء من لان الواجب شرها لا يحتاج للقضاء واد الله ارحمها
على ما كرهه به القاضي فلا فسخه جبر عليها حقا للشرع بواذ به ولا يبيع فاسد به
المشتري على ما يبيعه بجمعه وصلة او ببيع بوجه من الوجوه كاعارة واجارة وعصب ووقع
في يد بغيره فهو ملكه للبيع وبيرى المشتري من ضمانته قبضه والاصل ان المشتري يحكمه
اذا وصل الى المشتري بجمعه اخرى اعتبره اصلا بجمعه سقطة ان وصل اليه المشتري
عليه والا فلا وتنامه في جامع الفصولين فان باصرى باع المشتري المشتري فاسدا بجمعه
لم يفسد با فلو فاسدا او جاز لم يمتنع الفسخ عنه بجمعه فلو كان منه كاذن فسادا لا دل
كالمطلقة وقضاء بغيره لا يراه فلو لم يمتنع كل صفات المشتري او وجهه وسلم او ائتم
او كاته واستولدها ولو لم تحل رد صاع عثرها اثنا قاسرا بجمعه فلو سلم يبق
بعثته بل يمتنع البائع بامر وكذا لو امر بطن الحنطة او بوج النشاء فيصير المشتري

البيع شرط

قايضا اقتضا قد علم الامور ما لا يملك الامر وما في الثانية على خلاف هذا امارا وادعوا
الكتاب كما بسطه العادي ووقفه وقتنا صحيحا لانه استهلكه حين وقفه واخرجه عن ملكه وما في
جامع الفصولين على خلاف هذا غير صحيح كما بسطه المصنف او يفسد او يفسد به فساد
البيع الفساد في جميع ما مر واشتم الفسخ لتعلق حق العبد به الا في اربع مذكورة في الاشياء وكذا
كل نقت قول غير اجارة وكفاح وهل يعل كالح الامنة بالبيع المختار بغير ولو لم يعلج به حتى زال المانع
كرجع هبة ونحو كتاب وكذا رهن عاقد الفسخ لوقبل الفسخ بالقيمة لا بعده ولا يعل حق
الفسخ بغير ادمها فخلعه الوارث به يفتي وبعد الفسخ لا يملكه ببيعته حتى يرد عنه المتوقفا
ما لو شري من مديونة بدينه شرعا فاسدا فليس للمشتري حبه لاستشفائه كجاءه وروى
وعقد صحيح والزف في الكافي فان كانت احداهما او المجرى والمستقر في او الرهن فاسدا حتى يرد على
بعد الفسخ فالمشتري ويخذه الحق من سائر الزمان بل قبل تجزئه فلو حق حبه حتى يأخذ ماله
في ائمة المشتري وهو الثمن بعينه او ثمنه وملكها لو كانت سبأ على تعين الداراه وهو
الاصح وانما طالب ببيع ماله في الثمن لا على لرواية العدة المتأصلة للاصح بل على الاصح ايضا
لان الثمن في العقد الثاني غير معين ولا يفرق بينه في الاول كما افاده سعدى لا يعل الشرع
ماله في بيع معين باثنين بان باعه بازيد لتعلق العقد بعينه فكذلك في بيع ففسد
به كالمطلوب بغير مال او ماله على اخر ففسد على ذلك ففسد على اياه او اياه بغيره بغيره
ان لم يكن عليه شئ لان بدل المشتري ملكا فاسدا وبطل الفساد الملك انما يعل فيما يفتي لافا
لا يفتن واما ان يفتي لعدم الملك كالمغصب ففعل فيها كما بسطه خسر وابن الحكم وقال الحال
لوقته الكذب في دعواه الدين لا يملكه اصلا وقواه في النهي وفيه كرام يستقل فلو دخل بامان واخذ
ماله حتى بالارصاه واخرجه اليها ملكه وضع ببيعته كذا لا يعل له ولا للمشتري من خلافه
الفساد فانه لا يعل له الفساد عقده ويعل للمشتري منه لعنة عقده وفي حظر الاشياء
المكرمة تتحد مع العلم بها الا في حق الوارث وقد في الظاهر به بان لا يعلم ارباب الاموال وقبض
ثمة في ائمة بغيره بغيره فاسدا شروع فيما يقطع حق الاسترداد من الانتقال المحسنة
بعد الفراغ من التولية لزمه ففتيها واشتم الفسخ وقال لا ينعضها ويرد المبيع ويرجع الحال
وتعقبه في النهي يحسبها بسط البائع وكذا في زيادة متصلة غير متولدة كصبة وبخاطة
ولحن حنطة وله لت سوق وعزل قطع وجارية علقته من غير متولدة جرحهم وفي جامع الفصولين لو
كمن فخر الفسخ وبضعتها باستهلاكها سوي متصلة غير متولدة جرحهم وفي جامع الفصولين لو
نقص في يد المشتري بفعل المشتري او المبيع او باذنه سارية اخذه البائع مع الارضى ولو فضل البائع
صار مستردا ولو فضل اجنبي بغير البائع وكذا بجمعه العدة البائع الا اذا كان الاول اذا
تباينا بمشيان فلا بأس به بتغيير الهوى بالاحلال بالسي فاذا اشترى اشترى وقد خص منه من
لا جمعه عليه ذكره المصنف وذكره المحققين فيفتن ويكمن ان يزداد ولا يريد المبيع الشر او يده
بالمس فيه ليروجه ويحرم في النكاح وعنه في الهبة يجوز على ما اذا كانت السلعة بغير
فتيتها اما ان تملك لا يكره لانتفاء الخلق عتايه والبيع على عدم جبره ولو ذميا او مستأثرا
وذكر الخ في الحديث ليس قيديل لزيادة التغير بغيره هذا بعد الاتفاق على طبع الثمن او
المهر والا لا يكره ان يبيع من يزداد وقد باع عليه الصلاة والسلام قدحا وعلما بجمعه من يزداد
وتلقى الثوب بعينه لم يوجب او الحجاب وهذا اذا كان يبيع باصل البند وليس السعر على الوارد
لعدم علمهم به فيكره للغير والعرض اما اذا اشترى فلا يكره بجمعه الحاضر البادي وهذا
في حالة الخطأ وعدمه والا لا لا فساد للمشتري قبل الحاضر المالك والبادي المشتري والاصح كما
في المجتبى السمار والبائع لو افترقه اخر حديث ودعا الناس يردون بعضهم بعضا ولذا
عدي بالام لا يكره بجمعه من يزداد الماهر وسبى بيع الدلالة ولا يفرق غير الباني بالغة
في البيع لعنه على السلام من فرق بين والد وولن واح واخيه رواه ابن ماجه ويشترط
وعن الثاني فساد مطلقا وبه قال زفر والاية الثلاثة بين صغيرين بالغين ذوي رحم

ين

عبدالله بن عباس

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن
مدرسة للعلماء والطلاب

ع
الاسماء بمواهب المنان في
شرح تحفة الاقراة في
اول الفصل من كتاب
الفرايض

فقد يكون كله المشتري اذا كان مقصودا واستثنى ابن الكمال من الموزون ما يفره التفسير
اذ الوزن حينئذ فيه وصف **وجاز القرف في الثمن** بهية اوبع او غيرها ولو عيننا ايضا
ليه ولو نادى بالقرف فيه تشكيك عن عليه الدين ولو عيى ولا يجزى من ثمنه في ملكه
فان يفسد سرائرنا بالثمن كمال **او** كنفه فلو باع ابل يذام او بكر بترجان
اخذ بدلها شيئا آخر **وكذا التكر في الادب** **جبل قبضه كبر** **وابع وضمان** **شلت** وبدل
خلع وعق عيال وموروث وموصيه والحاصل جواز القرف في الاثان والديون كلها
قبل قبضه عيني **سوي مره** **وسلم** فلا يجوز اخذ خلاف جنسه لغراف شرط ومع الزا
يه ولون غير جنسه في المجلس اوبع من المشتري او وارثه خلاصه ونظا ابن الملك
او من اجني **ان** في مره **وقيل** **المبيع** في المجلس فلو بعد بطلت وظاهر فيها لو
ندم بعد ما زاد اجري **وكان** **قايضا** فلا تنفع بعده هلاك ولو حاكم على الظاهر ما يله
شرا ثم زاده نادى في الحلاصه وكو بخلها للمقابله في حق المشتري حقيقة فلو باع بعد
القبض او بدروكبات او ماتت الفتاة فلا يجزى لغيرها قبل البيع بخلاف ما لو باع
او من وجه اكل الحديد سيفا او ذبح الشاة لقيام الاسم والصورة وبعض المنافع ومع
الخطا ولو بعد هلاك المبيع وقبض الثمن والزيادة وكما **يقتران باصل** **العقد** بالاسماء
فمثل حط الهل وانزال الاتحاق في توليه ودرجته وشغته واسحقاق وهلاك وحسب سبع وشا
صرف لئن انما يظهر في الشغته الحظ فقط ومع الزيادة **والمبيع** ولزم المبيع دفعه **ان**
في علم زليعي **وقيل** **المشتري** **ويحق** ايضا بالزيادة **فان** الزيادة **فيل** **يضي**
سقط حصصا من الثمن وكذا لو زاد في الثمن عرضا ثم قبل تسليمه انقض العتد
بقدره فثبه **ولا يشترط** **لزيادة** **وقضا** **قيام المبيع** فنفع بطله هلاك خلافه في الثمن
س **وبيع** **للطبع** **المبيع** **ان** كان المبيع **وبناؤه** **منا** **المبيع** لانه اسقاط واسقاط العين
المبيع بخلاف الدين فخرج بما دفع في براءة الاسقاط لاني براءة الاستيفاء اتفاقا ولو لم يطالب
فقران واما الاداء المنصاف في الدين فنقص ولو بهية او نصف فخرج المشتري بما دفع على
ما ذكره السرخسي فيتأمل عند الفتوى في تحرقا في انه وهو المناسب للاطلاق وفي
الزيادة باع على ان يهبه من الثمن كذا لا يبيع ولو على ان يحط من ثمنه كذا لا يترك
الحط باصل العقد دون الهبة **والاستحقاق** لمبيع او مشتر او شفع **يعلق** **بما**
وتعلق **العقد** **ويعلق** **بالزيادة** ايضا فلو بد رجوع بيع المشتري بالكل **والم**
تسجيل **لادب** ان قبل الدين **الا** في سبع على ما في مدنايات الاشياء بدي مره
وسلم ومن عند ائمة بعده هاما اذ به التعميم ومن يدين **والمبيع** **المشتري** فلا
يلزم تاجيل **الا** في اربع **ان** كان بمجود او حكم ما نكى بلزومه بعد ثبوت اصل الدين عند
اول حاله بديون متول وكيفية لان احواله سريته والربع الوصية **او** **باني** **باني** **من**
بالالف **و** **فلا** **ان** **المسته** فلين من ثلثة وصاح فيها نظرا للومى **او** **الم**
تاجيل **قرف** **الذي** **له** **على** **زبد** **سنة** فيعوم ويلزم والحاصل ان تاجيل الدين على ثلاثة
اوجه باطل في بدي مره وسلم وحق غير ذلك في فرض واثلة وتعميم ودين ميت وادم
في إعادة ذلك واقرا المصنف وتعبته في انه بان الحق بالقرض تاجيل باطل قلت
ومن حل تاجيل الرضى كذا لانه موجلا فتنازع عن الاصل بان الدين واحد بجزء وآخر
اي خاصة في الحفظ وفي حل الانشاء حمله تاجيل دين الميت ان دكر المتأجل بان
ضمن ما على الميت في حياته موجلا الى كذا وصيغة الطالب ان كان موجلا حملهما
ويقر الطالب بان الدين لم يترك شيئا ولا الامر الموارث بالمبيع للدين وهذا على ظاهر
الرواية من ان الدين اذ اذن بموت المديون لا يعل على كونه قلت **وبحي** **اشتر**
الكتاب انه لو حل بموت او اداء قبل حلوله ليس له من الما كنه البتة ما مضى من الاما
وهو جواب المتأخرين **فصل** **في** **القرض** **لغة** ما فقهه لتفاضه وشرا

الاستحقاق بالبيعة الماشية بها حجة متقدمة لما اذا كان الاستحقاق باقرار المشتري ونحوه
 ولا يرجع لانه حجة قاصرة والاصل ان البيعة **مستند** بغير حجة كاذبة الناس لكن لا يفي كما
 هو مقام كلام الزبلي والمشي بل في عتق ونحوه كما ذكر المصنف **الاقرار** بل هو حجة قاصرة على
 المقر لعدم ولايته على غيره بل هو اجتماع فان ثبت الحق بها فحقى بالاقرار لانه لا حاجة فيها لبيعة اولى
 فتح وهو **فليس استحقاق بيعة ولد** عند المشتري بالاستيلاء **بيعة بيتها ولها**
بشرط القضاء به اي بالولدي الاصح ويكفي كلام البرازي فيمنع تنقيده بما اذا استكت الشهود
 على بيعة المذلي البذاقوا لا يندري لا يقضي به **فهم** ثم استيلاء لا يمنع استحقاق الولد لبيته
 فيكون ولد المغنوز حرا بالقيمة المستحقة كما مر في باب المذعور القس **وان اقر ذواليد**
بالرجل لا يتبعها فيما خذها وحدها والحق ما مر من الاصل وهذا اذا لم يدعه المقر له فلادعاه
 بنهما وكذا ساير الزوايد ثم لاحقا لم يلهها كزوايد المصنوب ولم يذكر النكول لانه في حكم
 الاقرار فاستثنى معنى بالعدا به **ومنم التناقص** اي التناقص في الكلام **دعوى الملك** لعين او
 شفعة لما في الصغرى طلب نكاح امته مع دعوى ملكها وكما يجمع لنفسه بينهما لغية الا
 اذا وقع وهل يفي مكان التوفيق خلاف حقيقة في خرقاقت القضاء وفروع هذا الاصل
 كثيرة **سحق** في الدعوى ومنها ادعى على اخر اذ اخذ وادعى عليه النقطة فقال المذلي عليه
 ليس هو باثمي ثم مات المذلي من تركه فناء المذلي عليه يطلب ميراثه ان قال هو اثم لم يعجل
 للتناقص وان قال ابي ابي قبل والاصل ان التناقص لا يمنع دعوى ما يخفى سببها **البيع**
والطلاق وكذا **الحرية** فلو قال عبد لمشتري **اشترى** فانا عبد لزيد فاشتره معتدرا في
 مثاله فاداه **ميراثي** ظهر حرا فان كان البايع حرا او غاسا **سحق** معروفة يعرف
 مكانه **فلا يفي في العبد** لوجود القابض **والاربع** **المشتري على العبد** بالثمن خلافا لثاني
 ولو قال المشتري في غيبته او انا عبد فاعطى لزوج عليه اتفاقا وشر ورجع **العبد على البايع**
 اذا ظهر به **خلاف الرهن** بان قال ارحمني فاني عبد لم يضمن اصلا والاصل ان التبرير
 يوجب الضمان في ضمن عقد المعاوضة لا الوثنية **بايع عقدا** **برهن** **ان الوقت** **محكم**
بازومه قبل **والالا** لان مجرد الوقت لا يزيل الملك بخلاف الاعتراف فتح وانقضى المص
 تبع للمير على خلاف ما صوبه الزبلي وتقدم في الوقت **وسيجي** آخر الكتاب **اشترى** **شيا**
ولم يتبعه حتى ادعاه اخر اذ له **لاشم** **دعواه** بدون **هفتور** **البايع والمشتري** **للقضا**
 عليها ولو قضي لم يحضر بها ثم برهن احداهما على ان المستحق باعه من البايع ثم هو باعه من
 المشتري قبل ولزم البيع وتماه في الفتح **لاجرة** **بنازع** **القيمة** بل العبر لتاخر الملك
فلو قال المستحق عند الدعوى **غابت** عنى **هذه** الدابة **منذ سنة** فقبل القضاء بها
 للمستحق اخبر المستحق عليه البايع عن القصة فقال البايع **لي بيعة** **انها كانت ملكا**
منذ سنتين مثلا برهن على ذلك **لاشتم** **لخصومة** بل يقضي بها المستحق لبقا دعواه
 في ملكه مطلق خال عن تاريخ من العرفين **العلم** **بكونه ملك الغير** **يمنع من الرجوع** على
 البايع عند **الاستحقاق** فلو استولد مشتريه يعلم غصب البايع اياها كان الولد دقيا
 لا انقاد العزو ورجع بالثمن وان اقر بملكه **البيع** **المستحق** **دعواه** وفي القصة لو اقر
 بالملك للبايع ثم استحق من يد ورجع لم يبطل اقراره فليس وصل اليه بسبب ما امر بتسليمه
 اليه بخلاف ما اذا لم يقر لانه محتمل بخلاف النص **لا حكم** **القاضي** **ببطل** **الاستحقاق**
بشهادة **الكتاب** **قاضي** **كذا** لان الخطا يسهل الخط فلم يجر الاجتهاد على نفس الاجل بل
 لا بد من **الشهادة** على **مضمونة** ليعتق للمستحق عليه بالرجوع بالثمن **كأن** **الحكم** **في** **ماسوي**
تسل **المقابلة** **والتوكالة** من محاضر وحيلات وسلك لان المتصور بكل منها انزام الحكم
 بخلاف نقل وكالة وشهادة لانها لا تصلح لاجل العلم للقاضي ولذا لزم اسلامه ولو الحكم كافر
 والرجوع في دعوى حق مجهول من وارصو على شيء معين **واستحق** **بعضها** **لجودعوه**
 فيما بقي **ولواستحق** **كلها** **فكالمعوض** لدخول المذلي في المستحق واستيفه منه اذ ان

رجل باع دابة لاخر فولدت الدابة عند
 المشتري اولاد اتم استحقاقها فاحذر المشتري
 الدابة والاولاد يرجع المشتري على
 ابيها يرجع بالثمن وفيه اولاد في قوله
 جميعا جابح العبدلين

جواب المسئلة اراد احداهما **الصلح** **من مجهول** على معلوم لان جهالة المساقط لا تنفي الى
 المنازعة والثاني **عدم اشترط** **الذموي** **للمحالة** المذلي بحيث لو برهن له
 يقبل ما لم يدع اقراره به **ورجع** **المشتري** **عليه** **محسنة** **في** **دعوى** **كلها** **الاستحقاق** **في** **مها** **لن**
 سلامة المبدل قيد ما مجهول لانه لو ادعى قدرا معلوما لم يرجع مادام في يد ذلك
 المقدار وان بقي اقل رجح بحساب ما استحق منه فروع لوصالح من الدنانير على دراهم وفي
 الدرهم فاستحققت بعد التفرق رجح بالدرنانير لان هذا الصلح بمعنى الصلح فاذا استحق
 البذل بطل الصلح فوجب الرجوع **فهر** وفيها فروع اخرى فلتنظر وفي المتقدمة المحسنة **مها**
 لو استحقا ظهر **المبيع** **لعل** **بالباع** **الرجوع** **بالباقين** **الذي** **له** **قد** **دفعها**
الاذا **البايع** **مها** **ادى** **بانه** **كان** **قد** **ما** **اشترى** **ه** **ذلك** **من** **المشتري** **بلا** **ميرل**
لواشترى **خرابة** **وانفق** **شيا** **على** **بقرها** **وطعنا** **ذاك** **يروي** **بعد** **اكامها**
ثم **استحق** **رجل** **تمامها** **فالمشتري** **في** **ذلك** **ليس** **احدا** **على** **الذي** **غدا** **للك** **بايضا**
وكا **على** **المستحق** **طلعتا** **بذا** **الذي** **كان** **عليها** **انفقنا** **وان** **سبع** **سحقنا** **طعنا**
ثم **قضي** **القاضي** **على** **المشتري** **به** **مضام** **الذي** **ادعاه** **صلحا** **على** **شي** **له** **اذا** **ه**
 يرجع في ذلك **كل** **الثن** **على** **الذي** **قد** **اعطى** **سنتين** **وفي** **المية** **شري** **دارا** **وبني** **فيها** **اشترى**
 بيع بالثمن وقية الميا مبني على البايع اذا اسلم التفتن اليه يوم تسليمه واذا لم يعلم
 لايجزى الا لو استحق بجميع بنائها متفرقا لان الاستحقاق متى ورد على ملك المشتري لا يجب
 الرجوع على البايع بقيمة البناء مثلا ولو خسر بوا او في البواعة او ردم من الدار باس
 استحق لم يرجع شيء على البايع لان الحكم موجب الرجوع بالقيمة لا بالبنقة كما في شدة
 لخرابتي لو تب في الصك فالتفتن المشتري فيها من نقطة او ردم فيها من مرمية فعلى
 البايع يقصد ابيع ولو خسر بوا وطواها يرجع بقيمة البنية المحر فاذا اشترطه
 فسد وكذا لو خسر ساقية ان فعل عليها بايع بقيمة بناء التعلق لا بنقطة حفر الساقية
 وبالجله فاما يرجع اذ ابي فيها او عزم بقيمة ما يمكن نقضه وتسليمه الي البايع فلا
 يرجع بقيمة حصصه وطين وتماه في الفصل الخامس عشر من الفصولين وفيه شري **كرا**
 فاستحق بضعة له رد الباقي اذ لم يتغير في يد ولم ياكل من ثمره ولو شري ارضين **ه**
 واستحق احداهما ان قبل القرض خسر المشتري وان بدل لزمه غير المستحق بحصته
 من الثمن بلا خيار ولو استحق العبد او التفرق لم يرجع بما انفق ولو استحق ثيابا لثمن
 او ردة اكلها لم يرجع بغير وكل شيء يدخل في البيع تبعا لالحصة له من الثمن ولكن
 يخسر المشتري فيه قتيه ولو استحق من يد المشتري الاخر كان تضاعف جميع البايعة
 وكل ان يرجع على بايعه بالثمن بلا اعادة ببيته لكن لا يرجع قبل ان يرجع عليه المشتري عند
 اي حيلة وقال ابو يوسف له ان يرجع قال لا يترى ان المشتري الثاني لو ابر الاول من الثمن
 كان للاول الرجوع كما لو وجد العبد حرا فلكل الرجوع قبله خاتمة لكن في الفصول ما خالفه
 تنه ولو اشترى عبدا فافقته بماله اخذه منه ثم استحق العبد لم يرجع المستحق بالمال
 على المعلق ولو شري دارا بعبد واخذت بالشفقة ثم استحق العبد بطلت الشفعة وماذا
 البايع الدار من الشفعة لطلاد البيع **باسم** **المسلم** **هو** **لغة** **فالسلف** **وزنا**
 ومعنى **شر** **بايع** **اجل** **وهو** **المسلم** **بما** **جمل** **زهر** **راس** **المال** **وكنه** **كشي** **المير** **حتى**
 يتعقد بلفظ بيع في الاصح **وسمي** **بما** **حسب** **الدراهم** **رب** **المسلم** **والمسلم** **كسر** **اللام**
وسمي **الامر** **المسلم** **الله** **والهفتة** **مثلا** **المسلم** **فيه** **والثمن** **راس** **المال** **وكنه** **ثورت**
الملك **المسلم** **الله** **والرب** **المسلم** **في** **الثن** **والمسلم** **فيه** **فيه** **لن** **وشر** **موت** **وسمي**
لها **مكن** **فقط** **صفتة** **بكونه** **شردا** **وغيره** **فقد** **مكمل** **ومع** **ذلك** **وخرج** **بقوله**
سثن **الدراهم** **والدنانير** **لانها** **انما** **لم** **يجز** **فيها** **المسلم** **خلاف** **المالك** **وعدي** **متقارب**
بكونه **وبين** **وقلس** **وكشري** **دمشقي** **وتين** **الذين** **يسلم** **لها** **اخر** **عطين** **معين** **بمن** **صفتة**

الترديد على
الوطايف
فما فيه الكفاية
من الطلوع والظهور
بالأشهر عليه

الاسواق من خلل الحوائث لادم وبسبب الجلو في الكانوت حقله فلا يملك صاحب الكانوت احراره
منه والجار فيها لغيره وكذا وكذا اقول على اعتبار العرف الخاص قد تعارضت الفتاوى
الترديد على الوطائف بما يعطى لصاحبه في الجواز وانزلوا له وقضى منه المبلغ ثم اراد الرجوع
لا يملك ذلك والاحول والاقا والاباسه قلت وادعى في ذوات الجواهر عاني واقضات الضرر
يجل يبدل دكان فغاب المتولي امره القاصي فامر القاصي بفخره واجارة فصل المتولي
ذلك وحضر الغائب فهو اولى بدكانه وان كان له خلل فهو اولى بخلافه ايضا وله الخيار في ذلك فان شا
ضخ الاجارة وسكن في مكانه وان شاء اجازها ورجع بخلافه على المستاجر وهو المستاجر ياد
ذلك ان رضى به ولا يوسر بالخروج من الدكان انتهى بلفظه **الحال**
مناسبتها لمصلحة كونه غائبا ولو بها بالامر معاوضة انتهى في لغة الفهم وحكي ان القطع كلفه
وكلف به وعنده وتلثت الفاعل على عدم الكفيل **في ثمة الاصيل في الممانعة مطلق** بنس
او يدعي اربعين كغصوب وكحقه كايحي لان المطالبة تتم ذلك ومن عرفها بالعلم في الدين انما اراد
تفريق دفع منها وهي الكفالة بما كان لانه محل الخلاف وله يستغنى عما ذكره من الحاشية **وكما انما**
وتقول بالاعطاء الانية ولم يجعل الثاني ركنا وشروطها كون المكنول به نفسا او مالا **وتقول** وانما
من الكفيل لم تتم بعد وفاء وفي الدين كونه صحيحا قايما لاسقاطا بموت مفسدا ولا ضعيفا كهل كما
ونفقة زوجة قبل الحكم بها فاليس دينا بالاداء في غير ذلك **وكذا انما** لزوم المطالبة على الكفيل بما هو على
الاصيل نفسا او مالا **واهلها من هو اهل المشرع** فلا تتخذ من مجنون ولا صبي الا اذا استدان له وليه
وامر ان يكفل المال عنه جميعه ويكون اذنا في الاداء محيط ومغادة ان الصبي يطالب بهذا المال
الكفالة ولو لاهل الطولب الوالي ثم ولا من مريض الا من الثلث والامن جدد ولما دون في الفارة
وطالب بعد العتق الا اذا اذن له المولى والامن مكاتب ولو باذن المولى **والمدعي وهو الداعي**
مكفول له والمدعي عليه هو المديون مكفول عنه ويسمى الاصيل ايضا **والنفس او المال مكفول به**
ومن لزوم المطالبة كفيل ودليلها الاجماع وسند قوله عليه السلام الزعيم غلام وتركها حرا
مكتوب في التورية الزعامة ملائمة واسطها ندامه واخرها غرام مجتبي **وكفالة التعنى**
تعتق بكتل بنفسه ونحوها ما يصير به عن بدنه كالطلاق وقد مرنا ثم انهم لو تعارضوا
اطلاق البدل على الكل وقسمه الطلاق فكذا في الكفالة فتح وبجرحنا في كذا **وتعقد** **وتعقد**
وتعقد بضم او على والى او عندي او انما زعيم او كفيل او قايض به اي فعلان او غريم او
حليل بمعنى يحول بلا بيع وتعتق بقوله انما من حلق بجمعا او حلق بكتل او يكون كفالا الى
الغاية تان زعمانه **وتعقد** لا تشق لعدم بيان المقتضى به هو نفس او مال كما نقله في كفاية
عن الثاني قال المصنف والظاهر ان ليس المذهب كتمه استنبطت في فتاويه انه لو قال الطالب
ضمنت بالمال وقال الضامن انما ضمنت بنفسي لا يصح ثم قال ويصح انما اذا اعترف انه ضمن بالنفس
ان لو ابدل باقراره انما فرجه **كما** لا تتعقد في قوله انما ضامن او كفيل لمعرفته على المذهب خلافا
لثاني لانه لم يلزم المطالبة بل المعرفة واختلف في انما ضامن لتعريفه او على تعريفه والوجه
اللزوم فتح كما انما ضامن لوجهه لا يغير به عن الجملة سراج وفي معرفة قتال على تلمع ما
بدل عليه كفاية ولا يلزم ان يكون كفالا ثم **واذا كفل الى ثلاثة ايام مثلا كان كفالا بعد الثلاثة**
ايضا لا يحق تسليمه كفاي المتعقد وشرح الجمع لوسله الحال براء وانما المالك لتأخر المطالبة
ولو زادوا ناري بعد ذلك لم يصح كفالا أصلا في ظاهر الرواية وفي الجملة في كفاية لا يلزم دور
واشياء قلت وتعد في لسان الكلام عن آي البيت وان عليه الفتوى ثم نقل عن الوفا
ان الفتوى ان يصير كفالا انتهى لكن يفتي الاول بان ظاهر المذهب فتنه **ولا يملك** **ولا يملك**
به **في الحال** في ظاهر الرواية **وبه يفتي** وصحة السرية وفي البرازية كفل على امرئ وكفاه طلب
نقله في شهر صحت ولا اجل شهر مدته فاذا اتم الشهر فطالبه لزم التسليم ولا اجل ثانيا قال
كفل على ان ينجح عشرة ايام او اكرهه خلاف البيع لان ميناها على التوسع وان شرطه تسع
في وقت بيعه **اعني** فيه ان طلبة كذا في مصلح فان احضره فيها **والاحصيه**

حين يظهر بطله ولو ظهر عن ابد لا يحسبه عيني فان غاب اهلكه ذهابه واياه ولو لم يدر الحرب
عيني وان سلك ولو ابعدها **المطالبة** به لانه عاجل ان شئت **كك** **تصدق** **المطالبة** **زيلي**
زاد في البحر **ويستحق** **انما** **الكفيل** استدلالا في النسخة غاب المكنول فللدين ملازمة الكفيل
حتى يحضر وحيلة دفعه ان يدعي الكفيل عليه ان خصمك غائب غيبة لا تدرى من لي موضع فان
برهن على ذلك تدفع عنه المصنوع ولو اختلفا فان خرجت للمجارة مع ردة امر الكفيل بالذهاب اليه
والاحل ان لا يدري موضعك في كل موضع قلت بذهابه اليه للمطالبة ان يستوثق بكفيل من الكفيل لئلا
يبغي الاخر **ويبر** **الكفيل** بالنفس **موت** **المكنول** به **ولو** **عبد** اراد به دفع مؤمن ان العبد مال فاذا
تذر تسليم لزمه فتمت **ويجي** ما لو كفل بوقته **وموت** **الكفيل** وقبل يطالب وادته باحضاره
سراج **لا يموت** **المطالبة** بل وادته او وصيه يطالب الكفيل وقيل ببل وهايته والمذهب الاول
ويبر **بذمه** **المكنول** **لموت** **حيث** اي في موضع يمكن خصامه سوا قبل المطالبة او لا وان لم يلق
الكفيل **اذا دفعته اليك فان يري** **ويبر** **ببطله** **موت** **المكنول** **موت** **الكفيل** **اولا** **او** **اولا** **او** **اولا**
منه **والا** **فلا** **يد** **ان** **يقول** **ذلك** **ولو** **لم** **تسلم** **في** **مجلس** **فان** **فيه** **لم** **يجز** **تسليمه** **في** **غير** **به** **عيني**
في زمانه لانه ان الناس في اعانة الحق ولو سلم عند الامير او شرط تسليمه عند القاضي فسلمه
عند القاضي آخر جازح ولو سلم في السجن لوجي هذا القاضي او جني امير البلد في هذا المجران
ملك **وكذا** **الكفيل** **تسليم** **المطالبة** **نفسه** **لموت** **المكنول** **موت** **الكفيل** **لقيامه**
مقامه **ويبر** **اليه** **لان** **رسوله** **الي** **عز** **كالجني** **وفيه** **يشترط** **قول** **المطالبة** **ويشترط** **ان** **يقول**
كل واحد من هؤلاء سلت اليك عن الكفيل **ويرى** **كفاية** **اي** **حكم** **الكفالة** **عيني** **والا** **ابرا** **بالكفيل**
فليحفظ **فان** **قال** **ان** **لا** **اوت** **اي** **ان** **به** **عند** **نحو** **مما** **عليه** **من** **المال** **فلم** **يؤت** **بهم** **قدرة** **عليه**
فلو عجز ليس امر من يلزمه المال الا اذا عجز بموت المطلوب او جوزه كفاية بقوله **واما**
المطالبة في الصورة المذكورة **ضمن** **المال** في صورتين لانه على الكفالة بالمال بدله متعارف
فصح ولا يبرأ كذا **النفس** لعدم الثاني فلما يراه عنها فلم يوف به لم يجب المال لتفقد شرطه
فقد يموت المطلوب لانه لو مات الطالب طلب وارثه ولو مات الكفيل طلب وارثه وورثه فان
دفعه الوارث للمطالب يري وان لم يدفعه حتى مضى الوقت كان المال على الوارث يعني من تركه
الميت عيني **ولو** **اختلف** **في** **الموافاة** **وعدم** **بما** **اقول** **للمطالب** **لانه** **متكررا** **مع** **في** **المال** **لازم**
على **الكفيل** **خاتمه** **وفيه** **لو** **اختلف** **المطالبة** **فلم** **يجب** **الكفيل** **ضبط** **عنه** **القاضي** **وكذا** **لا** **يصدر**
الكفيل **على** **الموافاة** **الا** **بجملة** **ادعي** **على** **الخصم** **اعني** **اومانية** **وساير** **ولم** **يسمها** **احد** **ام** **دعي**
ام شريطة لتعق الدعوى فقال رجل للمدعي دفع فانكفيل بنفسه **وان** **لم** **اواك** **به** **عند** **فصله** **اي**
ضلع **المالية** **فلم** **يؤت** **الرجل** **بمخاض** **المالية** **اي** **التي** **بينها** **المدعي** **اما** **بالبنية** **او** **بأقر** **المدعي**
عليه ونقم الكفيلان لانه اذا بين المستحق البيان باصل الدعوى فحين صحت الكفالة بالنفس
فتبركت عليها **والثانية** **والقول** **اي** **للكفيل** **في** **البيان** **لانه** **يدعي** **صحة** **الكفالة** **بالمشاي**
يفيد اشتراط اقرار المدعي عليه بالمال فليبر **لا** **يجز** **المدعي** **على** **اعطاء** **الكفيل** **بالنفس** **دعوى**
حد **وقد** **مطلقات** **وقال** **العجزة** **في** **قود** **وحد** **وقد** **وسرقة** **تغير** **بها** **لانه** **حق** **آدمي** **والمدعي** **بالحجر**
الملازمة **لا** **يكفي** **ولو** **اعطي** **برضا** **كفيل** **في** **قود** **وقد** **وسرقة** **جان** **اقتا** **ابن** **كال** **وظاهر** **لا** **يبر**
انها في حقوقيه كمال لا يجوز بغير قلت **ويجي** انما لا تقع بنفسه حدود فليكن التوثيق **ولا**
حين **فيها** **حتى** **يشهد** **شاهدان** **مسئوران** **او** **واحد** **دع** **يعرفه** **القاضي** **بالعدالة** **لانه** **الحس**
للهم مشهور وكذا تغير والمهم بغير فساد لانه احد احضار احد فلا يلزم الزوج
احضار زوجته لسام دعوى عنها الا اربع كفيل نفس وسجان قاضي والاب في صورتين
في الاشياء وفي حاشيتها ان المصنف معزيا للاحكامات العادية به الاب يطالب باحضار
طفره اذا تقيب وفيه القاضي يخذل كفايا باحضار المدعي وكذا المدعي عليه الا في اربع ملائمة
وما دونه وصي وكل اذ لم يثبت المدعي الوصاية والوكالة وفي شرح الجمع عن محمد اذ كان
المدعي عليه معروفا لا يجز على الكفيل ولو كان حرييا لا يجز انقاها بكل حقن في اليقين فغظ انتهى

1997

في حين يتقدم على تسليمه بالاعتراف المصنوعة **لا يحسن في امره** ما ذكره في رسم صور بل دخل
معتصوب ومثقف ودم مجد وعتيق خطير كرك وارش جباية ثقفة قريب ووجت وسجل مهر
قلبت ظاهره ولوجع طلاق وفي نفقات الدوازية بشت السيار بالاخبار هنا بخلاف سائر
المدون لكن اتفق ابن نجيم بان القول له بعينه مالم يثبت غناه قراعه ولو اختلفا فقال المدون
ليس بدل مال وقال الثاني ان من منع قائل قول المدون مالم يبرهن رب الدين طرسه بخفا
واقره في النهر فروع لا يحبس في دينه وسجل وكذا لا يمنع من السفر قبل طر الجبل وان بعد
السن معه فاذ اهل منه منحي يوشه بدائع وقدمنا في الكنازة **ادعي المدون القرض**
اذ ااصل القرض **الانذار من غير اجل غناه** اي قدرته على الوفاء ولو باقتراض او بقبضه غير
يحبس حبس ما ولى ولو هو ما هو الصريح بل في شهادات المقتضات او بوضعية اذ اكان
الصبر جرحا فالصبر لم احبسه وفي الحاميه ولو فزع وظهر اسال عن جلا قتل بيسته علي
علي انفسه دخل حبسه بغيره وفي البرازيه قال المدون حلف له ما يعلم في مصر اجابه
القاضي فان حلف حبسه بطله وان لم يحلفه واقر المدون وعزم عليه قذفنا
ارايه بل لم يملك الاجتهاد فتنبه **ثم** بعد محبة بما روى لوجهه من هذا القاضي والاعمال
ظهر بجر واعتاده المصنف **سالفه** احتياط لا يبرهن حيرانه ولكن عدل بغيته دليلا وما
المستور فان ادعى قوله راي القاضي عليه والا انفع الوسايل بخلاف فلا يطره حجة اخبره ولا
لفظ الشهادة الا اذا ادعى على السائر والعسائر تهتات قلت لكنها بالاعمال التي وهي
ليست بحجة ولذا لم يجب السؤل انفع الوسايل قننه **فادع بغيره بل** خلافه لا كقول القاضي
ثلاث ما لا يتيم ووقف واذا كان الدين غايما لم لا يحبس ما روى للدول والعزم حتى يثبت
غيره غناه بترانه وفي القصة برهن المحبوس على انفسه فاراد الدين الطائفة على تقليبه
فعل القاضي القضاة حتى لا يصيدع الدين ثانيا فزع احقر المحبوس الدين وغاب عنه
يريد نظول حبسه ان علم وقدره اخذه او كذله غلاه طائفة وفي الاشياء بالجر اطلاق المحبوس
الارض خصره الا اذا ثبت اعساره او احضر لدين للقاضي في غيبة خصره **ولان** من يراد
حبسه **اي مرضي وقتي** **دعي اجل القاضي** بومين او ثلثة ايام **لا يحبس** الا في الغنازة
غير ثلثة الا انذار **ولو لم يفتار حبسه** اي **ليحبه** **ينفي الدين** الذي له ولو في قتل
بترانه وسج تمامه في الحجر **ولو لم يفتار حبسه** علي القاضي فلهذا يوشه بها قالوا الا ان ثبت
فيه وسجل بترانه امره فلا يترانه حبسه فزع لو اخذ المطلب الحقني والطالب
الملازمة في حجر الهداية بطلب الطالب الاضهر وكذا في البرازيه لا للقبول بالنس والطالب
ملازمة بسلامه القاضي لو بجر حقه **لا يقبل برهانه بل** **فلا بد قبل حبسه** لقناعها على النبي
روحه غري زاده وفتح غره قوتها والمحول عليه رايه كاس فاعلم اعسان قلبها زالا لا يتر لخطها
وبغيره اذ حق من بيسته اعسار بالمقول لان السيار ارض والبيات لايات بغر لوبي
سب اعسار وشهدا به فقدم لاياتها امر اعراض فتح بخفا واعتاده في النهرو في القصة
ان لم يبين مقدار ما يملك قبلت والامام يمين قبولها لانها قامت للمحبوس وهو مستقر البينة
مقي قاتل الذكر لا للقبول **والدخول للموسر** لان جاز العلم قلت **ودعي في الجرح** اربع
ما له لانه عندها وبغيره **ويحبس** فلا يتراد حبسه فتنبه **لا يحبس** **بما في الجرح** **لا يفتار**
وتحبه ولو لم اذا ادعي القرض وان قضى بها لاثامه بل بدل مال والارزمية بعدني طاس
حتى لو برهنت علي يدايه حبس بطلها **اي** **ابرهنت** علي يسار بطلها **ولو لم** **ان**
يتن حله اذ على يدايه وفرعه حبس احيام **ثم** قلت وهل يحبس لمحرمه لوبي
لم اره وظهر فتنبه لم لكن ما مر من الاشياء للفرج المحبوس الا ثلاث يفرض قتال
عند الفتوى وسج حبس الوالي بدين العنصر لا يحبس **اصل** وان علان **في قومه** بل
ينفي القاضي دشه من عين ماله او قبضته والصحيح عندها مع عقاره كقول جرح لخطها **لا**
يتخلف قاض نائبا **الا** **افرض** **اي** هو مر محال كون يثبت ادلة لا يتكلم القاضي لقضاء

صالح ولولم يرها انما بهما **ولا يفتخر** وعن الثاني لا بأس بجسدي **لا يلقن** **الجاهل**
شهادته واستحب ابو يوسف فيما لا يستفيد به زيادة على الفتوى على قوله فما يتعلق بالقضا
 لزادة تجزئة بزازية وفي الولي كبحي ان ابا يوسف وقت موته قال اللهم انك تعلم اني لم اقبل
 الى احد الخصمين حتي بالقلب الا خصومة نصراني مع الرشد لم اسو بينهما وقضت على الرشد
 بآتي انهي قلت ومفاداة ان الفتاوى بقي على من ولاه في الملتقى ويص لي ولاه وعليه
 وسبني فتشروع في المبدع من هذه ادب الفتاوى انه لا يملك احد الخصمين بل ان لا يبره
 الكثرة في الساتر خاتمة والاحوا ان يقول الخصمين احكم بينكما حتي اذا كان في القتل خال يصير
 حكما بتكليفها فقي حتى تم امر السلطان بالاستئناف بحضر من العلم لا يبره بزازية طلب
 المفتي عليه نسخة الجمل من المفتي ليعرف منه على العلم امي مع ما لا فاسع الزمة الفتاوى
 ذلك جواهر الفتاوى وفي الفتوى متى امكن اقامة الحق بلا ابرار صدر دكان اولي وهل يقبل بغير
 الخصوم ان جلس القضا لا ولا اخذها ولا اخذها فيها الا ان اقر بغير صريحا
في الجسدي هو مشروع بقوله تعالى وان يؤمنوا من الاثرين وجب عليه الصلاة والسلام رجل باله
 في المسجد احدث السجني على رضى الله تعالى عنه سواء من فبسط ساه ناضا تنبيه للصوم
 فبني غير من مدرسه واه غشيا بفتح ايم وتكرس من الغشيين هو التذليل وفيه يقول على رضى الله
 تعالى عنه **الانزائي** كماله **بفتح** بيت بعد نافع ختيا حصا حصيا واما كيتا
صفتان **يكون** **الموضع ليس** **فرأى** **ولا** **يغير** **في** **وفاداة** **انه** **لوي** **له** **من** **منه**
ولا **لكن** **احد** **ان** **يدخل** **عليه** **للاستئناس** **الان** **اقامه** **وبما** **لا** **احتاج** **الى** **ادارة** **ولا** **يكون**
 عنده طويلا ومفاداة ان زوجة تلتقى معه لوي احاديث له وهو الظاهر وفي الفتوى يمكن
 من ولي جارية لوي عليه خلوة **والاخراج** **لجسد** **ولا** **حاجة** **ولا** **يغير** **في** **فقيهه** **اولي** **ولا** **يخصر** **تجارتها**
لو **كان** **بفضل** **زلفي** **وفي** **الحال** **صحة** **يخرج** **كفيل** **لجدة** **اصوله** **فدروعه** **لا** **غيرهم** **وعليه** **الفتوى**
والرعي **مرض** **اضفائه** **لا** **يجد** **من** **تخليه** **يخرج** **من** **يخجل** **والا** **لا** **يبريق** **ولا** **يخرج** **للمال**
 وكسب بل ولا يكتسب فيه ولولد دون اخراج انصاف في نجسي خاتمه **والا** **يذهب** **الجور** **والا**
 في ثلاث اذا امتنع عن كثرة الظاهر والفتاوى على قرينة او بالضم بين شايه يدعوط
 والضايط ما يغترب بالخارج لا الخلف اشياء قلت وزاد ما في الوهانية وهو ان ذر
 يهرب دون قد تادبا وتطين بل بجسدي في الفتوى تذكر **لا** **يدين** **الا** **ان** **افان** **فرا**
 فيقيد او يحوّل لجن اللصوص ويهل بل بين الباب والارضية الفتاوى بزازية **ولا** **يخرج** **ولا** **يخرج**
 وعن الثاني يوجب لقتلاديه **لا** **يأثم** **من** **يدي** **صاحب** **الامانة** **له** **ولو** **كان** **ببطل** **الافتاوى**
 فيها لازم لبلادها حتي باخذته جواهر الفتاوى **وتعيين** **مكانه** **اي** **مكان** **الجسدي** **عند**
 عدم ارادة صاحب الحق **فتاوى** **الا** **ان** **المطلب** **المادي** **مما** **كان** **اثر** **تعيينه** **لذلك** **قينة** **وافتي**
 المصنف بقا الفتاوى الهادية بان العبرة في ذلك لصاحب الحق لا للفتاوى انتهى وفي النهز
 ينبغي ان لا يجب لوطل حسه في مكان اللصوص وكثره **فمن** **في** **البحر** **عن** **الحيط**
 ويجعل الشاخي على حرة تغيا للفتنة **وان** **ثابت** **الحق** **المادي** **ولو** **اد** **افتاوه** **مصدق** **فيهم**
سنة **عمل** **حسه** **طلب** **المادي** **لظهور** **المطل** **بالماء** **والا** **لا** **ينبت** **بينة** **بل** **بقا** **قرا** **بهم**
 حسه بل يامر بالاداء فان ابي حسه وعلمه الرخي وسوي يبينها في الكثر والذم
 واستحسنه الزبيلي والاول مختار الهادية والوقاية والجمع قال في البحر وهو الصبر المذهب
 عندنا **فقلت** **في** **الامانة** **الفتوى** **لو** **ينبت** **بينة** **جسدي** **في** **اول** **مر** **والا** **اقرار**
 بجسدي في الثانيه والمال لدون الله **ان** **فليكفر** **قربا** **وجسدي** **الماديون** **في** **لا** **يبر** **هو** **بذل**
 او لمزم مفقد دتر وجمع وملتقى **على** **الحق** **ولو** **لمنتفعة** **كالبره** **والا** **يطلب** **المال** **الجسدي** **ولو** **لا**
المال **الجسدي** **وما** **زمن** **مقتله** **ولو** **بالدك** **او** **كفيل** **وان** **كثرو** **اسرا** **لانه** **لا** **يبر** **مقتله**
 كالمهم وهذا هو المختار للفتوى قاضي خان لغيره المتون والشروع في الفتاوى بجز
 ليحفظ انهم عن في الاختيار كبذل الخلف فحاطا قسبه وزاد الثلاثي انه بجسدي ايضا

و ما كان على الدين
في دين و ربح
و كجس الرجل كل دن ما خلد دن
الورع البوع
كان قبل ان يها الفاعل
الافاض

فول اولو حکما بدخل من عند شهاده لا يعلم بها
صاحب الحق و خاف فزت الحق فانه يجب
عليه ان يستشهد بلا طلب كما في الفتح القدير
مكونه طابعا لا واداة حكما ۵

نصاحه السامعه
طريقه الادب والخلق

قوله وسرا العبد في سيده اعناق قال الزيلعي بيع العبد نفسه اعناق على مال وسرا
قبول الاعناق ببدل لان اعتباره بيعا حقيقة غير ممكن اما لان العبد ليس اهل للملك او لان
ملك نفسه فيجعل مجازا عن الاعناق لوجود ازالة الملك كالبيع انتهى وهذا يظهر في عبارة
من القصور ثم انه هذا العقد اذا لم يكن بيعا حقيقة بل كان اعناقا على المال لا يفيد اثر
الفاسد ولا جهالة الاجل ولذا وقع عليه قوله فلو شرى نفسه الى العطا وصح لكونه اذ
ولو كان شرا حقيقة لما صح بل يكون فاسدا لجهالة الاجل وهو زمان العطا والعطاء
لما يصر الى الفداء وغيره كما صرح به الزيلعي في باب تجزية في شرح قول صاحب الكنز من مات
في نصف السنة حرم من العطا وقال الاخر وقيل العطا ما يخرج للمجنون من بيت المال
في السنة او في الشهر مرة انتهى واحاصل انه المراد من العطا في هذا المقام هو هذا العطا
لاطلق فيقول في الاستدلال والاعطاء وانما قلنا لجهالة الاجل فان زمان العطا مما يتبع
ويتاخر فيكون مجهولا زمان الحصاد ونحوه وما يناسب هذه المسئلة ما قال الزيلعي
كتاب المكاتب من ان الكتابة مبنية على العسكرة والمسايلة فلا تفقد التسمية
بالجهالة اليسيرة في البذل كالنكاح وصار كالجهالة في الاجل فانه اذا كاتبه على الف
الى العطا ونحوه كالحصاد صح لما ذكرنا بخلاف البيع انتهى

ولا يثبت في مال اي الميث لا خلافا له ولو لم يصير لم تجز انفاقا وسجى الوصايا كما لاقتل الشها
على امره بانفق اي ضيق يحد من المات حق الله تعالى والعبد فان تضمنت قلت والا لا يثبت
الشهادة ولو قلنا قلت اي الشهادة بل الاضمار ولو لم يحد على الجرح كذا اعتبره المصنف تعبا
لما قرع صدر الشريعة واقره من الاضمار وادخل تحت قوله الدغم اسهل من الرنم وذكر وجهه وطلق
ابن الحمال ردها شعبا لمامة الكتب وذكر وجهه وظاهر كلام الوالي وعزى زاده الخيل اليه وكذا
الفتاوى حيث قال وفيه ان القاضي لم يلقه في الشهادة ولكن يرى الشهود على
فان عدلوا قتلها وعزاه للمضمرات وحطوا بالعبد في قولها لا قوله فتنبه على ان الشهدا
على شهود المدي على الجرح المزد على فسخه او زناه او كذا الربا او شره الخ وعلى ان
انهم شهدوا بغيره او فسخه او كذا في هذه الشهادة او ان المدي يخطئ في هذه الدعوى او ان
الشهادة على المدي عليه في هذه القادة فلا تقتل بعد التعديل بل قبله ودرر واعتبره المصنف
وتقبل الشهدا على الجرح المركب كما قال المدي يستعملهم او امره او شهادتهم بغيره او امره
استعملهم على هذه الشهادة ارجل اقرارهم انهم لم يحلفوا بالجلس الذي كان فيكون يعني او انهم
بيد او محذونون بقولهم او ان ابن المدي او امره عتاة اذ اذنت والمقدوف يدعيه
او انهم ادعوا وصغوه اليه في راسي كذا وبينه او شره الخ ولم يتقدم العهد كما مر في باب او قل
التقاضي على يني او شره المدي اي والمدي مال او ان استاجرهم بقوله للشهادة او عطافه
ما كان في عهده من المال ولو لم يقره لم يقتل لدعواه الاستحار لغيره ولا ولاية له عليه او ان صاكنهم
على كذا وضعته اليهم اي رثوة والا فلا صلح بالمعنى الشرعي ولو قال ولم ادفعه لم يقبل على ان
لا يشهد على روثا وقد شهدوا ذورا وانما اطلب ما اعطيتهم وانما قلت في هذه المصنف
لانها حق الله او العهد فست الحاحا لحياتهم شهد عدل فلم يبرح عن مجلس القاضي ولم يجل
المجلس ولم يكن به المشهود له حتى قال او هت اخطأت بعد شهادتي ولما قضت قلت
شهادتي بجميع ما شهد به لعدلا ولو قال بعد القضاء عليه الفتوى عليه بجره قلت كعبارة المصنف
تستغنى بقوله او هت وانما يتخفى بما يلي وهو تخلف الدخعي وغيره وظاهر كلام الامام وسعد
في حقه فثبتته ويقر وان قاله الشاهد بعد قضاة من المجلس لا يقبل على الظاهر احتسالا
وكذا وقع الخط في بعض الحدود او النسب هل يثبت ان الذي الجرح مات من الجرح
اولي من بيته الموت بعد البت ولو اقام اوليا مقتول بيته على ان ذبا جرحه وقتلوا
في بيته على ان مقتول قال ان ذبا لم يجز حتى ولم يقتل في بيته زيدا ولي من بيته او ليا
المقتول بجميع الفتاوى وبيته الفين من يتيم بلغ اولي من بيته يكون الغنية اي حصة ما الشراء
من وصية في ذلك الوقت مثل الفين لا نقضت امر زابدا ولا بيته الفين او من من بيته
العصاة ذكره خلافا لما في الوهابية اما بدون البينة فالقول لمدي العصاة منه وبيته
كون المقتول في مخدتيه او فسخه او خصوصية واعقل اولي من بيته او ونة مثلا كونه مخلوقا
العقل المحنونا ولو قال اليهود لا نذكرى كان في حجة او من من بيتي على المرض ولو قال الوارث
كان يهدي فيصدق حتى يشهد انه كان صحيح العقل بزازيم وبيته الا لراه في اقراره او في
بيته الطلوع ان ارضا واتخذ تاريخها فان اختلفت اولي من رضا بيته الطلوع او ولي مقتول
وغيره واعتبر المصنف ورايه وعزى زاده فروع بيته الفسا او ولي من او في من العصاة
وصانته وعزى الامام اختلف المتابعين في العصاة والطلال والمقتول لمدي المطلان وفي
العصاة والفسا لمدي العصاة الا في مسئلة الاقالة وفي المسئلة اختلفت في البيع والرهن
فالباع اولي او المقتول في البيات والوفاء فالوفاء اولي استبنا شهادته فاصرف بينهما غيرهم
تقبل كان شهدا بالذرا بلا ذكرها في مدحهم فشهد به اقران او شهد بالملك في المحدث واخر
بالحدود او شهد على الاسم والنسب ولم يقر الرجل بيته فشهد اقران انه المدي به ودره
شهد واحد فقال الماتقن نحن شهد كشهاده لم تقبل حتى يحكم كل شاهد بشهادته وعليه الفتوى
شهادة النفع المتواتر فيعقوله الشهادة اذا بطلت في البعق بطلت في الكل لا في عديد بن سلم

لا يثبت في مال اي الميث لا خلافا له ولو لم يصير لم تجز انفاقا وسجى الوصايا كما لاقتل الشها

من مات من الجرح

الوفاء

المقتول

المقتول

المقتول

المقتول

المقتول

المقتول

المقتول

المقتول

المقتول

وابن كمال ومن يلبس بالصبيان لعدم مرونة وكذب غالبا كما في **والطوبى** والاذا اسكنها للاستسقاء
ينباح الا ان يخرجهم عنه فلا لاكل للام عتي وعنايه **والطوبى** وكل لص شيع بين الناس كل الظن
والمزاور وان لم يكن شيعا غوا الحدا وضرب القصب فلا الا اذا الحش بان يرفصون به خائبة
لادخله في جد الكبار من **ومن يفتي الناس** لانه يجمعهم على كبره هدايه وعزها وكلام سعدى انى
يفيد تفيد به بالاجرة قتال واما الفتى لنفسه لرفع وحشته فلا بأس به عند العائنه
وضحه العيني وغيره قال ولو فيه وعق وحكمه فاجازة اتفاقا ومنهم من اجازته في العرس كما جاز
ضرب اللف فيه ومنهم من اباحه مطلقا ومنهم من كرهه مطلقا انتهى وفي البحر والمذهب
حرمة مطلقا فانقطع الاختلاف بظاهر الهداية انه كبره ولو انتفى واقره المصنف قال ولا
تقبل شهادة من يبيع الفتا او يجلس مجلسا لفتا زاد العيني او يجلس الخمر والشرب وان لم يسكر
لان اختلاط بغيرهم وترك الامر بالمعروف بسقوط عدالته **او يرتكب ما يجده للفسق** ومروءه من
يرتكب كبره قاله المصنف وغيره **او يدخل الحرام بغير ازار** لانه حرام **او يلبس بنرد** او طار يطلعا
قاسر او لا اما الشطرح فلهذه الاختلاف شرط واحد من مست فلذا قال **او يفسق بشرط**
او يرتكب الصلاة حتى يفوت وقتها او يجلس عليه كثيرا او يلبس على الطريق او يدرك عليه
فستانا او يلبس عليه ثوبا من عدي فندى معز لا لكافي والمخرج او ياكل الربا قدوه بالشر
ولا يجزي ان الفسق يلحقها **الا ان القاضى** لا يثبت ذلك الا بعد ظهور له فاكل سواد
بحر ليعطى **او يبول او ياكل على الطريق** وكذا كل ما يحل بالمرورة ومنه كشف عورته ليس يجرى
من جانب البركة والناس حضور وفكر في زمانا فخرج **او يظهر سب السلف** لظهور
فسقه بخلاف من يخفيه لانه فاسق مستور عيني قاله المصنف والمناقد بالالسلف تبعا
لظواهرهم والا قالوا ان يقال سب مسلم لسقوط العدالة بسب مسلم وان لم يكن من السلف
كما في السراج والنهاية ومنها الفرق بين السلف والخلف ان السلف الصالح الصدرا الاول
من التابعين منهم ابو حنيفة واختلف بالفتح من بعدهم في التحريم بالسكون في الشر
بحر وفيه من العناية عن ابي يوسف لا اقبل منها دة من سب الصحابة واقلها سميت بترامهم
لانهم ينفق دينا وان كان على باطل فلم يظهر فسقه بخلاف الساب **شهدا ان اباها اوصى**
اليه فان ادعاه محنت شهدا دهما استحقاقا كشهادة ابي الميت ومديونية والموصى له
وصيه لثالث على الاصل وان اكره لان القاضي لا يملك اجبار احد على قبول الوصية حتى
كالان قبل **او شهدا ان اباها القايي** وكله بقضى ديونه **واذعي الوكيل او اكره** وان كان
القاضي لا يملك نصب الوكيل عن القايي بخلاف الوصي **شهدا الوصي ابي وصي الميت حتى لو ثبت**
بعد ما عزل القاضي عن الوصاية نصب غيره او بعد ما ادركت الورثة **لا تقبل** شهادة الميت
في ماله او غيره **خاصه** **اولا** لحلول الوصي محل الميت وذا لما يملك عزل نفسه بلا عزل قاضي فكان
كالمت نفسه فاستحق خصامه وهدمه بخلاف الوكيل فلذا قال **ولو شهد الوكيل بعد عزله**
لموكل ان خاصه في مجلس القاضي ثم شهد بعد عزله **لا تقبل** اتفاقا للتمية **والا قبلت** لهدمه
خلافا للناس في جعله كالوصي سراج وفي قسامة الزيلعي لم يصر خصما في حادثة لا تقبل شهادته
فيها ومن كان بغيره ان يصير خصما ولم يتصب خصما بعد تقبل وهذا ان اصران شقيق عليها
وتماه شهد قدنا مجلس القاضي لانه لو خاصه في غيره لم يزل قبلت عندها كما لو شهد في غير ماله
فيه او عليه جاسم الفتاوى وفي الترازية وكله بالخصومة عند القاضي فخاصه المطلوب بالرف درهم
عند القاضي لم يزل شهدا لموكل على المطلوب مائة دينار قبل بخلاف ما لو وكله عند غيره لقاضي
وخاصه وتماه قبلت عندها خلافا للناس في **شهادة اثنين** **يدين على الميت** **او رجلين**
شهدا المهود لما لا شاهد يدين على الميت لان كل فريق يشهد بالدين في الائمة وهي
تقبل حقوقا في لم تقع الشركة له في ذلك بخلاف الوصية بغير عين كانه وصايا البحر ومنه
ويجوز **شهادة وصيين** لو ارب كبر على جنبي في غير مال الميت فانها تقبل بغير
في ظاهر الرواية كالوشهد الوصيان على افراد الميت بشي معين لو اربك بالغ تقبل بترازيه

هذا هو شرط
مستند العود

الخلف
السلف

شهد الوصي
العزل
نحو الوكيل
العود

وعليه الفتوى سراجيه وزاد امره وجبه مجمع وفي البحر وظاهر كلامهم ان للتاضي ان يسبح وجهه
انذاره سياسة وقيل ان رجوع مصر اضرب اجماعا وان تاب لم يعزرا لجا عاوتفو يعني مكة فثبت
لراي الفتاوى على الصحيح لو فاسقا ولو لم لا ومستورا لا تقبل شهادة ايلا قلت وعن الثاني تقبل
وبه يفتي عيني وفيه **باب الرجوع عن الشهادة هو ان يقول رجعت عا**
شهادة فيه وتكون قولا كرها لا يكون رجوعا والرجوع شرط على القاضي ولو غير الاول لانه
ضمة اوقرتوهي بحسب الجناية كما قال عليه الصلاة والسلام السر بالسرا والعلانية بالعلانية
فراعي المشهود عليه رجوعا عند غيره وبرهن او ارا دعيها لا يقبل لفساد الدعوى بخلاف
ما لو ادعى وقوعه عند قاض وتضمينه اياها لمتقي او برهن انها اقرا برجوعها عند غير القاضي قبل
وجعل ابناء المال ابن ملك فان رجعا قتل اعلم بها سقطت ولا تخاف وعزرو ولو عن بعضهم
لان ضمة نفسه جامع الفصولين **وبعد لم يضح الحكم مطلقا لترجيحها بالفضا خلاف**
ظهور الشاهد عبدا او محمدا في قذف فان القضا يبطل ويرد ما اخذ ونزاع الدية
لوقضا والابن الشهود لما من الحاكم اذا الخطا فالعزم على المفتي له شرح حكمه **وفضما**
ما اتلفه للمشهود عليه لتسليمه ما قد يباع بغير تضمين المبايع لانه كما لمعنا الى القضاء
نقض المدعي للمال او الامم يفتي بحر وراذيه وخلاصه وخزانة المقتنين وفيه في الوفاية
والكثر والدرم والمثلي عا اذا قضى للمال لعدم الائتلاف قبله وقبل ان المال حيثما كان الاول
وان دنا في الثاني واقره التمسائي **والعبرة فيه لمن يفتي من الشهود لانه من رجوع فان رجوع**
احدهما ضمن المصنف وان رجوع احدهما لم يضمن وان رجوع اثنى ضمن المصنف وان رجعت
امرأة من رجل وامرأتين ضمن الرجوع وان رجعتا فالمصنف وان رجعتا من نسوة من
رجل وعشر نسوة لم يضمن فان رجعت احدى ضمن التسع ربيعة لبقا لثلاثة ارباع النصاب
فان رجعوا فالعزم بالاسداس وقاله المصنف كما لو رجعت فقط والابن يضمن راجع في
الكلام **شهد بمجره مطلقا او قبل اذا الائتلاف يضمن كالايتلاف** وان نادى عليه ضمنها
لوهي المعدية وهو اشكر عزي زاده ولو شهدا باصل الكلام باقل من مهر مثلها فلا تخاف
على المعتد لمعذ والمثلية بين البعض والمال بخلاف ما لو شهدا عليها بقبحي المهر وبعضه
فرجعوا ضمنها لانا فيهما المهر وضمنها في البيع والشرا ما انتفى عن قيمة المبيع لو
الشهادة على المبيع او زاد لو الشهادة على المتعدي لانا في الائتلاف بالعرف ولو شهدا بالبيع
ونقد الممن قس في شهادة واحدة ضمن القيمة ولو في شهادتين هيئت الممن عني ولو شهدا
على المبيع بالبيع بالعرف الى سنة وقيمة المذ فان شاء ضمن الشهود قيمة حاله وان
شاء اتخذ المتعدي الى سنة واياها اختار برى الآخر وتماه في خزانة المقتنين وفي
الطلاق قبل وفي واحدة ضمن نصف المال السعي او النسيئة اذ لم يسلم ولو شهدا انه
طلقها ثلاثا وانكرت انطلقتها واحدا قبل الاحوال ثم رجعوا فضمن نصف المهر
على شهود الثلاث لا غير المهرمة الغلظة ولو بعد وفي اوله فلا ضمان ولو شهدا بالطلاق قبل
الاخول واخران بالادخل ثم رجعوا ضمن شهود الادخل لثلاثة ارباع المهر وشهود الطلاق ربيعة
اختار ولو شهدا بعق فجهما ضمن القيمة لولا مطلقا ولو ميسر بين لانه ضمان الائتلاف
او لا للمعق لعدم تخول العلق اليها بالضان فلا يتحول لولا هلاية وفي التذبير ضمن
ما تضمنه وهو ثلث قيمته ولو مات المولى عمن من الثلث ونزمتها قيمته وتماه في البحر
وفي الفتاوى يضمنان قيمة كلهما وان شاء اشبع المكاتب ولا يتحقق بوجدها عليه **باب**
نقضان قيمتها بان تقوم فتنة وام ولد ولو غير قادر لولاه ورد قيمته على الشهود وفي الاستدانة تضمن
نقصان قيمتها بان تقوم فتنة وام ولد ولو غير قادر لولاه ورد قيمته على الشهود وفي الاستدانة تضمن
نقصان قيمتها بان تقوم فتنة وام ولد ولو غير قادر لولاه ورد قيمته على الشهود وفي الاستدانة تضمن
الشاهدين وورثاه ولم تنقصا لعدم المباينة ولو شهدا بالعرف لم يضمن لان النقصان ليس
بالم اختيار وضمن شهود القرض برجعهم لاضافة التلغ اليهم لاشهروا لاصل القرض

بعد القضاء **الشهود القرض على شهادتها او اشهدت عام وعلمت** كذلك قالوا رجعتا بعد اتمام
ولا القرض لعدم رجوعهم **باب التمسائي** يقول القرض بعد الحكم **كتاب الاصول او غلط** فلا ضمان
ولو رجع اكل ضمن القرض فقط **باب المزكاة** ولو الدية بالرجوع عن التزكية **باب التزكية** مع علمه **باب التزكية**
خلافا لهما **باب العطاء** خلافا لهما **باب التزكية** مع علمه **باب التزكية** مع علمه **باب التزكية**
باب التزكية مع علمه **باب التزكية** مع علمه **باب التزكية** مع علمه **باب التزكية** مع علمه
ومن شاهد الانقياد لا التقويض لانه علة والتقويض سبب **باب التزكية**
سأسته ان كان الفاضل والوكيل ساع في تحصل امره **باب التزكية** مع علمه **باب التزكية**
فانصرف الحكم بوزنكم وكل عليه الصلاة والسلام حكم من حرام بشر اذ اجمعه وعليه الاجماع وهو خاص
وعلم كانت وكيلي في كل شيء ثم اكل حتى الطلاق قال الشهود به يفتي وخضه ابو الليث بنفطاط
وعتاق وقفت واعتده في الاشياء وخضه قاضي خا بها لمارضات فلا يلى العتق والشرعات وهو
الذهب كما في تزوير البصائر وزادها لبراهر ربيح ان يفتي واعتقد في الملتقط فقال راسا
البيات والعتاق فلا يكون وكلا عند ابي حنيفة خلافا لغيره في الشرا لئلا يله ولو لم يكن البرك صناعة
مرونة فالوكالة باطله **باب اقامة الغير مقام نفسه** فزها او غير **باب التزكية** مع علمه
لو جعل ثبت الادنى وهو الحفظ من **باب التزكية** مع علمه **باب التزكية** مع علمه **باب التزكية** مع علمه
بما رض النبي ان مال فلا يبيع تزكيل بمجنون وصبي لا يعمل مطلقا وصبي يتكلم بغير مناد
بخطا في اتفاق هبة وصدقة ومع ما ينفقه بلا اذن وليه كقول هبة ومع ما عزود بين
مهر ونكح وكعب واجارة ان ما ذوتوا لا توقف على اجارة وليه كالبشر بغيره ولا يبيع
تزكيل محض **باب التزكية** مع علمه **باب التزكية** مع علمه **باب التزكية** مع علمه **باب التزكية** مع علمه
الممن او قبل لا خلافا لهما رجوع تزكيل مسلم ذميا يسبح بحر او ضمن بشر بها كالمهر في البيع
العائد **باب التزكية** مع علمه **باب التزكية** مع علمه **باب التزكية** مع علمه **باب التزكية** مع علمه
شرط الوكيل فقال اذا كان الوكيل بمقتل العتد او وصيا او عيدا بمجنون لا يفتي ان الحكم الان في
حجة الوكالة لا يفسد ببيع الوكيل بل يفسد بغيره **باب التزكية** مع علمه **باب التزكية** مع علمه
بما رض المولى نفسه فمثل الخصومة فلا قال **باب التزكية** مع علمه **باب التزكية** مع علمه
تقدم وجواز به ارضاه وبه قال الثلاثة وعليه في ابي الليث وغيره واختاره الفتاوى وصححه
في النهاية والمختار الفتوى تنويضة الحكم **باب التزكية** مع علمه **باب التزكية** مع علمه
بقضية ابن مال او غيايا من سفر او من يد له وكلي قوله ان اريد السفر ان قال **باب التزكية** مع علمه
الرجاء كالمهر او نصفا **باب التزكية** مع علمه **باب التزكية** مع علمه **باب التزكية** مع علمه
غير حاكم هذه الخصومة فلم يضمنه فليس بعينه بزازيه جثا او لا يحسن الدعوى خاينه لا يكون
من الاعذار ان كان المولى شريفا خا من دونه بل الشريف وغيره سواء رجوع ولم الرجوع عن
الرضا قبل سماع الحاكم الدعوى لابعاد قيمته ولو اختلفا في كونها فخذ من اثنى ثبات الامر
فانقول لها مطلقا او وليها فمسل امينه ليجلها مع شاهدين بحسب واقره المصنف وان من
الامساك قال قول لسا لو بكر وان هي من الاسام فلا في الوجه من عللا بالظاهر بزازيه
مع ابيها وكذا يستفاد منها **باب التزكية** مع علمه **باب التزكية** مع علمه **باب التزكية** مع علمه
لادن اصنافه اي ذلك العتد الى الوكيل كعب واجارة وصلى عن اقراره يعلق به مادام حيا
ولو غايب ان ملك ان لم يكن بمجنون **باب التزكية** مع علمه **باب التزكية** مع علمه **باب التزكية** مع علمه
وخصومة في عيب فلا فصل بين خصم ومهر وعيبه **باب التزكية** مع علمه **باب التزكية** مع علمه
لجوه في روضه فالعقد على احدى الامن لا العاقد في ارض الا قال بل ولواضاف العتد الى المولى
تعلق الحقوقي بالوكيل اتفاقا ابن ملك تلحظ فقوله لا يذيه ماضيه وندا قال ابن الكمال يكتفي
بالاضافة الى نفسه فانهم **باب التزكية** مع علمه **باب التزكية** مع علمه **باب التزكية** مع علمه
والملك حيث المولى اشد في الاصح فلا يفتي قرب الوكيل بشرا ولا يفسد بها زوجة
لكن ما شاتان في المولى لو اشترى وكيل قرب مولا ورجعت لان الموجب للعق

باب التزكية مع علمه
باب التزكية مع علمه
باب التزكية مع علمه
باب التزكية مع علمه

باب التزكية مع علمه
باب التزكية مع علمه

[illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible]

في الصف الآخر فينصف وقال الثالث له والباقي ثلث في بطريق العول لأن في المسئلة كلا
ونصف المسئلة من اثنين ونقول اني ثلاثة واعلم ان انواع القسمة اربعة ما نقتسم بطريق
العول اجاعا وهو ثمان مبراث وديون ووصية ومحاياة ودوام مرسله وسعاية وشهادة
رقيق ويطريق المنازعة اجاعا وهو مسئلة الفضولين ويطريق المنازعة عندك والعول عندك
وهو ثلاث مسائل مسئلة الخراب واذا اوصي لرجل ثلثا ما له او بعبد بعينه ولا ينفذ ذلك
وطريق العول عندك والمنازعة عندها وهو خمس كما بسطه الزيلعي والعيني وتعامر في البحر
والاصل عنده ان القسمة متى وجبت لحق ثابت في عين اودمة تشابعا فعوليا وعرضا
او لاحداها شيئا وللآخر في الكل فزارعه وعندها متى ثبتت معا على السبع فعولية والآخر
فمنزعة فليحفظ **ولو انا في يد يديها في نصف** لا بالقسمة ونصف به لان خارج ولو
في يد ثلاثة وادي احدهم كلها واخر نصفها واخر ثلثها وبرهنوا قسمت عندك بالمنازعة م
وعندها بالهول وبيان في الكا في ولو برهننا على تمام دابة في يديها واحدها او غيرها **ولو انا**
ففي يديها اربع منها تارخي شبهة الظاهر فلو لم يوافقني بها لذي اليد ولو انا
في ايديها اربع يد ثالث وان لم يوافقني بان خالف او اشكل عليها اذ كانت في يديها
او انا خارجة فان في يد احدى ففني بها له هو الامع قل وهذا آدي ما
وقع في الكفر والدرر والمثني فتنصير بهن احد الخارجين على النصف من زيد والآخر
على اربعة منة استويا لانها باجحد تنصير غيب الناس احرار بلبان الذي اربع
المطابقة والحدود والقسامي والقتل كذا في نسخة المصنف وفي نسخة والعقل
وبطريق الاشياء والدرية وحسنه فلو ادي على مجهول الحال احرار لا انصفه فانك قال
انما الاصل فاقول له تشكك بالاصل والابن للتوب احق من اخذ الكرم والراي الحق
من اخذ الكرم ومن في الشرح من ديبته وذو عليها من ملق كونه بها لانه اكثر بقرها والراي
على البساط والمثني في شوا كالمسيرة در كبرى ج من معه ثوب وطرف من الاخر العودية
اي طرته الغير منسوجة لانها ليست ثوب **تختلف جالسي** دار تنازعا بينه والباقي
لها احوال انها في يد غيرها على ان ليس في يد غيرها عيني **الحايط** من جذوعه عليه وشمل
به انصال ترسيخ بان تدخل اوصاف لبنانة في لبنات الاخر ولو من خشب فبان تكون الخشبة
مركبة في الاخرى لانه على انها بنينا معا ولذا سمي بذلك لانه جند بيني ربعا لان في انصال
ملاذقة او ثقب وادخال او **هر اوي** كقصب وطبق موضع على الجذوع بل يكون بين الجذوع او
تنازعا ولا يتخفى به صاحب الهراوي بل صاحب الجذوع الواحد من خاتمه ولو احدها جذوع
والاخر اتصال فلذلك الاتصال والآخر حق الوضوع قبل اذي الجذوع ملق وتعامر في العيني
وغيره واما حق المطالبة برقع جذوع ومنعت مقديا فلا يسقط ببراء ولا صلح وعضو وسع واجازة
اشياء من احكام السابق لا يعود فليحفظ **وهو بيت من دار** فيها بيتون كثيرا **ويؤتى**
منها في حق صاحبها **اي بينهما نصفين** كالطريق **فلا تفرق الشرب** اذا تنازعا فيه **فانه**
يقدر بالارض بقدر سقيتها برهننا اي الخارجان على يد لكل منها في ارض ففني بيدها فتنصف
ولو برهن عليه اي على اليد احدها وكان تقرب فيها بان لى اوتى ففني بيده لوجوده
او في الخاك في الحال ونهذه الشرب وان هذا العصب كان مملكة ففني لان ما ثبت في زمان
يحكم ببقائه ما لم يوجد المزيل **دوسر** يعني عن نفسه اي يقبل ما يقول قال **انما في القول**
له لانه في يد نفسه كالبائع فان قال **انما بعد فلان** لغير ذي اليد ففني به لذي اليد كمن
لا يبيع لآخره بعدم بيع **ولو لم يرد ابي اخيه** تنصير مع البرهان لما تقر ان الشاقي في
دعوى الحرية لا يمنع حصة الدعوى **دعوى النسب** الدعوة دعوان
دعوى استنلاب وهو ان يكون العلق في ملك المدعي ودعوة تحريره من خلافة الاول
اقرى لسبقة واستنابها الوقت العلق واقتضى دعوة التحرير على الحال وسبقتهم
سبقتهم **ولدت** لان من ستة اشهر **ولا يثبت** فادعاه البائع ثبت نسب من استحقاقا

المثني
العول
مما انا
مما انا

وفي الدرر قبل هذا الباب فصل الاشترار والاكراه

في ملكه وجبتي النسب على الخنا فعني فيه الشاقي وان اذاحت استندت فسلطت له **ولو انا**
ففي يديها اربع منها تارخي شبهة الظاهر فلو لم يوافقني بها لذي اليد ولو انا
في ايديها اربع يد ثالث وان لم يوافقني بان خالف او اشكل عليها اذ كانت في يديها
او انا خارجة فان في يد احدى ففني بها له هو الامع قل وهذا آدي ما
وقع في الكفر والدرر والمثني فتنصير بهن احد الخارجين على النصف من زيد والآخر
على اربعة منة استويا لانها باجحد تنصير غيب الناس احرار بلبان الذي اربع
المطابقة والحدود والقسامي والقتل كذا في نسخة المصنف وفي نسخة والعقل
وبطريق الاشياء والدرية وحسنه فلو ادي على مجهول الحال احرار لا انصفه فانك قال
انما الاصل فاقول له تشكك بالاصل والابن للتوب احق من اخذ الكرم والراي الحق
من اخذ الكرم ومن في الشرح من ديبته وذو عليها من ملق كونه بها لانه اكثر بقرها والراي
على البساط والمثني في شوا كالمسيرة در كبرى ج من معه ثوب وطرف من الاخر العودية
اي طرته الغير منسوجة لانها ليست ثوب **تختلف جالسي** دار تنازعا بينه والباقي
لها احوال انها في يد غيرها على ان ليس في يد غيرها عيني **الحايط** من جذوعه عليه وشمل
به انصال ترسيخ بان تدخل اوصاف لبنانة في لبنات الاخر ولو من خشب فبان تكون الخشبة
مركبة في الاخرى لانه على انها بنينا معا ولذا سمي بذلك لانه جند بيني ربعا لان في انصال
ملاذقة او ثقب وادخال او **هر اوي** كقصب وطبق موضع على الجذوع بل يكون بين الجذوع او
تنازعا ولا يتخفى به صاحب الهراوي بل صاحب الجذوع الواحد من خاتمه ولو احدها جذوع
والاخر اتصال فلذلك الاتصال والآخر حق الوضوع قبل اذي الجذوع ملق وتعامر في العيني
وغيره واما حق المطالبة برقع جذوع ومنعت مقديا فلا يسقط ببراء ولا صلح وعضو وسع واجازة
اشياء من احكام السابق لا يعود فليحفظ **وهو بيت من دار** فيها بيتون كثيرا **ويؤتى**
منها في حق صاحبها **اي بينهما نصفين** كالطريق **فلا تفرق الشرب** اذا تنازعا فيه **فانه**
يقدر بالارض بقدر سقيتها برهننا اي الخارجان على يد لكل منها في ارض ففني بيدها فتنصف
ولو برهن عليه اي على اليد احدها وكان تقرب فيها بان لى اوتى ففني بيده لوجوده
او في الخاك في الحال ونهذه الشرب وان هذا العصب كان مملكة ففني لان ما ثبت في زمان
يحكم ببقائه ما لم يوجد المزيل **دوسر** يعني عن نفسه اي يقبل ما يقول قال **انما في القول**
له لانه في يد نفسه كالبائع فان قال **انما بعد فلان** لغير ذي اليد ففني به لذي اليد كمن
لا يبيع لآخره بعدم بيع **ولو لم يرد ابي اخيه** تنصير مع البرهان لما تقر ان الشاقي في
دعوى الحرية لا يمنع حصة الدعوى **دعوى النسب** الدعوة دعوان
دعوى استنلاب وهو ان يكون العلق في ملك المدعي ودعوة تحريره من خلافة الاول
اقرى لسبقة واستنابها الوقت العلق واقتضى دعوة التحرير على الحال وسبقتهم
سبقتهم **ولدت** لان من ستة اشهر **ولا يثبت** فادعاه البائع ثبت نسب من استحقاقا

في ملكه وجبتي النسب على الخنا فعني فيه الشاقي وان اذاحت استندت فسلطت له **ولو انا**
ففي يديها اربع منها تارخي شبهة الظاهر فلو لم يوافقني بها لذي اليد ولو انا
في ايديها اربع يد ثالث وان لم يوافقني بان خالف او اشكل عليها اذ كانت في يديها
او انا خارجة فان في يد احدى ففني بها له هو الامع قل وهذا آدي ما
وقع في الكفر والدرر والمثني فتنصير بهن احد الخارجين على النصف من زيد والآخر
على اربعة منة استويا لانها باجحد تنصير غيب الناس احرار بلبان الذي اربع
المطابقة والحدود والقسامي والقتل كذا في نسخة المصنف وفي نسخة والعقل
وبطريق الاشياء والدرية وحسنه فلو ادي على مجهول الحال احرار لا انصفه فانك قال
انما الاصل فاقول له تشكك بالاصل والابن للتوب احق من اخذ الكرم والراي الحق
من اخذ الكرم ومن في الشرح من ديبته وذو عليها من ملق كونه بها لانه اكثر بقرها والراي
على البساط والمثني في شوا كالمسيرة در كبرى ج من معه ثوب وطرف من الاخر العودية
اي طرته الغير منسوجة لانها ليست ثوب **تختلف جالسي** دار تنازعا بينه والباقي
لها احوال انها في يد غيرها على ان ليس في يد غيرها عيني **الحايط** من جذوعه عليه وشمل
به انصال ترسيخ بان تدخل اوصاف لبنانة في لبنات الاخر ولو من خشب فبان تكون الخشبة
مركبة في الاخرى لانه على انها بنينا معا ولذا سمي بذلك لانه جند بيني ربعا لان في انصال
ملاذقة او ثقب وادخال او **هر اوي** كقصب وطبق موضع على الجذوع بل يكون بين الجذوع او
تنازعا ولا يتخفى به صاحب الهراوي بل صاحب الجذوع الواحد من خاتمه ولو احدها جذوع
والاخر اتصال فلذلك الاتصال والآخر حق الوضوع قبل اذي الجذوع ملق وتعامر في العيني
وغيره واما حق المطالبة برقع جذوع ومنعت مقديا فلا يسقط ببراء ولا صلح وعضو وسع واجازة
اشياء من احكام السابق لا يعود فليحفظ **وهو بيت من دار** فيها بيتون كثيرا **ويؤتى**
منها في حق صاحبها **اي بينهما نصفين** كالطريق **فلا تفرق الشرب** اذا تنازعا فيه **فانه**
يقدر بالارض بقدر سقيتها برهننا اي الخارجان على يد لكل منها في ارض ففني بيدها فتنصف
ولو برهن عليه اي على اليد احدها وكان تقرب فيها بان لى اوتى ففني بيده لوجوده
او في الخاك في الحال ونهذه الشرب وان هذا العصب كان مملكة ففني لان ما ثبت في زمان
يحكم ببقائه ما لم يوجد المزيل **دوسر** يعني عن نفسه اي يقبل ما يقول قال **انما في القول**
له لانه في يد نفسه كالبائع فان قال **انما بعد فلان** لغير ذي اليد ففني به لذي اليد كمن
لا يبيع لآخره بعدم بيع **ولو لم يرد ابي اخيه** تنصير مع البرهان لما تقر ان الشاقي في
دعوى الحرية لا يمنع حصة الدعوى **دعوى النسب** الدعوة دعوان
دعوى استنلاب وهو ان يكون العلق في ملك المدعي ودعوة تحريره من خلافة الاول
اقرى لسبقة واستنابها الوقت العلق واقتضى دعوة التحرير على الحال وسبقتهم
سبقتهم **ولدت** لان من ستة اشهر **ولا يثبت** فادعاه البائع ثبت نسب من استحقاقا

ولو انا في يد يديها اربع منها تارخي شبهة الظاهر فلو لم يوافقني بها لذي اليد ولو انا في ايديها اربع يد ثالث وان لم يوافقني بان خالف او اشكل عليها اذ كانت في يديها او انا خارجة فان في يد احدى ففني بها له هو الامع قل وهذا آدي ما وقع في الكفر والدرر والمثني فتنصير بهن احد الخارجين على النصف من زيد والآخر على اربعة منة استويا لانها باجحد تنصير غيب الناس احرار بلبان الذي اربع المطابقة والحدود والقسامي والقتل كذا في نسخة المصنف وفي نسخة والعقل وبطريق الاشياء والدرية وحسنه فلو ادي على مجهول الحال احرار لا انصفه فانك قال انما الاصل فاقول له تشكك بالاصل والابن للتوب احق من اخذ الكرم والراي الحق من اخذ الكرم ومن في الشرح من ديبته وذو عليها من ملق كونه بها لانه اكثر بقرها والراي على البساط والمثني في شوا كالمسيرة در كبرى ج من معه ثوب وطرف من الاخر العودية اي طرته الغير منسوجة لانها ليست ثوب تختلف جالسي دار تنازعا بينه والباقي لها احوال انها في يد غيرها على ان ليس في يد غيرها عيني الحايط من جذوعه عليه وشمل به انصال ترسيخ بان تدخل اوصاف لبنانة في لبنات الاخر ولو من خشب فبان تكون الخشبة مركبة في الاخرى لانه على انها بنينا معا ولذا سمي بذلك لانه جند بيني ربعا لان في انصال ملاذقة او ثقب وادخال او هر اوي كقصب وطبق موضع على الجذوع بل يكون بين الجذوع او تنازعا ولا يتخفى به صاحب الهراوي بل صاحب الجذوع الواحد من خاتمه ولو احدها جذوع والآخر اتصال فلذلك الاتصال والآخر حق الوضوع قبل اذي الجذوع ملق وتعامر في العيني وغيره واما حق المطالبة برقع جذوع ومنعت مقديا فلا يسقط ببراء ولا صلح وعضو وسع واجازة اشياء من احكام السابق لا يعود فليحفظ وهو بيت من دار فيها بيتون كثيرا ويؤتى منها في حق صاحبها اي بينهما نصفين كالطريق فلا تفرق الشرب اذا تنازعا فيه فانه يقدر بالارض بقدر سقيتها برهننا اي الخارجان على يد لكل منها في ارض ففني بيدها فتنصف ولو برهن عليه اي على اليد احدها وكان تقرب فيها بان لى اوتى ففني بيده لوجوده او في الخاك في الحال ونهذه الشرب وان هذا العصب كان مملكة ففني لان ما ثبت في زمان يحكم ببقائه ما لم يوجد المزيل دوسر يعني عن نفسه اي يقبل ما يقول قال انما في القول له لانه في يد نفسه كالبائع فان قال انما بعد فلان لغير ذي اليد ففني به لذي اليد كمن لا يبيع لآخره بعدم بيع ولو لم يرد ابي اخيه تنصير مع البرهان لما تقر ان الشاقي في دعوى الحرية لا يمنع حصة الدعوى دعوى النسب الدعوة دعوان دعوى استنلاب وهو ان يكون العلق في ملك المدعي ودعوة تحريره من خلافة الاول اقرى لسبقة واستنابها الوقت العلق واقتضى دعوة التحرير على الحال وسبقتهم سبقتهم ولدت لان من ستة اشهر ولا يثبت فادعاه البائع ثبت نسب من استحقاقا

[illegible][illegible]

انما تصف البصير في زوردها
 واما انا انا انا انا انا انا
 واما انا انا انا انا انا انا
 لا تخلف على
 حرمي

انما تصف البصير في زوردها
 واما انا انا انا انا انا انا
 واما انا انا انا انا انا انا
 لا تخلف على
 حرمي

بجدي في يوم اثناسيوس وانما استلزم منه فلا يصح في تأجيل واجارة لانه دعوى بالاجرة وحيد
يستلزم الحق لانهما يختلفان ما اقر بالاداءم السود فلهذا في صفة حيث لا يرد
به فقط لان السود في الاجل عارض بالثبوت والقول للقر في النوع ولذا في العراض
كاقرار الكليل بدني حوّل فان القول للقر في الاجل لثبوت في كماله الحوّل بلا شرط وشروط امة
مستفظة اقر بالذلك للبايع كقول في جواب ذلك الاستيلاء والاستيلاء وقبول الوصية
بحر والاعارة والاستيلاء والاستيلاء وولون وكل فعل ذلك اقرار بملك ذي اليد فيمنع
دعواه لنفسه ولغيره بوكالة او وصاية للتأني خلاف ابراهيم عن جميع الدعاوي ثم الدعوى بها
لعدم التأني ذكر في الدرر قبيل الاقرار ومصحح في الجاه خلافا لتصحيح الوهابية ووفق
شامها الشر بنبالي بانه ان قال يعني هذا كان اقرارا وان قال اتبع هذا لا يوجب مسئلة
تأنيته وختمه على ملك البيع فانه ليس باقرار بعد ملكه وله على ما به ودرهم كذا درهم
وكذا الكيل والموزون استحقاقا في ما به وطوب وما به وكذا ان يصير المايه لانهما يمتنع
في ما به وثلاثة اوتوب كما في ما به خلافا لما في قلنا الاوتوب لم تذكر بحرف العطف
فانصرف التفسير لهما لاستوائهما في الحاجة اليه والاقرار بدائنه اصل في تلزمه الادارة
نقطه والاصل ان ما يصح ظرفا انه امكن فعله لزمه والازم المظرف فقط خلافا لغيره وان لم
يصح لزم الاول فقط كذا في درهم في درهم ودرهم قلست ومفادته لو قال ودبت في حية
لزمه ولو قال ثوب في درهم لزمه الثوب ولم اراه فيجوز وانما تلزمه حقيقة وفهمه جها
وصيغته وحمايه ونصليته في الجاه بيت مزين يستور وستر العبدان
والكسوة ويتر في فوضه او مطلقا في حوّل او في سفة او ثوب في حوّل او في
ثوب بقره المظرف كالمظرف لا مطلقا من فوضه مثلا لا تلزمه الفوضه ونحوها
كثوب في عشرة وعطاف في بيت فان لم المظرف فقط لما راد العشر لا تكون ظرفا الواحد
عادة وبخسة في خمسة ومعنى معني على او العرب خمسة للمر والزمر في خمسة وعشرين
وعشر وان معي في الطلاق ومن درهم الى عشرة او ما بين درهم الى عشرة فصح
الغاية الاولى في حوّل او لا وجود لما في الواحد بدونه خلاف الثانية وما بين الحايض
فلذا قال وفي له في حصة الى كسب لزمه جميعا الا في الف لان الغاية الثانية ولو قال في
عشر درهم الى عشرة ففان في درهم الاداءم ونسقة وثانيه عند خيفه للمر نهاية
وغيره من اداء ما بين هذا الحايض الى هذا الحايض لزمه جميعا ففان لما راد
بالحق المحتل وجوده وفهمه اي وقت الاقرار بان تله لكون نصف حول لم يرد او
لدون حولين لو معتق لثبوت نسبه ولو اكل غير ادبي ونقد بادي مدع يتصور ذلك عند
اهل الحجة ويبلغ كذا في الجوهرة اقل مدع في النفاة اربعة اشهر واقلها ثمانية الاداءم ستة
اشهر ومع له ان بين المقر سببا صالحا يتصور اكل كالارث والوصية كقوله مات ابو
فوزة او ادعي له به فلان يوصون والا لا كما ياتي فان ولد ترحيا لاق من نصف حول مذ
اقر فلم ياتي وان ولدت حية من قبل ففان نصحتين ولو اكلها ذكرا والاخراني فذلك في
الوصية بخلاف الميراث وان ولدت ميتا ففان ثلثه ذلك الموصي والميراث لعدم
اهلية المجنون وان فسر به ما لا يتصور لكسبه او بيع او اقرار او اجماع الاقرار ولم
يبين سببا لهما وحل محمد الميم على السبب الصالح وبه قالت الثلاثة والما الاقرار
فانه محتمل وان بين المقر سببا غير صالح مستحقته كالاقراض او بين سبع لان هذا
المقر كمثل ثبوت الدين للتفسير في الجملة استاء اقر بشي على انه بائنا لثلاثة ايام لزمه بالحق
لان الاقرار اجبار فلا يتقبل الجحار او وصليته صدقة المقر في الجحار لم يمت بقصدية الاداء
اقر بصدقة سبع وفتح باختياره فيصح باعتبار المعقد اذ صدقة او برهن فلذا قال لان بطلان
المقر فلا يجمع كانه منكر والقول كذا كقارره بدني بسبب كفاية على انه باختياره من ولو
المقر بطلان او قصيرة فانه يجمع اذا صدقة لاه الخالة ففان ايضا بخلاف ما راد لانهما انما

ولو برهن انك اقرت به بعد دعواك
اقرارى ببراءة تبطل كذا في جامع الفقهاء

لتقبل

لتقبل الجحار وتلبيح الامر بكفاية الاقرار اقرارا فانه كما يكون بالسان يكون بالبيان فلو قال
للمسكك ائت خطا اقرارى بالف على اوكبت بيع دارى او طلاق امر اتي معك لم يكت
وحل للمسكك ان يشهد الا في حد قد وثقته وقد وثق في الشهادات عدم اعتبار مشايعة الخطان
اخذ اقراره في الدين المدي على موثر ويحكم اياقون يلزمه الدين كذا في معنى اذ وفي
ماورثه برهان وشرح مجمع وقيل حصته واختاره ابو الليث وفتح البصر ولو شهد هذا
المصرع اخرا ان الدين كان على الميت قبلت وبهذا علم انه لا يجل الدين في نصيبه لمجرد اقرار
بل بقضاء القاضي عليه باقراره ففتح هذه الزيادة ذكر في شاهد على الف في مجلس وشهد
في غير الحرب في مجلس آخر ببيان السبب لزم المالان فكانا لو اختلف السبب بخلاف
ما لو اختلف السبب او اليهود او اشهد على صك واحد او اقر عند اليهود في عند القاضي او يملكه
ابن مك والاصل ان المقر او المنكر اذا اعيد مع فاك ان الثاني عين الاول او منكر اقراره ولو نفي
اليهوداني موطن ام موطنين فيهما ما لان ما لم يجل اتحاده وقيل واحد وقامه في الثانية اقر
او في المقر كذا في في الاقرار عرفت المقر ان الذي لم يكن كذا في اقراره عند الثاني وبه
يعني ذكره وكذا الحكم يجري لوراد في وارث المقر ففان وان كانت الزميمة على ورثة المقر
فانتم جميعا بالحق انما لا يخلو ان كانا صديقا ففان في الاستيلاء
وبهذا سناه في كونه معززا كالشرط ونحوه هو عندنا على ما في بعد اثباتا اعتبارا كالحاصل
من مجموع التركيب وفي باختيار الاجر فالقائل له على عشر الاثلاثة لم يبارت ان مطرور في
ما ذكرنا ونحوه وفي ان يقول ابتداء على سبعة وهذا معنى قوله شكك بالبايع بعد اثباتا اية
الاستيلاء في حوّل الاصل بالمستحق منه الا لغيره من كسبي او سعال او اخذ في بيعتي
والذي فيها لا يضر لانه للتبنيح والتأكيد كقوله كذا في الف درهم يا فلان الا على خلاف
كذا في شاهد في الاكذار ونحوه ما يبعد ففان لان الشهاد يكون بعد علم الاقرار في الاستيلاء
في الاستيلاء بمعنى ما اقر به مستثناه ولو اكر عند الاكر ورثه السابق ولو لم لا يقيم
كذا العهد فلان الاثثة او ثلثه مع على المذهب والاستيلاء المستغرق بالحل ولو نفي
البيع كوصية لان استيلاء الكل ليس يخرج من لهما استثناء فاسد هو الصحيح جوهه وهذا
ان فان الاستيلاء بين اقطار القدر او سوا به كايان وان غير هذا كسبي لزم الاقوال
او الاساسا وغاها وراشدا ومثل شاي طلاق الاهواله او الازنيب وعمره وهند ودم الكيل
مع الاستثناء وكذا ذلك ما لي لزيد الف الف الف مع فلا ينفق شيئا من الاطراف ايهام
البايع بالحقيقة حتى لو طهرها ستا الا ارباعا مع وفتح ثنتان كذا في استثناء الجلي والوزن في
الذمة لا استثناء واحدة كالميراث ونحوه من الاداءم والاداءم يكون المستحق القدر
لثبوتها في الذمة فكانت كالتمني وان استغرقت القتمت جميع ما في الاستيلاء في بيع
خلاف كقوله وشاور الاساية درهم لا استغرقت ما في في قبط لان استثناء الكل يخرج كذا
في الجوهرة وغيره على ما به درهم الا عشره دنائير وفتح ما به او كذا في لزمه في غير ادبي
مدعي منها عرف ذلك لان الاقل يخرج على الف درهم الامامية درهم او حصة درهم
يلزمه شعرا به وحسن على الاصح بحر واذ كان المستحق لجمهور كانت الاكثار على ما به
درهم الاشياء والاقتضاء الا لا يفسد لزمه احد حوّل لوقوع الشك في الجحز فيحكم بخروج
الاقول ولو وصل اقراره بافشاء اسره فلان او علقه ببط على خط لا يكتفي كذا في فانه
يخرج على اقراره في لو ادعي المشقة هل يصح له اياه وقد سأل الطلاق المتعذر فلا يملك الاقرار
كذلك التعلق حتى العهد قائم المصنف ومع استثناء البيت من الاداءم لا استثناء البتة منها
لذكر لبعثا فكان وصفا واستثناء الوصف لا يجوز وان حال شادها في عرضها كذا في
قال لان العرض هي المتبعة لا الباطن لوقال وارنها كذا لان البتة ايضا لدخول بها الا اذا
قال شادها لزيد والارمن لغيره وكذا قال واستثناء في اعطاء وعطية البتة وطرفا في
الانها فيهم وان قال مكلف لعل الف من شي عهد ما ففان في صفة عهد قوله لا يفسد

في

ووصل للاسترا والواقدين ثم توديعه فخاصا وحسب التوديعه اولي وابراة مدونة
وهو مدون من غير جازاي لا يجوز ان كان احتيا وان كان وارثا فلا يجوز سلطان اسوا
كان المريض مدونا او لا للتمتع وحيلة صحة ان يقول لاحق عليه كما افاده بقوله لم
يكن لي في هذا المطلب شيء فيقول الموارث وعنه صحيح قضاء لادانة فتوقع من سلطان
الدين للسلطنة الاخرى حاوية الامم فلا يبيع على البيع بزازية في الظاهر ان عليه غالبا
محتاجا اقرا بالبت في مرضها بان النسيان ملكه لي او ابي قال في ذه او ان كان عندي
عادية فانبيع ولا تسع دعوي زوجي فانه لا يسطر في الابناء قال في غنمة هذا التعبير
فاذن من مفرات كتابي وان اقرا المريض لوارثه بمفرده اوسع اجني بعين اودين **بطل**
خلافا للشافعي ولنا حديث لوصية لوارث ولا اقرا له بدني **ادانة** بصفة بقتة **الوارث**
فلو لم يكن وارث اخر او حي لزوجته او حي له من الوصية وما غير ما يثبت اكل فراضا ودا
فلا يحتاج لوصية شر نيل عليه وفي شرحه لقرهه بان يزوج ولا وارث له ولو على جهة
عامة صح فصدقة السلطان وانما به وكذا لو وقف خلافا لما زعم الطرسوسي لنصف ظ
ولا كان ذلك اقرا **بقي** منه او غصبه او هبته ويجوز ذلك **عليه** اي على وارثه او عبيد وارثه
او مكانته لا يبيع لوقوعه كمواله ولو فعله لم يرا من مات جاز كل ذلك لعدم مرض الموت اختيار
وليات الخثرة لم المريض وورثه المثل من ورثة المريض جاز اقرا له كاقرا له للاجني يحتر
وسيجي من المصنفه **خلاف اقراؤه** لي لوارثه **بديعة** فان جاز صورته ان
يقول كانت عندي وصية لهذا الوارث فاستهلكها جرحه والحاصل ان الاقرا لوارث
سقوط الا في ثلاث مذكورة في الاشياء منها اقراؤه بالامانات كلها ومنها التي لا ياتي في
قول لي او ابي وهي الحيلة في ابراء المريض وارثه ومنه هذا التي القاني ملك ابي او اجدان
مندي عادية وهذا حيث لا تفرقة وتماها فيها لنصفه فانهم **اقراؤه** اي في مرض موته
وارثه **يوسر في الحال** بتسليمه الى الوارث فادانت يورده بزازية وفي الفتنة نفقات
المريض فانده وانما تنقض بعد الموت **والفرقة** تكونه **وارثا** ولو **الوارث** الموت **الوارث** فلو
اقرا المريض ملاما ثم ولد له صح الاقرا له الموت **ادانة** وارثا ما وقت الموت بسبب جديد
كالتزويج وعند المولاة يجوز كذا ذكره بقوله **فلو اقرت لها** اي لاجنية **بزوجها** صح **خلاف**
اقراؤه **أخيه المحرم** بذكر او ان اذال **المحرم** بالامانة وموت الآن فلا يبيع لادانته بسبب
قدم الجدي **وخلاف الوصية** لها في مرضه **الوصية** لها ثم تزويجها فانهم لا ان الوصية تلك
بعد الموت وهي صنف وارثه **اقراؤه** ان كان **عليه** اي بنته البتة عشر **ودار** قد استوفيتها
ولم اجد المشرع ان يحرم ذلك مع اقراؤه لان الميت ليس بوارث الا لوارثه **ادانة** في مرض موته
بدني ثم مات قبله وترك منها وارثا صح الاقراؤه قبل الاقراؤه بدني الذي مبرهنة ولاقراؤه
لوارثه ولا يجزي بدني لم يبيع خلافا لمعاد به وان **الاجني** مجهول نسب **اقراؤه**
وصدقه يهرق اهل التصديق **بنت** منه مستند لوقت الطلاق واذانت **بطل اقراؤه**
لما سولم يثبت بان كان قد اضرعت نسبها الاقرا لعدم ثبوت النسب شر نيلها مبرا
للبنايع **ولو اقرت من غلبتها** فلما اجبني **ببنايع** اي في مرض موته **الاول** من الارث
والدين ويدفع لها ذلك بحكم الاقرا لا يحكم الارث حتى لا تفسد بركة في ايمان التركة
شر نيلها **وهذا** اذا كانت في العدة **والتمتع** بمو الهان فان غفلت العدة جاز لعدم التهمة
وعنه وان طهرتها **بالاسوة** فلما **المرثا** بالاسوة ما يبيع ولا يبيع الاقراؤها **الاضا**
وارثا ذهونا وارثا واهل اكثر الماشاي الطهون من كتاب الطلاق وان اقرا **الغلام** مجهول
النسب في سول او في بطله هو باهي السن يجب **بوله** لولد الله **بني** وصية
الغلام لوصية وارثه لم يبيح تصديقه كامر وجيش **ثبت** نفسه **للمنفق** ميتا واذ
ثبت شارك الغلام **الوارث** فان انتفت هذه الشروط لو اخذ المزمع من حيث الاحتقان
المال كالوارث اخوة غيره كامر عن البنايع كذا في الشر نيلها **بني** محمد الفتوي **صح**

[illegible]

الانسان بطبعه جاهل بالحق والعدل
فلا بد له من معلم يهديه الى الحق والعدل
وهذا المعلم هو الله تعالى
الذي خلق الانسان وادخله في الدنيا
ليعلم الحق والعدل
ولا يضل في الدنيا والآخرة
وهذا هو الغرض من خلق الانسان
والمعلم الذي يهديه الى الحق والعدل
هو الله تعالى
الذي خلق الانسان وادخله في الدنيا
ليعلم الحق والعدل
ولا يضل في الدنيا والآخرة
وهذا هو الغرض من خلق الانسان

في الكل الا اذا اصابه عزمي زاده ولا يسلم في الصورة الرابعة فهو موقوف فان اجازة على
 قلبه جاز ولزمه البدل والابطال والنسخ في جميع ما ذكرنا من الاحكام المكتبة كالصلح او غيره
 الدين ولا يثبت له فصلا في التكرار قطع التسمية جاز وطالب البدل لو اذنا في دعواه قبل
 قايه صاحب الاجناس لا يطيب لانه يبيع معنى بيع الوقف لا يبيع على صلح بعد صلح فالشافعي
 باطل وكذا النكاح بعد النكاح والحوا بعد الحوا والصلح بعد الشر والاصل في عقد اعيان
 فالشافعي باطل الا في ثلاث مذكورة في بيع الاشياء الكفالة والشر والايحاق فلترجع القام
 المدعي عليه منه بعد الصلح عن اشكر ان المدعي قال قبل قبل الصلح ليس له قبل فلا بد
 فان صلح ما قبل على العدة وتوقا المدعي بعد ما كان له قبل قبل المدعي عليه حتى يصلح الصلح
 بغير قيد المصنف وهو مقيد بالطلاق العادية ثم نقل عن دعوى النزاهة ان لو ادعي المالك بغير
 اخرى لم يسل فيجوز والصلح عن الدعوى العاصرة يصح ومن الباطل لا فاسد ما بين
 تفكيكهما بغير حرج في الاصل ان الصلح عن الكار بعد دعوى فاسدة فاسد الا دعوى
 بجهل بخاير فليحفظ وقيل ان شره الصلح المدعي للصلح من صلح مطلق فصح الصلح
 مع بطلان الدعوى كما اعتده صدر الشريعة اخر الباب وقره ابن الكمال وغيره في باب الاستحقاق
 كاسر فاحصه ومع الصلح من دعوى حق الشرع وقن الشفعة وحق وبيع الخدوع على
 الاصل الا في متى توجبها البيهقي بخلافه في اي حق كان فافترى البيهقي بغيره جاز
 حتى لا دعوى التكرير بخلاف دعوى حدوده وشر الصلح ان كان بمعنى المعاوضة
 بان كان ديناهين ينتفع به بنفسه المصلحين وان كان لا بمعاوضة اي معاوضة
 بل بمعنى استيفاء البعض واستقاط البعض فلا تقع اقالته ولا تقضه لان الساقط لا يعود فقيته
 وصيرته فليحفظ ولو صلح عن دعوى دار على سكنى بيت منها ابد او صلح على دار على
 الحصاد او صلح مع المودع بغير دعوى المالك لم يصح الصلح في الصور الثلاثة سراجيه قيد
 بعدم دعوى الهلاك لانه لو ادعاه وصاح قبل المبيع مع به يتيقن حاشه ويصح الصلح بعد
 حلف المدعي عليه وهذا للنزاع باقاة البينة ولو برهن المدعي بغيره على اصل الدعوى لم يسل
 الا في الوصي عن مال اليتيم على انكار اذ اصالح على بضعه ثم وجد البينة فانها تقبل ولو بلغ
 الصبي فاقامها تقبل ولو طلب بيمينه لا تحلف اياه وقيل لا جزم بالاول في الاشياء
 وبالنسبة في السراجيه وحكاها في القصة ثم قلنا الاول طلب الصلح والبراءة عن الدعوى
 لا تكون اقرارا بالدعوى عند المتقدمين وخالفهم المتأخرون والاول اصح بترارته فلا
 طلب الصلح عن المال والبراءة من المال فان اقرارا بالبراءة صلح عن عيب او دين وظهر
 عدمه او قال العيب بطل الصلح ويرد ما اخذ اياه ودرر قصص في دعوى
 الدين الصلح الواقع على بعض جنس ما له عليه من دين او غضب اخذ بعض حقه وحفظه
 لامعاوضة للربا وحينئذ فصح الصلح بلا اشتراط قبضه بدله عن الف حاله على ما به حاله
 او على الف موهل وعن الف جوا على ما به تزويج ولا يقع عن داره على داره بوجه
 لعدم الجس كذا من قاله بجزئية اوعى الف موهل على بضعه حاله الا في صلح المولى كاتم
 فيجوز بزيك اوعى الف سود على بضعه ايضا والاصل ان الاحسان ان وجد من الدين فليقتل
 وان منها فقتل او بغيره اذ في حسانه فغدا من الف له عليك على انك ترى من النصف
 الباقي فقتل وادى فيه بري وان لم يودد له في الفداء ذنبه كذا في لغوات التقييد بالشرط
 ووجوبها خمسة اجدها هذا والثاني ان لم يوقت بالقتل لم يعد لانه ابر مطلق والثالث
 وكذا لو صاح من دية على نصفه بغيره ابر فقتل او بغيره فقتل على ان لم يذنبه
 عند فاقا عليه كان الامر كالجواب الاول كما قال لانه صرح بالتقييد والبراه فان ابراه
 نصفه على ان يعطيه ما في هذا هو بري ادبيا لباقي في الغد او لا بداية بالابر الا لا
 والحاسن لو قلنا بغيره الشر كما دأبت الى كذا اوزاد اوستي لا يبيع الا براما تقتضيه
 ان تليقته بالشرط صرحا باطل لانه تملك من وجبه وان قال المدنود وكذا في اخرى

طلب الصلح
 اقراره وعنه
 دعوى لا

في الكل حتى تخرجه عني وتحت عني تفعل الدين التاخير والخط من لانه ليس بمكره عليه ولو
 لعن ما قاله من اخذ منه الكل الخال ولو ادعي التاخير وقال اني لم اخط ما به ما به
 جاز خلاف على ان اعطيك ما به لانه ردة ولو قال اني لم اخط ما به ما به فاقترحه
 الاقرار بالخط بخي الدين المشرى بسبب متحدثين يبيع بضعه واحدة او دين موروث
 او قرض ستهلك مشرك اذا اذنا احداهما شيئا منه شاركه الاخر في ان شأه او اذنا الغريم كما ياتي
 وحينئذ فصح صلح احدهما من نصيبه على قرب اى على خلاف جنس الدين عند الشريك الغريم
 نصفه الا ان يبين لربيع اصل الدين فلا حق له في الثوب ولو لم يبيع بل اشترى نصفه
 شيئا منه شريكه لربيع نصفه النصف بالمقاصة او اذنا غريمي في جميع ما لم يلقا حقه في ذمته
 وان ابر احد الشريكين الغريم من نصيبه لا يبيع لانه اقل لا يبيع وكذا الحكم ان كان للمدين
 على احدهما دين قبل وجوب دينه عليه حتى وقت اشتراسته بدينه السابق لانه قاضي لا قابض
 ولو ابر الشريك المدين من البضع قسم اياه على ما به وسلكه المقاصة ولو ابر نصيبه صح
 عند الثاني والغيب والاستيجار نصيبه قبض لا التزويج والصلح عن جناية عهده وحيلة
 اختصاصه بما بقي ان يبر الغريم قدر دينه ثم يبر او يبره او يبره بغيره من ماله يبره
 سلقه وغيره وموت في الشرك صلح احدهما في صلح عن نصيبه على ما وضع من راس المال لان
 لعنه الشرك الاخرى فلهما وان رده من ذمته فبسته الدين قبل قبضه وان باطل لم لو كان
 شريكين معاوضة جاز مطلقا بغير فصل في التنازع اخرجت الورثة احداهما عن التركة وهي
 حصة او هي عقار او مال اعطوه له او اخرجوه عن تركته هي ذهب بفضه فدفعها له او على
 العلى او عن نقد بينهما في كل طرفا الجس لحلاف جنسه قبل ما اعطوه او لم يكن
 بلط القاضين فيها هو مرن وفي اخره عن نقد بينهما وغيرهما احد النقدن لا يبيع الا ان
 يكون ما اعطى له من المخرج حصته من ذلك الجس بخلافه عن الربى ولا بد من حضور الشريكين عند
 الصلح وعلم بقدر نصيبه شريكيه وجلا له ولو بغيره جاز مطلقا لعدم الربا وكذا لو اذكر وارثه
 لانه حينئذ ليس بيد بل لقطع المنازعة وبطل الصلح ان لم يبيع احد الورثة في التركة ولو دون
 بشرط ان تكون الدين لبقية لان تملك الدين من غير من عليه الدين باطل ثم ذكر لصحة حيلة
 فقال ومع لوطي طوط البراء الغرماء منه اى من حصته لانه تملك الدين من عليه فيسقط
 قدر نصيبه عن الغرماء او قلنا نصيب المصالح من الدين بغيره منهم واحل حصته
 او اوسوه قدر حصته منه وصاحبه عن عزم بما يبيع بدلا ولما لم يلق على الف بغيره وقيل
 الحوازه ومن احسن الكيل ان كان والاوجه ان يتبعوه فقام من وكبح بقدر الدين بغيره
 على الغرماء ان ملك وفي حصة من تركته بجهل اعيانها ولا دين فيها على كمال اوسوه فليكن
 بصلح الاختلاف والصحيح الصحة دليل عدم اعتبار شبهة الشهرة وقال ابن الكمال ان في التركة
 حتى بدل الصلح لم يجر والاحاز واذا لم يدر بصلح الاختلاف ولو التركة بجهل وهي غير كمال
 او سوزون في بد القصة من الورثة مع في الصلح لانه لا تنفي المنازعة لقيامها في يدكم حتى
 لو كانت في يد المصالح او بعضها لم يجر ما لم يسل جميع ما في يد المصالح الى التسليم ان ملك وبطل
 الصلح والتمس مع حاطة الدين بالتزكية الا ان يبين الورثة الدين بلا رجوع او بعض
 الجس بغيره براءة الميت او بوي من مال كثر ولا يسل في الصلح ولا يصح قبل التقاضي لانه
 في مرن بجهل ولو قبل الصلح والتمس مع لان التركة لا تخلو عن كسب دين فلو وقع لكل
 نظير الورثة فيوفى قدر الدين استحقاقا وقاية لئلا يحتاجون الى تقضي القصة بغير
 ماله ابراهم احد الورثة خمسة تقسم بين الباقي على السواء ان كان ما اعطوه من
 ما لم يدر المراث وان كان المعطى ما ورثوا فلي قدر بغيره انهم يقسم بينهم وقدره انما
 يكونه عن الشار فلو عن اقرار بصل السوا وصلح اخدم من بعض الامان فصح ولو لم يذكر
 صك التنازع الى التركة دين ام لا فالصلح صحيح وكذا لو لم يذكر في التثري فبقي باقيه
 وحيل على وجوب شرطيها بجمع التناوي والموصي لا يملك من التركة شيئا رث فيها قدرته من

السم الربيع والسم الربيع والسم الربيع
والسم الربيع والسم الربيع والسم الربيع
السم الربيع والسم الربيع والسم الربيع
السم الربيع والسم الربيع والسم الربيع

قدم

[illegible]

تبرأ من الله
تبرأ من الله
تبرأ من الله

مع العلم بالشفقة ولم اذرع مع من شأه لما ظهر لها من الغش والامانة وحكمه عليها الا اذا كان
متمرا بالارض ليس لها ما يفتخر به من ماله لا تلتفت الرضه وان وقت العارية فمع قبل
كله لعلها ومن المعير المستعمل بالحق والساو القربى بالحق بان يقوم قايما الى المد
المضرة وتعتبر القيمة يوم الاسترداد حتى اذا استعارها لغيرها لم يرد عليها الا ما كان
بمحصلا الزرع وفيها الا فتترك باجر الشراعية العتق ولو قال المعير اعطاك البذر وكلت
ان كان لم يثبت لم يجز ان يسع الزرع قبل سائة باطل وبعد سائة فيه كلام اشار الى الجواز في
الغنى نهاية ومونة الرد على المستعمل كانت موقوفة فاستعارها بعد ثلثت منها لانه
مونة الرد عليه بمساوية الا اذا استعارها له منها فكلت كالباقر من اغانية وكذا لو كان
له باخذ مونة الرد عليه وكذا لو كان القاصب والموتى مونة الرد عليهم لحصول المنفعة
لم هذا والاراجع ان ذهب المال والا فانه رد مستأجر واستعار على الذي امر به
الحاجة البرازية بخلاف شركة ومضاربة وهدية فبقي بالرجوع محتج وان رد المست
الذي منع منه اوجزه شاهده الاما مونه اوسع عند بعضها مطعون بقوله عليها ولا في
الاصح اذ هو في ما مشاهير كانه فقلت قبل قبضها في لانه في التسليم المتعارف
فبقي بحره وبخلاف الزرع الاجنبي اي بان كانت العارية موقوفة فقلت بدونها ثم
يعلم ان الاجنبي لقد يه بالاسك بعد المد والاداء المستعمل على الاداء فبما يملك العارة
في الاجنبي في يعنى ان يضمن حل كالمعلم في هذا بخلاف رد ودعوه ومغصوب
الى دار المالك فانه ليس بضمين والاستعار ايضا فانه لا يضمن كمن استعار الى
المتصرف رضى الى انما يضمنه الا يلزم البناو حق العبد الماذون على الاعارة
واجب ان الاستعار واستعمله فيمنع حد الفتن ولو اعار عبد مجبور عبد مجبور
فان يملكه من المال فقال ولو استعار ذهابا فقلد بيا في حق الذهب من اذ
من الذهب فاذا كان العبي يسقط حفظ ما يدين الياب في حق والاض لانه
اعارة والمستعمل عليها وضعا الى العارية بين يديه فنام فماعت لم يضمن لو امان حالها
لانه لا بعد مضاعفها وضحي لو امان مضاعف لتركه الحفظ ليس للاب اعارة قاله
لعدم البذل وكذا النافع والرجعي طلب مخفي من رجل في عارية فقال اعطك هذا فلما
كان القذ ذهب الطالب واخذ به فبشر اذ نرسا ستعمل فانت الثوب فان قلده خاتمه
عن ابراهيم بن يوسف لكن في الجني فشره ان يضمن جهرا بانه مما يجزه فلما قال كنت
اعرضها اشفعه ان العرف سمي بين الناس ان الالب يدفع ذلك الجهار تركه للعارة
لا يقبل قوله انه اعارة لانه الظاهر يكذبه وان لم يكن العرف كذلك اذ اعارة وتارة قال قول
له في يعنى كالوكاه اكثرهما يجزه في مثلها فان القول لا تنافا والم وولي الصغرة كالا
فيما ذكره فيما يدعيه الاجنبي بعد الموت لا يقبل لانه في شرح وصاية وقدم في باب
المهر وفي الاشباه على ان ادعى ابعالا الانسان في استحقاقه قبل قوله بيبته كالولد
اذا ادعى الرد والوكا وانما نظر اذا ادعى العرف الى الموتى علمه يعنى من الاولاد
والعرق واسما لها واما اذا ادعى العرف الى وظائف المرتبة فلاقبل قوله في حق ارباب
الوظائف كانه يضمن ما ذكره له بل يدفعه لانيان من مال الوقت كما بسد في حاشية ابي
زاد قلت وقدم في الوقت من المولى في السمو وراستحقته المصنف واقره
ابنه ليحفظ وسواء ان في حياته استحقها او بعد موته او في المولى يضمن لذي ادا
ادعى بعد موت المولى ان يضمنه ودفعه له في حياته لا يقبل قوله الا في عتلات
الوكا ضمن العرف كودعة قال قبضتها في حياته وبها وهلكت وانكرت الورثة اوقال
دفعته اليه فانه يصدق لانه في الضمان عن نفسه بخلاف الوكيل يضمن بالدين لانه يوجب
الضمان على الميت وهو ضمان على المتبوع فلا يصدق وكذا ولو لم يملكه قلت
واظهر انه لا يصدق لا لا حق نفسه ولا لا حق الوكيل وقد اقر به فهم انه يصدق في حق

تسلمه بقطعة الاخر وكذا كل من له من ارضه او مال او ارضه كمال له الاجر كما فرغ وان لم يسلم بجزء وان لم يسلم
على بيت المستاجر ثم لو سبق بعد ملاحظ بعضه او اهدم ما بناه فله الاجر بحسبه على المذهب
بحر وان كان في قبضه اخطأ بغيره فله الاجر بغيره ولو قبل ان يفتقر بغيره فله الاجر بغيره
بل لم يفتقر الفاني ولا يفتقر على الاعادة وان كان اخطأ بغيره فله الاجر بغيره ولا اعادة كانه لم
يجعل خلافه في الاجني وهل يفتقر بغيره بالتفصيل بلا خلاف الا ان لا يشاء لكن في حاليتها
معزيا للمعبر ان المعني بغيره وقال المصنف ينبغي ان يحكم العرف التي هي في انما تارة
معزيا لمعبر ان المعني على الاول فاما في الثاني فطلب الاجر على بيت المستاجر بعد
اخراج بغيره فله الاجر بغيره لان ما يفتقر له وبما خرج بعضه بحسبه جوهرة فانه اجتزأ بعد
دفعه ولا اجر وان شاء ختمه بغيره واعطاه الاجر ولو احترق قبل الاجر له بغيره اتفاقا
لنقصه بجزء ودر وان لم يكن الخبز منه اي في بيت المستاجر سواء كان في بيت الخبز او لا
فاحترق او سرق فلا اجر له لعدم التسليم حقيقة والاحكام لورق في يد امانة خلافا لما
وهي مسلم الاجر المشترك جوهرة وان احترق الخبز او سقط من يد قبل الاجر فله الاجر بغيره
ثم المالك باختياره فانه ختمه بغيره فله الاجر وان ختمه بغيره فله الاجر بغيره
فله الاجر بغيره بغيره الخطب والمخ وطعن بعد المرفع الا اذا كان لاهل بيته جوهرة والاصل
في ذلك الترتيب فان افسد الى الطعام اخطأ واهرقه ولم يتغير فهو صانع للطعام ولو
دخل بغيره او يبيعها فترقت منه شرارة فاحترق البيت لم يضمن للادان ولا يضمن
صاحب الدار لو احترق شي من السكاة لعدم التقدي جوهرة ولقرب الدين بعد الاقامة
وقال بعد تسريحه اي جعل بعضه على بعض ويقولها يعني ان كان معزيا للمعبر وهذا اذا
ضرب به بيت المستاجر فلو في غير ملكه فلا اجر حتى يملك منصوبا فله وسر جاعدها زيلي
فروع اللبن على اللبن والتراب على المستاجر وادخال كل على المنزل على كمال الاجر
في الجوز او صموده للفرق الا بشرط او يكاف وانه العمل على المكاري وكذا الحال في الجوز والجر
على الكنت واشترط الورق عليه فيسدها فله الاجر بغيره وكان العمل في العين كالصاع والنفق
حسبه لاجل الاجر وهل المراد بالشرع مملوكة للعمال كالنشا والنفق والنفق بغيره
وبري قولان اصحهما الثاني ففاسل الثوب وكاسر المنق والجلب والجلب والجلب
واختلاف وفاق راس العبد لم يحسب الاجر على الاصح محسبي وهذا اذا كان قالا
اما اذا كان الاجر مولا فلا يحسب حسبه كمال في بيت المستاجر لتسلمه حكما ويضمن بالتد
ولو بيت المستاجر فاقية فان حسي فضاع فلا اجر ولا ضمان لعدم التقدي ومن لا امر
لعمل كالحال على ظهره او دابة والملاح وفاسل الثوب اي لتظهره لا لتضمينه محسبي فيحفظ
لا يحسب العين للاجر فليس حسي العين والعقب ويسمي في بابه وصاحبها باختياره ان شاء
ضمينه قيمتها اي بدلهما شرعا بخولة ولا اجر وان شاء بغيره بغيره ولا اجر جوهرة واد
شرط على نفسه بان يقول له اعل نفسك او يملك الا انظر فلها استعماله بغيره بشرط
خلاصه وان اطلق كان له الاجر لا بغيره اهدا بالاستجارة او لودع لاجني ضمن
الاول لا الثاني وبه صرح في الخلاصة بقيد شرط العمل لانه لو شرط اليوم او عذافه بفعل وظالمه
مرافق حتى سرق لا يضمن ولجاب حسي الايدي لانه كذا في الخلاصة وقوله على ان
فعل الملاح لا يقتيد مستصحب فله ان يستاجر بغيره استاجره لباي بعينه فاته بعضهم
فما بين بيتي فله اجره بحسبه لانه او في بعض المعهود عليه وقد يقولون ان كان اي عماله
معلومين اي للمنفذين يكون الاجر مقابلا بجهلهم والا يكون معلومين فله اي له
كل الاجر ونقل ابن الكمال ان كانت المونة تقل بنقصان عددهم فحسبه والافضل استاجر
رجلا لا يصلح قط اي كتاب او زاد الى زيد ان رده ادى المكتوب والزاد لمونة اي زيد او ثوب
لاخي لانه نقصته بعوده كالحياط اذا احاط ثم نقت وفي الثانية استاجر ليدفعه

كذا ويدعوا فلانا باجر مسي فذهب للموضع فلم يجد فلانا وجب الاجر فادفع القطر الى روضة
في صورة البيت او من يملك الباء احضر في صورة عينه وجب الاجر بالذهب وهو نصف
الاجر السلي كذا في الدرر والبربر وشبهه المصنف ولكن نقضه المحققون ويقولون ان لوم كل الاجر
كان في القنطرة عن النهاية انما شرط المحسبي بالاجر فحسبه والافضل محسبي الترتيب
بغيره ولم يوصل اليه كماله فله لانما المعهود عليه وهو الاصل واختلف فيما لو شرط
انما الوقت اجره بغيره اجره المثل بغيره اي مستاجر ارض الوقت لا المتولي كاعط
فيه بعضهم تمام اجر المثل على المعني بركا في البحر من الخفيض وغيره وكذا حكمه ومن باب كافي
جميع الفتاوى يعني بالمال فيخصه بغيره الوقت ويخصه بغيره وقتا
هو المفع الوقت فما اختلفت الطائفة حتى تقضى الاجارة عند الزيادة الناجزة نقل
الوقت وصيانة لمحق الله تعالى حاوي قدسي مات الاجر عليه ديون متى دفع العقد
بعد تحصيل الدل فالاستاجر لو عين في يد ولا يعتد فاسد ان شاء الحق بالاستاجر من كماله
حتى يستوفي الاجرة المحجلة الا انه لا يضمنه الدين بغيره اي يهلك هذا المستاجر بالدين
برغم من كل وجه خلاف الرعي فانه مضمون باقل من قيمته ومن الدين كاسمي في بابه مجمع
الفتاوى فروع الزيادة في الاجرة من المستاجر في المدة وبعدها اما الزيادة على
المستاجر فانه في الملك ولو لم يتم لم تقبل كما لو خصت وان في الوقت فان الاجارة فاسد
اجرها الناطق بلامر على الاول كله الاصل صحتها باجر المثل فلو ادعي رجل انها بغيره فاحسب
فان اجر القاضي ذو خبر انها كذلك فسخها وتقبل الزيادة وان شهدوا وقت العقد ان باجر المثل
والا فان كانت اضرار او تعنت لم تقبل وان كانت لزيادة اجر المثل فالحق بغيره فليفسخ المثل
فان ائتمن فالتاضي لم يجرها من زاد فان كانت دارا او حانوتا او ارضا فاجر بغيره
على المستاجر فان جعلها فهو الحق ولزمه الزيادة من وقت قبولها فقط وان انكر زيادة اجر
المثل وادعي انها اضرار فلا بد من البرهان عليه وان لم يثبتها اجرها المتولي وان كانت مزودة
لم تقع اجازتها لغير صاحب الزرع كن تقم عليه الزيادة من وقتها وان كان بين او غير فان كان
استاجرها مستاجر فابا تخرج له اذ افرغ الشهر اذ لم يقبلها لا تقادها عند اداس كل شهر والبناء
يملكه الناظر بقية مستحق القلم للوقت ويصير حتى يتخلص بناؤه وان كانت المدة باقية
لم تخرج لغيره وانما تقم عليه الزيادة كالزيادة وبها رزق واما اذا زاد اجر المثل في نفسه من
غير ان يزيد احد فلمنولى ضيفها عليه القوي وما لم تقم كان على المستاجر المسبي استاها معزيا
للمعبر في قلست وظاهر قوله البتة يملكه الناظر الى اخره ان يملكه بمقتضى الوقت
فقد اعل صاحبها وهذا لو الارض تنقص بالقتل والاشراط رضاه كافي عامة الشرع منها
الاجر والمخ فيقول عليها لانها الموضوعة لنقل المذهب وفي فتاوى من يدره من الوقت
معزيا لمعبرين حانوت وقت بنا فيه سكتة بلا اذن متوليه ان لم يضر رفعه ورفع وان
فهو لم يمنع ماله فليترى اني ان يتخلص ماله من تحت البناء باخل ولا يكون بنؤه مانعا
من صحة الاجارة لغيره اذ لا بد له على ذلك البناء لا يملك رفعه ولو امكن ان يجعلوا
ذلك للوقت بئى لا يجوز اقل التمتين نزوحا ومبينا فيه مع ولو حوّل الاجر في رفع
الامر لكان على المصنف المتداولي لاجرا في نفسه وعليه الفتوى ويجوز نقل الاجرة
او باكثر او اقل مما يتعين فيه الناس لا بما لا يتعين وتكون فاسد فيجر اجارة اياها صحبة
امان الاول من غيره باجر المثل او زيادة بقدر ما يرضى به المستاجر انتهى وفي فتاوى
الحانوت في بيته الاثبات مقدمة وهي التي شهدت اولا بان الاجرة اجر المثل وقد انقل
في النشا فلا تقضى قاذوبه لاجب بقية المذهب فليحفظ يا
لا يجوز من الاجارة وما يكون خلافا فيها اي في الاجارة تمام اجارة حانوت اي كان واد
لا يان ما يعل فيها الصرفة للتعارف وبلا يان من سكتة فله ان يسكنها بغيره باجرة وجرها
كاسمي ولا ان يعل فيها اي الحانوت والدار كل ما اراد في تدويره وادبه ويكر خطبه

وليست ينجي بحداره ويخذ بالوعة ان لم تفر ويحس برجي اليد وان ضربه يعني قتله غير انه لا ينجي
بالبناء فاعل والمفعول حداد او قصار او حيا نمن غير هذا الملك او اشبه له ذلك في عقد
الاجارة لا يبرهن البناء فوقف على الرضا والرضا في الاشياء اما في القول للمرجع كالمالك
اصل العقد وان اقاما البينة فالبينة بينة المستاجر لانها زيادة خلاصه وفيها استاء
للفقارة فلا زيادة ان اخذت ربحها ولو قلنا ليس له لزوم الاجر وان اهدم به البناء فقتله
ولا اجرا لانه لا يجتهدان ولم يسكن بنفسه وسكان جزاء اجارة وعرضا وكذا كل ما لا يختلف
بالمستعمل يبطل التقيد لانه غير مفيد بخلاف ما يختلف به كالمستعمل ولو اجر باكثر فبذلك بالفضل
الا في مسئلتين اذا اجرها بخلاف الحين اوضح فيها شيئا ولو اجرها من المجرع لانفع ونفس
الاجارة في الاصح بجزء من المجرع ويصح تصحيح خلافه فقتله وتصح ارض للمرجع
بيان ما يزرع فيها او قال على ان ازرع فيها ما اشاء كذا تقع المنازعة والاشياء فلهذا
وتنقلب محجة بزرعها وبجيب المستجر والشرب والطريق وتزرع ربيع وربعا
وغربا ولو لم يكن الزراعة لعمالها لاحتياجها لشيء او كوي ان اشد الزراعة في مدع العترة جاز لا
لا يتما في القية ابرها وهي مشغولة بزرع غيره وان كان الزرع يجرى الاجارة لكن لو حصل
وسلها انتقلت جازة مالم تستحصل الزرع فتقوز وجوبها كحصاد والتسليم به يعني بزرعه
ان يزرعها مضافا الى المستقبل فتقوز مطلقا وان كان الزرع بغير حق تحت الملك التسليم
يجبره على فعله ذلك او لا فتاوي قارن الهداية وفي الوهابية تقع اجارة الدار المشغولة
يعني بزرعها بغير ربح وابتداء المدعي من حين تسليمها وفي الاشياء استاجر مشغولا وفارغاص في
الفراغ فقط ويسمى في المتفرقات وتقع اجارة الارض **البناء والغرس** وسائر الانتفاعات
كلها ايجار غرس وقيل ومراحا حتى يلزم الاجارة بالتسليم امكن زرعه ام لا بحر فاقض
المدعي فلهما وسلمها فارغة لعدم نهائيتها **الان يزرع للمرجع** قية اي البناء والغرس
بان تقوم الارض بها وبدونها فيض ما سبها اختيارا وبذلك بالنصب مطلق على يزرع
لان فيه نظر لما قال في البحر هذا الاستثناء من لزوم التمسك على المستاجر فافاد انه لا يلزم
التمسك لو رضى المجرع بدفع القية لكن ان كانت تنقلب بملكها جاز على المستاجر الا بغيره
او يزرع المجرع عطف على يزرع اي البناء والغرس يترك البناء والغرس لهذا الارض
لهذا وهذا الترك ان اجار فاجارة والافاعارة قلها ان يزرعها الثالث وبقيتها الاجر على
قيمة الارض بلانها وعلى قيمة البناء لارض فاحذر كل حصصه محسني وفي وقت القية بني
في الدار المسيلة بلا اذن القيم وفتح البناء يرض بالوقف بجبر القيم على دفع قيمة البناء
الآخر ولو استاجر ارض وقف وعرض فيها وبني ثم مضت مدة الاجارة فللستاجر
استحقاقها باجر المثل او المثلين في ذلك المدة بالوقف ولو اتي الموقوف عليهم الا اقل من
ثم ذلك كذا في القية قال في البحر وهذا قل مشقة الارض المحنكة وهي مشغولة ايضا في
اوقات الحضانة **والطينة** لعدم نهائيتها **الشجر** تنقطع بعد سني المدعي ثم امراد الوطنية ما في
اصل في لارض ايدا وانما ينقطع ورقه ويبيع او يزرع واما اذا كان له نهائيتها معلومة متقاضي
العمل فيجزر والباذخان فينبغي ان يكون كالزرع يترك باجر المثل الى نهائيتها كذا حرر المصنف
في حاشي الكفر وقواه بما في معاملة الخائبة فلحفظ قلت بقي تولد نهائية معلومة كما
طويلة كالقصب فلو كان الشجر كافي فتاوى ابن ابي ليلى فيحفظ والزرع يترك باجر المثل
الى اواخر رعاية التجانيين لان نهائيتها كاهم بخلاف موت احدها قبل ادراكه فانه يترك
بالسبي على حاله الى الحصاد وان انقضت الاجارة لان ابقائه على مكان اولي ما دامت المدعي
باقية اما بعدها فباجر المثل **ويحق للمستاجر المستعير** فيترك الى ادراكه باجر المثل واما اذا
فوزر بالتسليم فلهذا في المراد بقرع يترك الزرع باجره يقتضا او يعتقد حتى لا يجب
الاجر لا باجره كما في القية فلحفظ بحر وتقع اجارة الدابة لركوبها واكل النوب **والسبي**
تصح اجارة الدابة ليجنبها اي لاجل ان يجعلها جنبية بين يديه ولا يركبها ولا يضر اجارها

ايضا لاجل ان يرضى على باب داره ليراعا **التمسك** فيقال للمرجع او لاجل ان يرضى او
حاشية بالركب لما قلنا ان هذه منفعة غير مقصودة من العين واذا اضرت فلا امر فكذا
استاجر يرضى فيه او يرضى ليشبه او كقاي ولو شعر التزاور او مضى شعره وبها شبه وان
لشبهه ما يركب ولا يرضى **الركب** من قاي وتقع ادراك ركب ولا يرضى ولو لم يرضى من
يركبها فدت للجهالة وتنقلب محجة بركوبها وان قيد بالركب لا يرضى بخلافه ان اعطيت
ولا اجر عليه وان سلم خلافه خاتمة منفعة حداد املا حيث يجب الاجارة سلم لا يرضى
سلم بين اهل الجاهل وانما لا يرضى الدار كاي الغاية لانه مع الضمان يمنع من الحكم كل ما
يختلف بالمستعمل كالمنسقاط وفيه لا يختلف فيه بطل تقيد به كالركب سكنى واحد
وان سكنى غيره الممران التمسك غير مفيد وان سكنى غيره لم يرضى بطل تقيد به
كالركب والاصل ان من استحق منفعة متلذذة بالبعد فاستحقها او ملها او دفعا جاز ولو اكره
يجز ومنه تمثيل وزن البرقطة لا شجر في الاصح ولو اكره من ملك بنفسه وعطت الدابة
التي لا تصف ولا اعتبار للقول لان الادبي غير يوزن وهذا ان كانت الدابة تنطق **حل**
الاشياء ولا فاعل لكل حال كما لو اكره الركاب على ملكه فانه يرضى الكل وان كانت تنطق
عليها لم تكن في مكان واحد وان كان الرديف سيرا لا يملك بنفسه بطل تقيد به كحل شيئا
آخر ولو من ملك صاحبها كولد الناقة لعدم الاذن وليس المراد ان الرجل يوزن بل ان يبال
اهل الجاهل ثم يزيد ولو ركب على موضع اكل ضمن اكل المار وكذا لو ليس ثيابا كثيرة ولو مال به
الناس ضمن بقدره اذ لا يجتنب **واذا اهلك بعد بلوغ المقصد** وجب جميع ابر ركوبه
بنفسه مع الضمان اي لنصف القية لركوب غيره ثم ان ضمن الركاب لا يرضى وان ضمن الرديف
رضى لو استاجر من المستاجر الا لا قيد بكونها عطيت لانها لو سلمت لزم المسمى فقا وبكونه
اكره لانه لو اقره في السرج صار عاصبا فلا اجر عليه بحر عن الغاية لكن في السراج عن
المشكل ما يجرى فقلت سلم عند الفتوى كيف وفي الاشياء وعرضا ان الاجر والضمان لا يجتمعان
واذا استاجر ما جعل عليه مقدار العمل فيها اكره منه فمطقت ضمن ما زاد الشغل وهذا اذا
عملها المستاجر فان عملها صاحبها يبيع وحده خلاصان على المستاجر لانه هو الباشر بماديه
وان حمل اكل ما ووضعه عليها وجب النصف على المستاجر بفعله وهدر فعل ربهما محسني
ولو كان البرقطة في جوفتين في كل واحد منها جوفتا اي وعاء كعد مثلا وحده ومضاهة
عليها معا او متعاقبا **الضمان على المستاجر** ويجعل حل المستاجر سقيا بالعد فقا ومضاهة
ان الضمان على المستاجر سقيا تقدم اذ ناخر وهو الوجه ومن ثم عولنا عليه بخلاف ما في الخلاصة
كنا في شرح المصنف قلنا وما في الخلاصة هو ما يوجد في بعض نسخ المتن من قوله
وكذا خلاصان على المستاجر ولو لم يرضى الدابة وان حل ربهما او لا ثم المستاجر ضمن نصف
القية انتهى فتبه وهذا اي ما من الحكم اذا كانت الدابة المستاجر تنطق مثل املا اذا
كانت لتسليم جميع القية لازم على المستاجر بزمي وجب على كل الاجر العمل والضمان للزيادة
قايه واذا زاد لزيادة انها من ضمن المسمى فلو من غيره ضمن اكل كالحمل المسمى وحده ثم حل
عليها الزيادة وحدها بحر قالوا لم يتصرفوا للاجر اذ سلمت نظره وجوب المسمى فقط
وان حمل المستاجر لان ما من المصنف لا تضمن عندنا ومنه علم حكم الحار في طريق مكة
ومن يجرها وبكرها الجاهل بالتمسك الاذن بالسلامة حتى لو هلك الصغير بغير الاب
او الوصي للتاديب ضمن لو تفرعه بجره وتترك وقال لا يضمنان بالمعارف وفي الغاية
عن التمسك الاصح رجوع الامام لقوله لا يضمن **بغيرها** اتفاقا وغاير الهداية ان
المستاجر لغيره لاذن العرفي وامامه ربه وادبه نفسه فقال في القية عن اي حبيفة
بجره لا يرضى بها اصلا وخاصة فما زاد على التاديب ومن يزرع السرج ووضع
الاشياء سوا ركوبه بطل اول **والاجار** بما لا يرضى هذا الجار مثل جمع يرضى
ولو بطل واسرها مكان الايكاف لا يضمن اذا زاد وزنا فيضمن بجسامة ابن كمال

[illegible]

لما كثر في العرب لئق اسماهم بمعتقة ودلوعربي فولدت منه فولادها ولهاها لقعة ولاء
 القادة عتبرت فيه الحكمة لا في الجوع ولاء الموالاة والعقب تقدم على الرد وتقدم على ذوق الاط
 موخر عن العصبية النسبية لان عصبية نسبية فان مات المولي في الحق ولا وراث
 له شيء فبراهن لآل ب عصبية المولي المذكور في حقه في باب وليس للثمن من الولاء
 الا ما اعتققت كما في الحديث المذكور في الدرر وغيره ما كان قال العيني وغيره انه حديث منكر
 الاصل لم يسيح الجواب عنه في الترافيق ثم فرع على الاصل المذكور بقوله فلو مات المولى
 ولم يترك الاية معتقة فلا شيء لها اي لابتنة المقتق وتوضع ماله في بيت المال في هذا ظاهر
 الرواية وذكر الزيلعي معزاي النهاية ان بنت المقتق تترك في زماننا اعتقادت الما لو كان
 ما فضل عن فرضي احد الزوجين يرده عليه وكذا المال يكون للابن او البنت رضاعا كما في فرايض
 الاشاه وارق المصنف وغيره واذ اهل الذي عبد ولو مسلما واعتقه في الولاء لان الولاء
 كالنسب فتوارثون به عند عدم المحاب كاتسليين فلو سلم الابرته ولا يعتقل عنه ويهذف
 اتفق من ساد القول بان الولاء هو الميراث حتى الانتفاع ولو اعتق عربي في ذل العجب عبد
 لا يعتق بمجرد اعتاقه الا ان يعتق سبيلا فاذا خلاه عتق حينئذ ولا ولاد له حتى لو حره جالسا
 سليلين الابرته خلافا للثاني وكان له ان يرث الميراث لانه لا ولاد له عليه ولو دخل مسلما في دار الحرب
 فاعتق في داره واعتقه بالقول عتق بلا تخليع ولو كان العبد مسلما فاعتقه مسلما او حر في
 دار الاسلام فلا وله اي لمعتقه في شروع ادبها ولا ميت وبرهن الثاني ان المعتق يفتي
 بالولاء والميراث لها المولي يستحق الولاء له او لاسمى تنفذ منه وصاياه وتعتق في برهنة الكفاة
 تعتبر في ولاد العتاقة معتقة التاجر كونه لمعتقة لاعتقار دون الدباغ الام اذا كانت عن الاصل
 بمعنى عدم الفرق في اصلها فلا ولا على ولدها والاب اذا كان كذلك فلا ولا عليه مطلقا ولو لم يحمي الاولاد
 عليه لقوم الاب ويرث مقتن الام وعصبته خلافا للثاني فصل في ولاد الموالاة
 اسلم رجل مكلف على يداخرو ولاد او الغيرة الشرع كونه محجبا لاسمها على ما مر وسيجي
 على ان يرثه اذا مات ويقتل عنه اذ اجبي مع هذا العقد وعقل عليه وارثته وكذا لو رثها
 الارث من المجانين ولو الواسي عاقل باذن ابيه او وصيه مع عدم المانع كالو الواسي
 باذن سيد اذ فانه بيع ويكون وكذا في سيد بعد الموالاة واخر اربعة من ذي الرحم
 لضعفة ولا العقل بعد محبة او على ما كان يعتقل عنه او من ولد له وان عتق هذا او من
 ولد له لا يعتقل لتلكه ولو اباي من مقتن احد الزروع ولاء العتاقة امرأة والتم ولدت بمحبة
 النسب يتبعها الولود فيما عتقت وكذا لو اقرت بعد الموالاة او انشأته والولد منها
 لا نفع محض في حق صغير لم يدر له اب وعقد الموالاة شرط ان يكون خرا مجهول النسب بالانساب
 الغيرة اما نسبة غيره اليه فغير مانع عنه والثاني ان لا يكون عريبا الثالث ان لا يكون له ولا عتاقة
 ولا واسا لولا مع احد وقد عقل عنه الرابع ان لا يكون عتق عنه بيت المال والخاص ان لا يسلط العقل
 والارث واما الاسلام فليس بشر تحقيق الموالاة المسلم الذي وعكسه والذي الذي وان اسلم الاصل
 لان الموالاة كالوصية كاصطحة الدايعة في الرومانه

• ومعنى عبد عن اسير واولاده • وابوه بالحيثية يعرج •
الميت قالوا له والاجر للاب اذ ساء الدين غير ان ينقص من اجر الابن وكذا الصدقات والديون
للابير وكل مومن يكون الاجر لم من غير ان ينقص من اجر الابن معتقات كما
الآراء هو لغت عن الانسان على شي بكمه ومنه فصل جرد من الكفر فيحدث في الحق عن
به مدفوعا الى الفعل الذي طلب منه وهو نداء تام وهو الحق الذي تلفت نفس او عضو او ضرب
مخرج والناقص وهو غير الحق في شدة اربعة امور قد عرفت الكفر على ايقاع ما هو به
اولها واخره والثاني خوف الكفر بالغنى ايقاع اي ايقاع ما هو به في الحال بغلبة ظنه بغير
ملجأ والثالث كون الشيء الكفر به متلف انفسا او عضوا او مخرجاً بغير ايقاع هذا
اذ من اية وهو يختلف باختلاف الأشخاص فان الامرات معونة ببلاد فشن والامرات

ثُمَّ فَرَّقَ بَيْنَ الْقَبِيلَةِ وَاحِدًا وَزَادَ هَدًى
وَزَادَ الْقَبِيلَةَ نَقْلًا عَنِ الْقَبِيلَةِ
وَزَادَ الرَّجُلَ نَقْلًا عَنِ الرَّجُلِ
وَزَادَ الرَّجُلَ نَقْلًا عَنِ الرَّجُلِ

جميعا شرح وهبانية وفي جانب المرأة وهي لها الزنا بالآراء المحل لان نسب الولد لا يثبت
فلم يكن في معنى القتل من جانبها خلاف الرجل لا يبعده لكنه يثبت في زناها لانها لا تملك
لما لم يكن المحل خصص له لم يكن غير المحل شبهة له فـ مع ظاهره فيلزم ان حكم الدولة
حكم المرأة لعدم الولد فتخصي بالمحلي الا ان يفرق يكونها اشد من الزنا لانها لم تـ
بغير طين و تكون فجها عقليا ولذا لا تكون في الجنة على الصحيح قال المصنف ومع نكاحه
وطائفه وعقته لو بالتول لا بالتعل كسر قريبه ابن كمال ورجع فقبحه العبد ونكح
المسي اثم يطا ونذره وعينه وعلها به وبعينه وابلا وه وفسخ فيه اي في الايلا يقول
او فعل واسلامه ولودها ماها واطلاق كثير من المشايخ وما في الخائدين من التفسير فقياس
والاستحسان محمد مطلقا فيلزم بلا قتل لورجع للشبهة كما مر في باب المرتد ومزق بطان
وصفاق وما في الاشياء من خلافه فقياس والاستحسان وقوعه والاصل عندنا ان كل ما يصح مع
الجزل يصح مع الاكراه لانما يصح مع الجزل لا يحتمل الفسخ وكل ما لا يحتمل الفسخ لا يورث الاكراه
وعدها ابو الليث في خزائن الفتوة ثمانية عشر وعديها في باب الطلاق ثمانية عشر
لا يصح مع الاكراه ابراهه مدنيون وابراوه كليل بنفسي وما لا لان المرأة لا تقع مع الجزل
وكذا لو اكره الشفع ان سيكت عن طلب الشفعة فسكت لا تبطل شفعته ولا ردته بل سانه
وقد يطعن بالاثبات فلا اثنين زوجة لانه لا يكره به والقول له استحسانا قلت
وقد منع النوازل خلافه فله فقياس فتأمل اكره القاضى رجل القدر من قتل
بعد او ليرق بقتل رجل بعد فاقرب ذلك فقتلعت يد او قتل على ما ذكرنا ان كان المير بوضو
بالصلاح اقبى من القاضى وان شتمها بالاسية ثم وقها بها وباقى القاضى من القاضى
استحسانا للشبهة خاتمة قبل لما ان تشرب هذا الشراب او تبس كركم فهو اكره ان كان
شرا بالاجل كالحمر والا فلا تنبه قال وكذا الزنا وسائر المحرمات تصاد مع السلطان ولم
يعين مع ما لم يصح مع عدم تقيده وكليته ان يقول من ابن اعلى ولا مالى فاذا قال
انظلم مع كذا فقد صار مكرها فيه بركابه خوفها الزوج بالضرع حتى وهنت مهرها لم
تصح الهبة الا قد الزوج على الضرب وان هددها بطلاق او تزوج عليها او تفرس
باكره خاتمة وفي مجمع الفتاوى منع امرأة المريض عن المسير الى اوليها الا ان تبس مهرها
فوهنت بعض المهر فالحبة باطلت لانها كالمكرهه قلت ولو خذ من جواب
حادثة الفتوى وهي زوج بنته الكرم من رجل فلما ارادت الزفاف معها الاب الا ان
يشهد عليها انها استوفت منه مهرها فافترت ثم اذن لها بالزفاف فلا يصح اقراها
تكونها في معنى المكرهه وبه افترى ابو السعد ومعنى الروم قال المصنف في شرح منقول منه
تحفة الاقربان في بحث الهبة اكره ما اخذ المالك لا يقضى ما اخذه القاضى الاخذ وقت الاخذ
ان يريده على صاحبه والا يقضى واد اختلف اي المالك والمكره في الهبة قال القول
للكره مع يئنه ولا يقضى بحبي وفيه المكره على الاخذ والرفع انما يصح ما دام حاضرا
عند المكره والالم يحل لزوال القدرة والالقاء بالبعد منه وبهذا يتبين انه لا عذر لاعدوان
الظلة في الاخذ عند غيبة الاكره ووسله فله حفظه وروى اكره على اكل طعام نفسه
ان جابيا لا رجوع وان شيعا نارجع بقتله على اكره لحصول منعة الاكره في الاول لانها
قال اهل الحرب لبني اخذه ان قلت لست ببني تركاك والاقبلتك لا يصح قول ذلك وان
قبل غير بني ان قلت هذا ليس ببني تركاك بنك وان قلت بني قتلناه وسعه لاستماع
الكذب على لانيات قال حزبي الرجل ان دفعت جارتك لاني بها دفعت لك الفاسير لم يحل
اقرعتك عبد مكرها لم يمتق في الاصح وهذا الاكره باخذ المالك محترضا فظاهر القصة نعم
وفي الوهبانية وان قيل المديون اني مراضع لتبري فاكره معنى مصور
ومع في الاستحسان اسلام مكره ولا قبل ان يرتد بعد ويحجب كذا
الحج هو لغة المنع مطلقا وشرعا منع من نفاذ تصرف قولي لافعلي لان الفعل جدد وقعه

الكنز فلا يتصور الحجر عنه قلت يشك عليه الرقيق منع نفاذ فعله في الحال بل بعد العتق
كما مر به في البايع اقصم الا ان يقال لاصل فيه ذلك لكنه اخر لعتقه لقيام المنع فاقبل وسبه
سفره من جنود يعم الفتوى والضعيف كما في اقصم وحكم كبر كاسيحي في الماذون وروى فلا
يصح طلاق صبي وكذا من غلب اي لا يقضى بحال وما الذي يحجب ويبقى فحكم كبر بمكة
ولا اعتنا بما اقرها نظرها ومع طلاق عده واقراره في حق نفسه فقط السيد طلاق
بمال اخر الى عتقه ولو لم يولد له ولولا عدمه وعدوه قد اقيم في الحال لبقائه على اصل الحرية
في حقه ومن عتقه عقلا يدور بين نفع وضرر كما سيجي في الماذون منهم من هو كالمجورين
وهو يفتله يعرف ان البيع سالب للملك والشرع جالب اجازة له او يرد وان لم يعتقل فباطل
تأنيه وان اتلفوا اي هو كالمجورين سوا عقلا او لادهر شيئا مقوما من مال او نفع ممنوا
اذ لا يجري في الفعل بكن ضمان العبد بعد العتق على ما مر في الالباء الصبي المحجر يولد بافعاله
فيضمن ما اتلفه من المال الحال واذا قتل فالدية على فاقلة الا ان يسأل له ولو اتلف ما اقتصر
وما اودع عتقه بلا اذن وليه وما اعير له وما بيع منه بلا اذن ويستثنى من ابداله ما اذا
اودع صبي محجور بملكه وهي ملك غيرها فلما لا يك تقنين الدافع او الاخذ والاعجز من ملك
سنة هو تذبذبا المال وتضييعه على خلاف مقتضى الشرع او العقل وتبر ولو كبر
كان يضره في بناء المساجد ويخذلك في حجره عليه عتدها وتماه في فرائد شتى من الاشياء
ونفق ودين وغفلة بل يمنع من ما يجز الجمل الباطلة كقتل الردة قتلين من زوجه
او لستقط عنها الزكاة وطيب جاهل وموافقي وعندنا اعجز على امر بافسد الفعلة
اي يقولها يعني صيانة الماله وعلى قولها المعنى به يكون في احكامه كمنع من هذا الحلف
في تصرفات تحت الفسخ ويبطلها الجزل واما ما لا تخلفه ولا يبطله الجزل فلا يصح عليه بالاجل
تلك قال الاي فقام وطلاق وعقاق واستحسانا لا بد من وجوب زكاة وطهرة ونج
وبهاهات وذو اقل ولا ياتي به وجده ويحجب اقراره بالعتوبات وفي الاتفاق وفي تحت
وصاياه بالقراب من الثلث فهو في هذه كالتح وفي كفاية كعيد الحياة والحاصل ان كل ما يـ
فيه الجزل والحد ينفذ من المحجر وما لا فلا الا باذن القاضى خاتمة فان بلغ الصبي عتق
ربيد لم يسلم اليه ما لم يبلغ ثمان وعشرين سنة فمعه ثمنه قبل اي قبل المقدار
المذكور في الفقه ويعد يسلم اليه وجوبه حتى لو منعته منه بعد طلبه ممن وقيل طلبه لاجل
كأن ينفذه كلام المحتجب وقهره قال شيخنا وانما يبلن رشدا وقال لا يدفع حتى يوشى رشدا
ولا يجوز تفرقه فيه والرشد المذكور في قوله تعالى فان اقسم منهم رشدا هو رشده على
في ما لا فقط ولو فاسقا قال ابن عباس والقاضى يحبس الحر المديون ليبيع ما له دينة
ويعتق وراهم دينه من دياره يعني بلا امره وكذا لو كان فادناير وولد له دينة لادناير
وسبه وبالقول استحضانا لما اتحادها في الحمد التيمية لا يبيع القاضى مريض ولا عتقا
للذين خلافا لما يري يقولها ببيعها للذين يفتي اختياره ويصح في تفصيح العذوري
وببيع كل ما لا يحتاجه في الحال ولو اقر بما له يترمه بعد الدين لم يكن فائدا لبيته او علم
قاضي يترم الزنا بما لا يستهلكه اذ لا يجري في الفعل كالمراغى وسبه ممن شره ففنيضه
بالاذن من بايعه ولم يودع ثمنه فبايعه اسوة للفرع في غنه وان افسس قبل فنيضه او بعد
كن غير اذن ابي من كان له استدراجه وسبه بالنون وقال القاضي في بيع الفسخ يحجب
القاضى عليه من رجع الى قاض اخر فاطلته واجاز ما منع المحجر كذا في الخائدين وهو ساقط
من الدهر والامح جاز الطلاق وما صنع المحجر في ما لم يبيع او شر قبل اطلاق الثاني وبعد
كان جائزا ان يحجز الاول لمحتد فيه فيستوفى على اساقا من اخر فـ وروى بيع المحجر
على الغائب كمن لا يصح ما لم يعلم خاتمة ولا يرتفع الحجر بالرشد بل بالطلاق القاضى ولو ادعى
الرشد وادعى خصمه بقاءه على السفه وبرها ينبغي تقديم بيته بقاء السفه اشياء وفي
الرومانية ومن يدعي اقراره قبل الحجر فني بيعه وقته فهو اجدر

المشترى قديم لانه العا اذا اذخر وأعطى العبد كماله في شيء الباع من الغرض البائع فيمنه لتعديبه
فانذر العبد عليه **سبب في البيع** مطلقا أو مجزأ روية أو شرط أو بيعا متقدما، ومع السيد
فيمنه على الغرض أو عدمه في **البيع** لزوال المانع وان كان بعد التبعي لاختصاصا بسبب لم على
العبد ولا يولي على القيمة لانه اذا رتبنا في اقله في بيع في حق غيرها وان فعل من دينهم على
رجوعه على العبد بعد الحرية كالمهر وضمنوا مشتر به عطلت على البائع ان اذنا وانما المشترى
ويرجع المشترى بالبيع على البائع وأجازوا البيع واحد **والثمن** القيمة العبد وان باع السيد
حالا بدنه يعني مزايا لم تذكر كالجحش لتحقق الخاصية ويستغيا خيار المشري لان الغرض **الغرض** ما
رواها **البيع** ان لم يعمل عنه اليهم لان تضمه الثمن دليل الرضا للبيع الا اذا كان فيه حياطة فاما
ان تفرغ او تفتقر لبيع ابن كمال وقال المصنف هذا اذا كان الذي حالا وكان البيع بلا طرفة الغرض
والثمن لا يفي بدنيهم والا فالبيع نافذ لزوال المانع وان غاب البائع وقد تضمنه المشتري
فالمشترى ليس يخص لم لم يملك دينه خلافا للثاني ولو مقر تخلف كالمهر ولو يقبله بان غاب
المشترى والبائع حاضر **فالحكم كذلك** اي لخصوصية اجماعا حتى يحضر المشري في كل بيع تضمن
البائع فيمنه وأجازوا البيع واحد **والثمن** القيمة العبد وان باع السيد فلان ما دون في التجارة
بيع واشترى فهو ما دون وحسبنا لزوم كل شيء في التجارة وكذا الحكم واشترى العبد وبيع
سماحيا او مكرها كان ما دونا استحسانا لغرضه في القابل وامر المسلم بحول على الصلاح فيعمل
عليه ضرورة شرح الجامع ومفادة تعقيد المسئلة بالمسلم ابن كمال ولكن لا يباع لانه اذا لم ينف
كسبه الا اذا ذكره كالمهر اي بالاذن او اثبتته الغرض بالبيعة ونظره الصواب والقول بالذات
يعقل البيع والمشي ان كان نفعا محضيا لا للامان والاهتمام مع بلا اذن وان صار كالمطلوق
والعتاق والصدقة والرضى الا ان اذن لم يملكها وانما دون من المعتودين تقع ومن كالبائع
الشراي تفتقر على الاذن حتى لو بلغ فاجازة نقد فاما اذن في الغرض فيهما في شر بيع لعبد
ما دون في اذ اكتمله والشرط اربعة **الاذن** ان يفتقلا البائع سائبا للملك والبائع واشترى
جائبا له زاد الزبيعي وان يفتقلا العبد ويرجع البائع اليسرى الفاضل وهو ظاهر **ولي**
ابوه ثم وصيه بعد موته ثم وصي وصيه كافي التمساني عن العاديه بشر بعدهم جزء الصحيح
وان علم ثم وصيه ثم وصي وصيته جهتان زاد الزبيعي والتمساني ثم الوالي بالمرتين الا ان
ثم الفاضل او وصيه ابها نظرت بيع فلذلك يفتقر دون الام او وصيه اهتد في المال بخلاف
النكاح كالمهر والفاضل لصبي او المحقوه او عدها او عده نفسه كالمهر يبيع ومشترى
نسكت لا كونه سكوت اذنا في التجارة والفاضل لان اذن البتيم والمحقوه اذنا في
له ولي ولعبد لها اذا كان كل واحد منهما من الصبي والمعتوق ولي واسع الولي من الاذن
عند طلب ذلك منه اي من الفاضل زبني قلت وفي البرجندي عن الحرزنة لولي ابيه
او وصيه مع اذن الفاضل له زادنا شرح الوهبانية ولا يخفى بعد ذلك اصلا لانتمك الا يح
قائم اخر فتدبره في روع لواز الانسان بما هما من كسب او ارتفع مع على الظاهر
كأذن دتر اما دون ليكون ما دون قبل العلم به الا في سبيل ما اذا قال بايعوا عدي فاني
اذنت له فبايعوه وهو لا يعمل بذلك صار ما دون بخلاف قوله بايعوا ابني الصغير يبيع الاذن
لابن والمغصوب المحجور ولا ينفذ ولا يصير محجورا بها على الصحيح الشايع وفي الوهبانية
ولو اذن الفاضل لطفل وقولي ابو يعقوب الاذن منه فيمنه ومن يعقوب الصغير ويعتق
وتحليفه يغني به حيث سكر ولو هو من المحجور بايع واشترى به وجزءه لولي فانيتم
لتوقف تصرف المحجور على اجازة فلولم يفتقر اذن له في التجارة فاجازها العبد جازا
ولم ياذن اذنا عليه فاجازها لم نفع اجازة لم يفتقر اذن له في التجارة فاجازها العبد جازا
ان ما هو تبرع استدصار لبايع ما دون وفي الصغير على المحجور
الفصل هو لغة اخذ الشيء من صاحبه كالمهر على وجه الطلب وشرعا **انما يرد بختة** ولي
حكم المحجور لما اخذ قبل ان يحول له **بائنا** بد مطلق واعتنه الشافعي البائنا بد مطلق والمز

في الزيادة فخرج بستانا مغسوبا بالطين عند خلافة له درهمين في مال فلا تخفق في قيمته وحسن
شروطه ولا تخفق في جملة **تختمه** فلا تخفق في مال حرف **قال** **الشيخ** فلا تخفق في العنابر ولا
تجد **مغسوبا** **ان** **ماله** احتجز به عن الوديعة واعلم ان الموقوف مغسوب بالمال فلا تخفق في العنابر ولا
ملك اصله صرح به في المذاهب فلو قال بلا اذن من الاذن كان مغسوبا بالمال لكان اولى **الخصية**
احتجز به عن السرقة وفيه كاس المال في كل عام **في استحقاق المجد** **وتحليل المذاهب** **غصب** لا تكتسب
المالك **المطلوبه** **على** **صاحبها** لعدم اذانتها فلا يضمن مال من فعله وكذا لو دخل دارا بشان واخذ ثقلها
وجعل فيها صحن وان لم يحوله ولم يتحمل يضمن مال من ملك فعله او يخرج منه من الدار خائفا
ان **لم** **يكن** **الذات** **المال** **الغني** **ورب** **العقيد** **قايده** **واخر** **مها** **تلك** **والغني** **من** **علم** **الاحزان** **ولا** **ان** **لانه**
خطا وهو مرفوع الحديث **المغسوب** **من** **يجز** **بين** **تقصير** **المغصب** **وعاقب** **المغصب**
الاذا كان في الوقت **المغسوب** **بان** **غصبه** **وقبضه** **اكثر** **ولا** **ان** **المال** **في** **الاول** **فان**
الضمان على الثاني **كل** **وقض** **الحاكم** **وفي** **غصبها** **غصب** **بالحال** **استهلكه** **وييسر** **لبن** **اسمه**
صن **قيمة** **العقل** **وتصان** **الاهو** **في** **تراها** **بما** **يهدم** **حايط** **عنه** **من** **تقتله** **من** **ولم** **يبرأ** **من** **الاهو**
حايط **المجد** **وفي** **القيمة** **تصرف** **في** **ملك** **كثير** **من** **ادعي** **ان** **كان** **بذاته** **قال** **قوله** **لذلك** **الاذا** **يقف**
في **ما** **اذا** **لانه** **فان** **ت** **واذ** **في** **يكون** **بذاتها** **وان** **الارث** **قال** **قوله** **لزوج** **ويجب** **روعي** **المغصب**
مال **بغير** **تغير** **فاحس** **بما** **يجب** **لشأن** **تفاوت** **القيم** **بالتفاوت** **الاسمي** **ويبرأ** **مروها** **ولم** **يبرأ** **المالك**
في **البرائة** **غصب** **دراهم** **او** **مكة** **كثير** **ثم** **رها** **فنه** **بالعلم** **برأ** **وكذا** **لو** **سلط** **اليه** **بغير**
اخرى **قيمة** **او** **ايعا** **او** **اشترأ** **او** **كسرها** **قال** **قوله** **فان** **في** **بغير** **علي** **ويجب** **روعي** **المغصب**
الملك **وهو** **في** **مال** **المنقول** **المثل** **بان** **الولي** **يد** **في** **الوقت** **الذي** **يبيع** **منه** **وان** **كان** **في** **يوجد** **اليه**
البرائة **تقتض** **يوم** **الخصومة** **اي** **وقت** **القبض** **وعند** **اليه** **الولي** **يوم** **لغصب** **وعند** **محمود**
الانقطاع **وتجانب** **ثاني** **ويجب** **القيمة** **في** **الغني** **يوم** **غصبها** **واعلم** **ان** **المثل** **المطلوب** **عقار**
منه **كبر** **مطلوب** **بغير** **وسير** **خارج** **بريت** **وتجوز** **كدهن** **بغير** **بغير** **في** **قيمته** **يوم**
غصبه **وكذا** **كل** **موزون** **يختلف** **بالصفة** **كقير** **وقدر** **دسر** **ودبي** **درة** **في** **الجواهر** **راد**
المصنف **ورب** **وقطر** **لان** **لما** **فيها** **تفاوت** **بالصفة** **ولايصح** **السم** **فيها** **وان** **ثبت** **دينا** **في**
الذمة **قلت** **وفي** **الذخيرة** **والجبن** **قيمي** **في** **الضمان** **مثلي** **في** **غيره** **كالسمل** **وفي** **الجبن**
السوق **قيمي** **لشأنه** **وبالقيمي** **وقيل** **مثلي** **وفي** **الاشياء** **الحرة** **والجمل** **ولولوا** **الاجر** **قيمي** **وفي** **حاشيتها**
البان **المصنف** **هنا** **وقضا** **يجب** **النسيب** **معز** **يا** **للمضول** **وقر** **وكذا** **الصاؤون** **والمرتبن** **والو**
والابرة **والعصفر** **والعبر** **والجلد** **والدهن** **المنجى** **وكذا** **كل** **موزون** **منزل** **على** **المالك** **مغسوب**
بقيمة **في** **ذلك** **الوقت** **كسنة** **سوقية** **اخذت** **في** **القرعة** **والتي** **الملاع** **ما** **فيها** **من** **مكيل** **موزون**
يعني **قيمتها** **ساعة** **كان** **في** **النجي** **وفي** **الصير** **قيمة** **صبت** **في** **خطئة** **فان** **سدها** **وزاد** **في** **كلها**
من **قيمتها** **مثل** **صية** **لانه** **لما** **هذا** **اذ** **المشتري** **لو** **تفعلها** **لما** **كان** **من** **المثل** **لانه** **غصبه** **وقيل** **مثلي**
بمخلاف **الوصب** **الماء** **الموضع** **الذي** **فيه** **الخطئة** **بغير** **تعل** **انتهى** **والامر** **قيمي** **وسمي** **ان** **الحرف** **في**
السم **قيمي** **بما** **والحاصل** **في** **الدهر** **وقره** **ان** **كل** **ما** **يوجد** **له** **مثل** **في** **الاسواق** **بلا** **تفاوت** **بعينه**
من **هو** **مثلي** **والليس** **كذلك** **فبغير** **المخلف** **فان** **ادعي** **مطلوب** **من** **مطلوب** **او** **يجوز** **في** **الامر** **لان**
الموجب **الاصلي** **ورد** **المثل** **والقيمة** **تخلو** **على** **الراجح** **عسى** **في** **علم** **الحاكم** **الامر** **في** **الامر** **اي**
لا **ظفر** **من** **في** **الحاكم** **عليه** **بالبدل** **من** **مثل** **وقبضه** **ولوا** **في** **غصب** **الحاكم** **عند** **صاحبه** **تعد**
او **وعلى** **المالك** **ان** **ادعي** **المالك** **عند** **المغصب** **والغائب** **او** **ان** **ادعي** **الغائب** **عند** **المغصب** **ان** **له**
بره **وهله** **عند** **المالك** **اولي** **خلاف** **الثاني** **سنت**

از این جهت نوع صفت در آنکه او در ۲۰۰۰
و بعد از آن که او در ۲۰۰۰
القطر را که در آن در ۲۰۰۰
ق

[illegible]

قلت

قلت قوله يزيد بن زيد الثوري في غير المأكولة ايضا ان اذا اخذ من ثمرها اخذها
بالصفة شي عليه الثوري كما نقله المصنف عن العاديه ليخصف خلاف طرف العبد فان
فيه الارض وروى في حقا فاشنا وهي ما نوت بمعنى العين ومعنى نفسه لا في
فعل كذا حتى كذا وفي حقا في نفسه ولم يثبت شي من النفع فثبت ان النفع لا يحد
بشيء من غير الغنايم العين من كل وجه ما لم يجد فيه صفة او يكون رتبيا كما بطله
الاصح قلست ومنه يعلم جواب حادثة وفي غصبت خاصة فثبت من وجه ثالث
ان النفع فيها لا يغير ما فيها بين تضمين من هذه اواخذها لاني لا تابع مستهلك ولو كان
مجانا الغيب شرط يوزنها فثبت فلا بد بتعيينها والوجع بانقصان للزم لو بانا فثبت نقل
من صرح به فالشيخان ومن جري في ارض من غير ارضه من اربابهم والرد لو فوته الساحة
كأن كان **ولما كان ان بعض النفع بناء او غير من نقله** اي سحق النفع تقوم بدونها
ومع اخذها سحق النفع فيضمن النفع **انما غيب الارض** اي ان النفع والورد بها يعتبر في
فان استحق الغلة انصافا او اربابا اعتبر والا فالحاكم للزرع وعليه حمل من الارض وانما في
الوقف غيب الخصه او الابرار كل حال فصرلن **غيب ثوبا فخصه** لا لغيره لوالا بالحقبة
الريادة والنقصان او موقعا فثبت ليس **لا مالك** يخرج ان شاء صفة فثبت فيه اي ومثل
السوي جريه المبسوط بالنية يتغير بالثقل فثبت سلبا وما هنا سلبا الغنايم بالصفة متناهية
كما في الاختيار وقد مضى قول من المجتبى وان شاء **انما الصرع** او بالثقل **وغنم** وما زاد
الصنع وعر **العين** لا على وقت انكامله بل الصنع من شئ سلبا في نفي انكامله لا لامتلاكه
بالمال المجبى **في غائب الغائب** الغائب هو الغائب الذي لم يربط غنمه **فانما هو** **الغائب**
الغائب اي يد غائب الغائب فادي الغيبة الى الغائب فانه يربط ايضا بغير الغيبة
مقام العين **انما ان غنمه الغيبة** مع وفا بقضاء او بينة او تصديي المال لا بالقر او الغائب
الا من نفسه وغاصبه وما يد غصب شي **لم غصبه** غنمه فاراد مالك ان يثبت معنى **الغنايم**
من الاول وبعضه من الثاني **لم ذلك** من رجليه والمالك بالخيار في تضمينها كما واذا اختار تضمين
احدها لم يملك تركه وتضمين الآخر وقيل يملك معاديه **الاجابة** لا **الحق** **الاعلاف** فلو ان تلف
مال من تقويا فقال المالك اجرت او جرت لم يربط **من ارباب الغنايم** الاشياء معن بالبرز
لكن نقل المصنف عن العاديه ان الاجابة تلحق الانعلاف هو الصنع قال وعليه يلحق الاعلاف
لان جملة الاعلاف فليخص **الغائب** **الغائب** كسرا **فانما لا يملكه** **ولو كره الوجه**
لم لم يملك **الوجع** **اشياء** وهذا اجرها الغائب وردها لغيره المالك يتبطل له لانه اخذ
الاجرة **اجابة** **فروع** استعار منها فانقطع في النشر فثبت بلا ان مالكة انقطع
حقه وعلى المستقر فثبت **عكر** **اشرع** وهما نكح وادريته لاطارحين وتوفي البد فانكدم
شي بركوبه لم يضمن لان من الحزن عام فكل ذلك دفع جوهره لا يجوز دخول بيت انسان
الاجابة لا **الاعز** **وغيره** **انما استسط** **لو** **بيت** **من** **فان** **لوا** **اخذ** **هذه** **قوله** **فمن** **فيه**
آخر **فما** **هو** **على** **الارث** **اوجه** **ان** **الارض** **لما** **ظن** **بشئ** **وله** **تسوية** **وان** **مباحة** **فلم** **يقتض**
حز **وان** **وتنشا** **فذلك** **ولا** **يكفر** **لوا** **الارض** **مستعنة** **لان** **الحافز** **باليد** **بما** **ارض** **يوت** **لا** **يجوز**
التصرف **في** **الارض** **بلا** **اذنه** **ولا** **لانيته** **الا** **فصل** **المذكورة** **في** **الاشياء** **غصب** **حجارة** **بشئها**
عنه **محمدا** **فاذا** **الادب** **ضمنه** **كأن** **في** **معاينة** **الرهبانية**
مطابق **بشي** **كيف** **يضمن** **غيره** **وليس** **للمعتل** **بما** **تضمن** **و** **غاصب** **بغير** **الذمة** **مشرية**
وهل **له** **بغير** **طاهر** **لا يطهر** **فصل** **في** **الغيب** **ما** **يقتضيه** **في** **تمت** **لا** **ملك**
عند **المالك** **سند** **الى** **وقت** **الغيب** **فقط** **لا** **الاسباب** **لا** **الاولاد** **ولكن** **في** **القول** **الاصح**
لو **استغنى** **الغيب** **ان** **من** **يرهن** **المالك** **على** **الارث** **فان** **يرهن** **او** **يرهن** **فلا** **يملك** **ولا** **يقتل**
بشئ **الغائب** **لقتها** **ما** **لم** **يكن** **في** **زيادة** **هو** **الصحيح** **وذلك** **ومثل** **المصنف** **عن** **الحرة** **الجواهر**
روايل **الغاصب** **اول** **دع** **المعتد** **لا** **اعف** **فثبت** **لكن** **ملت** **انها** **اقل** **بما** **يقتل** **قال** **القول** **لغاصب**

فلا فاقه في حق الله
المنصور من الله في خلافه
جميع تورات كلور يقول موت النبي ادا
طليت فخره بنبي في غير جنسه احرى

[illegible][illegible]

قلت قد مرنا ان مختار الزيلعي وغيره من المراهب قنيتهم قالوا هذا اليوم العيد
هذا التمام فصل في محرم ان يوم عرفه من ايام الصلاة والتعبد لانه لا يكون الخوض في مثل
هذا الكفاية بل يكون نصيانه جميع المسلمين ذليل وتزهد في الدنيا والاعتناء بالآخرة ولو
ترك التعبد ومعت ايامها تصدق بها حجة نادرة فاعل تصدق بعينه ولو فطر ولو فطر ولو فطر
تصدق بجهلها ولو نقصها تصدق بجهلها ايضا ولا ياكل النادم منها فان كل تصدق
بغير ما اكل وتصدق بغيره شرها هو الوجوه عليه بذلك حتى تمتع عليه بغيرها وتصدق
على شرها او لا تعلمها بغير شرها او لا فطرها بالقيمة قيمة شاة تجزي فيها يوم العيد
ستة اشهر من الضمان ان كان بحيث لو خلط بالثياب لا ياكل القبيح من بعد ومنه
من الشاة التي هي من خمس من الابل وحولين من البقر والحماس وحولين من الشاة
والعز والمزودين الاصل والوحش يتبع الم قال المصنف وتصيب بالكل والخصم والشاة
اي المحنونة اذ لم يصبها من السم والدمي وان شربها لا يجوز التعبد بها ولا تجزى العينة
فلم يزل لم تجز لان الجوز في اللحم نقي لانهما والعور والجماع الملهو له الذي لا يلحق
في عظامها والعرج الذي لا يمشي الى المسك اي المذبح والمريضة الذين مرضوا ومقطوع الز
الاذن او الذنب او العين او التي ذهب اكثر ثوبها فاطن الفلح على الذهاب مجازا واما
يعرف بترتيب العلف او اكثر الاذنية لان لا كركم اكل بقاؤها فيكون بقاء الاكرام عليه
الفتوى بجزي ولا ياكلها التي لا اسنان لها ويملك بقا الاكرام وقبل ما تقتل به والسكا
التي لا اذن لها خلقه فلو اكل اذن صغر خلقه اجزأت ذليلي واخذنا مقطوعة روس
صنوعها او ايسرها ولا اخذنا مقطوعة الالف والالفمة اطفاؤها وهي التي عوجت حتى
انقطع لبنها ولا التي لا البية لها خلقة تجزي ولا التي لا لحم لها لا ينفع شرع وهبانية
وتما فيه ولا الحلال التي تاكل العذرة ولا تاكل غيرها ولو اكلت الحاصلة في تعبد
بمب سائهم فعملية اقامته غير ما مقامها ان كان عينا وان فطر اجزأت ذلك وكذا
لو كانت عينية وقت اكلها عدم وجوبها عليه بخلاف الفتوى ولا يضر بقيةها من اضطرار
عند الذبح وكذا لو ماتت فعلى الفتوى غيرها لا النقص ولو ضلت او سرق فتشري آخره فطر
فعلى الفتوى اجزأتها وعلى الفتوى غيرها لا النقص وان مات احد السبعة المشتركين في البقرة وقال
الورثة اذ نجوا عنه وعكفهم عن السكك اسخسا بالقصد التوبة من اكل ولو نجوا بها اذن
الورثة لم يجزهم لان بعضها لم يقع قربة وان كان شرك الستة ففرضا او مريدا لم يجز
عن واحد منهم لمس بأك من غير الاضحية ويؤكل غنما ويذبح وقد بان لا يتصدق بالصدقة
عن الثلث وتذب فترك ذلك حيا لا فوسعة عليهم وان يذبح بيدك ان علم ذلك ولا يعمل شهاده
بنفسه ويامره بالذبح كيلا يجعلها ميتة وكذا في الكفائي ويتصدق بجلدها او يبيعها
تخويزا وحرام وحرمة وسفر ودلى او يبدلها بما ينفع به باقيا عامر باستهلاكه
ولم يخو كداهم فان بيع اللحم والحل به اي بمثلها او بدله تصدق بتمته ومفادته
البيع مع الكراهة وعن الثاني باطل لانه لا يوقف بجزي ولا يبيع امر اجزأ منها لانه بيع
وبع من صومها قبل الذبح يستغفر به لانه القرب اقامة التوبة بجميع اجزائها بخلاف ما بعد
الحصول المقصود بجزي ويكره الاستماع بغيرها قبل كمال الصوت ومنهم من اجازهم الفسخ
لوجوبها في الذم فلا تنقضي ذليلي ولو غلط الشاة وقيل كل شاة مسلمة يعني عن
نفسه على ما دل عليه قوله غلط قال ابن كمال مع استحسانه بالاحرام وبطلان وان تشاح
صلى كل صاحبه قيمة حرمه وتصدق بها ملك ولما اوى القناعة الاولى من الاشاة
لو شرها بنيتها لا اخصة فذبحها غيره فلا اذنه فان اخذها من ذبحه ولم يضمنه اجزأته وان
ضمنه لا يخزبه وهذا اذا ذبحها عن نفسه اما اذا ذبحها عن ما كملها فلا ياكل على ان ياتي
فليس جمع كما يجمع لومحي بشاة الغنم اذ ضمنه قنيتها حية لظهور انه ملكها بالتمام
من وقت الغنم لا الوديعه وان ضمنها لان سبب ضمانه هنا بالذبح والملك يثبت

بغير الذبح

بعد تمام السبب وهو الذبح فليس في غير ملكه قلت ويظهر ان العارضة لا الوديعه والمرونة
لا لغصوبة فلو انها مغصوبة بالدين وكذا المشتري فليس له من ذبحه ولو ان الغنم على السلام
لم يدر عثر اشياء لزمه ثلثان في امرها حاشية والاصح وجوب اكلها لاجتماعه من حشيه
اجاب شرح وبها يثبت ثلث ومعادة لزوم الذبح لتمام حشيه واجب اعتقادا وفي اصطلاح
قال المصنف يلصق عظم بغير جليح فيها بان يحلها لعلق الحشيه قربة الغنم لا الرقيق
بشيء شاة قال لا حشيه كلاها وقيل لا يذبح الا افضل الاكرام فانه استويا في الاكل لهما
فان استويا في اكلها ولو خشي باكلها فاكل فليس كذا الصلاة فان الرقيق منها ما ينطق على الام
لاذ اطر لها ينع اكلها فحاشية امر جلا بدحها فقال تركت التسبب هذا لزمه قنيتها ليشركها
الامر بها اخرى ويصدق وتصدق ولا ياكل الا ايام الخرافة والاعتقاد بغيرها على القربا
وبها يارد الغنم فوضع يد مع يد القصاب في الذبح واعاد على الذبح حتى ياكل وجوبها على كذا
احدها او على ان شاة احدها تاكل حشيه وهي تنطق لعل يقال اي شاة لا اكل بالشيء من قبل
لا يذبح شي عليها من يري وقد مضى شاة الحشيه اكلها فقال
يذبح بالذبح فيه ان يذبح في الذكرى التزيب فاجاب عينا لقربها فاقا
لانها نذرة لغيره فقلت في الجواب قد جاز بانها لا تستغفر
من قنيتها من يري قنيتها هي شاة في ذبحها الشاة اشان تكرار الذكر شرط لا شره
قنيتها الوهبانية وشريها ولود شاة معام واحد اكل بسم الله فالشاة تنحر
وان يشري منها ثلثا لانه واشكل فالذبح بالذبح يذكر وقيل شاة الشاة للغير ان شره
يضع خلاف القنيس والقود يجزى ولو قال سود اغنم جلا اذ كان في قنيتها غير
يشتري من يذبح لغير الزموا وتصحح اكلها بغير حشيه وعن ميت بالامر التزم قنيتها
والا اكل منها وهذا المحرم ومن مال طافا فالصحيح سقوطها وعن ابي حنيفة وهو اظهر
واهب شاة راجع بعد ذبحها فيكون من صحت عليها ويرى قنيتها
الحظ والاحكام مناسبتة ظاهره والحظ لينة الغنم والحشيه من استعمالها
والحظ ضد المباح والمباح ما اجيز للمكلفين فعلم وتركه بلا استحقاق ثواب وعقاب
ثم يجاب عليه خسايا بغير اختيار كركوه اي كراهة تحريم حرام اي الحرام في الحق بانها
عندكم واما المكروه كراهة تنزيه في الحل الاقرب اتفاقا وعندكم وهو الصحيح فلكونه
المختار ومثل المدة والشبهة الى الحرام اذ ذبحها المكروه تحريمها سببه الى الحرام كسب
الغنم الى الذبح فثبت بما ثبت به الوجوب يعني بطلان الثبوت ويأتي بارتكابه
كما ياتي بذلك الوجوب ومثل السنة الموكدة وفي الزيلعي في بحث حرمه اكل الغنم من
الحرام ما يتعلق به بخود دون استحقاق العقوبة بان تاريل العتاب كترك السنة الموكدة
فانه لا يتعلق به عقوبة النار ولكن يتعلق به كراهة من شناعة النبي المختار صلى الله عليه وسلم
لحديث من ترك سنتي لم ينل شفاعتي فترك السنة الموكدة قريب من الحرام وليس بحرام
انتهى اكل للعدا والمزب للعدو ولو من حرام او ميتة او مال غير وان ضمنه فليس يثاب عليه
بحكم الحديث ولكن مقدار ما يدع الانسان الهلاك عن نفسه وما جاز عليه وهو قنيتها
ما كان من السنة قانما من صوم مفاد جواز تعقل الاكل بحيث يضعف عن الرقيق
كمنه لا يخرج في الحاشية وغيره قلت وفي لفظ الحاشية بالعين الرقيق يذبح ما ينفع
به الهلاك ويمكن معه الصلاة قانما انتهت قنيتها وسام الاضحية ليدفعه وسام
غيره كالكاتبه بركه وهو ما فوقه اي ما لم يفسد وهو اكل طعام جلب على طئه انه اضدعه وتوكل
في الذبح فستأفي الان فقصه قن صوم الضاد ولا يستغفره او نحو ذلك ولا يجوز
الرباطة بتعقل الاكل حتى يضعف عن اداء العبادات ولا ياكل باقواع الفواكه وترك افضل
واخذ الاطعمه سرف وكذا وضع اكثر فوق الحاجة وسنة الاكل السليمة اوله والحرام
اخره وغسل الدين قبله وبعده وبيد بالسباب قبله والشيء بعد مطلق وقوله

تات

[illegible]

أما الحافة الأهلية خلافا لما لك ولبنها وابن الحيلة التي تأكل العذوق ولبن الرملة أي الزهر
وبول الأبل ولجازه أبو يوسف الشاذلي وكه **حرمها** أي ألم الحلالة والرملة ونحس الحلال
يذهب نفع لحما وقدس بثلاثة أيام للباحة وأربعة لشاة وعشر لابل وقدر على الظفر ولو
أكلت الحماة وعجزها بحيث لم ينق لحما حلت كأكل كل جدي غدي بلبن خنزير لأن حله
لا يتغير وما غدي به يصير مستهلكا لا يبيح لما ذكره ولو سقي لبن **حرم** أي حرم من ساقته
صلك أي بكره ويصير شرح الوهابية ذكر **الأل** والشرب والأصناف والقطب
من أن ذهب فضة للرجل والماء لا طلاق للحديث **وكبره** أي معلقة الغنم
الذهب والأختال أي بها وما أشبه ذلك من الاستعمال ككلمة ومرة وقدر ودواة
وتحرمها يعني إذا استعملت ابتداء فصنعت لم تحسب متعارف الناس والأختال كراهة
حتى لو نقل الطعام من أناء الذهب إلى موضع آخر أوصب الماء أو الدهن في كفه لأعلى رأسه
استلزم استعماله لأبى به محتمل وعجز وهو ما حرم في الدرر للفظ وظاهر استثنائه التمسك
الاستعمال البسيط والجوهر من الأعداء بهما في الحرب للضرورة وهذا ما يرفع البذر
والمالعة ويجلب الأباوان مختلف من ذهب فضة وسرير كدك قرطه من ديباج وكبره
فلا بأس به بل فعل السلف خلاصه حتى إذا أوصفت من سد الديباج والقرط عليه كباقي زهر
الأكل في نحاس أو صوف أو أفضل الخرف قال صلى الله عليه وسلم من احتجأ أو في بيته خرف
زادته الملائكة اختار ذكره ما ذكر من أن **أرسانى وزجاج** و**بلور** مضافين خلافا لما في
وهل الشرب من أن **المصقفي** أي موزق بفضته و**الركوب** على شجر مصقفي و**البلور** على
قري مصقفي ولكن بشرط أن يفي أي يجتنب موضع **الفضة** بقدر قليل ويدخلون حرج
ويخرج وكذا الأنا المصطب بذهب أو فضة والكرمي المصطب بهما وأهلية مرة ومضى
بهما **أو لوجه** أي التفتيش في فصل سيف وسكين أو في فضته أو أحوالها **أو ركاب**
ولم يضع أي موضع **الذهب والفضة** وكذا كتابة الثوب بذهب أو فضة وفي الخبر
لا بأس بسكنى المصقفي والمجاش وركاب وعن الثاني ذكره الكل والمخالف في المصقفي
المطلعي فلا بأس به بإجماع بلا فرق بين جلم وركاب وعجزها لأن الظلال مستهلك الجلم
فلا فرق لونه يعني وقدر **ويقبل قول كافر** ولو جوسيا قال **أشترت الخمر من كنان فيجوز**
قال **أشترتني من كنان فيجوز** وما لا يرد به يقول القائل وأصله آخر الخبر **يقول** لا بأس
في المعاملة لأنه إيجابات عليه قول **الكنز** والقبول **الكنز** في الكفر في الكل والكنز يعني
المحاصلين في ضمن المعاملة لا طلاق لكل والحرمة كاقومه الزبلي **ويقبل قول الملوك**
لوانني **والصبي** **العبد** سأل آخر به أهله المولى غرضه **والأولاد** وكان الناح
أوبد خول الدار مثلا وقوله في السراج بما إذا غلب على رايه صدقه فلو شري صغير نحو سارق
واثنان لأبى بيعه ولو خنزير يرب وحلوي لا يبيعه ليعنه أن الظاهر كونه وقامه فيه
ويقبل قول الفاسق والكافر والعبد في المعاملات كذا وتوقفها كما إذا **أخبر أنه يول**
فلا بأس **ببيع كافي** **من الدار** أنه أنزل على الراي صدقه كافر وسبي أو لخط وضرب
العدالة **والأبنا** في التي بين العبد والرب كالجبر عن نجاسة المائتيم ولا
يتوضأ **أخبر** **بما سلم** على نحره ما يعتقد حرمة ولوعبد أمانة ويحرم في غير **الدين**
بما سألها وحس المستقر ثم يعمل بأبى ظنة ولو أرفق المائتيم فما إذا غلب
على رايه صدقه فلو ضامن **بما إذا غلب** على رايه كذب كان أحوط في الكفر من
وشرهم بعد الوضوء **أخبر** **أن** **الكل** **أخبر** **أن** **الكل** صدقه فلو أرفق الدار كذا
وخلصه وخائنه قلت لكن لو تم قبل إراقة لغير جميعه خلاف جمل الناس
لصاحبه ملزم في الجملة خلاف الكافر ولو أرفقه بجهلته وعدل نجاسة حكم
بجهلته خلاف الذميمة وتعتبر الفعلية في أوان طاهرة ونجسة وقذبة ومسته
فإن الغلب ظاهر آخرى وبالعكس الأول **اللعن** وفي الباب يخبر مطلقا

من العاصم بل يترك مربي لم ومطبا لمصايدهم لتعلق جفهم به فلم يكن موثا وكذا لو كان مختطبا ولم
انليس للامام ان يقطع ما لا غنى للمسلمين عندين المحدثين الظاهر وفي ما كان جوهرا الذي
اودعه الله في جواهر الارض بآثار كسعادته الخ والكحل والقار وتقطا والابا التي يستقي
منها الماء يعني التي اعطى بالاستنباط والسقي فلو قطع هذه المحدثين الظاهر لم يكن لقطعها
حكم بل لقطع غيره سوا فلم منهم القطع كان منعه متعدبا وكان لما اخذ ما لم يكن له متعدبا بالنع
لا بالآخر وكف عن المنع وصرف عن مداومة العمل لئلا يشبهه اقطاعه بالهبة او يصير معه
في حكم الاملاك المستقرة ذكر العلامة قاسم في رسالته احكام اجارة اقطاع الجندي وحرم بيع
الناقص وهي التي ينزع الما منها بالبيع كبيع العطين وهي التي ينزع الماء منها باليد والعطين
منافع الابل حول البير اربعون ذراعا من كل جانب وقال ان الناصح فستون وفي الشرب لئلا يله
عن شرح الجمع لو عني البير فوق اربعين يزا عليها انتهى لكن منسبة التمس في الجهد قالوا في
يقول الامام وعزاه للفتوة قال وقيل التقدير في بيع وعين بما ذكر في اراضيه لصلابتها
وفي اراضها رخاوة فيزداد لئلا ينقل الماء الى الثاني وعزاه للهداية وعزاه اليرجندي
للتخلف فليصفها اذ اخرجها في مواسم باذن الامام فلو بيعت ارضه بلا اذن امام لم يكن
الحكم كذلك كذا ذكره المصنف وصاروا التمس في وفيه ريزا الى انه لو جرح في ملكا لغيره لا يحكم
ولو جرح في ملكه فله من الحرم ما سوا الى ان الما لو غلب على ارض تركها المالك او ما توارا
انفردوا لم يجز احياؤها فلو تركها التابيح لا يعود اليها ولم تكن جريا لغيره جازا حياها وحيا
وعزاه للفتوة وحرم المصنف خمسة ذراع من كل جانب كاع الجدي والذراع هو
من المكة وهو ست قبضات وكان ذراع المكة اي ملك الامام تسع قبضات فكس منه
قبضته ويجمع من من اخر وغيره فيه لانه ملكه فلو جرح فلا بد منه او تقصيره وتما مربي
الذبح ولو جرح الثاني بيرا في شتمه حرم البير الاول باذن الامام فذهب تالير
الاولى وتحويل الى الثانية فلا شيء عليه لانه غير متعد والماتت الارض لملك فلا تخاف
لكن في حانها تحت حانها غيره فليست كالحانها الاولى بسببه فان لا شيء عليه ويز
وزيل في وفيه لهدم جداره فليصلح ان يولد في قيمته لا يستأجر اكرامه العقيم والغاز
الثاني الحريم من الجوانب الثلاثة دون جانب الاولى لسبق ملك الاول فيه وللقنعة في
محرم الماتت الارض حريم مقدمها يصلح لائق العطين ويحرم وعن محمد كليس ولو ظهر الما
فكالمعين وفي الاختيار فترصة لاي الامام اي لوبا ذنر والا فلا شيء ذكره اليرجندي وحرم
مجرى يجرى في الارض الموت خمسة اذرع من كل جانب فليس لغيره ان يجرى فيه ولو جرح ما سقت
غود دجلة وانزات اليه بالمرات اذا لم يكن ذلك حريما لعاص وان كان حريما او جاز فترصة
لم يجز احياؤه لانه ليس بموات والنهر في ملك الغير لا حريم له الا بغيره ان قال له مسافة
النهر لمشي ولقي طينه وقدر محمد مقدم عرض النهر من كل جانب وهو ارفق ملقي وقدر
ابو يوسف بنصف بطن النهر على التقوى تستاني معزيا لذكر ما في وفيه معزيا للاختلاف
واكون على هذا الاختلاف وفيه معزيا للكماني ان الخلاف في النهر صغير يحتاج الى كربة في كل
حين فله حريم بالاتفاق وفيه معزيا للكماني ان الخلاف في النهر صغير يحتاج الى كربة في كل
يأخذ فيها ارض لغير صاحب الارض فالمسافة لهدمها ولصاحب الارض عند وفيه معزيا
لليتممة العاصم انه حريما بالاتفاق بقدر ما يحتاج اليه لائق العطين ويحرم انتهى قلت
ومن نقل الاتفاق ايضا انه لئلا يجرى من الاختيار وشرح الجمع فذهب
لعدة نصيب الما وشرا وفيه الانتفاع بالما ستميا للزراعة والدواب والفتوة شرب
في آدم واليهام بالاشفاة وكل حقها في كل ما يحرم بها اوجب وكل سقي ارضه
من جريا وفيه عظيم كدجلة والفرات ونحوها لان الملك بالاحراز ولا احراز لان تها الما
يجمع قدر غيره وكل حق سقي ارضه منها او لنصيب الرعيان لم يضر بالعادة
لان الانتفاع بالمباح انما يجوز تذا لم يضر باحدك الانتفاع يسمى وقدر وهو الاسبق

كذلك

هذا هو الحق في النهر الذي هو ملك للملك لا حريم له الا بغيره ان قال له مسافة النهر لمشي ولقي طينه وقدر محمد مقدم عرض النهر من كل جانب وهو ارفق ملقي وقدر ابو يوسف بنصف بطن النهر على التقوى تستاني معزيا لذكر ما في وفيه معزيا للاختلاف واكون على هذا الاختلاف وفيه معزيا للكماني ان الخلاف في النهر صغير يحتاج الى كربة في كل حين فله حريم بالاتفاق وفيه معزيا للكماني ان الخلاف في النهر صغير يحتاج الى كربة في كل يأخذ فيها ارض لغير صاحب الارض فالمسافة لهدمها ولصاحب الارض عند وفيه معزيا لليتممة العاصم انه حريما بالاتفاق بقدر ما يحتاج اليه لائق العطين ويحرم انتهى قلت ومن نقل الاتفاق ايضا انه لئلا يجرى من الاختيار وشرح الجمع فذهب لعدة نصيب الما وشرا وفيه الانتفاع بالما ستميا للزراعة والدواب والفتوة شرب في آدم واليهام بالاشفاة وكل حقها في كل ما يحرم بها اوجب وكل سقي ارضه من جريا وفيه عظيم كدجلة والفرات ونحوها لان الملك بالاحراز ولا احراز لان تها الما يجمع قدر غيره وكل حق سقي ارضه منها او لنصيب الرعيان لم يضر بالعادة لان الانتفاع بالمباح انما يجوز تذا لم يضر باحدك الانتفاع يسمى وقدر وهو الاسبق

والمعنى ان نصيب النهر هو الملك كقولنا لا سقي ارضه وشجره وذرعه منسوب ولا بوجوهها
من شجره وقتلته وبه الا باذنه لان الحق له في وقتل على اذنه والسقي لغيره فذهب
وايه حيا اليه جريا واذا اذنه في الاصل وقيل لا الا باذنه والمجرب في كون وجب بجملة منقوبة
الجملة لا ينقطع ب الا باذنه صاحب ملكه ب ارضه ولو كانت البير والفتوة والنهر
ملك لغيره لكان من حق مربي الشقة من الدخول في ملكه اذ كان يحدتها بغيره فان لم
يحد يقال له اي لصاحب البير ويحرم اما ان يخرج الماء اليه او يتركه لياخذ الماء لئلا
يحد اي جانب النهر ويحرم لانه من حق الشقة لحدت احدا المسلم شرا ولا في
في اتمامه لاجل في النار ويحرم لئلا يحد لئلا يحد لئلا يحد اما ان تقطع وتقطع البير والا
تتركه لغيره قدس ما يريد ربي كفي وتوقفه الما وهو يحرف على نفسه واما ان يقطع
لان له ان يملكه بالسلام لا يجرى في السقي لئلا يحد وان كان مجريا في الاواني قاله ينفذ
السلام كلعلم عند المحققين فترصة اذا كان في فله فعل من جرحه ملكه بالاحراز فصار نظير
العامان وقيل في البير نحوها الاولى ان يقال بغير صلاح لانه ان يركب حصية فلا كان لغزير
كافي وكريه اي حريم غير ملك من بيت الما فان لم يكن في بيت الما شيء جبر
الناهي على كربة ان استغوا عند دفعه للغزير وكري النهر المالك على اليد وجبر من الحي
منهم على ملك وقيل في الخاص لا يجبر رهل بريحون ان يامر القاضي نعم ومنه كري النهر
تقدر في عليهم من اعلاه فان جازوا ارض رهل منهم بري من سيرة الكري وقا لاهلهم
كربين اوله الاخره بالحصص كما يستويون في استحقاق الشقة واكوي على اهل الشقة
ونصح دعوي الشرب بغير ارض استثنانا وان كان لرجل ارض ولا شيء فيها فترصة راديب
الانسان لا يجرى في النهر في ارضه بل له ذلك ويتركه على حاله وان لم يكن في يد رسل
يكن جازيا فيها اي في الارض فليصلح السادة هذا البير لئلا يحد كان في يد رسل
النهر يوقر سقي اراضيه وعلى هذا المصنف في تها وعلى سقي اراضيه او المالك
في ارضه فكم الاختلاف فيه نظره في الشرب ويعلق تهمير في حق استصواب في الشرب
فيلزم من حق قدر اراضيه لانه لم يمتدود خلافا لاختلافه في الطريق فانهم يتر
في ملكه بغيره بلا اعتبار سعة الدار وضيغها لان المقصود الاستطراق وليس لاحد من
ان يركب في النهر ان يصدق عند تها او يصب عليه رحي الارض وضع في ملكه ولا يضر به
ولا يملك وقاية او له اليه كناعورة او جسر او قنطرة او يوسع في النهر او يقسم بالاموال
انه قد كانت التسمية بالوكوي بكسر الحاء محمودة بفتح القاف لانه القديم يترك على قدم
لظهور الحق فيه او يوقف نصيب ارضه لغيره ليس له منه اي من النهر شرب
بالا واما يتعلق بالجميع وله تقصير بعد الاجارة ولورثتهم من بعدهم وليس لاهل كرى
النهر بلا رضاه وان لم يترك ارضه يدونه ملقي كطريق مشري او داحده ان ينفذ
في بابا الي وارضه سائر غير ساكن هذه الدار التي تحيطها في هذا الطريق خلا
ما او كان ساكن الدارين واحدا حيث لا يمنع لان المارة لا تزداد وتزيد الشرب
ويجوز بالانتفاع به اما الاصل ببيعها بياض وبيع الشرب ولا يوجب ولا يوجب ولا
يشبه به لانه ليس بمات منقود في ظاهر الرواية وعليه الفتوى كما يجب في الرواية
ببيعها واخرية وايضا الما بد كختم وسلم عن ديدم وهو كختم وان تحت
هذه الحقوق لانه لا يتصل بالشرع الفاسد لان الشرب لا يملك ببيعها ساقى او لم
وعليه ومن لم يبيع الشرب بلا ارض فلو لم يكن له ارض قيل يجمع الما في كل فورة في جرح فيضاع الما
الي ان يتقوى وينه وقيل ينظر الامام لارض الشرب لها نصيبها فيها فيبيعها بضرارها
فينظر لقيمة الارض بلا شرب ولقيمةها معه فيصرف تفاوت ما بينها وبين الميت وتقامه
في ارضه بل يبيع من ملا ارضه حاة فترت ارضه جاز او عرفت لانه منسب غير متعد
وهذا اذا استأجرها ستميا معناه ان تحل ارضه عادة والا يضمن وعليه الفتوى وفي الدرر وهذا

وهو ان قوله ورواها في نوا اهلها ان

ون

ن

الاول فذكر عظيمه من حيث المبح لا جعل منته
الموضع لنقل الذهب الصيغ ما يظن انه
احل السور اما بقا لشئيه عفا الله عنها

مقلش

للفرد خصال في
ان يخلق بها

٧٧٧

رزق رزق سبقا على سبيلها
 يؤكل ما قطع بخلاف الصيد
 اراهم بيدي

رفع الهمزة
والكسرة

ووقع في القلب ان صاحبه فعل في ذلك ابا حنة للناس لابي اس بالاخت والاك لان الثابت بالدلالة
كما ثابت بالبرهان انتهى فقد ابراج كلها بالبرهان المذكور فعمل ان العلم يكون الذراع اهلا للذكاة
ليس بشرط فانه المصنف قلست قد غفر في بين حادثة القوي واللفظة بان الذراع والار
غير المالك قطعاً وفي الثاني محتمل وتربط بخط ثلثة سرق شاة قد حرم بان تنسبه هل توكلي
الاصح لا كفر بنسبه على تحريم القطع بلا تملك ولا اذن شرعي انتهى فليحرم وفي الوهبانية
ومامات لا تطعمه كلسا فانه خبيث حرام نفعة متعذر وتملك عضو لو اوجده اجز
واغتافه بمعنى لا يترسكه وان يلقه مع غيره جاز اخذه كقشر ارماء وماه المقتدر
وفي معانيها ستها واي حال لا يحل اصطفاه صبور او ما صيدت ولا في نفر
هو صيد دخل ادرجل فطلق عليه بامر ملكه فلا يملك غيره ولو بعد خروجه
الرهن من مناسبتة ان كان الرهن والصيد سبب لتفصيل المال
هو لغة خيسل لني وشرا عيسى **في مالي** اي يحمله محبوسا لان الحائس هو الرهن **في مالي**
استغناه اي اخذه منه كلاً او بعضها كان كاذبة الرهن اقل من الدين **الدين** كاف
الاستغناء لان العين لا يمكن استغناؤه من الرهن الا اذا صار ديناً حاكماً كايحي **حقيقة**
وهو دين واجب ظاهر او باطن او ظاهر فقط كمن عبد او دخل وجد دخل او حرم **او حركا**
كالاعيان المعنوية بالمثل او القيمة كايحي **وينعقد** بايجاب وقبول حال كونه غير لازم
وحينئذ **ظهر الرهن** تسليمه والرجوع عنه كايحي **المسألة** فاذا سلم ونفسه **المرتهن** حال
كونه **محرراً** لا اشتراط كالمثل على شجر **محرراً** لا اشتراط لان الرهن كالحق بدون القيد
لا اشتراط ولو كان بان القيد الرهن بغير الرهن دخلت كالمثل ويستخرج ان اذ ان القيد
شرط اللزوم كايحي **المسألة** وهو في المحتمل ان شرط الجواز **والفصل** بين الرهن والمرتهن **فمن**
حكاه على الظاهر **كايحي** فانها فيه ايضا قبض وهو مبني **اذ اهلك** بالاقول **من قبضه** ومن
الدين وعند الشافعي هو امانة والمعتبر قيمة يوم القبض لا يوم الهلاك كالمثل في الكفا
لحاشيته للفقول كما حرم المصنف **المعروف** على سبب **الرهن** اذ المدين المقدار اي مقدار
ما يريد اخذه من الدين ليس بمضمون في الاصح كذا في القيمة والاشباه فان ذلك
ساوت قيمة الدين صار مستوفيا **ديته** كايحي **او اذ كانت** الفضل اما ان يقضي
بالقبض او **انفقست** سبب **بقدره** وجميع المرتهن بالفضل لان الاستغناء قد يملكه
وضمن ان الرهن بدعي الهلاك بل **ارهاق** مطلقا سواء كان من اموال ظاهره او باطنه
وخصه مالك بالباطنة ولطلب دينه من رهنه ولم يحسبه به وان كان **الرهن** في
لانا احبس جزاء معلوم **وليس** خيسل رهنه بعد الفسخ للعقد حتى يقضي دينه **اي**
يبريه لانا الرهن لا يبطل بمجرد الفسخ بل يسقط رهنه باني الفسخ والدين معا فاذا فات
احدهما لم يبق رهنه باني ودرر وغيرهما **لا انتفاع** به مطلقا لا باستخدام ولا سكن ولا
والاجارة او اعارة سواء كان من مرتهن او رهن **الا باذن** كل لآخر وقيل للمرتهن لانه
ربا وقيل ان شرطه كان ربا ولا لا وفي الاشياء والجواهر ابراج الرهن للمرتهن اكل الخار
او سكن الدار ولين الشاة المرهونة فاكلها لم يقضي ولم تنفع ثم افاد في الاشياء انه
يكفه للمرتهن الانتفاع بذلك ويصح اخذ الرهن **فلا يعمل** الانتفاع قبل اذ صار مستوفيا
ولم يبطل الرهن به **واذا اطلب** المرتهن دينه **بما اخصاره** رهنه لئلا يصير مستوفيا
مرتهن **الا** اذا كان لرجل او عند العدل لانه لم يات بانه شرح جميع **فان اخصره** له كل
دينه **ولا** في المرتهن **وهذه** تحققتا النسوية **وان اطلب** دينه **في غير هذا العقد**
لرهن **فكذلك** الحكم **اذا لم يكن** للمرهن مونة **وان كان** محله مونة **سلم** دينه **وان لم يحضر**
لان الواجب عليه التسليم بمعنى التخلي لا النقل من مكان الى مكان ونقل التمسك عن
الذخيرة انه لو لم يقدر على اخضاره اصلا لم يبرمه انتمى فلفظ **فكذلك** **والرهن**
ان يحلف بالله **ما هلك** وهذا كله اذ ادعى الرهن هلاكه اما اذ ادعى فلا فائدة في اخضاره

فوجبه

وكذا الحكم عند كل جمحل كما حرم ابن السكينة وقال نظا
ولا دفع مالم يحضر الرهن او يمين **بغير مكان العقد** والكل بمس
كذا البطل اولادون دعوى مدنيه هلاكاً وهذا في انها لا يذكر
ولا يحلف **من ثمة** قد طلب دينه **احضاره** رهنه قد وضع عند العدل **بامر الراهن**
ولا اخضاره **من ثمة** **بأمره** **المرتهن** **بأمره** اي بامر الراهن حتى يقضيه لانه بذلك
وحينئذ **اذا قبضه** اي النبي **يملك اخضاره** لقيام البذل مقام المبدل ولا يملك
من ثمة **بغيره** **فمن** **الرهن** **من ثمة** **يقضي** دينه **بمنه** لانه حكم الرهن
احبس الدين حتى يقضي دينه ولا يملك **من ثمة** **يقضي** دينه او ابر بعضه **فمن**
من ثمة **يقضي** **الدين** **من الدين** او يبرها اعتبارا بحبس الجميع **ويجب** على المرتهن
ان يحفظ **نفسه** **وحيا** **لكا** في الوديعة **وقضى** **ان يحفظ** **بغيره** **كأمر** **فمن** **بأمره**
واعارته واجارته واستخدمه **وقضى** **ان يحفظ** **بغيره** **كأمر** **فمن** **بأمره**
يملك **خاتم الرهن** **في خضره** سبب جعل نفسه ليا طين كذا ولا يبرهني بقدره **كذا** **يقضي** **كل ثمة**
الدين على اختياره الرهن كمن قد من في الحظر من الرهن في رهنه فيها ان شعارة الرهن
وان يجب التمسك عنه ثمة قلست **وكن** جرت العادة في ضمانات بله كذا
فينبغي لزوم الضمان قياسا على مسألة السيف الاتية **يلزم** **ان يجعله** في اصبع اخري الا
اذا كان المرتهن امرأة فمضى لان النساء ليسن كذا كذا يكون استغناء لا احتفاظا **ان كان**
معزيا للزبي ومثله **تقديس** **في الرهن** **لا الثلثة** فان الثلثة يتقارون في العادة
يسبقون لا الثلثة **وقا** **خاتم الرهن** **فوق** **آخر** **يرجع** **الى العادة** فان كان
من يحل ليس خاتمين ضمن والا كان حافظا فلا يقضي **ان ثمة** **يقضي** **بأمره** **اي** بالقيمة المذكورة
من جنس الدين **لقيام** **تقصا** **بغيره** **اي** يحل القضاء بالقيمة **اذا كان الدين حالا**
وطالب **الرهن** **بالفضل** **ان كان** ثمة **فضل** **وان كان** الدين **موجبا** **فمن** **الرهن**
ثمة **تكون** **رهنه** **عند** **فاذا** **دخل** **الاجل** **اخذه** **بدينه** **وان قبض** **بالقيمة** **من خلاف** **حسبه**
كان **الضمان** **رهنه** **عند** **ان قبضه** **لانه** **لا يبره** **الرهن** **فاذا** **حكم** **واجز** **بمن** **حفظ** **وحافظ**
وماوي **العقر** **على** **المرتهن** **واجز** **رابع** **لوجو** **وان** **نفقة** **الرهن** **والخراج** **والعشر** **على** **الراهن**
والاصل **فيه** **ان** **كل** **ما** **يحتاج** **اليه** **لمصلحة** **الرهن** **بنفسه** **وتسببه** **فعل** **الراهن** **لا** **يملك** **وكما**
كان **الحفظ** **فعل** **المرتهن** **لان** **حسبه** **لم** **واعلم** **انه** **لا** **يبره** **منه** **لواشترط** **على** **الراهن** **فستاتي**
عن **الذخيرة** **واما** **مونة** **ره** **كحل** **ان** **او** **رجل** **منه** **كداواة** **يجز** **اي** **الي** **يد** **المرتهن**
تقسم **على** **المعنونة** **والامانة** **فالمعنونة** **على** **المرتهن** **والامانة** **على** **الراهن** **لوقبضه** **كش**
من **الدين** **والافعل** **المرتهن** **وكذا** **معلنة** **امرا** **خ** **وفرح** **وقد** **خاتمه** **وكما** **وجعل**
احدهما **فاذا** **الامر** **كان** **منه** **على** **الا** **ان** **يأمر** **القاضي** **به** **ويجعله** **وسا** **على** **الامر** **فمن**
يرجع **عليه** **ويجوز** **امر** **القاضي** **بلا** **تصرح** **بجعله** **وسا** **عليه** **كايحي** **كايحي** **قال** **الراهن** **ان**
اي **يرجع** **لوصاحبه** **حاضر** **مطلقا** **خلافا** **للثاني** **وهي** **فرع** **مسألة** **الامر** **الراهن** **ان**
غيره **وقال** **المرتهن** **بل** **هذا** **هو** **الذي** **رهنه** **عندي** **فاذا** **الامر** **الراهن** **لان** **القاضي**
يخالف **ما** **ورد** **على** **المرتهن** **ره** **على** **الراهن** **بعد** **قبضه** **فان** **القول** **لراهن** **لان** **الامر** **كان**
برهنه **فالراهن** **ايضا** **ويستطاع** **الدين** **الاثبات** **الزيادة** **ولو** **قبل** **قبضه** **فالقول** **للمرتهن** **لان** **الامر**
دخله **في** **ضمانه** **وان** **برهنه** **فالراهن** **لان** **الاثبات** **الضمان** **بما** **ورد** **في** **السفر** **بالراهن** **اذ**
فان **الامر** **كان** **في** **الوديعة** **وان** **فان** **الامر** **كان** **في** **الوديعة** **وكذا** **الانتفاع** **عن** **البلد** **وكذا** **العدل**
الذي **الرهن** **في** **يد** **كان** **في** **الوديعة** **معزيا** **للعقد** **على** **خلاف** **ما** **في** **تساوي** **القاضي** **وبعل** **باني**
العقد **قل** **الامر** **وما** **في** **القاضي** **فوقها** **كان** **يندر** **كلام** **القضية** **فان** **في** **الحديث**
اذ **ادعى** **الرهن** **في** **بما** **في** **القاضي** **اذ** **استشهد** **فمنه** **تعد** **هك** **بأن** **قال** **لكي** **لا** **ادري** **كم**
كانت **قيمة** **ضمن** **بما** **في** **من** **الدين** **كذا** **ذكر** **المصنف** **اول** **الباب** **بأمره**

بغيره

٥١

ما يجوز ان يباع وما لا يجوز **باب بيع من مشاع** عدم كونه من اكرام مطلقا مقارنا او طاريا
من تركه او غيره ينقسم الى قسمين ان فاسد يضمن بالقبض وجوزة الشايع وفي الاشياء ما
قبل البيع قبل الرهن الا في اربعة المشاع والمشتور والمضطر والمعلق عتقه بشرط قبل
وجوده غير المدبر فيجوز بيعها لارهنها وفيها الحيلة في جواز رهن المشاع ان يبيعه النصف
باختياره بوجهه النصف ثم يبيع النصف قال المصنف وفيه نظر ولعل مخرج على الضعيف
في السجوع الطاري قبل البيع ولا عليه لانه باختياره لا يتجمل ما يبي في ملكه او يعود لملكه
وعلى كل يكون رهن المشاع ابتداء كالمسقط في تقويم البصائر فتمت قلنا والحيلة الصحيحة
ما في جيل منية المفتي ارا من نصف داره مشاعا يبيع نصفه من طالب الرهن ويبقى
منه النصف على ان المشتري بالخيار ويبقى الدار ثم ينفق البيع بحكم الخيار فيبقى في يد غيره
الرهن بالنقص واعتدله ابن المصنف في اقراره بالخيار وفيه السجوع الثابت ضرورة انصر
لما في الولولكية ولو كان بينه وبين وقال خذ احدها وهذا الاخر بضاعة عندك فان نصف كل منهما
يبيع رهنها بالدين لانه احدها ليس بالدين الاخر فيبيع الرهن فيها بالدين ولا يضر ولا يضر
ثمة على غل دونه ولا يزرع ارضي او غل او ثيابا بدونها وكذا مكسب كره الضم والتمسك والارض
والغسل والاصل ان المرهون متى انقل بغير المرهون خلفه لا يجوز الاستناع قبض المرهون وجوز
دفعه وعن الامام جواز رهن الارض بلا تجر ولورهن الفجر بموضعها او الدار بما فيها جازم
لانه اتصال بحجارة وفي القصة رهن دارا والحجارة مشتركة بينه وبين اخيه ان صح في العصة
والانصر اتصال السقف بالحجارة المشتركة لكونه متعا ولا رهن لكر والندبر والمخات وامر
الولد والوقت ثم لما ذكر ما لا يجوز رهنه ذكر ما لا يجوز الرهن به فقال **ولا بالامانات**
كوديعة وامانة **ولا بالارز** خوف استحقاق المبيع فالرهن به باطل بخلاف الكفاية كالمزك
يعين مصفونة بغيرها اي بغير مثل او قبضة مثل المبيع في يد البايع فانه مضمون بالقبض فاذا
هكذ ذهب بالقبض **ولا بالامانة بالقبض** ولا بالتصاخي مطلقا في نفس وما دونهها بخلاف
القبض بخطا الامان استيعا الدين من الرهن ولا بالشفعة وباجرة الناحية والمغنية
وبالصلح الحائز او المدبرين واذا لم يبيع الرهن في هذه الصور فلا رهن اخذ فلو كان عند
المرتضى قبل الطلب هكك بحائنا اذ لا حاكم للباطل فيقبض باذن المالك صدر بشرطه وان
كامل ولا رهن بشرطه وانها من مسلم او ذمي للمسلم اي لا يجوز للمسلم ان يرهين حبل
او يرهينها من مسلم او ذمي ولا يضمن له اي للمسلم من حالها حال كونه ذميا او عكسه
الصفاق لتقوم الخدمه لاعتدنا وصح الرهن بصلح مضمون بقبضها اي بالمثل او بالقيمة
فالمغصوب وبطل الخلع والمهر وبطل السلم عن دم عهد اعلان الاعيان فلا يرهين غير
مصفونة اصلا كالامانات وعين غير مصفونة وكذا شبهة المصفونة ببيع في يد البايع
وعين مصفونة بنفسها كالمغصوب وخبره وتامة في الدار وضع بالدين ولو يوجد امان
رهن ليقتر منه كذا كانت مثلا فلو دفع له البعض واستقر لاجل شهادة فاذا هكك هذا الرهن
في يد المرتضى كان مضمونا عليه بما وعد من الدين فيسلم الف المهرين جبرا اذ كان الدين
تساقا بالقيمة او اقل اما اذا كان اكثر فهو مضمون بالقيمة هذا اذا سمى قدر الدين فان لم
يسم بهان دهنه على انه يعطيه شيئا هكك في يد هل يضمن خلاف بين الاماميين مذکور في البرا
وغيرها والاماميين غير مصفونة وقد تقدم ان المفتي على سبيل الرهن اذ المدين المقدار غير
مضمون في الامم ومع براسي حال السلم وعن الصرف والمسلم فان هكك الرهن في الحيل
ثم الصرف والسلم وصار الرهن مستوفيا حقا خلافا للمثالة وان اقر قاتيل بحدوه
مطلبا اي السلم والصرف واما السلم فيه فصح مطلقا فان هكك الرهن ثم العتد وصار حقا
للمسلم فيه ولو لم يملكه ولكن تساقا السلم وبالسلم فيه رهن بغير رهن المالك
استخسانا لانه يملكه فقام مقامه وان هكك الرهن بعد الفسخ المذكور هكك به اي بالسلم
فيه فيلزم رب السلم دفع مثل السلم لئلا يضره حكا الى ان يملكه وللاب ان يرهين

مطلوب الرهن
مالا كور الرهن

ما كور الرهن

وصح بالدين
ولو وعدها

والرهن في السلم
والرهن في السلم

هذا هو الحق في البيع
والرهن في السلم
والرهن في السلم
والرهن في السلم

بما لا يرهين
بما لا يرهين
بما لا يرهين

من كان عليه **عقد الطلقة** لانه لم ابدعه بهذا الولي لهلاكه مضمونا والوديعة امانة والوديعة
ذلك وقال ابو يوسف لا يملك ذلك ثم اذ هكك فحينما قدر الدين للصغير لا الفضل لانه امانة
وقال الترمذي يضمن الوصي القيمة لان للاب ان يستعقب بال الدين بخلاف الوصي كمن م
في الذخيرة وغيرها بالتسوية بينهما لراي للاب **رهن مال معد وقره الصغير** لا يرهين
لصغير عليه اي على الاب ويجب له لاجل الصغير بخلاف الوصي فانه لا يملك ذلك
سراجه **وكذا مكسب** فلا للاب رهن متاع طفله من نفسه لانه لو فرض شفعة جعل لخصص
وبعدين كشرابه مال لطفله بخلاف الوصي لانه وكل يحق فلا يتولى ط في العقد في رهن ولا
بيع وتامة في الزيلعي ومع ثمن مد او غل او ذمة ان غل الرهن او غل حرا والذمة
سنة ومع مد صلح من اشترى رهن بعد ذلك ان لا يرهين عليه والاصل ما مر ان وجوب
الدين ظاهر فيك لعهدة الرهن والكفل ومع رهن رهن والتمسك والمزك فانه رهن
المذكور بخلاف جنسه هكك بقبضة وهو ظاهر وان **هكك هكك** مثل وزا او كذا
لا يتهن خلافا لما بين الدين ولا يرهين باجدة عند المتأخرين في ان تساقا بظاهره وان
الدين ازيد فاذا زيد في ذمة الراهن وان الرهن ازيد فاذا زيد امانة وذكره صاحبها **عقد**
على ان يرهين المشتري بالدين شيئا يرهين او يرهين لانه يرهين به ولا يرهين المشتري
على الوفا لما مر غير لازم **باب بيع** فلهذا انصرف المرفوع الا انه يرهين المشتري
الدين على الاو يد مع قيمة الرهن المشروط رهنه لصول المقصود وان قال المشتري لبايع
وقد اعطاني شيئا غير اسمه امسك هذا حتى اعطيك الثمن فهو رهن لتلفظه بما يفيد الرهن
والعبرة بالعماني خلافا لثاني والثالثة ولو كان ذلك الشيء الذي قال المشتري امسكه
المبيع الذي اشتراه يرهين له بمدقصة لانه حينئذ يعلم ان يكون رهنه بقبضة ولو قل لا يكون
رهنه لانه يحبس بالدين كما مر في لو كان المبيع فامسك بمكة كك وحده فابطال المشتري وقطع
البايع تلفه جاز بعهده وشراره ولو باعه بازيد تصدق به لان فيه شبهة رهن رهن
عند جليل يدين بثلثيها **وكذا رهن من مال منها** ولو يرهين شرطين فان تباين اصل
واحد منها في وقتة لا تعدل في حق الآخر هذا لو ما لا يجزى وان تباين في أصله لم يفسد
الصف ولو دفع لك من عنده خلافا لها واصل مسئلة الوديعة زيلعي **ولو هكك في كل**
حصة لخير الاستسقا فان دفعه في احداهما رهن فلاش للمران كل العين رهن
في يدك منها بلا تقري وان حضا بثلثيها واحدا يدين عليها مع كل الدين ويعسكه
المستحقا كل الدين اذ لا يشوع ولو رهن عشرين بالث لا يرهين احداهما فاستحققت
لحسن لكل بكل الدين كالمبيع في يد البايع فانه على واحد منها لبايع من الدين لانه يبيع احدها
اذا ادى ما سمي له بخلاف البيع لعتد العقد بتفصيل الدين في الرهن لا السلم هو الامر **وبطل**
سنة كل منهما اي من جملتين على رجل اذ ياكل واحد **وهذه** هذا الشيء كعد مثلا **وهذه**
وتفقد لاحتلاله يكون كل رهن هكك وكل رهنه لذكر في ان واحد ولا يكتن نصفه لزم
السجوع فيها تترتا وحينئذ هكك امانة اذا اطل للمك لم **هذا** اذ لم يرهين فاختار ارضا
كالسجوع التنازع الاقدم اولى **وكذا** اذا كان الرهن 2 بعد احدها كان ذو الياق
لقرينة سبقه ولو مات رهنه اي رهنه انما يملكه مثلا وان كان الرهن مبرما اي في ايديها
الا لا يرهين العيد معها فان الحكم واحد زيلعي **بغيره** لا يرهين كذا كان في يدك ولو
مها نصف اجم العيد **رهنه** استحقا لانتقاله بالموث استسقا والسابع بقبض احد
عامه المدبرين تكون رهنه عندك **لكن رهنه** اذا هكك هكك هكك المرهون قاله هذا
ظاهر اذ رضى المطلوب بتركه رهنه كاديه ومفاد ان الرهن يتركه هكك المرهون قاله هذا
جمل اطلاق اسرارية وغيرها كاداه المصنف وفي الحقي لرب المال مسك مال المدبرين
لا اذنه وقيل اذ التيسر فلهذا كان حقه قضاهن دونه وافر المصنف دفعه في
تقال خذا بها شيت رهنه بكذا فاختار لم يكن واحد منها رهنه قبل ان يختار احدها

بما لا يرهين
بما لا يرهين
بما لا يرهين

سراجه فروع عصب الرهن كلاكه الا اذا عصب في حال انتفاع مرتين باذن الرهن
امر بدفعه للذلال فدفعه فملكه لم يضمن حامي وضع المصن الرهن في صدوقه ووضع عليه
فصنعته تارة للشرب فانضمت الما على المصنف فملكه ضمن الرهن لا الزيادة والمودع لا يضمن
شيا فتنه الاجل في الرهن يفسد سلكه ببيع الرهن ومات المرتين ببيع به لا يفسد
وارثه فاجب الرهن عتبه منقطعة فرفع المرتين امره للقاضي ليبع به بدنه ينبغي ان
يجوز ولو مات ولا يعلم له وارث فباع القاضي داره جازكنا في متزقات ببيع النهر وفي
النخلة ليس للمرتين بيع ثمر الرهن وان خاف تلفها لان له ولانته الجبس لا البيع وكل
رفع الرهن الى القاضي حتى لو كان في موضع لا يمكنه الرهن للقاضي اركان بما لا يفسد قبل ان يرفع
جاز له ببيع به **الرهن يرفع على يد عدل سمي به للعدل في رفع**
الرهن والمرتين اذا اوصف الرهن في يد عدل سمي ببيع بغيره ولا يأخذ احداهما منه
وضمن لو دفع الى احداهما لطلق حقه به فلو دفعه قتل ضمن لتعديبه واخذت قيمته
وجملها عتبه او عتبه غيره وليس للعدل جملها رهنا في يد لا يصير قاضيا ومقتضيا
وهل للعدل الرجوع مبسوط في المطاوع واذا هلك بملك من مرتين فان وكل
الرهن المرتين او وكل العدل او غيرهما ببيعهم عند حلول الاجل مع تركه لو اكل اهلا
لذلك اي البيع عند التوكيل والا تكن اهلا لذلك عند التوكيل لا تصح الوكالة وجب
فلاكل بيعه ضمير الا يغفل فباعه بعد بلوغه لم يضمن خلافا فان شرطت الوكالة في دفع
الرهن لم يضمن بل يضمن له ولا يثبت الرهن ولا المرتين للزومها بلزوم العقد في خلاف
الوكالة المفردة من وجوه احدها هذا والثاني ان التوكيل هنا يجب على البيع عند الانتفاع
وكذا لو شرط بعد الرهن في الامم دليل على خلاف ظاهر الرواية وان صحها قاضي فان
غيره على ما نقله الهندستاني وغيره فتنه خلاف الوكالة المفردة والثالث انه بملك بيع
الولد والارث والرابع اذا باع خلافا لجنس الدين كان له ان يرضى الى جنسه ايا الدين
خلاف الوكالة المفردة والخاص اذا كان عبدا وقتله بعد خطا فدفع بالجنسية كان له
بيعه خلاف المفردة متعلق بالبيع بغيره بقبضة ورثته اي ورثة الرهن كما
كان له حال حياته البيع بغير جنسه اي حقه الرهن وتبطل الوكالة بموت الوكيل مطلقا
وعن الثاني انه وصية تخلفه لكنه خلاف جواب الفصل ولو اوصى الى امر ببيعهم
الا اذا كان مشروطا لم ذلك في الوكالة ولا بملك رهن ولا مرتين ببيع بغيره الرهن
فان حل الاجل وغاب الرهن اجرا لوكل على بيعه كما هو الحكم في الوكيل بالخصوصية
اذ اغاب موكله واباها فان يجر عليها بان يجسه اياها لبيع فان لم يبعه ذلك باع القاضي
دفع للضرر وان باعه العدل فان لم يرضى كالمثل فملكه فملكه فان اوفى عتبه
بعد ببيع المرتين فاستحق الرهن وضمن فان كان البيع هالك في يد المشتري ضمن
المستحق الرهن ان شاء لانه غاصب وحينئذ صح البيع والقضى لتلكه ضمانه اي
ضمن المستحق العدل لتعديبه بالبيع ثم هو اي العدل بضمن الرهن وضمن ايضا الرهن
المرتين منه الذي اداه اليه وهو اي الثمن له اي العدل لانه بدل ملكه وبيع المرتين
على ما عتبه بدنه ضرورة سلطان قبضه وان كان الرهن قائما في يد مشتر بغيره
المستحق من مشتر به وبيع هو اي العدل على الرهن بغيره المشتري على العدل بغيره
لانه العاقد ثم وبيع هو اي العدل على الرهن بغيره المشتري على العدل بغيره
الثمن للمرتين او رجع العدل على المرتين بغيره المشتري على العدل بغيره
اي بدنه زادها في الدين واوقاية وان شرطت الوكالة بعد الرهن رجع العدل على
الرهن فقط سوا قبض المرتين منه اولا فان هلك الرهن عند المرتين فاستحق
الرهن وضمن قيمته هلك الرهن بدنه وان ضمن المرتين القيمة ببيع على الرهن
بقيمة التي ضمنها لضمير ثم وبدنه لانتفاع قبضه فسرع في الوكيلية ذهبت

عن دابة المرتين ينقطع ربح الدين ويصح بالبيع **الشرف في الرهن**
عليه ضمانه ايا الرهن على غير توقف بيع الرهن رهنه على اجازة مرتين او قبضا بدنه
وان وجد احداهما أخذ وصار قرضه رهنه في صورة الاجازة وان لم يجد المرتين البيع وقبض
بيعه لا يضمن بغيره في الامم تراذ ان يوقف فاما الشرف في البيع رهنه على اجازة
فان الرهن او دفع الامم في القضي ينقطع البيع وهذا اذا اشتراه ولم يعلم انه رهن ان
كامل ولو باع الرهن من رجل ثم باعه الرهن ايضا من رجل اخر قبل ان يبيع المرتين البيع
فالمشتري موقوف ايضا على اجازة او الموقوف لا يبيع فوقف الثاني فاما الاجازة فذلك
ومعطل الاثر ولو باعه الرهن ثم ايسر او رهنه او رهنه غيره فاجازة المرتين الاجازة
او الرهن او القيمة جازا لبيع الاول حصول النفع بجواز حقه للثمن على ما تقرر في محلها
دون غيره من العقود المذكورة اذ لا تنفع المرتين فيها فكانت اجازة اسقاطا لحقه فزال
المانع فتنه البيع وفي الاشياء من بيع الرهن من زيد ثم باعه من المرتين الفسخ الاول
رهنه فتنه وتبعه واستلاده اي نفذ اختاره الرهن رهنه فانه كان حقا وكان
رهنه اي المرتين حقا لا أخذ المرتين دية من الرهن وان موثقا أخذ قيمة الرهن
بدل الزمان حاوله فاذا حل استوفى حقه لو لم يضمنه ورد الفضل وان كان الرهن مسرلا
في القضي سمي المبيع في الامم من قبضه ومن الدين وبيع على صدره غنا في القضي
والاستلاد سمي كل في الدين فلا يرجع لان كسب المذموم اولا ملك المولى واقفا
لكن الرهن الرهن حله حكمه ما اذا ائتمن حيا كالميراث الرهن لانه لا يملكه احد في غير
الرهن فالمرتين بغيره اي المتلف قيمة يوم هلك وتكون القيمة رهنا عتبه كالميراث اما
ضمانه على المرتين فتعتبر قيمة يوم القبض لانه مضمون بالقبض السابق وتليق وما عتبه
اي المرتين الرهن من رهنه كخرج من ضمانه تشبهها عارية تجاز فله هلكه الرهن في يد
الرهن حله كحما فاحق لو كان اعطاه بركبلا لم يلزم الكفيل شي كرجع من الرهن نعم
لو كان اخذ بغيره الرهن جازضا ان كفيل تاجر خالسه فان عاد قبضه عاد ضامنه
ولم يضمن استراذه منه الى يد فلو مات الرهن قبل ان يبيع الرهن قبل الاستراذ او فلو مات
اخر من سائر الرهن لم يفتقح الرهن ولو اعاده او اودعه احداهما انصبا باذن الآخر
سقط ضمانه وكفيل واحد منهما ان يبعده رهنا كما كان خلاف الاجازة والبيع والقيمة
والرهن من المرتين او من الجنسي اذا باعه هذا احداهما باذن الآخر حيث يخرج عن
الرهن ثم لا يعود الا بعد سببا لانه عتبه لازمة خلاف العارية وخلاف بيع المرتين من
الرهن لعدم لزومه باقي لومات الرهن قبل رهنه ثانيا فالمرتين اسوة الغرماء ولو اذن الرهن
للمرتين في استنفاذ اذ اعاده لدفع بهلك الرهن قبل ان يبيع في العمل او بعد الغرماء
معه هلك بالدين لم يفتقح الرهن ولو هلك في حالة العمل والاستعمال هلك امانة الدين
يد العارية حينئذ ولو اختلفت في وثقة اي وقت هلكه فقال المرتين هلك في حالة العمل
وقال الرهن في غيرهما القول للمرتين لانه منكم والبيعة للرهن لانه انتقل على ذوال
يد الرهن فلا يصدق الرهن في غيره الا بجهة بركا ذبه ونهض اذن المرتين في ليس لطلب
الرهن يوما لجاه به المرتين تحرقا وقال تحرقا في ليس ذلك اليوم وقال الرهن مالبسته
فيه ولا تحرق فيه فالقول للرهن وان اقر الرهن بالدين فيه ولكن قال تحرق فيل
لبسه او بعد قال القول للمرتين في قدر ما عاين الصان فسرع رهن الاب
من ما كان طفله شيا يدين على نفسه جاز فلو الرهن قيمة اكثر من الدين فملك ضمن الاب
قدر الدين دون الزيادة بخلاف الوصي فانه يضمن قيمة والوق ان لالاب ان ينقطع
بمال الصغر عند الحاجة ولا كذلك الوصي ولو ادرك الاب ومات الاب ليس للاب ان يضمن
قضا الدين ويرجع الابن في مال الاب ان كان ذمه نفسه لانه مضمون لعمل الرهن ولو
رهن شيئا لم يضمن الرهن لانه لا يصدق في حق المرتين وبيع بغيره الدين ورد الى

عن

قتل فان بعد ان مضى سقط وان غير مطلق قتل جسد قتل مولاه على الارادة منه وقال ابن
يقتل قتل جسد الوقت بعد الاثم فيه قتل خسته عدا وبنته في كفاحه سقط القود انتهى
وبشرط **انما الشبهة** الاولاد او ملك **بينهما** كايحيى **فيقتل الحر بالحر والحر بالحر** بعد ان الوقت
كأن خلافا للشافعي ولما اطلق قوله تعالى ان النفس بالنفس فانه ناسخ لقوله تعالى الحر
بالحر الاية كما رواه السيوطي في الدر المنثور عن النجاشي عن ابن عباس على انه تخصيص
بالذكر فلا يفي ماعناه كيف ولود له لوجب ان لا يقتل الذكر بالانثى ولا القليل بالكثر ولا الحر
بالعبد ويرى بدخوله بالاولي **والمسألة بالادي** خلافا ل**الاها** **بستان** **على امرئ** قياسا
للساواة لا احسانا لتمام المبيع حكمه ويجتبي ودر غيره قال المصنف ربيعي ان
يعول على الاحتسان لضررهم بالعلم به الا في سبيل مضبوطة ليست هذه منها وقد
اقتصر من لا خسر في مثله على العتيا من ينهي بغيره فقتله المصنف رحمه الله على عاده منه
قلت ويعتد عامة المتون حتى الملقى **ويقتل العاق بالجنون والبالغة بالحي**
والصبي بالاي والزم **وناقص الاطراف** **والرجل بالرجل** **والاجماع** **والفرع** **بالصل**
وان عدا لا يملكه خلافا لما كان فيه اذا اخرج ابنة بجاني لا يقتل لاصول وان علوا مطلقا
ولو انا ثامن قبل الام في نفس اطراف بغيرهم وان سفلوا لقتل على الصلاة والسلام لانها
الوالد بولك وهو وصف مطلق بالحرية فيقتل في عدا لانهم اسباب احيائه فلا يكره
سبها لانها لهم ويقتل فجب الدية في ماله في ثلاث سنين لان هذا عهد والعاقلة
لا تقتل العبد وقال الشافعي يجب حاله كهل الصلح زلبي وجوهه وسبي في العاقلة وفي
الملقى ولا قصاص على شرك الاب او المولى او المحظي او الصبي او المجنون وكل من لا يجب
القصاص يقتله لما تقر من عدم تجزي العتصا فلا يقتل العاد عندنا خلافا للشافعي
برهان **للسيد بصل** اي بعد نفسه **وملذبه** **ومكاتبه** **وعبد** **ولاه** هذا داخل تحت قوله
ومن ملك قصاصا على ابيه سقط كايحيى **ولا يبعد** **بملك بعضه** لان القصاص لا يتجزأ
ولا يبعد **الرهن** حتى **يجمع الماقدان** وقال محمد لا قود وان اجتمع جرحه وعلمه
يجل ما في الدرر معزيا للشافعي كما في المخ لکن في الشراعية عن الظاهر يرا انه اقرب الي
الفتنة في لو اختلفا فلها التهمة تكون رهنا مكانه ولو قتل عبد الاجارة فالقود للرجل اما
المبيع اذا قتل في يده بايجه قبل القبض فان اجازا المشتري المبيع فالقود له وان رده
فللبايع القود وقبل الفدية جرحه **ولا يمكث** **وكذا ابنة** **وعبد** **شرب** **لله** **قتل** **عبد**
لاحاجة لعقد العبد لا يشترط في كل قود من **وقا** **وارث** **وسيد** **وان اجتمع** **للخلاف**
العصاة في موتهنجا اورثتها فاستبدد الولي فارفع القود فان لم يدع **وارث** **غير سيد**
سؤل ترك وقا **اولا** **او ترك وارثا** **اولا** **اقاد سيد** **لنعيه** وفي اولى الصور الادب
خلافا لمحمد **ويسقط قود** **ورثه** **عليه** **اي** اصله لان الفرع لا يستوجب العقوبة على
اصله وصوره المشبهة فعما اذا قتل الاب اب امه مثلا ولا وارث لغيره لم مات المرأة
ابها منه يترك القود الواجب على ابيه فسقط لما ذكرنا واما نضوي صدد الشريعة فتوبة
فيه لابن ابتداء لا ارثا عند ابي حنيفة وان اتحد الحكم لا لا يجزي وفي الجرح لو لم يجر
او وارثه قبل موته صح استفسانا لان عقاد السب لها **لا قود** **ويقتل** **سب** **مسلما** **فانه**
مسلما **بين الصفتين** لما من اثم من الخطا وانما اعاده لبيان موجبه فتولم بل القاتل عليه كفارة
ودهية قالوا هل اذا اختلفوا فان كان في صفت المشرکين لا يجب شي لست على عصمة فان
عليه الصلاة والسلام من كل سواد قوم فهو منهم قلت فاذ كان مكر سوادهم منهم وان
لم يتزوي بزيهم كيف من نزيبا قاله الزاهد كما قال المصنف حتى لو تشكل جني بما يباع
قتله كحبة فينبغي الاقدام على قتله ثم اذا شيع ان جني فلا شيء على القاتل والله اعلم **ولا يحد**
الا بالسيف وان قتله بغيره خلافا للشافعي وفي الدرر عن الكافي المراد بالسيف السلاح
قلت وبه صرح في جمع المعرفات حيث قاله والتخصيص باسم العدد لا يمنع الحاق غيره به

الاثر انا الحقنا الرمح والخبر بالسيف في قوله عليه الصلاة والسلام لا قود الا بالسيف فاما
الراجحة من لرقه قاذ بالسيف فلو القاه في بئر او قتل بحجر او بندق او بغيره وكان مستوفيا
يجل ما في ان رده بالسيف السلاح والله اعلم **والقود** **لقتل** **للمسلم** **واذا ملكه**
سب **الصلح** **بالاولي** **لا العفو** **بقتل** **بده** **اي** **يد المعتوه** **وقتل** **وغيره** **لانه** **ابطال** **حقه** **ولا يملك**
وتسقط **لحقه** **بده** **او** **التي** **منه** **وقا** **وقا** **بقتل** **لم** **يبيع** **الصلح** **وجب** **الدية**
فالملة **لانه** **انظر** **للعقود** **والعاق** **في** **الاب** **في** **جميع** **ما** **ذكر** **نا** **في** **الاحكام** **من** **قتل** **والاولي** **له** **الحل**
قتله **والصلح** **للعقود** **لانه** **ضرر** **للعامة** **والوحي** **كالخ** **يصلح** **من** **القتل** **نقط** **مقدرا** **للبنة**
ولم **الفرق** **في** **الاطراف** **استحسانا** **لانه** **يسبك** **بها** **ملك** **الاموال** **والصبي** **كالمعتوه** **فواقر**
بقتل **القود** **قتل** **كبر** **العقود** **خلافا** **لها** **والاصل** **ان** **كل** **ما** **لا** **يجزى** **اذا** **وجد** **سببه** **كامل** **ثبتت**
قيل **على** **الكامل** **كول** **لانه** **الكل** **واما** **الا** **كان** **الكل** **اجنبيا** **عن** **الصبي** **فلا** **يملك** **القود** **حتى**
يقتل **الصبي** **اجا** **عاطي** **لم** **يخط** **ولو** **قتل** **القاتل** **حتى** **وجب** **القصاص** **عليه** **في** **القتل** **لانه**
لا **يحقق** **الدم** **بالنظر** **لنفا** **كاس** **والدم** **على** **عاقلة** **او** **القاتل** **في** **القتال** **ولو** **قود** **اولي** **القتل**
بعد **القتل** **اي** **بعد** **قتل** **الاجنبى** **كث** **امره** **بقتل** **ولا** **يقتل** **على** **مقتله** **للمسقط** **ويقتل**
الاجنبى **دتر** **خلاف** **من** **خبر** **ببراني** **دار** **من** **قات** **فيها** **تحتي** **فقال** **رب** **الدار** **كث** **امره**
بالحر **صدق** **يجتبي** **ببني** **لانه** **يملك** **استنباه** **لحال** **فيصدق** **خلاف** **الاول** **لغات** **المحل**
بالقتل **كاهو** **المعاذ** **وظاهره** **ان** **حق** **الولي** **يسقط** **رأسا** **كالومات** **القاتل** **خلف** **انف** **ولو**
استوفاه **بعض** **الاولياء** **بعض** **شيئا** **وفي** **الدرر** **والجنتي** **دم** **بعض** **اشين** **نفعي** **اجدها**
ويقتله **الاخر** **علم** **ان** **عقوبتهم** **يسقط** **خفته** **بقاد** **والافلا** **والدية** **في** **ماله** **خلاف** **ملك**
يقتل **عبد** **مقتل** **ولي** **القتل** **للك** **نفعيه** **القود** **لانه** **لا** **يملك** **على** **الناس** **جرح** **اسا**
ومات **المجروح** **فما** **قام** **اولياء** **المقتول** **بمنه** **انما** **مات** **بسبب** **الجرح** **واقام** **القاص**
بمنه **انه** **برئ** **من** **الجرح** **ومات** **بعد** **مدة** **بمنه** **ولي** **المقتول** **اولي** **كذا** **في** **مدن** **الحكام**
معزيا **لما** **روي** **اقام** **اولياء** **المقتول** **المنفعة** **على** **انه** **جرحه** **بده** **وقتل** **واقام** **دوي** **المنفعة**
على **ان** **المقتول** **فان** **اذا** **لم** **يملك** **جرحي** **ولم** **تقتل** **فيجوز** **دوي** **كذا** **في** **المثل** **معزيا**
لجميع **القتادى** **قال** **المجروح** **لم** **يجز** **فلان** **ومات** **المجروح** **لنفس** **لورثته** **الدعوى** **علي**
اعاد **بهذا** **السبب** **مطلقا** **وقتل** **ان** **الجرح** **مرد** **دفاعه** **لنفس** **او** **الناس** **قبلت** **نفسه**
وفي **الدرر** **عن** **المسعودي** **لوعني** **المجروح** **او** **الاولياء** **بعد** **الجرح** **قتل** **الموت** **جاز** **العقود** **استحسانا**
وفي **الوهبانية** **جرح** **قال** **قتل** **فلان** **ومات** **فهره** **ان** **دفعه** **اليه** **حتى** **لم** **يسلم** **في** **قات** **ك**
الموت **وقد** **كذبهم** **ولو** **قال** **جرحي** **فلان** **ومات** **فهره** **ان** **دفعه** **اليه** **حتى** **لم** **يسلم** **في** **قات** **ك**
لقيامها **على** **جرماته** **الارث** **سقاء** **سماعتي** **ومات** **ان** **دفعه** **اليه** **حتى** **لم** **يسلم** **في** **قات** **ك**
لاقصاص **ولاديه** **كنه** **بجسده** **ومعز** **ولو** **اجز** **السم** **بجرا** **يجب** **الدية** **على** **عاقلة**
وان **دفعه** **له** **شربة** **قشر** **ومات** **منه** **فلا** **اول** **لانه** **شرب** **الا** **ان** **الذبح**
خدة **فلا** **يلزم** **الا** **الانقزي** **والاستسقاء** **فان** **ان** **قتل** **بمن** **لنفس** **الميم** **ما** **يعمل** **في** **الطين**
يقتل **ان** **اصابه** **حد** **الحديد** **او** **ظهره** **وجرحه** **اجا** **عاطي** **نقله** **المصنف** **عن** **الجنتي** **والاص**
حد **بل** **قتله** **بظلم** **ولم** **يجز** **لا** **يقتل** **في** **رواية** **الطحاوي** **وظاهر** **الرواية** **انه** **يقتل** **بلا**
جرح **في** **حد** **وخاص** **وهو** **عنه** **ها** **وعزاه** **في** **الدرر** **لنفس** **خان** **لكن** **نقل** **المصنف** **عن**
الحاشية **ان** **الامع** **اعتبار** **الجرح** **عند** **الامام** **لوجوب** **التود** **عليه** **جرحي** **ابن** **الكل** **دوي** **الجنتي**
ضرب **بسي** **في** **عنه** **فخر** **السيف** **المقتول** **فلا** **قود** **عند** **ابي** **حنيفة** **بالحق** **والحق**
خلافا **لها** **والشافعي** **ولو** **ادخل** **بيتا** **قات** **فيه** **جرح** **عالم** **بعض** **شيئا** **وقا** **لا** **يجب** **الدية** **ولو** **دنه**
حيث **فان** **عن** **محمد** **يفتاه** **بجنتي** **خلاف** **قتله** **بما** **لا** **ت** **ضرب** **السيف** **كايحيى** **وفيه** **لوا** **اعتاد**
الحق **قتل** **سياسة** **ولا** **تقبل** **بؤيته** **لوجده** **سك** **كاسا** **سحر** **وفيه** **نقط** **رجل** **وطرحه**
فدام **اسد** **وسم** **قتله** **فلا** **قود** **فيه** **ولاديه** **ويعز** **ويعز** **ويجس** **المائة** **ين**

ين

[illegible]

في كل واحد من هذه
الاجزاء من الجسم
منه في كل واحد من هذه
الاجزاء من الجسم

حكومة على المعجى والذكر والكسفة والعقل والشم والمدوق والسمع والبصر والشم
ان سمع الطبع افاد ان في لسان الاخرى حكومة جوههم هذا ساقط من نسخ الشرح فتبين
او منع اذا **الكر** الحروف والاقصت الدية على عدد حروف الهجا الثانية والعشرين الحروف
اللسان الستة عشر بقية ان غاصب الفات يلزمه وتماهية شرح الوهابية وغيرها
وحية طفت فلم تنبت ويوجب سنة فاد ما ت في فيها يرا وفي نصفها نصف الدية وفيها
دون حكومة عدل كشارب وحية عبد في المعجى والشم في حية كوج على دقة شعرات
معدودة ولو على خذ ايضا ولكنه غير متصل بحكومة عدل ولو متصلا فكل الدية **وشعر الراس**
كذلك اي اذا خلق ولم ينبت كذا وي عن على رضا معا لي عنه وعند المسافر فيهما حكومة
عدل واعلم انه لا قصاص في الشعر مطلقا ولو مات قبل عام السنة ولم ينبت فلا شيء عليه كغير
صدمه وساعد ساق **والعين** **والشفقة** **والخارجين** **والرجلين** **والاذنين** **والاثنين**
اي الخصيتين **وقدي المرأة** وحملتها والاليتين اذا استاصلها والاعوانة عدل وكذا
فزوج المرأة من الجانبين الدية وفي ثدي الرجل حكومة عدل **وفي كل واحد من هذه الاشياء**
المرزوحة نصف الدية **وفي اشجار العين** الاربعة جمع شرة بعم الشين وتقع الحنفي او
الهدب الدية اذا قطعها ولم تنبت **وفي احدى عارضها** ولوقطع جفون اشجارها فدية واحدة
لا يملك شي واحد وفي جفن لاشعر عليه حكومة عدل لكن المعتمد ان في كل دية كاملة جفنا او شعر
وفي كل اصبع من اصابع اليدين والرجلين عشرة ما فيها مفاصل في احدى تلك دية
الاصبع ونصف ما في نصف دية الاصبع لو فيها مفصلان لا يهلم **وفي كل سن يمين من الرجل**
اذ دية سن المرأة نصف دية الرجل جوههم **حنفي من الابل** او حنفي دينار او حنفي درهم
لقول عليه الصلاة والسلام في كل سن حنفي من الابل يعني نصف عشرة دية لوجه ونصف عشر
قيمة لو عدا فان قلت تريد حنفي دية الانسان كلها على دية النفس بثلاثة اجزاء
قلت نعم ولا بأس فيه لانه ثابت بالنسبة على خلاف القياس كما في الغاية وغيرها
وفي العناية وليس في البدن ما يجب بقية اكثر من قدر الدية سوى الانسان وقد
وجدوا اربعة فكلون اسنان ستون فلاثين ذكره القسطنطين في كل دية وحيدة
فللجميع دية وحيدة ولغيره امدادية ونصف او وثلاثة اجزاء او اربعة اجزاء
وظلت ان المرأة على النصف فتبصر **وتجب دية كاسرة في كل عضو ذهب نفعه** بغير
ضارب **كيد شلت** **وعين ذهب** **منه ما وصل** **القطع ما وه** وكذا لو سلب بوله ان
احد به ولو زالت الحدود فلا شيء عليه ولو بقي اثر الفرية بحكومة عدل **وتجب حكومة عدل**
بالا **كاف** **عضو ذهب نفعه** **ان لم يكن فيه حال كاليه المثل او اربعة كاسرات فان فيه**
جمال **كالاذن** **الفاخضة** هو الطرس وسجي ما لو الصقة فالجم في او اخر هذا الفصل
فصل في النجاسات **وتختص النجاسة بما يكون بالوجه والراس** **فما يكون بالوجه**
تجر لجة اي شئ جراحة وفيها حكومة عدل حنفي وسكن **وفي النجاسات** **عشر النجاسات**
بملاط وهي التي يخرج الجلد في تحشمه **والدائمة** بملاط التي تظهر الدم كالدم والشم
والدائمة التي تسيل **والماصة** التي تسرع الجلد في تقطعه **والمتلاصقة** التي تلتصق في اللحم
والسحاق التي يضل الى السحاق اي جلد رقيقة بين اللحم وعظم الراس **والنخلة** التي
توضع العظم اي تظهر **والهامة** التي تسمى العظم اي تكسره **والمنقلة** التي تنقل بعد
الكسر **والامة** التي تصل الى ام الدماغ وهي الحلة التي فيها الدماغ وبعدها الدماغ بعين
معها وهي التي يخرج الدماغ ولم يذكرها محمد بن عبد الله فكون قتلا لا لئلا يفسد
ما لا يستحق الحسب الا اذا رايها لا تزيد على عشرة **وتجب في الموضحة نصف عشر الدية**
اي لو غير اصلع ولا فيها حكومة لان جلد انقص دية من غيره فحسب في عن الذخيرة
وفي الهاشمة عشرة ما وفي المنقلة عشرة ونصف عشر وفي الامة والحاجنة ثلثها فان فقدت
الحاجنة ثلثها لانها اذا فقدت صارت جائنة فيجب في كل ثلثها **وفي الحارسة**

فان ينبت بعضه فعندما يجف من بعضه
فيه شيء في فتح وفي العوض حكومة لا ينقص
تكون وعندها بحكومة فكلها
ويستوي العود والحظ في ذلك عمل المستعمل
جوهه

النواجد بالفتح وبالذال المعجمة طوحين
وربما يكون اربعة او ثلث
ويشعره افواهك وعلم وحي ودر اهرى

والدائمة

والدائمة والدائمة والباصعة والمتاحمة والسحاق حكومة عدل ان ليس فيه ارض مقدار
من جهة السمع ولا يمكن اهدارها فوجب فيها حكومة عدل **وفي اي حكومة العدل ان ينظر**
كم مقدار رطل النجاسة من الموضحة **فوجب بقدر ذلك من نصف عشر الدية** قاله
الكوفي وصححه شيخ الاسلام وقيل قايلا الطحاوي **يقوم النجاس** **عدا بلاء هذا الاثر معه**
فتقدر التفاوت بين النجاسات في الحسن الدية وفي العبد من القيمة فان نقص الحنفي
قيمة اذ عشرة دية وكذا في النصف والثلث هو اي هذا التفاوت هي اي حكومة العدل **به**
يعني كافي الوفاية والتعاينة والمتني والدمر والحمانية وغيرها وجز به في الحجم وفي الخلاصة
انما يستقيم قول الكوفي لو الحانية في وجهه ورأسه في حنفي يعني به ولو في غيرها او تقصر على
الحنفي يعني بقول الطحاوي مطلقا لانه اسير انتهى ونحوه في الجوههم بزيادة وقيل تفسير
الحكومة هو ما يحتاج اليه من النفقة واجرة الطبيب والادوية الى ان يبرأ **والانصاف** في
جميع النجاسات **الا في الموضحة** **عدا** **وما لا قدر فيه** يستوي العود والحظ فيه كمن طاهر المذهب
وجوب القصاص فيها قيل الموضحة ايضا ذكره محمد في الاصل وهو الاصح وهو وجب في وان
احمال وغيرها لان مكان المساواة بان يشتر غورها بمسبار لم يتخذ حديد بقدره فيقطع ما
واستثنى في الشربة لية السحاق فلا تتعد اجزاء كما لا قدر فيما بينها كما لا حاشية والمثلية
بالاجاع وعزاه للجوههم بل يحفظه قال في الحنفي ولا قدر في جلد راس وبدن وحده ويطي
وظهر ولا في اللحم ووزنه ووجاهه وفي شح جلد الوجه كالدية وفي كل اصبع اليد الواحد
نصف دية ولو مع الكف لانه تنوع للاصابع ومع نصف ساعد ونصف دية للكف وكذا
عدل كصفت الساعد وكذا الساق وفي قطع كف وفيها اصبع او اصبعان عن غيرهما **والخضبة**
لن ونشر مرت **ولا شيء في الكف** عند الحنفي يعني الكف لو كان في الكف ثلاث
اصابع فانه لا شيء في الكف بالاجاع اذ لا كسر حكم ككل وفي جواهر الفتاوي ضرب بدرجل
وبرى الا انه لا يصلح بيع الى قتله بقدر النقصان يوجب من حيلة الدية ان تقع المثل
فثلثا الدية وهكذا واقره المصنف ولو قطع مفصلا من اصبع فثلث الباقي او قطع الاصابع
فثلث لكف لزم دية المتقطع فقط وسط القصاص فانه وان خالف الدبر ذكره الشربة
ويجب مئتا **وفي الاصبع الزاير** **وعين العبي** **وذكره** **ولسانه** **ان لم يقدح حنفي**
في العين وحركة في الذكركلام في اللسان حكومة عدل فان علم الحنفي في كماله في خطا او عدل
اذ انبت ببينة او باقرار الجاني وان انكر او قال لا اعرف حنفي حكومة العدل جوههم **ودخل**
ارض موضحة **الذهب** **عقله** **او شعر** **باسم في الدية** **لادخل الجرح في الكف** **كفي قطع اصبع**
فثلث اليد وان ذهب سمعه او بصره او نظره لا يدخل لانه لا عضو يختلف بخلاف العقل
لعود نفعه للكف ولا قدر ان ذهبت عيناه بل الدية فيها خلافا لها ولا يصح اصبع شل
جاء خلافا لها **ولا اصبع قطع مفصل الاعلى** **فثلث ما بقي من الاصابع** **على دية المفصل** **وكذا**
فيما بقي **ولا قدر كسر نصف سن اسود او اصفر او اخضر** **بافتها بعد كسر** **بل في دية السن**
اذا كانت منقعة المنع والافلوما يري في الدية ايضا والا لحكومة عدل في بقية قول الدبر
والا فلا شيء فيه حاقية لم الاصل ان الجانية سقي وقعت على محلين متباينين حقيقة فارت
احدها لا يمنع فرد الاخر ومقي وقعت على محل واحد ثلثين فارت احدها يمنع الفرد **وتجب**
الارض على من اقا دسسه **بعد مضي حول ثم بنيت** **بعد ذلك** **لثنين الخطا** **حيثما سقط**
العود **للبيهة** **وفي المتني** **ويستاق في قصاص السن** **الموضحة** **حوالا** **وكذا لو ضرب**
فحصر **كفي في الخلاصة** **أكبر** **الذي لا يبري** **نبات لا يبري** **بمعنى** **قلت** **وقد يوق**
بما نقله المصنف **وغره** **عن انها** **بذرة** **الصحيح** **تاجيل** **البالغ** **ليبر** **الى سنة** **لان نباته** **كادر**
او تلتفت **في دية** **اي ردها** **صاحبها** **الى مكانها** **وبنت عليها** **الحق** **اعدم** **هو** **دالعروق** **كما كانت**
وفي انها **قال شيخ الاسلام** **ان عادت** **الى حالتها** **الاولى** **في المنفعة** **والجمال** **لا شيء** **عليه** **كالو**
بنبت **وكذا الاذن** **اذا انصهر** **فالتحت** **يجب** **الارض** **لانها** **لا تعود** **الى مكانها** **عليه** **درا**

الان قلعت السن فثبتت اخرى فانه يسقط الارض عنده كس الصغر خلافا لها ولو ثبتت
معوجة حكومتها عدل ولو ثبتت الى النصف فمعليه نصف الارض والشيء في قطر بيت كان
او **الشيخ** في الخبر **ج** حاصله ان **الشيخ** لم يبق له اثر فانه لا شيء فيه وقال ابو يوسف
عليه ارضي الام وهي حكومتها عدل وقال محمد بن جعفر النخعي في ان يترأس اجرة الطبيب
دواوي شرح النخعي ويشرح قول ابو يوسف ارضي الام باجرة الطبيب والمداواة فعليه الاخلاف
بينهما قاله المصنف وغيره قلت وقد قد مناجحة عن المجتبى وذكرنا هذه روائتين
فتبين **ولا يتبادر** **ج** **الاب** يدبره خلافا للشافعي **وعدا** **الصبي** **والمجنون** **والمتعمه** **خطا**
بخلاف السكران والمجنون عليه وعلى عاقلة الدية ان بلغ نصف العمر فاكثر ولم يكن من الجاهل
والافقي ماله دتر **ولا اختارة** فيه **ولا حرمان** ارض خلافا للشافعي ولو جني بعد القتل قتل قتل
لا وتامة في علمته على الملتقى **صبي** ضرب **من صبي** فانتهزها ينقل بلوغ **المزور** **وان**
بلغ ولم يثبت فعليه عاقلة الدية ولو لم ينج في ماله دتر واستحقته في الحاقق **ج** **من** **عنه**
حكومتها العدل لا تتجملها العاقلة مطلقا على الصحيح كما في تنوير البصائر بمصر بالاشارة
فصل في الجنتين ضرب بطن **امراة** حرة حامل خرج الامة والهيبة **وتجني**
حكمها **قلت** بل السطرية الجنتين دون امه كامة علق من سيدها ومن
المزور وفيه الغرة على العاقلة **دتر** عن الزبيعي قال جني من المصنف كيف لم يذكره في كتابه
الحياة كتابية **ادجوسية** او زوجة **فالتقت** **جنتها** **مستحرا** **واجب** على العاقلة **عنه** **عنه**
الشهر اول وهن اول متفاد للديات **نصف** **عشر** **الدية** اي دية الرجل او الجنتين ذكره
وعشر دية المرأة لو انثى وكل منهما حاملة دية **في سنة** وقال الشافعي في ثلاث سنين كالدية
وقال مالك في ماله ولشافعي في ماله عليه وسلم **فان القته حيا فانت ذبيحة كاملة وان**
القتله ميتا فانت الام ذبيحة في الام **وعنه** في الجنتين لما قرأ ان الفعل يتعد بعدد اشره
وصرح في الذخيرة يتعد الغرة لومتين فاكثر انتهى **قلت** وظاهر مقعد الدية
ولم اراه فليراجع وان ماتت **فالتقت** **ميتا** **ذبيحة** **فقط** وقال الشافعي في ذبيحة ذبيحة وان الغرة
حياتهما ماتت يجب عليه ديتان كما اذا القته حيا وماتا وما يجب فيه من غرة او دية
يورث عنه ويورث منه امه ولا يورث ضاربها فلا ضرب بطن **امراة** **فالتقت** **اسه**
ميتا **فعلى** **عاقلة** **الاب** **عنه** **ولا يورث** منها **لان** **قاسل** **ويجني** **الامة** **الرفيق** **الذكر**
نصف **عشر** **قيمة** **لوحيا** **وعشر** **قيمة** **لوانثى** **لما** **تقر** **ان** **دية** **الرفيق** **قيمة** **ولا يورث** **زيادة**
الانثى **لزيادة** **قيمة** **الذكر** **للبا** **وفيه** **اشارة** **الى** **انه** **اذا** **لم** **يكن** **الوقوف** **على** **كوبة** **ذكر** **او** **انثى** **فلا**
يثنى **عليه** **كما** **اذا** **القي** **بل** **اراس** **لانه** **انما** **يجب** **القيمة** **اذا** **انفق** **فيه** **الروح** **ولا** **يتبع** **من** **غير** **رأس** **ذبحه**
في **مال** **الضارب** **للامية** **حالا** **ولو** **القتله** **حيا** **وقد** **تقصتها** **الولادة** **فعليه** **قيمة** **الجنتين**
لان **نقصها** **لورثتها** **وقايم** **والا** **فعليه** **اقام** **ذلك** **مجتبى** **وقال** **ابو** **يوسف** **فيه** **نقصا** **نقصا**
كالهيبة **وقال** **الشافعي** **فيه** **عشر** **قيمة** **الام** **صدم** **سريع** **فان** **حرم** **اي** **الجنتين** **سريع** **بعد**
ضربه **بطن** **الامة** **فالتقت** **حيا** **فانت** **ففيه** **قيمة** **جنتها** **الموتى** **لا** **دية** **ومات**
بعد **القتل** **لان** **المجتر** **حالة** **الضرب** **وعند** **الملائكة** **تجني** **دية** **وهو** **رواية** **عنه** **ولا** **كفار**
في **الجنتين** **عند** **ابو** **يحيى** **بل** **ندبا** **زبيعي** **ان** **رفع** **ميتا** **وان** **خرج** **حيا** **مات** **ففيه** **الامة**
كذا **صرح** **به** **في** **الحاوي** **القدي** **وهو** **مهم** **من** **كل** **اهم** **لقر** **بهم** **يوجب** **الدية** **حينئذ**
تجني **الحكمة** **فيه** **كما** **لا** **تجني** **للحفظ** **وما** **استبان** **بعض** **خطئه** **كطفر** **بشعر** **كمام** **نسا**
دتر **من** **الاحكام** **وعنه** **ونفا** **س كاهن** **في** **نايه** **ومن** **الغرة** **عاقلة** **امراة** **حرة** **في** **سنة** **واحدة**
وان **لم** **يكن** **لها** **عاقلة** **ففي** **مالها** **في** **سنة** **ايضا** **صدم** **سريع** **ولم** **تأثر** **مال** **لستين** **بعض** **خطئه**
ورفي **لخط** **نظا** **استقطعت** **ميتا** **محمد** **يدوا** **او** **فعل** **كضربها** **سلطانا** **بلا** **اذ** **ذبحها** **فان**
اذ **ن اول** **تغدي** **لا** **غرة** **لعدم** **التغدي** **ولو** **اراد** **امراة** **فعلت** **لان** **تضن** **المامورة** **وامام** **الولد**
اذا **فعلته** **بنفسها** **حتى** **استقطعت** **فلا** **شي** **عليها** **لا** **استحالة** **الدين** **على** **ملوك** **مالم** **تسحق** **حينئذ**

ان اجرة ضربت بطن امراة فالتقت جنتا
ميتا فقتلوا على ماله عليه السلام على عاقلة
الضاربة ليرة عدا وامة ضربتها فقتلها
دريم ولم يستفهم انه ذر او انثى
فقتل على ان ذكرا او امراة وحماة درهم
مرفضة عشرة دية الرضوخ عشرة دية
المرأة حرة

تجني للموتى الغرة لانه مغرور وفي الواضحة شربت دواء لتسقط عدا فان الغرة حيا فما
فعلها الدية والكفارة وادامتا فاعرة ولا تترث في الجالين **وتجني** **في** **جنتي** **الهيبة** **انقصت**
الام **انقصت** **وان** **لم** **تقتض** **الام** **لا** **يجب** **فيه** **شي** **سراجه** **فصرع** **في** **البزاز** **ضرب**
بطن **امراة** **بالسيف** **فقطعت** **البطن** **ورفع** **احد** **الولدين** **حيا** **جرح** **وحا** **بالسيف** **والاخر** **ميتا** **وبه**
جراحة **السيف** **وماتت** **ايضا** **تقتض** **لجل** **الزوجة** **لان** **عده** **وعلى** **عاقلة** **دية** **الولد** **لحي** **اذا** **مات**
وتجني **غرة** **الولدين** **لان** **عده** **مأزوب** **لم** **يعلم** **بالولدين** **في** **بطنها** **كان** **الضرب** **خطا** **وباب**
ما **يجوز** **لرجل** **في** **الطريق** **وغیره** **لما** **ذكر** **القتل** **مباشرة** **شرع** **فيه** **تسببا** **فقال** **اخرج** **الى**
طريق **العامة** **كنفا** **هي** **بيت** **الخلا** **او** **مينا** **او** **خز** **صدا** **كبرج** **وجده** **ومر** **علو** **وحوش**
طاعة **وبخ** **صاعتي** **او** **دكا** **فاجاز** **احدا** **لان** **لم** **يعرف** **بالعامة** **ولم** **يبلغ** **منه** **فان** **لم** **يعلى**
كاسي **وقال** **احد** **من** **اهل** **التصوفة** **ولود** **حيا** **ميتا** **وسط** **التي** **تقتض** **ورفع** **ميتا**
اي **بعد** **الناس** **كان** **فيه** **ضرب** **ولا** **وقيل** **انما** **يتقتض** **ميتا** **اذا** **لم** **يكن** **لم** **يشك** **ذلك** **والا**
كان **تغتاض** **بشي** **هذا** **كله** **اذا** **بشي** **لنفسه** **بغير** **اذ** **الامام** **زاد** **الصغار** **ولم** **يكن** **للمطالب**
شك **وان** **بشي** **للسل** **سكده** **وتجني** **ابوي** **بادة** **الامام** **لا** **يتقتض** **وان** **كان** **يقتر** **بالعامة**
لا **يجوز** **للعامة** **لغرة** **عليه** **السلطة** **والسلام** **لا** **ضرر** **في** **السلام** **والنقص** **في** **الطريق**
يبع **وشر** **يجز** **ان** **الم** **بشر** **باحد** **والا** **لا** **في** **هذا** **التفصيل** **السابق** **وهذا** **في** **النافذ** **في** **غير**
اقتاد **لا** **يجوز** **ان** **تجزي** **باعت** **باعت** **الضرب** **اذ** **لا** **الامام** **لان** **كان** **لك** **الحاكم** **بهم**
لم **الاصل** **فيما** **جعل** **حاله** **ان** **يجعل** **حدثا** **لوطي** **طريق** **العامة** **وقد** **يألو** **طريق** **الخاصة** **بجرحه**
فان **مات** **احد** **من** **الناس** **بمقتطعا** **عليه** **قيمة** **عليه** **عاقلة** **اي** **عاقلة** **المخرج** **لنفسه** **كما**
تدعي **العاقلة** **او** **جرح** **بيرا** **طريق** **او** **وضع** **جرح** **او** **ترابا** **او** **طينا** **لمتقي** **تقتل** **به** **انسان**
لان **نسب** **فان** **تقتل** **به** **اي** **بواحد** **من** **المذكورات** **بهيبة** **عنه** **في** **ماله** **اذا** **لم** **يأثر** **في** **الام**
فان **اذ** **الامام** **في** **ذلك** **او** **مات** **واقترع** **بيل** **طريق** **جرحا** **او** **عطشا** **او** **ملا** **لان** **لا** **يقتض**
خلاصة **خلافا** **للمخرج** **ولو** **سقط** **المزاج** **فاصاب** **ما** **كان** **في** **الداخل** **جرحا** **فقتل** **بلا** **ضرب**
اصلا **لو** **كنه** **في** **ملكه** **لم** **يكن** **تقدبا** **وان** **اصاب** **الخارج** **اقوس** **سهم** **بزاوية** **فالتعن** **عليه** **وان**
لنقدبه **ولو** **مستجرا** **او** **مستعيرا** **او** **غاصبا** **ولا** **يقتل** **العتان** **بالبيع** **لقا** **فعله** **وهو** **الموجب** **للفضا**
بخلاف **الحايط** **المائل** **كاسط** **الزبيعي** **ولو** **اصابه** **الطرقان** **من** **الزباب** **وعلم** **ذلك** **وجب** **عليه** **واضحه**
النصف **بجهد** **النصف** **ولم** **يجز** **اي** **طرف** **منها** **اصابه** **من** **النصف** **استحيانا**
زبيعي **ومن** **يجز** **جرحا** **وضعه** **آخر** **فقط** **به** **دجل** **فمن** **لان** **مقتل** **الاول** **انتسج** **بفعل** **الماني** **من**
جرح **علي** **راسه** **او** **ظهره** **شي** **في** **الطريق** **فقط** **منه** **على** **آخر** **دخول** **بجهد** **او** **قتل** **او** **خطا**
في **معدن** **عنه** **اي** **جعل** **فيه** **حصا** **او** **بوازي** **ان** **كال** **او** **جرح** **في** **الصلاة** **ولو** **رأى** **ان** **او** **نظم**
فقط **او** **كاسي** **فمن** **خلا** **فاله** **لا** **يضمن** **من** **سقط** **منه** **دا** **لنفسه** **عليه** **او** **ادخل** **منه**
الاشياء **المذكورة** **في** **معدن** **اي** **يحملة** **لان** **تدبر** **المجد** **لا** **هله** **دون** **غيرهم** **ففعل** **الغريب**
فيستفيد **بالصلاة** **الحاصل** **ان** **الحاصل** **ان** **الصلاة** **في** **سجدة** **احده** **او** **غيره** **لا**
يضمن **ولغير** **الصلاة** **يضمن** **مطلقا** **خلافا** **لها** **واستظهر** **في** **الشر** **بلا** **لغيره** **للمعز** **او** **غيره**
قوله **او** **قد** **حققت** **في** **شرح** **المفتي** **وفيه** **لو** **استاجر** **ليبي** **او** **ليحي** **لبي** **فناحوا** **بذرة** **اداره**
تقتض **به** **شي** **ان** **قتل** **فر** **اغرم** **فعل** **الاجر** **وان** **يعد** **فعل** **الامر** **كالوكان** **في** **غير** **نفايه** **ولم** **يجز** **به**
الاجر **فان** **فعل** **الاجر** **قياسا** **اي** **لعله** **ينسب** **الى** **الامر** **فان** **الامر** **وقال** **الامر** **هو** **فناي** **وليبي**
لي **حق** **الحرف** **فعل** **الاجر** **قياسا** **اي** **لعله** **ينسب** **الى** **الامر** **فان** **الامر** **وقال** **الامر** **هو** **فناي** **وليبي**
قلت **وقد** **قد** **هو** **في** **القياس** **هنا** **وظاهر** **فرض** **سيما** **علي** **دأب** **صاحب** **المفتي** **من**
نوعه **الاخرى** **فقال** **ومن** **ضرب** **بالوغة** **في** **طريق** **بامر** **السلطان** **او** **في** **شك** **او** **معدن**
فيما **ان** **الطريق** **او** **نظا** **بلا** **اذ** **الامام** **وكذا** **كان** **فعل** **في** **طريق** **العامة** **فقط** **بكل** **المزور**
عليه **لم** **يضمن** **لان** **الاصالة** **الباشا** **ولي** **من** **النسب** **دع** **في** **الدين** **ان** **النسب** **انما** **يضمن**

وهي احدولي العود في يدية لولي الخطا وبمقتضاها لا بد في العهد الذي لم ينعف او دونه
الربما وقصر انما هو لا عنه واربما منازعة عندها فان قتل عهدها من سبها وعلى
احدها سبها لا وقال لا بد من الذي عفا نصف نصيبه للآخر او يعيد به ربع الدية وقيل لحد
مع الامام ووجهه انه انقلب بالصفو لا للمولى لا يستوجب على عبده دينا فلا علة الورثة
فيه **فصل في الجناية على العبد** **باب قيمة العبد** **فصل في قيمة العبد** **فصل في قيمة العبد**
قيمة الامتددة الحرة تسمى من كل من دية عبد او امته عشرة دراهم اظهره او اعطاه او رثته
الرق من الكروقيين عشرة بائنا من سموه ورضاه عنه وعن من الامته خمسة وتكون على
المعاقل في ثلاث سنين خلافا لابي يوسف وفي الغصب قيمة العبد بالقيمة ما لم يمت
بالاجاع وما قدر من دية الحرة من قيمة العبد نصف قيمته بالقيمة ما لم يمت
في المعوج دتر وقيل لا يزداد على خمسة الا ان الامته وجزم به في المتيقن **فصل في قيمة العبد**
تدرك في القيمة في العبد وقيل كل قيمته قطع يد عبده في دية سبعة فري فاقته ودمه
العبد ورثته غيره غير المولى لا يقتضى الاستبراء من الركن والابن لم يغير المولى اقتضى
عنه خلافا لمحمد قال لعبد واحد كافر فقتل في العتق في احدها بعد البيع فادبر
السيد لان البيان كان لثا ولوقته لا فذبحه وقيمة عبد لو اقاتل واحدا معا وقيمة سوا
وان قتل كلاهما معا او على التقاطع ولم يدرك الاول فقيمة العبد من ذلعي فقتل رجل من
خير من ان شاء **فصل في قيمة العبد** **فصل في قيمة العبد** **فصل في قيمة العبد**
ياخذ التمسك وقال لا اخذ التمسك وقال الشافعي قيمة العبد واسك الحرة العبد
ولو جني مدبر او ام ولد من السيد الاقل من القيمة ومن الاثر في لقيام قيمته بمقامها
فان دفع القيمة بقضائ في المدبر او ام الولد جناية اخرى يشارك الشافعي الاول اذ ليس
في جنائمه كلها الاقيمة واحدة ولاشي على المولى لانه يجبر على الدفع ولو دفع القيمة لولي
الاولي بغير قصدا اتهم السيد بخصمته من القيمة ووجه بها على الاول لانه يقتضيه عتق
لان المولى لا يجب عليه الاقيمة والحرة او اتهم في الجناية الاولى وقال لا شيء على المولى ان
اعتق المولى المدبر وقلد جني جنات لم يمتد نص في المولى الاقيمة واحدة على الجناية
قبل العتق **اولا** لان حق المولى لم يتعلق بالعبد فلم يمتد نص في المولى الاقيمة واحدة على الجناية
فما اقر المدبر او ام الولد بجناية توجب المال لم يجز اقراره لانه اقرار على المولى غدا
ما اذا اقر بالقتل عدا فانه يقع اقراره على نفسه فيقتل به ولو جني المدبر خطا فاق
لم يسقط قيمة عن مولا ولو قتل المدبر مولا خطا سمي في قيمته ولو قتل المدبر الوارث او
استتمه قيمته لم يقتل دتر **فصل في عتق العبد** **فصل في عتق العبد** **فصل في عتق العبد**
عبد فخصمه رجل وسرى فاقته منه ضمن الغاصب قيمة العبد ان قطع وان قطع يد وهو
في يد غاصب فاقته منه برك الغاصب لصير ورثة متلغا فيصير مستردا غصب عبد
محرور يملك فاقته في يد من لان المحرور لو اخذ باضالا لا باقرار المدبر عنه مدبره
عند غاصبه فردت عنده سيدة اخرى ضمن السيد قيمة العبد نصف قيمته ووجه
المولى بنصف قيمة العبد على الغاصب ودفع المولى نصف قيمة العبد الى ولي الجناية
الاول لان حقه لم يجب الا ان اقره قيمته او دفع المولى به على الغاصب لانه اخذ منه نصيب
كان عند الغاصب وملكه بان جني عند مولا ثم عند غاصبه لا يرجع المولى على الغاصب
به ثانيا لانه الجناية الاولى كانت في يد مالكه والحق في الفصلين كالمدر من ان المولى
يدفع العبد لغيره هداية او اية المدبر اقيمة كامل مدبره جني عند غاصبه فرد
نفسه ثانيا جني عند كان في سيد قيمته او دفع قيمته على الغاصب كونهما
عند دفع المولى نصيبه اية القيمة الماخوذة ثانيا الى ولي الجناية الاولى ووجه المولى
ذلك التمسك على الغاصب وام الولد في كمال مدبره غصب رجل غاصب حرا لا يغير حق
نفسه والمراد بخصمته الذهاب به بلا اذن وكبر فاقته هذا الحق في يد غاصبه او جني

٥٢

٢٢١
بمقتضى ان ماتت بمسألة او بقيت حية فقيمة العبد على غايله القاصب لاحتياها لثمة
بقتله لمان الصرا عن او الحيات حتى لو قتلته لوجه غيب فيه الحي والامر من ضمن حق
الدية على العاقلة تكون قتيلا شبيها بهاديه وغيرها قلت بقي لوقيل للملك لغير
الامر من نصيبه ان مقيدا ولم يكن له الحق في عتقه فمن وان لم يمتد من حقه نفسه لا لا بد من
حكم صغير كغيره من جنات **باب قيمة العبد** **باب قيمة العبد** **باب قيمة العبد**
او يعيد مولا خاتمة كالمودع امرأة رجل حتى وقت الرقة منها فانه يجب حتى يرد لها
او يمتد خلاصه **فصل في جناية العبد** **فصل في جناية العبد** **فصل في جناية العبد**
من ذلك على ما قلناه المختار نصف دية العبد وان ماتت على يد غاصبه فاقته
باب ضمان الاجير وفي معا ياة الرهبانية
ومن الذي ان ماتت بحبه فاقته عليه اذ اقامات بالموت بشرط
من حاصبا في دية وقال الشافعي لا يسقط العبد من دية من سبها فان كان
على عاقلة من حله دية اي دية العبد فان العبد من ركن شديد او لا يبرك وقيل
في الجناية كسبي او دمع عبدا فقتله اي قتل العبد المودع ضمن عاقلة العبد قيمة
وان اودع طعاما بلا اذن وليه وليس ما ذونا لولي الجناية **فصل في جناية العبد**
وقال ابو يوسف والشافعي ضمن وكذا لو اودع عبدا فقتله فاقته فاقته فاقته فاقته
وعند ابي يوسف والشافعي في الحال وكذا الخلاف لو اقرضا ولو كان باذن او امانة
ضمن بالاجاع واقتلا والا فلا يضمن بالاجاع وتما في العتابة والمشرى لا يبرهن الشفيعي وكين
على خلاف ما في المتيقن والهداية والزلي في الحفاظ **باب قيمة العبد**
في لغة بعض القوم وهو اليمن مطلقا وسرى اليمن بالله تعالى بسبب مخصوص وعدد
مخصوص على شخص مخصوص على وجه مخصوص يعني بيانه ميت حرة ولو دمرها او جنى
سرها لانه يبرح او اثر ضرب او شق او امر دمع من الامتددة ووجه على
او وجد دية او اكله ما في جانب كان او نصفه راسه والى وان ورد في الدنان
لا كركم اكل حتى لو وجد اقل من نصفه ولو لم يمسك راسه لا لايابوي في انكر ان التمسك في
قتل واحد وهو غير مشرور ولم يمسك فاقته اذ لو لم كان هو الحكم وسقط التمسك لقي
وليد القتل على اهلها اي اهل المحلة كلهم او ادي على بعضهم جف جنون ولائهم
يغتارهم المولى بالله ما قتلناه ولا علمنا له فاقته بان يملك كل منهم بالله ما قتلناه ولا
علمنا له فاقته لا يحلف المولى وقال الشافعي ان كان شاة لو كثر استخلف الاول باحسن
يمسك ان اهل المحلة يتلوع ثم يقتضي بالدية على المدعي عليه وتقي ما ك بالغد لو ادي
بالتدع فقتل على اهلها بالدية لا مطلقا بل ان وقت الدعوى يقتل عدا وان
الدعوى خطأ فعلا او يقتضي بالدية على عواقلهم كما في شرح الجمع معزا للذخيرة
والكافية ونقل ابن ابي عمير عن المسوط ان في ظاهر الرواية التمسك على اهل المحلة والدية
على عواقلهم اي في ثلاث سنين وكلما قيمته التي توجد في ثلاث سنين وان لم يمت العبد
من اكلت عليهم لم يمت خسين يمينا وان في العدد واراد المولى تكراره لا يمتد
سبها جسي على جاني على الوجه المذكور هنا هذا في دعوى القتل العدا اما في الخطا
فيقتضي بالدية على عاقلهم ولا يجبون ابن ابي عمير معزا للفتاوى ولو اقر على نفسه
او بعد قبل اقراره ولو على غيره فقيمة العبد يسقط الخلف من اصل المحلة **فصل في جناية العبد**
على من جني **فصل في جناية العبد** **فصل في جناية العبد** **فصل في جناية العبد**
مقتل لان القتل عرفا هو غايت الحياة بسبب مباشر اتي وادعيات حقت الله
والغرامة تسع فعل العبد او سبيل دم من قتل العبد او دية او دية او دية لان الدم
خرج منها عادة فلا يضمن احد بخلاف الاذى والعبد ان يضمن منه اي واقتامة في

نصف ميت شق طولاً او اقل منه اي من نصفه ولو وجهه الراس لراسه وعلى راسه اي المات
جسد ملقوبة لان الظاهر ان مائة بائرا في مائة خلقه تكبر اي وجد سقطت ايام الخلق
اخر الضرب وجبت القسامة والدية وفي الظاهر ما جاء في قوله على واحد منكم من كان ارباب
منه لاهل المحلة وسقطت القسامة عنهم وان ادعى الولي من ضمنهم منهم لا تسقط القسامة
تسقط القسامة على دابة معها سابق او قدام او ركب قد يتصل غافلة دون اهل المحلة
في يد فصار كأنه في داره ولو اجتمع فيها سابق وقادير وركاب فالدابة عليهم جميعا
وان لم تكن ملكا لهم على ايديهم وقيل القسامة والدية على مالك الدابة كالدار وقيل
لا يجب على السابق الا اذا كان يوفىها محتقيا وبه حرم في الجحيم **وان لم يكن معها احد**
فالدابة والقسامة على اهل المحلة التي فيها القتل على الدابة وان برت دابة معها قاتل
بني قريظة او قتل على ارضها لما روي انه صلى الله عليه وسلم امر في قتل وجد من بني
قريظة بان يذرع فوجد الى اخدهما اقرب بنبر فقتل عليهما بالقسامة ولو استويا فقتل
وقيد اثما الدابة اتفاقا فيستأني بغيرها **صوتهم** هكذا عبارة الزيلعي وعبارة
الدهمري وغيرهما من عبارة البرجندي فقلنا ان الكافي لا يبيح من صوته لانه حينئذ يقطع
القوت فينبهون الى التقصير في النقرة **والامانة** كانه موضع لا يسمع منه الصوت لا يترجم
فصوته فلا يسمعون الى التقصير فلا يحطون قاتلين تقديره ويراعي حال المكان الذي
وجد فيه القاتل فان لم يكن ركب القسامة على الملك والدابة على عاقلة وكذا
لو سرق على ارباب معلومين لان العبرة بالملك والولاية كما افاده المصنف مستندا للولوية
والبرائة بقوله وسيجي القصص بحري في المتن تبعاً للدرر وغيره حينئذ فلا يسمع من قريب
الا اذا وجه في مكان مباح لاهل المحلة لولد او لولد او لولد او لولد او لولد او لولد
واليد الاخصوس ولو لم يسمع من قسامة المسلمين فلا قسامة ولا دية على احد يدعيه
سجى وجوبها في بيت المال فتأمل والمراد باليد ايضا اليد المحقة واما الاراضي التي لها ملك
اخذها والظلمة ينبغي ان يكون القاتل فيها هدر لانه ليس على الغاصب دية تستأني عن
الكرام فيلجأ اليه وان مباحا لغيره اي يدعي المسلمين **الدية في بيت المال** لما ذكرنا
انه اذا كان مجال يسمع منه الصوت يجب عليه القوت كذا في الولوية وفيها ولو وجد
قتل في ارض من اهل بيت قريظة ليس صاحب الارض فيها اي من اهل القريظة اي
عليه على رب الارض تامل اهل بيت قريظة لان العبرة بالملك والولاية انتهى قلت
فهذا صريح في ان الترتيب اما يعتبر اذا وجد في ارض مباحة لاهل محلة ولا موقوفة لان
تدبيره لاربابه وسيجي مستأنيته **وان وجد في يده دار انسان فقتل القسامة**
ولو عاقلة حصوناً دخلوا في القسامة ايضا خلافا لابي يوسف ملكي والدية
على عاقلة ان ثبت انها لم تباح كاسيحي وكان لعاقلة والافعلية وهي اهل الدية والقسامة
على اهل المحلة الذين خط لهم الامام اول النقرة ولو يقيم منهم واحد دون المسلمين في
المشركين وقال ابو يوسف كلهم مشركون فان باع كلهم فعلى المشركين بالاجماع
فان وجد في دار بني قوم لم يمتي اكره في علي عدا ابروسي كالشفعة وان ثبت
تسقط حتى يجد فيها قاتل فعلى عاقلة الترتيب وفي اليوم عياد على عاقلة ذي اليد
خلافا لما روي في عاقلة حتى يبيد المشركون اي اى الدار الذي فيها قاتل لذي اليد
ولو هو القاتل كما سيجي ولا يكره مجرد اليد حتى لو كان يد عاقلة ولا نفسه ذكره خلا
بانه لا يمكن الايجاب على الورثة للورثة لكن فيه بحث لما يقر بان الدية للمقتول اي
ينبغي منها دية وان سبق للورثة سعي ثم الورثة يحلفون فيكون الايجاب على
الورثة الميت للورثة كذا قيل قلت وقد يقال لما كان هو نفسه لا يكره
غيره بالاولوية الشبهة فتأمل وان وجد في الفلك فالقسامة والدية دية
فيها من الركاب والملاحين اتفاقا لانه في ايديهم كالدابة وكذا الجمل

في جسد محلة وشقها الكاس باهلها كما افاده ابن ابي عمير مستندا لما روي
خير واقره المصنف على اهلها وسوق فلو كان في الملك وعند ابي يوسف على السكان المستقي
وليس في اهل الملك والشارع الاصل هو النافذ والدين والقسامة وكل مكان يكون القوت
فيه لعامة المسلمين لا لولد منهم ولا جماعة يخصصون لقسامة ولا دية على احدهم كمال
وانما الدية على بيت المال لان المخرج بالغنم انما يجب الدية فيها ذكر على بيت المال اذا
كان ثيابا اي ثيابا في المحلات ولا يكون ثيابا بل قريبتها فعلى اهل المحلات الدية
الدية والقسامة لانه محفوظ بحفظ اهل المحلة فيكون القسامة والدية على اهل المحلة وكذا
في السوق النامي اذا كان من يسكنها في الليالي او كان لاحدها دار مملوكة تكون القسامة
والدية عليه لانه يلزمه صيانة ذلك الموضع فيوصف بالتقصير فيجب عليه موجب التقصير
كما في العصابة معز بالنهاية قلت وبه ادعى المرحوم ابو السموه في الروم واعتده المصنف
وان خلا عنه المتروك لانه مصرح به في غالب الفتاوى والشرح فحفظه **وسمى** او وجد
في بيت او وسط القريظة اذا كان يبره المالا لا يحسب كاسيحي اذ لا واحد وقيل اذا
كان موضع اشباح ماله في دار الاسلام يجب الدية في بيت المال لانه ايدي المسلمين
ابراما في يدهم صغر هو ياتي في الشبهة على اهلها بالقسامة بهم ولو كانت الدية
مطلوبة او وقتا لاحد كاسيحي او كانت قريظة من القريظة او الاخوية او الغطاطا بحث
منه الصوت تحسب على الملك او على اليد وعلى اهل القريظة الاقرب الاخوية وتكفي ولو
حسب بالشرع او بالجيرة او سوطا او سوطا او سوطا على الشرع فعلى اقرب الموضع الدين القري
والاصار زاد في الثانية والاراضي واقره المصنف اذا كان يبيع صوت اهل الارض
والقريظة اليد والاراضي واقره المصنف اذا كان يبيع صوت اهل الارض
اهل المحلة لان حفظهم اهل اهل بيت قريظة والمصنف فاجلوا اي من قريظة فعلى
اهل المحلة لان حفظهم اهل اهل بيت قريظة والمصنف فاجلوا اي من قريظة فعلى
فلم يكن على اهل المحلة شيء ولا على اهل بيت قريظة لان يبره المالا لا يحسب كاسيحي اذ لا واحد وقيل اذا
اهل المحلة لان قوله محقة عليه وسقطت على صيغة اسم المفعول لا لقتل زيد عاقلة باه
ما قلنا ولا عرفت لولا تلافي زيد ولا يقبل قوله في حق من يبره المالا لا يحسب كاسيحي اذ لا واحد وقيل اذا
يعني اهل المحلة بقتل غيره خلافا لما روي في القتل على عاقلة او قاتل القاتل عليه القسامة
في بيت قريظة منه حتى اذا فرش حتى مات فالدية والقسامة على ذلك على خلافا لابي
يوسف فلو عهده جرح به رقبته لاهله فكذلك مدح فمات لم يضمن الكافل عند
ابي يوسف وفي قياس قوله اي خيفة يضمن وفي رجلين بلا ثالث وجد احدها
قتل اثنان الا ان الظاهر ان الانسان لا يقتل نفسه دية عند ابي يوسف خلافا
لما روي في قتل قريظة لامرأة كره لعق عليها وندى عاقلة عند ابي يوسف القسامة
على عاقلة ايضا قال المتأخرون والمرأة تدخل في القتل على عاقلة في هذه المسئلة كذا
في المستقي وهو الاصح ذكر الزيلعي وان وجد قتيلا في دار نفسه فالدية على عاقلة
ورثة عند ابي حنيفة وعندنا وزيلعي فيه اي في القتل المذكور وبه ينبغي كذا في
ملاحضه تبعاً لما رجحه صدر الشريعة وبنينا فيهما المصنف وخالفهم ابن ابي عمير فقال
لما ان الدار يبيع حين وجد المرح ففعل كانه قتل نفسه فكون صدر اوله اذا القسا
انما يجب بطلهم القتل حال ظهوره بالورثة فدينه على عاقلة لا سيما لالعاقلة انما
يجب عليه ما يجب على الورثة تخفيفا لم ولا يمكن الايجاب على الورثة للورثة لان الايجاب
ليس للورثة بل للمقتول حتى ينفق منه دية ونفق وصداقه في بخله الورثة فيه
وهو نظير الصبي والمقتول ان قتل اياه يجب الدية على عاقلة وتكون ميراثا له قتيلا
ولو وجد في ارض موقوفة او دار الله يعني موقوفة على ارباب معلومة فالقسامة
والدية على اربابها لان نذرهم لهم وان كانت الارض او الدار موقوفة على المسجد
كما لو وجد في ارض المسجد دليكي ودرس راسه وجرها وقد قتلته قلت

منه

والقتيد يكون الاباب الموقوف عليهم معلومين يخرج غير معلومين كاللوكان وقفا على
الفقراء والمساكين فان الظاهر ان الدية تكون في بيت المال لان حيث يكون من جملة ما
المساع المسكين فاشبه الجميع قال المصنف **محا والوعدة** **مكة في صلاة غير لوك**
في الكعبة وانما سطا على من يسكنها في خارجها الى الكعبة والخطاط ان كان او ساكنها
خارجها قبل ان يصل قبلة وهذا **القبيل** **في الودين** **القبيل** **كان حكمه** **كان من قبيل**
القبيل ولونز لوجهه مختلفين فعلى كل منسك ولوكا قدا تلو اعدوا فلا تسامة ولا
دية ملتقى ولوكا كانت الارض التي نزل فيها **العسكر ملكة** **فعلى المالك** بالاجاع لانهم سكان
ولايزاحون المالك في التسامة والدية فذكر ملك في الملتقى خلافا لابي يوسف فتنبه
وجها لو وجد في قرية لا يسام لم يكن **في الايام** **تسامة** **وهي على عاقبتهم** لانهم ليسوا من
اهل اليمن ولو كان فيهم مذكر فعليه لان من اهل اليمن ولو لوكا لم يردع لو وجد
في دار صبي او معونه فعلى عاقبتهم ولو في دار ذي حلف فمحمدا ويدي من ماله ولو
تعاقلوا فعلى العاقلة ولو من رجل في محلة فاصابه سهم او حجر ولم يدر من اين ومات
منه فعلى اهل المحلة التسامة والدية سرجه وفي الخالية وجد بهيمة او دابة مقبولة
فلاشي فيها وان وجد مكاتب او مدبر او ام ولد فتبلى في محلة فالسامة والدية على
عواقلهم في ثلاث سنين ولو وجد العبد قتلا في دار صلاه فهدرا لا مد بونا فقيمة
على صلاه لغز ماله حالة والامكان ثبنا فقيمة على صلاه موجلة ولو وجد المولى قتلا في
دار صلاه فمد بونا ولا فعلى عاقلة المولى ولو وجد الحر قتلا في دار صلاه او امه او المرأة
في دار زوجها فالسامة والدية على العاقلة ولا يحرم من الميراث **كتاب**
العاقلة في جمع معتقه بفتح فسكون فضم **وهي الدية** وتسمى عقلا لانها تعقل الدمان
ان تشك اي تحسك ومنه المعتل لان من ينفع العتاج **والعاقلة** **اهل الديوان** وهم
العسكر وعند الشافعي اهل العشيرة وهم العصباء **من هو منهم فقبيلهم** **دابة**
وجبت بنفسه **قتل** **خرج** ما انقلب مالا يصل او يشبهه قتل الاب ابنه عدا فقتله
في ماله كما في الجنايات **فمن جازم عطاياهم** او من اقرضهم والوفيق بين العطية والرتق
ان الرزق ما يرضى في بيت المال بعد الحاجة والكفاية مشاهرة او مياومة والعطا
ما يفر من كل سنة لا تقدر الحاجة بل لصبر وعنايه في اموال الدين **في ثلاث سنين** من
وقت النضا وكذا ما يجب في مال القاتل عدا بان قتل الاب ابنه يوجب ثلاث سنين
عندنا وعند الشافعي يجب حالا **فان جازم عطاياهم** **في ثلاث سنين** او قبل **فقد حرم**
حصول المقصود وان لم يكن القاتل من اهل الديوان تساقطة في قبيلة واقاربهم وكل من
يتناصر هو بغير تنوير المصايير وتقسيم الدية عليهم في ثلاث سنين لا يوجب في كل سنة
الادرم او درهم وثلاث ولم تنز على كل واحد من كل الدية في ثلاث سنين على اربعة
على الاصغر السنين بمعنى العطيات فتهستا في فليحفظ فان لم تسع التسيلة لك
ضم اليهم اقرب القبايل **بشاق** **ترتيب** **المصايير** **والقاتل** **عندنا** **كان حكمه**
ولو القاتل امرأة او صبيا او نحوها **فثبت** **حكمه** **على المصير** **وتبع** **عاقلة** **المقتول**
سيد **ومقتول** **عن مولى المولاة** **مولاة** **وقبيلة** **مولاة** **وامرأته** **لا يقبل** **عاقلة** **جنايته**
عبد ولا عبد **وان سقط** **قوله** **بشبهة** **او قتل** **ابنه** **عدا** **كامر** **والامان** **بصل** **اعراض**
ولما دون نصف عشر الدية لقتله صلى الله عليه وسلم لا تقبل العواقل عدا ولا عبدا ولا
ولا اعراضا ولا مالا دون ارض الموحدة بل كاني **ان يصد** **قوله** **في اقراره** **او نفق** **حججه**
والمناظرة البينة هناك الاقرار مع انها لا تعتبر به لانها تثبت ما ليس بثابت باقرار
المشتكى عليه وهو الوجوب على العاقلة ولو تضاد القاتل والقبيل المقتول على انفاخي
بل كذا فافني بالدية على عاقلة بالينة وكذا ما العاقلة فلاشي عليها اي على العاقلة
لان تضادها ليس بحجة عليهم ولا عليه في ماله الاحصنة لان تضادها حجة في حتمها

زعلي واعلم ان الحكم في ذلك هو كاني لان الحق عليه ولو كان صبيا فاحكم بوجه خاتمه قلت
يؤخذ من قوله الحكم هو كاني لان العاقلة جواب حادثة الفتوى وهي صبيا فتا عين صبية
فان قلت فادولها كلف العاقلة على فاعل الصبي والحجاب ان لا تخلف لان ذلك فرع
عنه الدعوى وهي غير متوجهة على العاقلة وفي هذا الجواب وهو ان العاقلة لو اقرضت
الجابي لم يصح اقرارهم بالنسبة اليهم حتى يقتضي عليهم بالدية ام لا فان قلت نعم ينبغي ان
يجري الحلف في حقهم لظهور فائدة ما قاله المصنف بخلافه **وان جازم على نفس**
عبد خطا **فهي على العاقلة** يعني اذ قتله لان العاقلة لا تتحل اطراف العبد وقال
الشافعي لا تتحل النفس ايضا ولا يدخل صبي وامرأة **وتجنون** **في العاقلة** **اذ الميتا**
يعني لو القاتل غيرهم ولا يدخلون على العقيم كما مر ولا يقبل كافر عن مسلم ولا مسلم
لعدم التناصر **والكفار** **يتعاقلون** **فيما بينهم** **وان اختلفت** **ملتهم** **لان الكفر** **كلمة واحدة**
يعني ان تناصروا ولا فني ماله في ثلاث سنين كما مسلم كما يسطه في الجني **وان الميراث**
للقاتل **عاقلة** **كلية** **وحزني** **اسم** **فالدية** **في بيت المال** في ظاهر الرواية وعليه الفتوى
وذكره ورازبه وجعل الزبلي رواية وجوبها في ماله رواية سادة قلت وظاهر
ما في المجتبى عن خوارزم من ان تقاصره فلا يقدم وبيت المال قد اندم برجه وجوبها
في ماله فيؤدي في كل سنة ثلاثة داهم او اربعة كما قتله في المجتبى عن الشافعي قال
وهنا حسن لا بد من حفظه واقره المصنف فليحفظ فقد وقع في كثير من المراجع ان
في ثلاث سنين فافهم وهذا **اذ كان القاتل مسلما** **فلو دسيا** **في ماله** **اجامعا** **بزازيه**
ومن له وارث **معروف** **مطلعا** **وليوجد** **او يحرم** **او يبرق** **او كثر** **لا يقبل بيت المال**
وهو الصحيح كما يسطه في الخاتمة **والعاقلة** **لغير** **وبه** **جزم** **في الدار** **قاله** **المصنف**
لعدم تناصره وقيل لم عواقل لانهم يتناصرون كما ساكنه والصيا دين والرافيق
والسراجي فاهل محلة القاتل وصنفه عاقلة ككطيلة العلم قلت **وبه**
افني المحلواني وغيره خاتمه زاد في المجتبى والحاصل ان التناصر اصل في هذا الباب وفي
التناصر ان اذ احرم امرقا مابوعه في كتابته وتعاممه وفي تنوير البصائر معزا
للمناظرة والحق ان التناصر فيهم بالحرف فهم عاقلة الى اخره فليحفظ واقره التهستا
كمن حرم شيخ شجنا الحانو في ان التناصر ينتف الا ن لقلبة الخسد والبغوة فني
كل واحد الحرمه لمساخية فتنبه قلت **وجبت** **لا تبيلة** **ولا تناصر** **فالدية**
في ماله او بيت المال **كتاب** **الوصاية** **في الوصية** **والاوصيا**
يقال اوصي الى فلان اي جعله وصيا والام من الوصاية وسي في باب مستقل وادعي
لفلان معنى ملك بطريق الوصية فثبت **في عتق** **مضاف** **الى ما بعد الموت** **عنا** **كان**
او دينا قلت يعني بطريق التبرع يخرج نحو الاقرار بالدين فانه اذا من كل المال
كاسبية ولا ينافيه وجوبها كحتمها في تسامه وهي على ما في المجتبى اربعة اقسام **واحدة**
بالزكاة **والكفارات** **وفدية** **السيار** **والصلاة** **التي فرض** **فيها** **ومباحة** **لعنف** **ومكرهية**
لاهل فوق **والاستخبة** **ولا يجب** **للو الدين** **والاقرين** **لان اية** **البقرة** **ممنوعة** **بابية**
السبا **سبها** **ما هو سب** **التبرعات** **وشرا** **يعلم** **ان الوصي** **اهل** **للقبيل** **فلم** **يجز**
من صغير وتجوز وكاتب الا اذا اضاف لعتقه كاسبية **وهذا** **استعمل** **في الدين**
لقد علم على الوصية كاسبية **وكون** **الوصي** **له** **حيا** **وقتها** **حققتا** **او قدرا** **لشيل** **احل** **الوصي**
له فافهم فان به يستط ايراد الشر به لانيه يكونه غير وارث وقت الموت **ولا** **مثل**
وهل يشتركون في ماله معلوما قلت نعم كذا ذكره ابن سلطان وغيره في الباب الا ان يكون
الوصي **مقتولا** **لا** **للقبيل** **بعد** **موت** **الوصي** **بعقد** **من** **العقد** **ملا** **او** **نفسا** **موجودا** **كما**
ام معدوما وان يكون عقد ارث الثلث وركبتها قوله او صيت **بكذا** **لفلان** **وما** **يجز**
يجز **ان** **من** **الانفاظ** **المستعمل** **فيها** **وفي** **الديار** **فيها** **الايجاب** **والقبول** **وقال** **وذكر**

صروا

في

ل

ما لم يعد فيمنع عنه عن الموصي **واما في الورثة** بطلت **ان اذا اوصى بان يترك له عبد**
بالف درهم وزاد الف على الثلث وقال لا يترك لي بثلثي في المثلثين جمع مريض اوصى
برصايا ثم برى من مرضه ذلك وعاش سنين ثم مرض فوصاياه باقية ان لم يزل ان
مات من مرضه هذا فقد اوصى بثلثي كذا في الخاتبة اوصى بوصية ثم جنى ان اوصى بثلثي
حتى بلغ ستة اشهر بطلت **والا لا وكذا لو اوصى بمأخذ بالوسواس قصاصها حتى مات**
بطلت خاتبة اوصى **فانما بعار بعتة من فلان او بان يسبق عنه الما ظهر في الموسم او في**
سبيل الله فهو باطل في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى خاتبة **كلا لو اوصى بهذا الثلث**
لدراب فلان فان الوصية باطلة ولو قال يعطى بها دراب فلان جاز ولو اوصى بان
يشق علي فلان كل شهر كذا جاز وتبطل ببيعها ولو اوصى بكن داره لرجل ولا
مال له سواها جاز ولو سكنها مادام حيا وليس للوارث بيع ثلثها وقال ابو يوسف
لذلك زلة ان يتقاسم الورثة ايضا ويفرز الثلث للوصية خاتبة **ولو اوصى بثلثه**
لرجل وبكيفية اخرى او اوصى بثلثه لرجل وبكيفية اخرى او اوصى بثلثه
في ثلثها لرجل وبكيفية اخرى جازت الوصية بها وعلى الموصي لها ان يدوس ويسقيه
الشاة اوصى بثلث مال بيت المقدس جاز ذلك **ويشق في عارة بيت المقدس**
وفي سراجة ونحوه قالوا وهذا ينبغي جواز انتفعة من وقت المجد على قتاديل وسرجة
وان يترك بثلث الزيت والنفط للثلاثة بل في رمضان خاتبة **وفي الجنتي اوصى بثلث**
ماله للكبيرة جاز ويصرف لغيره الكعبة لا غير وكذا المسجد والقدس وفي الوصية لغير
الكوفة جاز لغيره وفي الخاتبة اوصى بعبده يخدم المنيعة يود فيه جاز ويكون كسبه
لوارث الموصي ولو اوصى بثلث مال لا عاقل البر لا يصرف ثلثه لبيتاء النبي لان اصلاحه
على السلطان اوصى بان يتخذ الطعام بعد موته للناس ثلاثة ايام فالوصية باطلة
كأن في الخاتبة عن ابي بكر البلخي وفيها عن ابي جعفر اوصى بان يتخذ الطعام بعد موته ويضع
الذين يحضرون التقرية جاز من الثلث ويجعل لمن طامع ما مائة ومائة لاني لم يطل ولو
فضل طعام ان يترك ابي والالا انتهى قلت رجل المصنف الاول على طعام يجمع
له الناحيات بقية ثلاثة ايام فتكون وصية لمن فعلت والثاني على مكان لغيره من
مصر **وع اوصى بان يعطى عليه فلان او بجعل بعد موته ان يلد لغيره او يكتف فيؤوب**
كذا او يطيق قهره او يضرب علي قهره بقة اولى بقره عند قهره بشي معين فهي باطلة
سراجيه وصحيفة اوصى بثلث مال له تعالى فهي باطلة **وقال محمد بن قيس**
البرق ل اوصيت لفلان بثلث وهو عشر مالي لم يكن له الا الف وفي اوصيت له بجميع
مالي هذا اكيس وهو الف فاذا فيه الفان ودنا من وجوه فكله ان خرج من الثلث
بجنتي قال لم يورثه اذ امت فانت برى من ديني عليك صحت وصيته ولو قال ان مات
لا يرثي الجارية يدخل المجنون في الوصية للمرضي وفي الوصية للمعطل يدخل المكلوك
في بلاد خوارزم دون بلادنا ولو اوصى للمعطل بصرى للعالم ان اراهدين لانهم المعتلا
في الحقيقة تنبيه واعلم ان الوصية في يد الموصي او ورثته بمنزلة الوصية سراج
باب الوصية بثلث مال اذا اوصى بثلث مال له زيد ولا يترك
ماله ولم يتجز ثلثها نصين اتفاقا وان اوصى بثلث مال له زيد ولا يترك
ماله فان ثلث بينهما الا اتفاقا وان اوصى لاحدهما بجميع ماله والاخر بثلث
ماله ولم يتجز الورثة ذلك ثلث بينهما نصان لان الوصية باكثر من الثلث اذ لم
تجز تقع باطلة فيجعل كذا اوصى بكل بالثلث فنصف وقال اربعة لان الباطل اراد
على الثلث فاضرب الكل في الثلثين يحصل اربعة تجعل ثلث المال **والا يضرب الموصي**
لراكب من الثلث عند ابي حنيفة المراد بالثرب المصطلح بين الحساب فعند
سهم الوصية الشان فاضرب نصف كل في الثلث يكن سدسا فكل سدس المال

وعندها البعثة كما قد منا الف في ثلاث مسائل وفي الحبابة والسماية والوراه المرسلة
اي المطلقة غير المتبدية بثلث اوصى او نحوها ومن صود ذلك ان اوصى لرجل بثلث
دهره مثلا او بجارية في بيع بالف درهم او بوصى بعتة عبد قيمته الف درهم وهي ثلث
ماله ولا يترك ماله ولم يتجز ثلث ماله بينهما الا اتفاقا **باب نصيب ابنة**
موت لم ير ابنا ولا ينصيب ابنة لا لولدين ابنا موجودا وان لم يكن له ابن تحت غنائه وجوز
زاد في شرح التنكية وصار كذا لو اوصى بنصيب ابن لو كان انتهى وفي الجنتي ولو اوصى
بثلث نصيب ابن لو كان فله النصف انتهى ونقل المصنف عن السراج ما يخالفه فثبت
وله في الصورة التي في ثلث ان اوصى مع ابنتين ونصف مع ابن واحد ان اجاز ومثلهم
ابنات والاصل انه في اوصى بثلث نصيب بعض الورثة نزا ومثلهم على سهام الورثة
بجنتي **ويجزه او سهم من مالها نصيب ابنة** في الورثة يقال لهم اعطى ما شئتم ثم
انتم بدين الكز والسهم عرفنا واما اصل الرواية فجلافة **وان قال سدس مالي**
لم قال ثلثه له ولجاره والثلث اي حقه الثلث فقط وان اجازت الورثة لدخول
السدي في الثلث مقدم ما كان او موخر اخذ الممتنعين وبهذا اندفع سوال صدر الشريعة
والشك في الحال **باب سدس مالي** مكره **باب سدس مالي** لان المعونة قد اعيدت معرفة
وثلث درهم او نصف او ثلثا دشنا وثة فلو محتقن كذا الدرهم **باب الوصية**
ثلثه فله جميع ما بقي في الاولين اي الدرهم والغنم ان خرج من ثلث باقي جميع اصناف
ماله المخرجي وثلث الباقي في الاخرين اي الثياب والعبيد وان خرج الباقي من ثلث
كل المال وكذا لكل من تحت جنتي كسبي وموزون وثياب يتخذ وصا بطرا يقتسم
جبل وكذا في كل محتلت اكنى وصا بطه مالا يقتسم جبر او بالف وله دين من
جنتي **باب الف** **وعين فان خرج الف من ثلث المعين دفع اليه والاخرج ثلث**
المعين يدفع له وكل اخرج جنتي من الدين يدفع اليه ثلثه حتى يتوزن حقه
وهو الف وثلثه لزيد عمر وهو ابي عمر ميت لم يترك له الا ثلث والاصل ان
الميت او المعلوم لا يتحقق شيئا فلا يراهم غيره وصار كذا اوصى لزيد وجلا هذا
اذا خرج المزاح من الاصل اما اذا اخرج المزاح بعد صحة الاجاب يخرج بحصة
والاصح للاحق كل الثلث لثبوت الشركة كما لو قال ثلث مالي لفلان وقلان بن عبد
الله ان كنت وهو فقر فأت الموصي وقلان بن عبد الله عنى فان لم يزل نصف
الثلث وكذا لو مات احداهما قبل الموصي وفرد عنه كذا واصل المعول عليه انه ميت
ودخل في الوصية ثم خرج لغيره شيئا لا يورثه الا بوجه الزيادة في حق الاخر وميت لم يدخل
في الوصية لغيره الاصل كان الثلث للاحق وكذا الزيلعي وقيل لغيره لو مات موت
اوصى واياه يشير كلامه لا المدر تبعا لكان في حيث قال اوله ولولد بكر فأت ولد
قبل موت الموصي الى اخره لكن قول الزيلعي فيما مر اما اذا اخرج المزاح بعد صحة الاجاب
الى اخره صرح في اعتبار حاله الاجاب وقيل فيه روايتان **وقال ابن زيد**
وهو ميت لم ينعصر لان كل من بين قحب النصف حتى لو قال ثلثه بين زيد
وسكت فله نصفه وثلثه وهو اي الموصي فمتر وقت وصيته لم يترك ماله عند
موتة سوا اكدس بعد الوصية او قبل ما تقدر ان الوصية اجاب بعد الموت
اذ لم يكن الموصي فميتا او غامعا اما اذا اوصى بمين او نوع من ماله كل
غيره لم يترك قبل موته بطلت لثقلها بالعين فتبطل بغيرها وان اكتب غيرها
ولو لم يكن له غير هذا الوصية فاستفادها ايا الغنم فمات حصت في المعص لان
ثقلها بالانواع كثلثها مال المال ولو قال لسانة من ماله لم ينعصر لغيره
الانواع كثلث قوله لسانة من ماله لا ينعصر لغيره لسانة له فانها تبطل وكذا
لو لم ينعصر ماله ولا علم له وقيل نعم وكذا الحكم في كل نوع من انواع المال كما يقدر

[illegible][illegible]

علي الموصي لم يتركه الى ان يدرك الخدمة فيصير ككبير ونفقة الكبير على من لم الخدمة وان
ابن الانسان عليه ربه الى من لم المستعير مع المعير فان جني فالعدا على من لم الخدمة ولو ابي
فله صاحب الرقبة او يدفعه وبطلت الوصية **وبطلت الوصية** وان كان قد تم
هذه العدة قطع بان لا يراد له هذه العدة وما يستقبل في الوصية **بطلت الوصية**
فان له هذه وما يحدث من ابداء ولا وان لم يكن فيه اي البتان والمسلح بحالها شره
حين الوصية **اي** كالوصية **بالفعل** في تنازلها الثمرة المخدمة ناعاش الموصي لم ينعلي
وفي العناية السبق والخراج وما فيه اصلاح البستان على صاحب الفلذ لانه هو المنتفع بقصار
الانتفعة في فصل الخدمة تنبذ الفلذ على ما يحصل من ديع الارض وكرامها واجرة
الفلان ويحذف ذلك كذا في جامع اللغة قلت وظاهره دخول في الحرة وكذا في الفلذ
فيجوز **اي** **بوصف غير رولها** **وبنها** **ما بقي في وقت موتها** **قال** **اي** **اولا**
لان المخدم منها لا يستحق شي من العتق فكذلك بالوصية بخلاف العدة بدليل صحة
المساواة **اي** **بوصف غير رولها** **وبنها** **ما بقي في وقت موتها** **قال** **اي** **اولا**
المانع بالانزاع **وان** **بوصف غير رولها** **وبنها** **ما بقي في وقت موتها** **قال** **اي** **اولا**
ويطلب من ركة في سبل **اي** **بوصف غير رولها** **وبنها** **ما بقي في وقت موتها** **قال** **اي** **اولا**
يجوز ان ذكر في المصنف وفيه نظر لان الوصية تقع حيث لا يقع الوقت في مواضع
كثيرة كالوصية بالفلذ والصوف وكذا كذا **اي** **بوصف غير رولها** **وبنها** **ما بقي في وقت موتها** **قال** **اي** **اولا**
لان لا يملك وجوزها **اي** **بوصف غير رولها** **وبنها** **ما بقي في وقت موتها** **قال** **اي** **اولا**
الموصي **ينفق عليه** **اي** **بوصف غير رولها** **وبنها** **ما بقي في وقت موتها** **قال** **اي** **اولا**
حينئذ لجهالة الموصي له وعند ابي يوسف لما ان يصطلي على اخذ الثلث وعند محمد بن
الورثة فاقها ما اوتوا **اي** **بوصف غير رولها** **وبنها** **ما بقي في وقت موتها** **قال** **اي** **اولا**
الوصية **اي** **بوصف غير رولها** **وبنها** **ما بقي في وقت موتها** **قال** **اي** **اولا**
فلا ترفعها وليس هو كالمسجد لانهم يسكنون ويدفنون موتهم حتى لو كان المسجد
كذلك في رث قطعا قال المصنف وغيره لان حينئذ لم يصح له ان يخلطه مع مالي وان اوصي
الذي ان يبيح داره **اي** **بوصف غير رولها** **وبنها** **ما بقي في وقت موتها** **قال** **اي** **اولا**
وان اوصي بداره ان يبيح **اي** **بوصف غير رولها** **وبنها** **ما بقي في وقت موتها** **قال** **اي** **اولا**
غيره **اي** **بوصف غير رولها** **وبنها** **ما بقي في وقت موتها** **قال** **اي** **اولا**
كوصية **اي** **بوصف غير رولها** **وبنها** **ما بقي في وقت موتها** **قال** **اي** **اولا**
ولا علة بين علة لانهم اموال في حقنا ولو اوصي بنصفه مثلا فنقد في ركة باقية لورثة
لا ارث لانه لا مستحق له في دارنا وكذا لو اوصي لمستام مثله ولو اعتق ماله عند
الموت او دبره فنقد من الكل لما قلنا ولو اوصي لمستام او دعي جاز على الاظهر **اي** **بوصف غير رولها** **وبنها** **ما بقي في وقت موتها** **قال** **اي** **اولا**
الوصي **اي** **بوصف غير رولها** **وبنها** **ما بقي في وقت موتها** **قال** **اي** **اولا**
الاسلام وان كان **اي** **بوصف غير رولها** **وبنها** **ما بقي في وقت موتها** **قال** **اي** **اولا**
المجمع والمريدة في الوصية **اي** **بوصف غير رولها** **وبنها** **ما بقي في وقت موتها** **قال** **اي** **اولا**
القدر من مالي او ثلث مالي وصية لا تلحق **اي** **بوصف غير رولها** **وبنها** **ما بقي في وقت موتها** **قال** **اي** **اولا**
تحت كقولنا مالي التقدير والعنف لان كل العني منها انما يصح بطريق التملك والتملك
انما يصح للعني والعني لا معنى ولا يحصى ولو خصص **اي** **بوصف غير رولها** **وبنها** **ما بقي في وقت موتها** **قال** **اي** **اولا**
هذا القدر من مالي وصية لزيد وهو عني او ينفق **اي** **بوصف غير رولها** **وبنها** **ما بقي في وقت موتها** **قال** **اي** **اولا**
عليه **اي** **بوصف غير رولها** **وبنها** **ما بقي في وقت موتها** **قال** **اي** **اولا**
كالوصي **اي** **بوصف غير رولها** **وبنها** **ما بقي في وقت موتها** **قال** **اي** **اولا**
يعني لغرض اية الولاد من يجوز من الكفاية اليهم بخلاف مطلق الوصية للمساكين
فانها يجوز لكل ورثة ولا حده يعني لو محتاجين حاضرين بالعين مراضين فلو فيه

صغير

صغير او غايب او حاضر غير راض لم يجز اوصي بكفاية صالحة لرجل معين لم يجز لغرضه **اي** **بوصف غير رولها** **وبنها** **ما بقي في وقت موتها** **قال** **اي** **اولا**
نفس الزمان اوصي لصلواته وثلث ماله دون علي الحسين فتركها الموصي **اي** **بوصف غير رولها** **وبنها** **ما بقي في وقت موتها** **قال** **اي** **اولا**
لم يجز ولا يدين العتق ثم النقد عليهم ولو لم ان تصدق بالثلث فأت فقتل غايب
لها مثلا واستهلكه فتركه صدقة عليه وهو مصر بجزئه حصول قبضة لم يملك خلاف
الدين اكل من القشة وفي الجواهر اوصي بجعل معتق ومات فقسمت الزكاة والموصي له
في البلد وقد علم بالقتلة ولم يطلب ثم بعد سنين ادعي قتل ولا يتطل بالآخر ان لم يكن
هذا الوصية اوصي له بذراعتها بعد موته قبل القتل مع لجواز القتل في الموصي
به قبل قبضه وقتت ضيعة على ولدها وجعلت في الولد متوليا وللولد اب فالتولي
اول من الاب شرعي دارا اوصي بها لرجل فخذها السبق من يد الموصي لم يورث الثلث
ولو استحق الدار لرجل الموصي لرجل الورثة بولي اذ ظهر انه اوصي بالغير **اي** **بوصف غير رولها** **وبنها** **ما بقي في وقت موتها** **قال** **اي** **اولا**
الموصي وهو الموصي اليه **اي** **بوصف غير رولها** **وبنها** **ما بقي في وقت موتها** **قال** **اي** **اولا**
يرثه **اي** **بوصف غير رولها** **وبنها** **ما بقي في وقت موتها** **قال** **اي** **اولا**
عند الامام خلافا للثاني بزياده فان سكت الموصي اليه فأت وصية **اي** **بوصف غير رولها** **وبنها** **ما بقي في وقت موتها** **قال** **اي** **اولا**
ولزم عقد الوصية **اي** **بوصف غير رولها** **وبنها** **ما بقي في وقت موتها** **قال** **اي** **اولا**
ليس بشرط في صحة نفي خلاف القول **اي** **بوصف غير رولها** **وبنها** **ما بقي في وقت موتها** **قال** **اي** **اولا**
وكان **اي** **بوصف غير رولها** **وبنها** **ما بقي في وقت موتها** **قال** **اي** **اولا**
فلو بشرط فاقبل الاخراج جاز سراجيه **اي** **بوصف غير رولها** **وبنها** **ما بقي في وقت موتها** **قال** **اي** **اولا**
وتاب القاض **اي** **بوصف غير رولها** **وبنها** **ما بقي في وقت موتها** **قال** **اي** **اولا**
منها **اي** **بوصف غير رولها** **وبنها** **ما بقي في وقت موتها** **قال** **اي** **اولا**
ان ورثته **اي** **بوصف غير رولها** **وبنها** **ما بقي في وقت موتها** **قال** **اي** **اولا**
والا **اي** **بوصف غير رولها** **وبنها** **ما بقي في وقت موتها** **قال** **اي** **اولا**
القاضي **اي** **بوصف غير رولها** **وبنها** **ما بقي في وقت موتها** **قال** **اي** **اولا**
غيره **اي** **بوصف غير رولها** **وبنها** **ما بقي في وقت موتها** **قال** **اي** **اولا**
وان في الاشياء **اي** **بوصف غير رولها** **وبنها** **ما بقي في وقت موتها** **قال** **اي** **اولا**
الاثر **اي** **بوصف غير رولها** **وبنها** **ما بقي في وقت موتها** **قال** **اي** **اولا**
جامع الفصولين **اي** **بوصف غير رولها** **وبنها** **ما بقي في وقت موتها** **قال** **اي** **اولا**
العتاق **اي** **بوصف غير رولها** **وبنها** **ما بقي في وقت موتها** **قال** **اي** **اولا**
اشفق نفسه من العتاق **اي** **بوصف غير رولها** **وبنها** **ما بقي في وقت موتها** **قال** **اي** **اولا**
قال المصنف قال شيخنا فقد شرع عدم صحة العتق للموصي **اي** **بوصف غير رولها** **وبنها** **ما بقي في وقت موتها** **قال** **اي** **اولا**
وبطل فعل احد الوصيين **اي** **بوصف غير رولها** **وبنها** **ما بقي في وقت موتها** **قال** **اي** **اولا**
ومقاد **اي** **بوصف غير رولها** **وبنها** **ما بقي في وقت موتها** **قال** **اي** **اولا**
ولو وصلة **اي** **بوصف غير رولها** **وبنها** **ما بقي في وقت موتها** **قال** **اي** **اولا**
وبه نأخذ **اي** **بوصف غير رولها** **وبنها** **ما بقي في وقت موتها** **قال** **اي** **اولا**
الصواب **اي** **بوصف غير رولها** **وبنها** **ما بقي في وقت موتها** **قال** **اي** **اولا**
واقوا **اي** **بوصف غير رولها** **وبنها** **ما بقي في وقت موتها** **قال** **اي** **اولا**
من القاضيين **اي** **بوصف غير رولها** **وبنها** **ما بقي في وقت موتها** **قال** **اي** **اولا**
القاضي **اي** **بوصف غير رولها** **وبنها** **ما بقي في وقت موتها** **قال** **اي** **اولا**
للمتطلبات **اي** **بوصف غير رولها** **وبنها** **ما بقي في وقت موتها** **قال** **اي** **اولا**
فقتل **اي** **بوصف غير رولها** **وبنها** **ما بقي في وقت موتها** **قال** **اي** **اولا**
الآخر **اي** **بوصف غير رولها** **وبنها** **ما بقي في وقت موتها** **قال** **اي** **اولا**

الفصل الثاني في إبطال وصية من غير دين وتنفيد وصية من غير دين
في شرح الرهبانية عشر أخرى منها من غير دين وتنفيد وصية من غير دين
وطلب دين وقضا دين بجنس حقه وبيع ما يخاف تلفه وجمع أموال صابغة وكاتب
أبو يوسف ينفذ كل ما تصرف في جميع الأمور ولو نص على الاتخاذ أو الاجتماع أتبع اتفاقا
شرح وهما فيه وإن مات أحدهما كان الوصي إلى الحي إلى آخره الترتيب في التركة ودره
والاحتياج إلى نصب القاضي وصيا والايوصي ضم القاضي إليه غيره دتر وفي لائيا
مات أحدهما أقام القاضي الآخر مقامه أو ضم إليه الآخر ولا يبطال الوصية إلا إذا أوصي
لها أن ينصف ما يملكه حيث شاء انتهى وقامه في شرح الوصية وهل فيه خلاف أبي
يوسف قولان وعندنا المشرق ينفذ وصية من غير دين الوصي كما حرره فيما علقه على المشرق وبإني
وصي الوصي سوا الوصي إليه في مال أو في مال موصيه وقاية وصبي في التركة
سوا الوصي إليه في ماله ولو نزل موصيه خلافا للشافعي ونقص قضية أي الوصي حال
كونه نابيا عن ورثة كما رغب أو صار مع الموصي له بالكل ولا يرجع للورثة
عليه أي الوصي له أن شاء **قسطه مع** أي الوصي له نصيبه نصيبه حيث شاء وأما نصيبه
عن الموصي له الغائب أو الحاضر فلا اذنه معهم أي الورثة ولو صار باذنه يبيع فلا نصيب
وحيث قد يرجع الموصي له بثلث ما بقي من المال إذ ضاع **قسطه** لأنه كما يشترط
مع أي مع الموصي ولا نصيب الوصي لا ذميين ومع قضية القاضي وأخذه في
الموصي له أن غاب الموصي له فلا نصيب له أن هلك في بد القاضي وأمنته وهذا في المثل
والموزون لأنه إفراد وفي غيرها لا يجوز لأنه مبادلة كما يبيع وبيع مال الغير لا يجوز
فكذا التهمة وإن قام مع الموصي في الوصية **يجز** عن الميت بثلث ما بقي إن
هلك المال في يد أي في يد من دفع إليه خلافا لما وقد تقر في المناك ولو
أفرد الميت شيئا من ماله لم يفسد بغيره ولا يجوز له بثلث ما بقي لأنه عنه فإذا
هلك بطلت وصية مع الوصي بعد من التركة **حيث** التركة لم يزل يعلق خصم
بالمالية ومن ربي باع ما أوصي ببيعته ويتصدق بيمينه فاشق أن ينفذ بعد
هلاك شيء أي ضياعه عند لأنه العاقد فالعقد عليه وبيع الوصي في التركة بثلث
وقال محمد في الثلث قلنا أنه مغرور وكان ديناً حتى لو هلك التركة أو لم تنف فلا
يرجع وفي المشرق لا يرجع على من تصدق عليهم لأنه غنمهم فغرم عليهم كما يرجع
في مال الطفل وصبي باع ما أصابه أي الطفل من التركة وهلك عنه معه فاشق
المال المبيع والطفل يرجع على الورثة بحصة لانتفاع التهمة باستحقاق
ما أصابه ومع احتياله على التيمم لو خيرا بأن يكون الثاني أصلي ولو مثله لم
يجز منيته ومع بيعه وشراؤه من اجنبي عما شغل الناس لا بما شغل وهو
القاضي لأن ولايته نظرية فلو باع بركان فاسد حتى علك المشتري بالتمتع
فمستأني وهذا إذا شاع الوصي للصغير مع الاجنبي وإن باع الوصي أو اشترى بال
التيمم من نفسه فإن كان وصي القاضي لا يجوز ذلك مطلقا لأنه ذكيلة وإن
كان وصي الأب جاز بشرط منقعة ظاهره للصغير وهي قدر النصف زيادة
أو نقصا وقال لا يجوز مطلقا وبيع الأب مال صغير نفسه جائز بثلث التهمة
وما شغل فيه وهو اليسير إلا وهذا كله في المنقول أما العقار فيجوز ولو
زاد الوصي على ثمن مثله في العدد ضمن الزيادة وفي القيمة وقع الشراء له
وحيث ضمن ما دفعه من مال الميت ولو الجيد فيها لو دفع المال إلى التيمم
ظهره **شك** بعد الإدراك فضاء حتى لأنه دفعه إلى من ليس له أن يدفعه
إليه وجاز بيعه أي الوصي على كبر الغائب في غير العقار إلا الذين أوصي هلاك
ذكره عزى زاده معزيا للحنفية قلت وفي الزبلي والنهستاني الإجماع لأنه

نادر

أعني
الوصي

نادر وجاز بيعه عقار صغير من اجنبي لأن نفسه بضعف قيمة أو لثقة الصغير
أو دين الميت أو وصية مضمرة له لا نفاذ لها إلا منه أو لكون غلاته لا تزيد على موصيته
أو خوف خرابه أو نقصا نفاذ أو كونه في يد متقلب دتر وأشباهه مخلصا قلنا
وهذا لو الباع وصيا لأمن قبل أم أو أخ فأنها لا يملك بيع العقار مطلقا ولا شراء
غير طعام وكسوة ولو الباع أبا فأن محو دأ عند الناس أو سوراخا لا يجوز ابن الحال
ولا يجوز الوصي في ماله أي التيمم لنفسه فإن فعل تصدق بالرجوع وجاز لو اشترى من مال
التيمم **لنفسه** وقامه في الدرر **قلت** وفي الألباء للملك الوصي ببيع شيء
بأقل من ثمن المثل إلا في سلة الوصية يبيع عبد من قلاه في الكلام في أجر المثل المتولى
أجر مثل علم فلو لم يعمل لأجره وأما وصي الميت فلا أجر له على المعجب وهذا إذا عين
القاضي للمتولى أجر فأن لم يعين وصي فيه سنة فلا نصيب له وعزاه للحنفية ثم ذكر
ما يخالفه فافهم وقد مر في الوقت وأما وصي القاضي فإن نصبه بأجر مثل جاز انتهى
وفي النهستاني معزيا للحنفية لو كانوا صفارا أو كبارا باع حصه الصغار كما وكذا الكبار
على ما مر من التفصيل وقتل عن العادة أن في بيعه للعقار أو باختلاف المشايخ وجوزه
صلب الهداية لأن فيه استيفاء لمكدم دفع الحجة وإن لعن الوصي اشترى بثلث
متقلب وعليه الفتوى وقامه فيما علقته على المشرق **ولا يجوز إقراره دين على الميت**
ولا يفي من تركته أنه لسانه لأن يكون **أخر** وأما نصيبه في حصته ولو الوصي
يعين لأخر ثم ادعى أنه للصغير لا تنفع دتر ووصي أب الطفل أخن بالمرجع أن
لم يكن وصية فاجد كما تقر في الحجر وفي الميتة ليس للجد بيع العقار والعرض لقضا
الدين وتنفيذ الوصايا بخلاف الوصي فإن لم ذلك **فصل** في شهادة الأوصيا
وطلت شهادة الأوصيا لو ارتد صغير مال مطلقا أو كبر مال الميت وصحت
شهادتها بغيره أي بغير مال الميت لا انتفاع ولا استماعه فلا تهمه حيث شهد بها
رجعت لأخر دين الفت على ميت وشهادة الأخرين للأولين بطلت بخلاف شهادة
أخرين بوصية الشا وقال أبو يوسف لا تقبل من الذين أيضا وقد تقدم في الشهادة
أو شهادة الأولين بغيره والأخرين بثلث ماله أو إقرارهم المرسله لأشهادهم
فتقبل ويصح لو شهد رجلان أو رجلين بالوصية **يعين** أي كالعبد وشهادة المشرك
لما الشاهدين بالوصية **يعين** آخر لأنه لا تركته فلا تهمه ذلك في هذا الوصيان أن
الميت أوصي إلى زيد **شهادتها** لا يثبتها لأنفسها معينا وحيث دفع القاضي
لها ثلثا وجوب إقرارها بأخرين متنع نصر فيها بدونه كما تقر إلا أن يدعي زيد
ذلك أي يدعي أنه وصي معها أو حيث قبل شهادتها استحقاقا لأنها استطاعة الشقيين
عنه وكذا شهادة الميت إذا شهد أن أباها أوصي إلى رجل لم يثبت نصيبا لنفسه حافظا
للتركة وهذا لو **هو** ولو يدعي تقبل استحقاقا بخلاف شهادتها بأن أباها أوصي
لزيد يفتني دونه بالوصية **التمس** مطلقا ادعى زيد الوكالة لم لا لأن القاضي
لا يملك نصب الوكيل عن الحي بطلها ذلك بخلاف الوصية وشهادة الوصي بغير الميت
لأنه لو بعد العزل وإن لم تخافه ملقته وصي أنفذ الوصية من مال نفسه **جمع**
مطلقا وعليه الفتوى دتر لو قيل أدعى العلى من ماله فإن لم يرجع ترك الوصي إذا
اشترى كسوة للصغير أو اشترى ما يفتن عليه من ماله نفسه فانه يرجع إذا شهد
على ذلك في لبرازة أو غاشرا أو أشهادا لأن قول الوصي في حق الاتفاق يقبل لا في حق
الرجوع فلا أشهادا انتهى فليحفظ **قلت** لكن في القسمة والخلصة والحنفية
لم أن يرجع بالحق وإن لم يشهد بخلاف الأبوين وسبب ما يفتن قسمة أو وقع من
الميت أفتات شرها أو كفته أو أدى خارج التيمم أو غش من مال نفسه أو اشترى
الوارث أكبر طعاما أو كسوة للصغير أو كفن الوارث الميت أو قضى دينه من

سئلنا لا ينبغي له ان يكون ذلك فنقول في عرف مدني الحزم ويكفي في منعته غرابته وخروج
عن الحادة فيجب طرحه عن السرح من متن شرح خبر وجد في خلا له خروفاة فان كان
الحزم صلياً به وكل الخبر ولا يصح خروفاة الفقيه وانما الخطأ للفقهاء لا
انما ظهر في اوله في الدهن وبحق الخشدة وانما كان الخبر عنه حيث خاشته في البيان
الرواية لا يصح ولا يستقيم تقدم في باب الوتر الدعوة المسماة في الخبر في
العصر عندنا على قول عامة مشايخنا اشياء وقد مناه في الجملة عن التاخر فيه
من الصلاة لا يتوقف على قوله عليه وحيث دخل في الصلاة بعد لا يصح
داخل فيها قد مناه في صفة الصلاة ان يوجب جنس يوجب في باب طاهر يابى
فظهر بطريقه على باب طاهر كذا النسخ وعبارة الكثير على الدوب الطاهر
لا يصح لو عجز لا يوجب قد مناه قبل ثواب الصلاة كالنوشة الثوب المبلول على
حبل جنس يابى او غسل رجله ومشي على ارض خبسة او نام على فراش جنس فحرق
ولم يظهر اثره لا يوجب خاشته في الزكاة الا ان سماه في صياحان في الاصح لان
العبرة للقلب لا للسان من له حظ في بيت المال كالحاظم بما وجه بيت المال
فلما اخذ ديانة قد مناه قبل باب المصروف اقل في رمضان في يوم ولم يفرج حتى
افطر في يوم اخر فصيله كفارة واحدة ولو في رمضان على الصحيح وقد مناه في الصوم
ولو في رمضان فضا رمضان ولم يصح في اليوم مع ولو في رمضان فضا رمضان
مع ايضا وان لم يفي في الصلاة اول صلاة عليه او اخر صلاة عليه كذا في الكثير قال
المصنف قال الزبير والاصح اشتراط التيقن في الصلاة وفي رمضان في يوم الى اخر
قلت وهكذا قد منته في باب فضا القنات تبعاً للامم وغيرها من راي
في الخبر قبل باب العاقل ما نصه ونية التيقن لم تشرط باعتبار ان الواجب يختلف
منفذ بل باعتبار اعادة الترتيب واجبة عليه ولا يمكن مراعاة الابنية التيقن
حتى لو سقط الترتيب بكثر القنات يكتفي بنية الظاهر لا غير كذا في المحيط وهو
تفصيل حسن في الصلوات ينبغي حفظ انتهى بلفظه ثم راية قد مناه في الاباء
في بحث تعيين الموي ثم قال وهذا مشكل وما ذكره اصحابنا كقاضي خان وغيره
خلافه وهو المختار كذا في التبيين انتهى بحرفه فليكنه لذكر **باب ما يشاء من كل**
يدم احرق الراس وزال عنه الدم فاخذ منه فجاز استعمالها واخرق في الفرس
وقدمنا ان من المظهرات سلطان لجمع الخراج لرب الارض جان وان جعل له العشر
لا لانه زكاة قلت وقد قدمه في الجهاد وقد منته في الزكاة ايضا **باب**
الخارج عن زراعة الارض واداء الخراج ودفع الامام الاراضي اليهم بالاحقة
لبيعها الخراج من اجرتها المستعقة جاز فان فضل شيء من اجرتها دفعه الملاك
رعاية للفقير فان لم يجد الامام من يستأجرها باعها للقادر واخذ الخراج المأني
من الثمن لو علمهم خراج ورد الفضل لاربها اشترى قلت وقد مناه في كونه
نزعهم سقوطه بالداخل في كل على المرجوح او على ان مراده اخذ خراج السنة المأني
فقط غير مذمومة ومنته فان كانت المذمومة اكل خري واكل والباقيات
المسة اكل واستوبيا لا يخري لولي حالة الاختيار بان يجد ذكية والباقيات واكل
مطلقات مرفي اعيان الخري وقائمة كالبيان باللسان خلاف مقتضى اللسان
وقال الشافعي في حاشا في وصية وشاخ وطلاق وبيع وشغل وقود وغيرها من الاجام
حكمهم اي اعيان الخري فيما ذكره معتبر ومثله مقتضى اللسان ان علت اشارته وانه
غفلته الي موته به يتيقن قلت ومنه الوصايا وذكره هنا الاكل وان الصالح
وغيرهم ثم مناه كذا لهم انه لو اقر بالاشارة او طلق مثلاً توقف فان مات على عقلته فقد
مستند لا لا وعليه فلو تزوج بالاشارة لا يحل له وطها لعدم نفاذه لكنه اذا مات

الاشارة في وصية وشاخ وطلاق وبيع وشغل وقود وغيرها من الاجام

بحاله كان لها المهر من تركته قال المصنف لكن ذكرنا في الزواهر عند ذكر الاشياء
الاحكام الاربعية ان قولهم والاصحاب المقتصر والمستند ان ما مع تعليله بالشرط يقع
مقتصر وما لا يقع تعليله يقع مستنداً كما في الخبر من باب التعليق بخلاف ذلك اذا مقتضا
وقوع الطلاق والعناق ونحوهما ما يقع تعليله بالشرط مقتضى اقتضيه لا تكون اشارته
وقائمة كالبيان في جملها لا يدرى بالاشارة لكونها في مقتضى اقتضيه لا تكون اشارته
ينبغي ذكرها ولا يكون محبوبة لا يكثر ومرفي الصوم فتنه في الجملة على ذلك
مرفي الخ سبها زوجهما من العنقول عليها وهو ممكن معها في سبها لشروطها
حرمانها في باب الفتنة ولو كان المنع ينقلها الي منزله فليست ناشئة لوجوب السكنى
عليه او كان يسكن في بيت العصب فاشتهت منه لا تكون ناشئة لانها محقة اذا السكنى
فيه حرام بخلاف ما لو كان فيه شبهة قالت لا اسكن مع العصب واريد بها على حدة
ليس لها ذلك وكذا مع ام ولد وكلمة في الفتنة قال العبدك يا سائلي او قال لا شدة انا
عبدك لا يفتقر لانه ليس بهيرج ولا كتابه بخلاف قوله لعبدك يا سائلي لانه كتابه على ما
سرى بحله انما اراد المتنازع فيه لا يخرج من بدني اليد ما لم يبرهن المدي على ذلك
دعواه بخلاف المنقول او يميل به القاضي ولا يكتفي بتقدير المدي عليه ان يري في
الصحيح لاحتمال المرافعة قلت وقد مناه في باب جناية الموك
ان العتيق به في زمانه ان لا يعمل بعلم القاضي فتأمل وهذا اذا ادعاه ملكا مطلقا اما
اذا ادعى ان من دي اليد واقراره ياشد في يده فانكر الشراء واقر بكونه في يده اخرج
لبرهان على كونه في يده لان دعوى الفعل كاتصم على دي اليد نفع على غيره ايضا كما يسط
في البرازية عقار لا في الالة القاضي بيع فضاوه فيه كقول هو الصحيح وتقدم في النفا
ان المهر ليس بشرط فيه به يتيقن ويكتب بالحكم القاضي تلك الناحية ليامر بالتسليم وتل
لا يصح ومشي عليه في الكفر والمشتي في القاضي يثبت في حادثة ثم قال **باب**
عن فضا او بدلي غير ذلك او وقعت في تلبس الشهود او ابطلت حكمه ونحو ذلك
لا يعتبر قول القاضي في كل ذلك لتعلق حق الغيرة وهو المدعي والنفا ما في ان كان
بعد دعوى محبة وسهارة مستقيمة الا في ثلاث مرات في النفا لوجوبه وخلاف
منه وما ظهر خطأه اذا قال الشهود قضيت وانكر القاضي فالقول له به يتيقن
قال ابن الغرس في النواكر الهدر زاد في البرازية خلافاً لحد زاد في البحر ما لم يخذ
فان امر خفيته لا يكون القول قوله في ان لم يقض لوجود قضاء الثاني به قال المصنف
وهو قديم حسن لم اتف عليه لغير صاحب البحر شرها نفاذ القضاء في المجتهدات من
حقوق العباد ان يصير حكمه في حادثة بان يتقدم دعوى محبة من ختم على خم
حاضر منازع شرعي فلو برهن حتى على اخذ قضاء قضى به ببرهانه بدون متازعة
ومخاضة شرعية وتذاع بينهما لم ينفذ قضاؤه لتقدم شرطه وهو التذاعي بخصوصية
شرعية وكان اقتضا فحكم بمذمومة لا غير كاد مناه في القضاء واخاه بتولم فلورف
الي اي الحقني قضا ما لي بلا دعوي لم يلققت اليد وعل الحقني يقتضي مذمومة
لعدم تقدم ما يمنع من ذلك خروج قضاء المالكى يخرج القوي لعدم تقدم الحقني
الشرعية التي هي شرط انتفاء القضاء في حق العباد اذا اوراق القاضي في حكم القاضي
الاول لطلب شهود الاصل مرفي النفا قيد بارشائه في حكم الاول فاناد ان ادالم
يرتب فيه لا يترتب له قال في النواكر الهدر زاد في البرازية خلافاً لحد زاد في البحر ما لم يخذ
على السداد بخلاف قضا غيره يعني اذا ثبت وجه فاده بطريقه فلما في نفعته
اذا ترتب بيع النشاط على بيع باطل او فساد لا ينفذ في اول البيع عن الخلاصة والبر
والبحر خاف ما في سائل رجلا عن شي فاقربه ولم يرويه وسبعون كلامه وهو لا يرام
جاء في قضا ما في سائل رجلا عن شي فاقربه ولم يرويه وسبعون كلامه وهو لا يرام

ولا يبرهن المدعي ما في يده ولا يبرهن المدعي ما في يده ولا يبرهن المدعي ما في يده

لان الشبهة فتع الشبهة الا اذا علوا التلبس فيه غيره بان دخلوا البيت ثم خرجوا وحلوا
على بابهم ولا مسك له غيره ثم دخل رجل فسمعوا اقراره ولم يروه وقت باع عقارا او صبيانا او
توبيا وابنه او امرأته او غيره مما من اقراره حاضر بعينه ثم ادعى الابن مثلا ان ملكا لاسم
وعواه كذا اطلعت في الكثر والمتق وجعل سكوتها كالاصلح قطعا للتزوير والحيل وكذا
لوصف الدرك او تفتاحي الفتن وقالوا فيهن زوجوه بلا جهاد ان سكوتها عن طلب الكهنة عند
الزفاف رضي فلا عليك طلب الكهنة بعد سكوتها كما سري باب المهر خلاف الاجتهاد فان سكت
ولو جازا لا يكون وفي الا اذا سكت انما وقت البيع والتسليم ونظر المشتري فيه
وعواه متا حشدا لا تنفع وعواه على ما عليه الفتوى قطعا للاطاع الفاسق وتختلف ما اذا
باع النصف من ملك رجل والملك ساكت حيث لا يكون سكوت رضا عندنا خلافا لابن ابي
ليلى بزازيه اخر الفصل الخامس عشر وعنه باع ضيعته ثم ادعى انه وقف عليه او على احد
كذا او كتبت وقعتها واراد تخليف المدي عليه ليس له ذلك انما قلنا قض وان اقام
بينة فقبل على الامم لا لجهة الدعوى بل لتبطل البينة في الوقت بلا دعوى خلاف
لما صوبه الزليعي وقد بحثناه في الوقت وباب الاستحقاق وهبت مهرها لزوجها
فانت وطالت ورثتها مهرها وقالوا كانت الهبة في مرض موتها وقال
في الصحة فالقول للورثة هذا ما اعتمد في الحاشية تبعنا رواية اجماع الصنف بعد نقل
لما في فتاوى الشافعي ان القول للزوج فقال والاعتماد على تلك الرواية لانهم نصا دفر
على وجوب المهر واختلفوا في السقوط فالقول لمتكره الى اخره قلت واقره في تنوير
البصائر واعتمد شيخنا على خلاف ما جزم به في الملتقى كالكثر من ان القول للزوج وان
جزم شرجه كالزليعي وابن سلطان بانه الاستحسان فتنبه قلت واستظهر
ابن الهمام في اخر المهر فقال وجه الظاهر ان الورثة لم يكن لهم حق بلها وهم يدعون
لانفسهم والزوج ينكر فالقول له وكلها مطلقا لا عليك عزها لان عين من جهة
وكل ذلك بكذا على اني متي عز لك فانت وكيلي فطريقه ان يقول في عزله عز لك
ثم عز لك لان متي لعموم الاوقات واما كل فعلهم الافعال فلو قال كذا عز لك فانت
وكيلي يقول في عزله رجعت عن الوكالة المعلقة وعز لك عن الوكالة المجرمة
الحاصلة من لفظ كذا فحينئذ ينزل نصي بدل العظمى ان كان دينيا بدني بان صالح
على درهم عن دنانير او عن شي اخر في الذمة والا يكتفى دينيا بدني لا يشترط قبضه لان
الصلم اذا وقع على عين تنعق لا يبيعي دينيا في الذمة بخلاف الافتراق عنه قال المدي
لا يبيعه في قبضه ولو بعد حلق خصر جواهر الفتاوى وكذا لو قال عند طلبة لم يبيعه اذا
حلفت فانت بري من المال الذي لي عليك وحلف برهن على الحق قبل وقضى لربا لا
خاتمة او قال الشاهد لا شهادة لي فشهد فقبل لا مكان التوفيق بالنسبة ثم التذكر
كالقول ليس لي عند فلان شهادة ثم جاء به فشهد او قال لا حجة لي على فلان ثم ابي
بها بالحجة فانها فقبل لما قلت خلاف ما اذا قال ليس لي حق ثم ادعى حقا اتفق للشافعي
للإمام الذي ولاه الخليفة ان يقطع من الاقطاع انسانا من طريق الحادة ان لم
يضر بالمارة لان الامام ولائته ذلك فكذلك انما يبيعه صا دره السلطان ولا يبيع مع ماله
فلو بيعه فكله الا ان اخذ الشئ طوعا ضياء ماله بسبب المصادرة ثم يبيعه لانه
غير مكره كما سري في الآراء كالدائن اذا حبس بالدين فباع ماله لخصمه مع اجماع
خوفها زوجها او غيره بالضرر حتى وهبت مهرها لم يبيع ان قدر على التزويج لانها
مكرهة عليه وان اكرهها على الخلع وقع الطلاق ولا يقطع المال لان طلاق المكره
واقف ولا يلزم المال به لما قلنا ولو اختلفت انسانا على الزوج ثم وهبت المهر للزوج
لم يبيع قالوا هو كالحمل قلت انما تم بغيره فقبل حيلتها الا ان يقال انك
تكني الحال من مطالبته بوفده الى من لا يشر طاقوله لا تخد بيرا في ملكه او بالوعة

شهر

فقر منها حابط جاره وطلب جاره تحويله لم يجبر وموافقة انه يوم بالرفق دفعا للاذوان
سقط الحاطبة لم يضمن لعدم تقديره اذ حفزه في ملكه فكان تسببا ومن في اخر الاجازة
انه لو سقي ارضه سقيا لا تحتمل فتد جاره ضمن ثم دار زوجته جاله باذنها فاعارة لها
والنفقة دين عليها لجهة امرها ولو عرفت لفسد بلاذنها فاعارة له ويكون غاصبا
للمهر في يوم بالتزويج بطلها ذلك ولها بلاذنها فاعارة لها وهو متعلق في البناء
فلا رجوع له ولو اختلفا في الاذن وعدمه ولا يبيعه فالقول لمتكره بيمينه وفي ان
العاره لها اوله فالقول له لانه هو المالك كما افاد شيخنا وتقدم في الغصب قال هذا
رضيحي ثم اعترف باخطا وصدقته في خطابه فلان تزويجها اذ لم يثبت عليه بانه قال
افادته لا يثبت الا بالقول كقول هو حق او صدق او كما قلت او شهد عليه بذلك ثم
او ما في معنى ذلك من الثبات اللغوي الدال على الثبات النفسي وهل يكون تكرارا قراره
بذلك جاتا خلافا لمبسوط في المبسوط وحاصل ان التكرار لا يثبت به الاصرار ولو اخذ
رجل غيره فزوجه انسان من يدعي بيمينه لانه تسبب وكذا اذا دل السارق على مال
غيره او مسكها ربا من عدوه حتى قتله عدوه لما قلنا في يده مال انسان فقال له
سلطان ادفع الي هذا المال والا تدفعه الي اقطع يدك واضربك خمسين تدفع
لم يضمن الا باليمين لانه مكره قال تركت دعواي على فلان وفوضت امرى الى الآخر لا تنفع
دعواه بعد ان يجد هذا القول ذكره في القنية الاجازة تلحق الاعمال على الصحيح فلو
غصب عينا انسانا فاحاز المالك غصبه مع اجازته وحيد فيها الغاصب
عن التعاقب ولو انتفع به فانه بالحفظ لا يبرأ من الغنم مالم يحفظ وقامر في العادة
وضع بخلاف في العصور ليس فيه حال وحش وحشي عليه حجة في اليوم الثاني في قدينا
اذ لو رجح ميتا من ساعتك على زليعي ووجد الحارجر وطامتا لم يوكلا ان الشرط
ان يدبجه انسان او يحرقه والافهوكا ليطبخه كره فخرها وقبل تنزهها اول اوجه
من السائة سبع الحيا والخصية والفرد والمثانة والبرارة والدم المسفوح والقدح
للاثر الوارد في كراهة ذلك وجمعها بعضهم في بيت واحد فقال
• فقل ذكر والاشيان مثانة • كذا دم في المارة والعدد • غيره
• اذا ما ذكيت شاة فكلها • سوى سبع فغيبه الدواب •
• فقام خاشع عني • ودال في مائة وذال •
للقاضي اقراض مال الغائب والطفل والقطعة بشرط تقدمت في القضاء بخلاف
الاب والوصي والمليق الا اذا اشدها حتى ساغ فصدق فافترض اولي زليعي
قال ان كان الله يعذب المشركين فامرارة طالق انطلق امرأته لان من المشركين
من لا يعذب كذا في الحاشية وظاهر فزجه ان المراد بهذا البعض من يصدق
عليه المشرك في الجملة بان يكون مشركا في عرق ثم يحتمل له بالحسين او اطفال المشركين
فانهم مشركون شرعا واذ ثبت ان البعض لا يعذب وهي سائلة جزئيا لم يصدق
الموجبة الكلمة القابلة كل مشرك يعذب قاله المصنف وقد اورد هذا القول على غير
هذا الوجه ابن وهبان فقال
• وهل قابل لا يدخل النار كافر • ولكنها بالمؤمنين تنع •
قال ومعناه ان الكفار لما يرون النار يومنون بالله تعالى ورسوله ولا تنفعهم
ان دعاي فلم يك ينفعهم ايمانهم لما راوا باسنا ولجج البيت معني آخر وهو
ان عمارها خربت القايون باعها وهم مومنون في البيت سواء ان قال ابن
الحنبل وعندي ان هذا حمايتك ذكره واللفظ به ولا ينبغي ان يدون وسيطروا
يقبل تاويلها بل انتهى قلت هذا مع وضوح وجهه حكم منه قلت الاول
فلا تغفل ثم رايت شيخنا قال قد قضي ببقوله على نفسه بالاكار وانما كان ينبغي

لأنه يدونه وبالله التوفيق **في حقيقته ظاهر** تحت لوراه انسان ظنه محتونا ولا اعظم
جله ذكر الاستدلال على حاله كمنه اسلم وقال اهل النظر لا يطيق الحثان ترك
ايضا ولو حثت ولم تنقل اقله كلها ينظر فان قطع **الذين** النصف كانت حثاناً وان
قطعت النصف قادونه لا يكون حثاناً يستدبر لعدم الحثان حقيقة وحكما والاصل ان
الحثان سنة كاجابة في الخبر وهو من شمل الاسلام وخصا يصح ظهوره اهل
بلد على ترك حاربهم الامام فلا يترك الا لعدو وعذر شرع لا يبطئه ظاهري ووقته
غير معلوم وقيل سبع سنين كذا في الملتقى وقد جمع السيوطي من ولد محتونا من الانيات
عليهم الصلاة والسلام فقال
وفي الرسل محتون لغير خلقة ثمان وتسع طيئون اكارم
وهو ذكر بايث ادرسي يوسف وحفظه عيسى موصيهم
ونوح شعيب سام لوط وصالح سليمان يحيى هوذا سقيم
وقيل عشر وقيل اقصاه اثنا عشر وقيل اربعة لطافته وهو لا شبر وقال ابو حنيفة
لا على بوقته ولم يرد عنها فيه شيء فكذا اختلف المشايخ وحثان المرة ليس سنة
بل مكرمة للرجال وقيل سنة ويجوز في النصف وبطريقه وغيره من المداواة للمصلحة
ويجوز قصد الهام وكما وكل علاج منه منفعة لها وجاز قتل ما يضر بها ككل
عقور وهره تضر وبذبحها اي الهرة ذبحا ولا يضر بها لانه لا ينفذ ولا يجرها وفي
المتقى يكره اراق جراد وقلة وعقرب ولا بأس باراق حبيب فيها خلل والقفا
الفتنة ليس يادب وجزأت المسابقة بالفرس والابل والارجل والرجل ليرتاض للمهاد
وجرم شرط الجمل من الجاهلين الا اذا دخل محلا بطر كاهن في الكفر لا يحرم من احد
الجاهلين استحسانا ولا يجوز الاستيقاق في غير هذه الاربعة كما يغفل بالجمل واما
لا جعل فيجوز في كل شيء غمامة في الزبلي ولا يصح على الانبياء ولا على غير الملائكة
الا بطريق التيمم وهل يجوز الترحم على النبي قولان وتبع قلت وفي الذخيرة انه يكره
وجوزه السيوطي تبعا لاستقلا لا فليكن التوفيق وبالله التوفيق **وسحب الترمي**
للعصاة وكذا من اختلف في بنوته كذا الترمين ولما كان وقيل يقال صلى الله على
الانبياء وعليه وسلم كانه شرح المقدمة للترهات **والترحم للتابعين ومن بعدهم**
من الصلوات والعباد وسائر الاخبار وكذا يجوز **عكسه** وهو الترحم للعصاة والتوبيخ
للتابعين ومن بعدهم على **الارجح** ذكره الزماني وقال الزبلي الاولي ان يدعو للعصاة
بالتوبيخ والتتابعين بالترحم ومن بعدهم بالمغفرة والتجاوز **والاعطاب اسم الزبور**
والله جان لا يجوز اي الهدايا باسم هذين اليومين حرام **وان قصد تعظيمهما** كما
يعظمه المشركون **يكره** قال ابو حنيفة الكبر لو ان رجلا عبد الله حسن سنة ثم اهدى
لمشركي يوم الشورى بضعة يريد تعظيم يومه فقد كثر وخطب علمه انتهى ولو اهدى
لمسلم ولم يرد تعظيم اليوم بل جرى على عادة الناس لا يكره وينبغي ان يعقله قبل ان
يعد نفيا للتشبيه ولو شرى فيه سالم بغيره قبله ان اراد تعظيمه كثر وان اراد الال
والشرع والتعظيم لا يكره زبلي **ولا بأس بلبس القلاص** غير جبر وكرهه على
ابراهيم فوق اربع اصابع راجح رجع انز عليه السلام لبسها ونذب لبس السواد
وارسال ذنب العامة بين كفتيه الى وسط الظهر وقيل لموضع الخلوص وقيل
شعر نكره اي للرجال كما في باب الكراهية لبس المعصم المزعج لقول ابن عمر
رضي الله عنه نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس المعصم وقالوا يا ايها
فاهازي الشيطان ويسحب الجمل وابع الله الزينة بقوله تعالى قل من حرم زينة
الله التي اخرج لعباده وخير صلى الله عليه وسلم وعليه ذكرا قيمته الف وشارع يلبس
وللشباب العالم ان يتقدم على الشيخ **الجاهل** ولو قرئ سقا قال تعالى والذين اوتوا

العلم درجات فالراغب هو الله فمن يضعه يضعه الله في جهنم وهم اولوا الامر على الاصح
وورثة الانبياء بالاخلاق المختصبة لاجل التزيم للنسب والتجاري جاز في الاصح ويكره
بالسواد وقيل لا ومن في الخط كمن يجوز ان ياكل من ثوبا في الصحيح لما روي انه صلى الله عليه وسلم
اكل من ثوبا فجاء الفتاوى اخذت الزلزلة في بيته فغفر اليه الغصا لا يكره بل **يجوز**
لغيره ان يلبس صلى الله عليه وسلم عن الكايط المايل واذا خرج من بلد بها الطاعون فان
علم انك لن تنجى بعد ربه تعالى فلا بأس بان يخرج ويدخل وان كان عند ان لا
خرج **يجاز** ولو دخل بيتي بغيره له ان لا يخرج من البيت ولا يخرج صيانة لاعتقاده وعليه حمل
النهي في الحديث الشريف سمعنا ابا ذر عن النبي صلى الله عليه وسلم في رجل قتل امراة او
ان يضر في قلبه له ذلك بزازيه وعنه ففني المدبوكة الذي قتل لثقله ان
مات في بؤنة فاحذر من تركه لا يا خدام المراجعة التي جرت بينها الاعتدال باضي
من الايام وهو جواب المتأخرين فتنة وبراءتي المرحوم ابو السواد فاذني مفتي الروم
وعليه بالرفق للجانبين وقد قدمته قبل فصل العزيم فخرج في اخر الكثر ينبغي
لحافظ الزمان في كل اربعين يوما ان يحكم **كتاب** **الفراسين** على علم باصول
من فقهه وحساب تعرف حق كل من الزكاة واخفوق ههنا خمسة بالاستسار لان
الحث اما الميت او عليه والا والا اول التجهيز والثاني اما ان يتعلق بالذمة وهو
الدين المطلق او لا وهو المتعلق بالعين والثالث اما اختياري وهو الوصية او
اضطراري وهو الميراث وسبي فرائض لان الله تعالى فتنه بنفسه واوتجوز صريح
التهار بشخصه قلت ولذا ساء صلى الله عليه وسلم نصف العلم لمبوته بالنسب
لا غير واما غيره فبالنصي تارة وبالقياض اخري وقيل انقلبه بالميراث وغيره بالحاجة
او بالضروري وغيره بالاختياري وهل اركب الحي من الحي من الميت المعتمد الثاني
شرح وهما شبه يدي من تركه الميت **الخالية** عن تعلق حق الغير بعينها كما روي عن النبي
الحاي والمادون المدبون والمبيع المحروس بالنهي والدار المستأجرة وانما قدمت على
التكليف لثقلها بالمال قبل صبر ورثتها تركه **بجهاز** يعم التكنين من غير تعين ولا يند
كفمن السنة او قدس ما كان يلبسه في حياته ولو هلك كفته فلو قبل فتحة كمن رقبه
اخرى وكمن كل ماله ثم تقدم **ديونه** **آلية** لها مطالب من جهة العباد وديونهم
المحتر على دين الرضى ان جهل سببه والافسيان كما بسطه السيد واما دين الله فان
اوصي به وجب تنفيذه من ثلث الباقي والا لا شيء تقدم **وصية** ولو مطلقه على
الصحيح خلافا لما اختاره في الاختيار من ثلث ما بقي بعد تجهيزه وديونه وانما قدمت
في الآية اهتماما ما كونه مظنة التزيط ثم رابعا بالخامسا **يقسم الباقي** بعد ذلك **بين**
ورثته اي الذين ثبت اربهم بالكتاب او السنة كقول عليه الصلاة والسلام اطعوا
الحكام السديس او الاجاع كجمل الكد كلاب وان الابن كالاين **وليسحق الارث** ولو لم يكن
به يفيق وقيل لا يورث وانما هو للثاري من ولديه خيرة فيه باحد ثلاثة **ونكاح**
صحح فلا توارث بفساد ولا باطل اجماعا **ولا** والمستحقون للزكاة عشرة اصناف
مرتبة كما افاده بقوله **فيديو** **الفروض** اي السهام المقدرة وهم اثنا عشر عشرين
النسب لثلاثة من الرجال وسبعة من النساء واثنا من السبب وهما الزوجان **ثم**
وحد **العصبات** الى الخمس فيستوي منه الواحد والجمع وجمعه للازدواج النسبية
لانه اقوي ثم بالحق ولو انثى وهو العصبة السببية **ثم عصبة الذكور** لانه ليس
للسنن الولاء اما اعتنق **ثم** **الود** على ذي الفروض النسبية بقدر حقهم ثم ذي
الارحام ثم بعدهم مولى المولاة كما مر في كتاب الولاء الباقي بعد فرض احد الزوجين
ذكره السيد **ثم الميراث** **نفس** على غيره لم يثبت فلو ثبت بان صدقة الميراث عليه واقف
على اقراره او لم يدر من اجل ثبوت لسير حقيقة ولازم الورثة وان رجع الميراث لى

٥٦

بهر

٥١

صدقة المهرلة قبل رجوعه ونما في شرح السراجي سياروح الشرور وقد خصته فيما علقته
عليها ثم بعد الموصي له بما زاد على الثلث ولوبا لكل ما قدم عليه المهرلة لا ينزع قرابة
تخلاف الموصي له ثم يوضع في بيت المال لا يرث فيه إلا المسلمين **ومما علقه على ما صار فيه**
الرق ولو ناقصا كما كتب وكذا بعض عند أبي حنيفة وما ذكره رحمها الله وقاله هو خير
ويحب وقال الشافعي لا يرث بل يورث وقال الخليل يورث ويحب بتقديمها فيه
من الحربة قلت وقد ذكر الشافعي مسئلة يورث فيها الرقيق مع رق كاه صورتهما
مستأن جني عليه فلهي بدار الحرب فاسترق ومات رقيقا سرية تلك الكفاية فذبت
لورثته ولم أره لا يعتنا بغيرها **والقتل الموجب للقتل أو الكفارة** وإن سقط حكم من الألو
على ما سار وعند الشافعي لا يرث القتال مطلقا ولو مات القتال قبل المقتول ورثه المقتول
إجمالا **وتختلف الميراثين** أسلاما وكذا وقال أحمد إذا أسلم الكافر قبل فتمت التركة يورث
وأما الميراث فيورث عندنا خلافا للشافعي قلت وذكر الشافعي مسئلة يورث
فيها الكافر صورتهما كافر مات عن زوجته حاملا وقتنا ميراث الحمل فأسلت ثم ولدت
ورث الولد ولم أره صكا لا يعتنا **والرابع اختلاف الدارين** فيما بين الكفار عندنا
خلافا للشافعي **حقيقة** كوفي ودي **أوصيا** كستان ودي وكريين من دارين مختلفين
كثري وهو مذني لا ينتفع العصبة فيما بينهم بخلاف المسلمين قلت وبني الموانع
جهالة تاريخ الموق كالغري والحري والهدري والتلي كاسيحي ومنها جهالة الوارث وذلك
في ضمن سبيل أو أكثر ميسرة في المجبي منها أرفضت صبيها ولدها وماتت وجهها لها
قلنا نوارك وكذا لو اشتبه ولد مسلم من ولد نصراني عند الظن وكذا فيما سلك ولا
يرقان من أبوهم زادي النسبة إلا أن يصطلي فلمما أن يأخذ الميراث بينهما ثم يتر
ذوي الفروع مقدما للزوجة لأنها أصل المولاد منها تتولد الأولاد فقال **فيمنع من تزوج**
فصاعدا **الخن مع ولدا أو ولدين** وإن أسفل **والربع لها عند عدمها** ما فلا زوجات حالها
الربع بلا ولد والخن مع الولد **والربع الزوج** فأكبرهما لو ادعي رجلان فأكبر نكاح ميتة
وبرهنها ولم تكن في بيت واحد منهما ولا دخل بها فأنهم يقسمون ميراث زوج واحد لعدم
الأولوية مع أحدهما أي الولد أو ولد الابن **والنصف له عند عدمها** فظهر زوج حالها
النصف والرابع **وللاب واحد ثلاثة** أخوال الفرض المطلق وهو **السدين** وذلك مع
ولدا أو ولدين والنصف المطلق عند عدمها والفرض والنصف مع البنت أو بنت
الابن قلت وفي الاستنباه الجدا لاب الابن فلا له عشر مسئلة خمس في الفرائض وبها
في غيرها وزاد ابن المصنف في زواجه أخرى من النصولي صني الابن مهر صبيحة
فادي رجوع لو شرط ولا لا وتولد غيره أو وصيا رجوع مطلق انتهى فقوله أو وليا غيره
يعم الجدا فيرجع كالوصي بخلاف الابن **ولام ثلاثة** أخوال **السدين مع أحدهما أو مع**
اثنين من الأخرى ومعني الأخوات فصاعدا من أي جهة كانا ولو مختلفين والثلث
عند عدمهم والثلث التالي مع الابن واحد الزوجين **والسدين للمدة مطلقا** كالم أم أو
أم أب فصاعدا بشرط أن يشهد إذا كن ثابتهات أو صحبات كالمزكورتين فان الفاسق
من ذوي الأرحام كما سيحى مخاضايات في الدرجة لانه لا يورثي تحله بعد دي مطلقا كما
سيحى **والسدين لبنت الابن** فأكبر مع البنت الواحد شكلا **الثلثين** **والسدين**
للأخت لا بأكبر مع الأخت الواحد **لابوين** ثلثي **الثلثين** **والسدين** **والسدين**
ولدا أو ولدين **والثلث** **لأثنين** فصاعدا من ولد الأم ذكرهم كانوا ثلث **ولام** **عند**
عدم من لها حصصه السدين كأم فلها الثلث الباقي بعد فرض أحد الزوجين كما قدنا
وذلك في زوجة وابوين وأم فلها حينئذ أربع أو زوج وابوين وأم فلها حينئذ السدين
وسي ثلثا قدام قوله تعالى وورثه أبواه فلأمه الثلث **والثلث** **لأثنين** فصاعدا
من فريضة **النصف** وهو خمسة البنت وبنت الابن والأخت لابوين والأخت لاب الزوج

الزوج لانه لا يتعدد **فصل في العصباء** العصباء النسبة ثلاثة عصبية بنفسه
وعصبية بغيره وعصبية مع غيره **عصبية بنفسه** وهول ذكر فالابن لا تكون عصبية
بنفسها بل بغيرها أو مع غيرها لم يدخل في النسبة إلى الميت أني فان دخلت لم يكن عصبية كولد
الأم فانه ذو فرض وكاب الأم وابن الميت فابنهم ذوي الأرحام ما البنت **الزرايع** أي
جنسها **وعندنا لا يرثون جميع المال** بجهة واحدة ثم العصباء بانفسهم أربعة أصناف
جزء الميت لم أصله جزء أبيه ثم جزءه **وقدمه الأقرب فالأقرب** منهم بهذا الترتيب
فقدم جزء الميت كالابن ثم ابنته وإن أسفل ثم أصله الأب ويكون مع البنت فأكبر عصبية
وذاهم كأم ثم **الجدا الصحيح** وهو الأب وإن علا وأما اب الأم ففاسد من ذوي الأرحام
ثم **جزء ابنة الأخ** لابوين ثم لاب ثم ابنته لابوين ثم لاب وإن أسفل **تأخير** الأخوة عن الجدا
وإن علا فرق إلى حنيفة وهو المختار للفقوي خلافا لها والشافعي قبل وعليه الفتوى **ثم**
جزء جد الأم لابوين ثم لاب ثم ابنته لابوين ثم لاب وإن أسفل **ثم الأب ثم ابنته ثم**
ثم الجد ثم ابنته كذلك وإن أسفلا فاسبابها أربعة بنوة ثم أخوة ثم عمومة ثم دعو
لترجيهم بقراب الدرجة عند التقاطع بابوين وأب كأم بوجوه بقوة القرابة **ثم**
كان لابوين من العصباء ولوانتي كالشقيقة مع البنت تقدم على الأخ **لاب مقدم على**
من كان لاب لقوله صلى الله عليه وسلم أن أعيان بني الأم يتوارثون دون بني العلات والحاصل
أنه عند الاستواء في الدرجة يقدم ذوو القربى وعند التقاطع فيها يقدم الأعلى ثم
شرع في العصبية بغيره فقال **وبيمر عصبية بغيره** **البنت كالابن** **بابن** **والأب** **والأخت**
والأخوات لابوين **أولاب** **بابين** **فمن أربع** ذوات النصف والثلثين **بمن عصبية**
بأخوتين ولو حكمها كابن ابن ابن يعصب من مثله أو فروع ثم شرع في العصبية مع غيره
ومع غيره الأخوات مع البنات أو بنات الابن لقول الفرضيين جعلوا الأخوات
مع البنات عصبية والمرد من المحرمين هنا الجنى **وعصبية** **ولدا أو ولدين** **والأخت**
مولى الأم المراد بالمولى مانع المقتق والعصبية ليع مالو كانت الأم حرة الأصل كاسط
العلامة قاسم لانه لا ياب لها ويفترقان في مسئلة واحدة وهي إن ولد الزنا يرث
من ثلثة موارث **الأخ** لابوين **وتخت** **العصباء** **بالب** **عصبية** **السببية** أي **المقتق** **ثم**
عصبية **بنفسه** على الترتيب المتقدم لقوله صلى الله عليه وسلم الولاء للحمة كحمة النبي
وإذا تزك **المقتق** **أب مولاة** **وابن مولاة** **فأكبر** **للأب** **وقال أبو يوسف** **للأب** **السدين**
وأترك **جد** **أي جد مولاة** **وأخاه** **فهو الجدا** **على الترتيب** **المتقدم** **وقال ابنه** **لها** **الميراث**
وليس **هنا عصبية بغيره** **ولا مع غيره** **لقوله صلى الله عليه وسلم** **ليس** **للنسب** **من الولاء**
الأم **أخوتن** **الحديث** **وهو** **وإن كان** **فيمشدد** **تكنه** **تأكد** **بكلام** **كبار الصحابة** **فصار**
بمنزلة **المشهور** **كما سطر** **السيد** **وأقره** **المصنف** **ثم شرع** **في الجدي** **فقال** **ولا يحرم** **سنة** **من**
البرورة **بحال** **البنة** **الأب** **والأم** **والابن** **والبنت** **أي** **الابوان** **والولدان** **والزوجان**
وفريق **يرثون** **بحال** **وتحبون** **بالحال** **أخري** **وهي** **غيره** **هول** **الستة** **شوا** **كأنواع**
أدوية **وفرض** **وهو** **بمن** **على** **أصلين** **أحدهما** **أنه** **يجب** **الأب** **من** **أصل** **الأم** **والأخت**
أنه **تقدم** **الأقرب** **فالأقرب** **الجد** **السبب** **أم** **لا** **الشافعي** **من** **أصل** **الجد** **لأب**
عند **كان** **الابن** **لا يرث** **مع** **الابن** **أو** **الأم** **لا يرث** **معها** **أقدم** **استقر** **أنها** **تقدم** **بجهة**
وأجرة **فالمزوم** **كان** **كافر** **أو** **قاتل** **للجد** **عندنا** **أصلا** **وتحب** **المحب** **بالتقاضي** **قام**
الأب **تحب** **بالب** **وتحب** **أم** **أم** **الأم** **والأخت** **والأخت** **فأنهم** **تحبون** **بالب** **تحب**
حريان **تجوز** **أم** **من** **الثلث** **إلى** **السدين** **تحب** **نقصان** **وتحب** **نقصان** **وهي** **أخت**
بجهة **تجوز** **أم** **بنت** **الابن** **والأخت** **لاب** **والزوجين** **والمقتق** **بأن** **أعيان** **وهي** **أخت**
والأخت **لاب** **وأم** **ثلاثة** **بالابن** **وابنته** **وإن أسفل** **والباب** **التقاضي** **بالحال** **عند** **أي**
حنيفة **رحم** **الله** **تعالى** **في** **وقال** **أبو** **الشافعي** **هم** **على** **أصل** **أول** **وهو** **المستورا**

حام

بابان وبنتهم

كما هو مذهب ابي حنيفة واصول زيد مبسوط في المجلدات وفي الوهبانية
وما استقطاوا لا رغبين وعلمه وقد اسقط النكاح وهو المحرم عليه والفتوي كافي
الملتقى والسراجية وانه قال مصنفها في شرحها وعلى الفتوي ويسقط بنو العلات
وهو الاخوة والبنات لابنهم اي بنى الاغنياء ايضا وهو لا يولد لابن وابنه واولاد
واجد وكذا بالاخت لابوين اذا صارن عصبة كاملة ويسقط بنو الاخاف وهم
الاخوة والاختات لام بالولد ولدا لابن وانسفل والاب والجد بالاجاع لانهم من قبيل
الكلالة كما بسطه السيد وتسقط الجدات مطلقا ابويات ام اميات بالام والابويات
بالاب وكذا بالجد الام الاب وان علت فانها تزف مع الجد لانها ليست من قبيل بل في
زوجته فكانا كالابوين ونحوه في من اي جهة كانت البعدي كذلك وان كانت
الزني او تجوز كادمناه واذا اجتمعت كانت لحداتها ذات ذرية واحدة كام
الاب كذا في نسخ المتن والشرح والصواب الموافق للسراجية وغيرها كام ام الاب وقد
قدم ان العز في تحجب البعدي مطلقا فانهم والاخرى ذات قرابتين او اكثر كام ام ام
وهي ايضا ام اب لاب بهذه الصورة

وتوضيحا ان امارة زوجت ابن ابنها
بنت بنتها ولو لم يكن لها ولد فلهذه المرأة
جدة لابوين قسم خمس السديس بينهما
الثلاث باعتبار الجهات وهي ابا ابو حنيفة وابو يوسف انصافا باعتبار الابان وبه
قال مالك والشافعي وبه جزم في اكثر فقال وذات جهتين كذا في جهة واذا استعمل
البنات والاخوات لابوين فرضهن وهو الثلثان سقط بنات الابن وسقط الاخوات
لاب ايضا لا يعصب ابن ابن في الصورة الاولى واخيه الثانية موازي مساو او
نازل اي سافل فحينئذ يعصبهن ويكون الباقي للذكر كائنين قال المصنف في شرحه
قلت وفي اطلاقة نظر ظاهر بقصر عيهم بان ابن الاخ لا يعصب اخته كالاب يعصب
اخته وابن العتيق لا يعصب اخته بل المال للذكر دون الانثى لانها من ذوي الارحام
قال في الرجعية وليس ابن الاخ بالمنعصب من مثله او فوقه من لم تكن ذات سهم ويسقط من
بخلاف ابن الاب وان سفل فان يعصب من مثله او فوقه من لم تكن ذات سهم ويسقط من
كذلك وثلاث بنات ابن ابن كذلك بهذه الصورة

فالعليا من الزني الاول لا يوارثها احد فلها النصف
والوسعي من الزني الاول توارثها العليا من الزني
الثاني فيكون لها السديس ثلثي الثلثين ولا شيء لسلطان
الا ان يكون مع واحد منهن غلام فيعصبها ومن يحاذ بها ثلث
ومن فرقها ممن لا يكون صاحبة فرض وسقط السنليات وياخذ ابن ام
كنا في نسخ المتن والشرح وعبارة السيد وغنى وياخذ ابا بني عم هو اخام
السديس بالزني وكذا لو كان الاخ زوجا فله النصف ويقتسمان الباقي بينهما نصفين
بالصوت حيث لا مانع من ارثها فيترك جهتي فرض وتغصب وما لم يرض تغصب
مع ابجه ولحقه فليس الا بالاب وابوه قلت وقد يجمع جهتا تغصب كان
هو ابن ابن عم بان تنكح ابن عمها فتلد ابنا وكان هو معتق وقد يجمع جهتا فرض وانما
يتصور في الجوسي تنكاحهم المحارم وتوارثون بها جميعا عندنا وعند الشافعي باثني
الجسدي وتماز في كتب الزنايين وثاني الاشارة اليه في الزني ولو تركت زوجا واسا
او جد او اخوة لام واخوة لابوين احد الزوج النصف والام او الجدة السديس وله
الام الثلث والاشي للاخوة لابوين لانهم عصبة ولم يبق لهم شيء وعندهما مالك والشافعي

ابن

بين الصنفين الاخيرين كان الثلث ولدا ام وكذلك يرضى ما كد والشافعي للثلاث البنين اولاد
النصف ولقد السديس مع زوج وام فتعول الى سبعة وعندا في خمسة واحد تسقط الاخوة
قلت وحاصله انه ليس عند الحنفية مسئلة الحركة اتقا ولا مسئلة الاكديز
على الحق به كما مر باب المولود وذلك الرد كما يجي هو زيادة السهام اذا
كثر الزني على مخرج الزني ليدخل النقص على كل منهم فقلده منه كنقص ارباب المولود
بالخاصة واول من حكم بالمولود رضي الله عنه ثم المخارج سبعة اربعة لانقول الاشاث
والثلاثة والاربعة والجمانية وثلاثة فنقول بالاختلاف كما يجي في باب المخارج ستة
فقول اربع عورات الى عشرة ونزلا ونقصا فتعول لسبعة كزوج وشقيقتين ولثمانية كسهم
وام ولتسعة كسهم واخ لام ولعشرة كسهم واخ اخ لام واثنا عشر تقول ثلثا الى سبعة
عشر ونزلا لاشعنا فتعول لثلاثة عشر كزوج وشقيقتين وام لخمسة عشر كسهم واخ
لام ولسبعة عشر كسهم واخ لام واربعة وعشرون تقول الى سبعة وعشرين فقط
كامرة وبنتين وابوين ونشي المنبريد والروضة كامر وحيتث فان فضل عنها اي
عن الفردي والحالة لا لاهية بحد ذلك الفاضل عليهم بقدر سهام اجاعا لفسا
بيت المال الاخي الزيجين فلا يرد عليها وقال عثمان رضي الله عنه يرد عليها ايضا قال المصنف
وعنه قلت وجزم في الاختيار بان هذا هو من الراوي فراجع قلت ولي
الاشياء انه يرد عليها في زماننا لفساد بيت المال وقدمناه في الولاء في مسائل الاربعة
اقسام لان المردود عليها اما صنف او اكثر ولكي كل امان ان يكون مني لا يرد عليه اولا يكون
فالاول ان التحلحلي المردود عليهم كبنات او اخوات او جدات نصبت المسئلة
من عدد سهم ابتدا قلعا للتعول والثاني ان كان المردود عليهم جنسين اولاد لذكر
بالاستقرار فنقسم سهامهم فنقسم لوسدان وثلاثة لثلاث وسديس واربعة
لنصف سديس وخمسة كلثلاث وسديس تقصر بالسافة والثالث ان كان من المردود
اي الجسدي الواحد من لا يرد عليه وهو الزوجان اعني من لا يرد عليه فرض من اقربهما جهة
وهو الباقي في روس من يرد عليه كزوج وثلاث بنات فهي من اربعة للزوج واحد
بقي ثلثة وهي تستقيم عليهم فلا حاجة الى القرب وان لم يسقط فان وافق رؤسهم
اي روس من يرد عليهم كزوج وست بنات ضرب وقتها وهو هذا الشافعي في مخرج فرض
من لا يرد عليه وهو هذا اربعة تلغ بخاتمة فلزوج الشان وللبنات ستة والابوين
بل باين ضرب كل عدد رؤسهم فيه اي المخرج المذكور كزوج وحيت بنات فالخرج هنا
اربعة للزوج واحد بقي لثلاث بنات كخمس فاضرب الاربعة في الخمسة تلغ عشر بنات
كان للزوج واحد ضرب في المصروف يكن خمسة فهي له والباقي لثلاث بنات اضربها في الخمسة
تلغ خمسة عشر فكل بنت ثلثة والرابع لو اخرج الشان اي الجسدي فقط لا اكثر
هنا حكم الاستقرار اذ لا رد مع اربع طوائف اصلا لا لاستقرار ولعل هذا كلفه اقتضاه
فيما مر من على الجسدي والافراد بالشان في بعض لاكل فامل من لا يرد عليه فاقسم الباقي
من مخرج فرض من لا يرد عليه على سبعة من يرد عليه ان استقام كزوج واربعة بنات
وست اخوات وصهي الاخوات كمنه منكر على احاد كل فريق كما يجي وان لم يستقر فرب
سهم الجدات وصهي الاخوات كمنه منكر على احاد كل فريق كما يجي وان لم يستقر فرب
جميع مسئلة من يرد عليهم فخرج من لا يرد عليه والمطل الحاصل هذا القرب فخرج فرض
الزني من اربع زوجات وتسع بنات وست جدات فخرج من لا يرد عليه ثمانية
للزوجات والبنات واحد بقي سبعة لا تستقيم على مسئلة من يرد عليه وهي هنا خمسة
لان فرضي لثلاث وسديس فاضرب الخمسة في الثمانية تلغ اربعين فخرج فرضي
الزني من ضربت سهام من لا يرد عليه وهو هم للزوجات في خمسة سديس من
عليه يكن خمسة لاني حق الزوجات من الاربعة واضرب سهام كل فريق من من يرد عليه

ابن

وهي اربع لبنات وسهم للجدات فيما بقي في السبعة الباقية من مخرج فرض من الارواح عليه بنين
لبنات ثمانية وعشرين وللجدات سبعة فاستقام فرض كل فريضة لكنه منكر على آحاد كل فريضة
فصححها بالاصول السبعة الاثنية في باب المخرج نفع من الف واربعها واربعين ونفع
الاولى من ثمانية واربعين ولو لخصية الاطال لا وسعت **الاصول السبعة**
دوي الارحام هو كل قريب ليس له سهم ولا عصبية فهو قريب ثالث خينثد ولا يورث مع
ذوي السهم ولا عصبية سوى الزوجين لعدم الرد عليها فباخذ المخرج جميع المال بالقرابة
ويجب اقربهم الا بعد كل ترتيب العصبية فهم اربعة اصناف جزء الميت ثم اصله
ثم جزء ابويه ثم جزء جديده واجدتيه وخينثد يتقدم جزء الميت وهم الا اولاد البنات
واولاد بنات الابن وان سقطوا اصلهم وهم الجد العاقد والجدة العاقدات
وان على جزء ابويه وهم اولاد الاخوات لابوين اولاد والاد الاخوة والاخوات لام وبنات
الاخوة لابوين اولاد وان نزلوا ومقدم الجدة عليهم خلا فاهلها ثم جزء جديده واجدتيه
وهم الاخوات والحالات والعمات والاعام لام وبنات الاعام واولادهم وهم عمات الابا
والامهات واخوالهم وخالاتهم والعمام والامهات كلهم واولادهم
وان بعدوا بالعلو والسفل ويتقدم الاقرب في كل صنف واذا استوفوا في درجة واخذت
الجهة قدم ولد الوارث فلما اختلفت فلهما الابن الثلاث ولزوجة الام الثلث وعند الاسوا
فان اتفقت صفة الاصول في الذكورة او الانوثة اعتبر ايدان الفروع امتناقا واما اذا
اختلفت الفروع والاصول كنبت ابن بنت وابن بنت بنت اعتبر محمد في ذلك الاصول
وقسم المال على اول بطن اختلف بالذكورة والانوثة وهو هنا البطن الثاني وهو ابن بنت
وبنت بنت محمد اعتبر صفة الاصول في البطن الثاني في مسئلتنا فقسم عليهم اثلاثا
واعطى ثلثين الفروع نصيب اصله خينثد يكون ثلثا لبنات ابن البنت نصيب
ابيهما وثلث لابن بنت البنت لانه نصيب امه وتامر في السراجيه وشريهما وهما اعتبر
الفروع فقط لكن قول محمد انهما لروايتين عن ابي خنثة في جميع ذوي الارحام وعليه
الفتوى لكافي في شرح السراجيه لمصنفها وفي المتن فيقول محمد فنفق سبيلت عن ترك
بنت سققة وابن بنت سققة كيف تقسم فاجبت بانهم قد شرطوا عند الفروع
في الاصول خينثد نصيب السققة كسقيقتي فيقسم المال بينهما نصفان ثم تقسم
نصف السققة بين اولادها اثلاثا **فصل في الفريضة والحري**
والانوارث بين الفريضة والحري اذا علم ترتيب الموتي فيرث المتأخر فلو جعل عينه
اعطى كل باليقين ووقف المشكوك فيه حتى يشيخ او يصطليح اشرح محمد قل
واقره المصنف لكن نقل شيخنا عن ضيق السراج معنى يا محمد انه لو مات احدهما ولم يدر
ايهما هو كميل كانا ماتا معا لتحقق التقارض بينهما وهو مخالف لما في قد بر و اذا
لم يعلم ترتيبهم يقسم مال كل منهم على ورثته **الاحياء اذا انوارث بالملك والنفقة**
يرث بالنسب والسب كالسلم ولو اجتمع له قرابتان لوترقتا في شخصين يجب
احدهما الآخر كما في يريث بالحاجب وان لم يجب احدهما الآخر يريث بالقرابة
عندنا كما قد مناه ولا يورثون بالحقاب وان لم يجب احدهما الآخر يريث بالقرابة
امه لان النكاح العاقد لا يوجب الموارث بين المسلمين فلا يورثه بين المجوس
كذا في الجوهري قال وكل نكاح لو اسلم يقران عليه يتوارثان وما لا فلا انتهى وصح
في الظهيرية ويرث ولد الزنا والامان **بجدة الام فقط لما قلنا في المعصيات**
انه لا ياب لها ووقف المخرج على ابن واحد او بنت واحدة ايها كان اكثر وعليه الفتوى
لانه الغالب ويكفلوا احتياطا كالزوجة ابوين وبنتا زوجة جدي فان المسك من
اربعة وعشرين ان فرض المخرج ذكرنا ونقول لسبعة وعشرين ان فرض انثى لاثنتين
الثلثان قلت هذا على كون احل من الميت والاشكالك كثيرة كما لو تركت زوا

اجلي فلزوج النصف وللام الملك وللعل ان قدر ذكرنا السدس لانه عصبية فيقدر انثى
ليزجر له النصف ونقول لثمانية لا لا ينجي قلت ولم ارموا لو كان على احد المتدبرين
يرث وعلى الآخر لا كله واخوين لام فان قدر ذكرنا الميت له في فريضة ان يقدر انثى
ونقول لثلاثة احتياطا وفي الوهابية
و حاملة ان تات با بن فلم ترث وان ولدت بنتا لها الثلث يقدر
فصل في المناخنة مات بعض الوتر قبل المنيعة للزوجة صححت المسئلة الا
واعطيت سهام كل وارث في المناخنة الا اذا اتحدوا وكان مات عن عشرة بنين ثم مات
احدهم عنهم فان استقام نصيب الميت الثاني على تركته فيها ونعت وان لم يستقم
فان كان بين سهامه مسئلة موافقة ضربت وفق النصف في كل النصف الاول
والا لايين بينهما موافقة بل بما ينبت ضربت كل الثاني في كل الاول يحصل مخرج المسلمين
فينصب سهام ورثة الميت الاول في المخرج اي في النصف الثاني او في وقته
وسهام ورثة الميت الثاني في كل ما بقي بعد اوفى وقته من النصف الاول وان كان
فيهم من يرث من الميت ضربت نصيبه من الاول في الثاني او وقته ونصيبه من الثاني
فيها في الميت الثاني او وقته ولومات ثالث قبل المنيعة جعل المبلغ الثاني مقام
الاول وجعل الثالثة مقام الثانية في العمل وهكذا كل مات واحد فبقية مقام الثانية
والمبلغ الذي قبله مقام الاول الى ما لا يتناهي وهذا على العمل فلا تغفل **باب**
المخرج الفرض المذكورة في القرآن فزاع الاول النصف ومخرج كل كسر وسبيه
كالربع من اربعة الا النصف فانه من اثنين والرابع من اربعة والثلث من ثمانية
والثاني الثلث والثلثان كلاهما من ثلاثة والسدس من ستة على التقوي
فتقول مثلا للثمن وعتقه وعتقه ضعفه او تقول النصف ونصفه ونصفه نصفه
قلت واخبركم ان تقول الربع والملك ونصف كل وضعفه فاذا اجاز في المسئلة
من هذه الفروض احاد فخرج كل فرض من غير سبيه الا النصف كامر واذا جازني اولاد
وهام نوع واحد فكل عدد يكون مخرجا جزا فذلك العدد ايضا يكون مخرجا لضعفه
واضعافه كالسبعة في مخرج للسدس ولضعفه ونصفه ضعفه فاذا اخط
النصف من النوع الاول بكل النوع الثاني **ابن الثلاثة الاخر او بعضها فاذا كانت**
في المسئلة نصف وثلثان وثلث وسدس كزوج وسقيقتين واخوين كامر وام فري
سنة لتركها من ضرب اثنين في ثلاثة واخطا الرابع من النوع الاول بكل الثاني
او بعضها فاذا كان في المسئلة زوجة وذكر فري اثني عشر لتركها من ضرب الاربعة
في ثلاثة لموافقة الستة بالنصف واخطا الثمن من النوع الاول ببعض الثاني
واما بكل فغير متصور الا على رأي ابن سمعود وفي الوصايا يكتفوا فري اربعة عشر
كزوجة وسقيتين وام كتركها من ضرب الثمانية في ثلاثة لما قد مناه موافقة الستة
بالنصف ولا يجتمع اكثر من اربع فروض في مسئلة واحدة ولا يجتمع من احتياها اكثر
من حنى طوايف ولا ينكر على اكثر من اربع فري واذا انكر سهام من قبلهم ضرب
عددهم في اصل المسئلة وعولها ان كانت عابدة كامر واخوين للميراث الرابع
يبي لها ثلاثة لا تستقيم ولا توافق فاضرب اثنين في اربعة فتخرج من ثمانية وان
وافق سهام عددهم ضربت وفق عددهم في اصل المسئلة وعولها كامر وستة
اخوة فلهم ثلاثة توافقهم بالثلث فاضرب اثنين في اربعة فتخرج من ثمانية ايضا
فان انكر سهام فريتين او اكثر وعدد رؤسهم متساوية ضربت احد الاعداد في
اصل المسئلة وعولها فثلاث بنات وثلثة اعام فتكفي باحد المتساويين فاضرب
ثلاثة في اصل المسئلة تكن تسعة منها فري وان انكر على ثلاث فري او اربع فاضرب
المساكنة والابوين السهام والاعداد ثم بين الاعداد والاعداد ثم اخذ كل ما قلعت

ولي

والنصف

في التزويج في المداخلة والمخالطة والمباينة فما حصل يسمى جزء السهم
 في أصل المسئلة اسما وليه يقول وان دخل بعض الأعداد في بعض كارب زوجات
 وثلاث جدات واثني عشر عما ضربت أكثر الأعداد لمخالطها في أصل المسئلة وهي
 اثنا عشر تكون مائة وأربعة وأربعين منها تصح وان وافق بعضها بعضا كارب زوجات
 وخمسة عشر جلد وثمان عشر بنتا وستة أعام ضربت وفق أحدها أي أحد الأعداد
 في جميع الآخر والمخالط في الثالث ان وافق والآخر جميعه ثم الرابع كذلك ثم المخرج
 وهو جزء السهم وهو في سلتنا مائة وثلاثون في أصل المسئلة وهو هنا أربعة وعشرون
 يحصل أربعة آلاف وثلاثمائة وعشرون منها تصح وان ثانياً عدد روس من
 انكسر عليهم سهامهم كارب اثنين وعشرين بنتا وست جدات وسبعة أعام ضربت أحدها
 أحد الأعداد في جميع الثاني والحاصل في جميع الثالث والحاصل في جميع الرابع يحصل
 جزء السهم وهو هنا مائة وعشرة لتوافق روس البنات والجدات لهما سهم
 بالنصف فاضربها في أصل المسئلة وهو هنا أربعة وعشرون يحصل خمسة آلاف
 واربعون ومنها تستقيم واذا اردت معرفة القاتل والتداخل والتوافق والبيان
 بين العددين هذه مقدمة يحتاج إليها في تقسيم التركة فتأمل العددين كون أحدهما
 مساو للآخر كالأربعة وثلاثة وتداخل العددين المختلفين بأحد من عليهما هنا
 اما بان يعد أحدهما الأكثر أي يقنيه او يكون أكثر العددين مستقيما على الأقل
 قسمه صحح بلا كسر قسمته الستة على ثلاثة او اثنين وتوافق العددين ان الأعداد
 أي لا يبقى أقلها الأكثر لكن بعد ما عدوا ثلثا كالأربعة مع العشرين بعد ما عدوا
 فتوافقان بالربيع وتبين العددين ان لا يعد العددين المختلفين معا عدد ثالثا
 أصلا كالتسعة مع العشرة واذا اردت معرفة التوافق والبيان بين العددين في
 المختلفين استقطب الأقل من الأربعة من الجاهلين مرار حتى اذا اتفقتا في درجة
 واحدة فان توافقا في واحدة ثانيا ولا وفق وان توافقا في اثنين فبالنصف
 او ثلاثة فما الثالث هكذا الى العشرة وتسمى الكسور المنطقية أو أحد عشر فخرج
 من أحد عشر وهكذا ويسمى الأصغر واذا اردت معرفة نصيب كل فريق كالبنات
 والجدات والأعام وغيرهم من التصحيح الذي استقام على كل فاضرب ما كان له في كل
 فريق من أصل المسئلة فعلى أي في جزء السهم الذي ضربته في أصل المسئلة فخرج
 نصيبه أي ذلك الذي اذا اردت معرفة نصيب كل واحد من أحاد ذلك الفريق
 ضربت سهام كل وارث في جزء السهم المصروب فخرج نصيبه والواقع طريق النسبة
 وهو ان تقسم سهام كل فريق من أصل المسئلة الى عدد رؤسهم وخدمهم ثم تقسم على
 تلك النسبة فمن المصروب كل واحد من أحاد ذلك الفريق وتخرج نصيبه
 التركة بين الورثة والعزما يعني كلا واحد لهما تقدم العزما على قسمة الموارث
 كما في شرح السراجيه لحيدر فان كان بين التركة والتصحیح مما شئت فظاها أو سوائه
 ضربت سهام كل وارث من التصحيح في جميع التركة كذا نسخ المتن والشرح ٥
 والموافق للسراجيه وغيرها في وفق التركة وانما يضرب في جميع التركة عند المباينة
 وهذا لمعرفة نصيب كل فرد وتعلم كذلك في معرفة نصيب كل فريق منهم واما قضا
 الديون فان وفي قضاها وان لم يبق وتعد العزما في مجموع الديون كالتصحیح
 للمسئلة وينزل كل دين غير كسهم وارث وتعلم كاس تخرج في مسألة التنازع
 فقال ومن صلح من الورثة والعزما على شيء معلوم منها طرح أي طرح سهمه من
 التصحيح وجعل كانه استوفى نصيبه ثم قسم الباقي من التصحيح او الديون على
 سهام من بقي منهم فتقسم منه كزوج وام وغير فصالح الزوج على ما ذمته من المهر
 وخرج من بين الورثة ما طرح سهامه من التصحيح وهي ثلاثة وأقسام باقي التركة

وهو ما عدا المهر بين الأم والعم اثلاثا بقدر سهامها من التصحيح قبل التنازع وحديث
 يكون سهام الأم وسهم العم ولا يجوز أن يجعل الزوج كان لم يكن ليلان يترك في الأم من
 ثلث أصل المال إلى ثلث أبيها لانه حينئذ يكون للأم سهم والعم سهمان وهو خلاف
 الإجماع قاله السيد وغيره قلت وهذا هو الصواب ولقد غلط في قسمة هذه
 المسئلة صاحب المختار وصاحب مجمع البحرين وغيرهما على ما عدي من النسخ فانها
 قسما الباقي للأم سهم والعم سهمان وقد علمت أنه لا خلاف الإجماع وقال العلامة قطب
 الدين محمد بن سلطان في شرحه للكثير قوله فاجعله كانه لم يكن فيه نظر لم يذكر مختار
 فتدبر قال مولف هذه الفتاوى العاجز الحقير محمد علا الدين بن الشيخ
 علي الحسيني الحنفى العباسي الامام بجامع بني أمية ثم المصنف بدمشق المحمدي قد فرغت
 من تأليفه في آخر شهر رجب الحرام سنة إحدى وسبعين والف هجرية على صاحبها
 أفضل الصلاة وأزكى التحية وقد بلغت في تلخيصه وتخريجه وتفخيمه وتبسيطه المصنف
 رحمه الله في تغييره لمواضع كثيرة من متنه وتصحيفه ونهت عليها غالبا وعلى مواضع
 سهو آخر وبأجله فالسلامة من هذا الخطر امر يحسن على البشر فستر الله تعالى علي من
 ستره وغفر لي غفر.

• وان تجد عيبا فسد الخلالا • جل من لا عيب فيه وعلا •
 كيف لا وقد بيضته وفي قلبي من نار البعد عن الملأ والأولاد والأخوان والأخفا
 ما فقت الأجداد فرح الله التفتاز إلى حيث اعتذر واجاد •
 • يوما جزو يوما بالعقيق وبال • عذيب يوما ويوما ما بخلصا •
 لكن الجدة أولا وأخرا ظاهرا وباطنا فلتدقق يا مبتدأ بتبنيضه تجاه وجه
 صاحب الرسالة والقدرا المنيف ونجته تجاه قبر صاحب هذا المتن الشريف فلعله
 علامة القبول وامتهم والتشريف •
 • فإسرفه ان كنت ترى قلة • وان كان كل الناس يردوه عن حسد •
 • فتقبلني مع ماتن واسأئت • وتخشى بجامع المصطفى أجل •
 • واخواتنا المسد لنا الحزينا • والودشأ واع لنا طالبا لرشد •

وقال كاتبة الحق احمد بن الشيخ محمد الحوي كان الغرام من نسخ هذه النسخة اللطيفة
 ضيغ نهار السبت المبارك اواخر شهر ربيع الثاني سنة الف ومائة وسبعة عشر سال
 الله سبحانه وتعالى المغفرة لنا ولوالدنا ولجميع المسلمين اجمعين وصلي على
 سيدنا محمد وعلى آله سيدنا محمد كما ذكرنا وذكره الذكر وعلقت عن ذكره وذكره الغافلون
 وسلم تسليما كثيرا اياما لي يوم الدين واحمد رب العالمين



هذا البيت ليس للفتاوى
 وإنما هو لابن الخازن

ارجع من القول المذكور محل موافق
 والاحوال الوسط كما ذكره المصنف
 الدلالة لا قبل اذاعا ردها
 عبارة ^{بوجه}
 تخصيص العبد بالذكر لا يدل على
 نفى الزايد ^{تقرنه}
 الاحكام لا تنطاط بالفق والناظر
 رده ^{بوجه}
 التفتها وقد توضحه ما لا
 وقع من المحامات
 دون المتعديت
 بالذات ^{بوجه}

لا حاجة في الاشارة الى التصديق فان الحق بمرم الحق في الاخر من كل
 التفتي ^{بوجه}
 الشبهة فانه مقام الذكر كقولنا انا انزل اليه القرآن وقد توضحه بوضوحنا
 بمرم محله منها ونفك ارضائنا اخذ ونفك ^{بوجه}

او مالک بود از ملک الله که در حق خود می گوی
بتون برشته و دیو شر در رب اله می گردان
لهم شفی
از شد میدان معصیت نه طور از
علی و سلف و از ان سلف علی
من فی الشافعی
بفرمود که نیست این صفت العقیل
نعم نشأنا کرم بفضیل اقمیر اقم
خیر من اقمیر
ان الله مع الله که لدان و قاصیر
تو فی انکاح حیت بنقاد و کفر
چنان امیدوارم از دم آه سرچ
کردار و عدالت که بهر کس